

الأحزاب الصغيرة

والنظام الحزبى فى مصر

تحرير

د. عمرو هاشم ربيع

المشاركون :

أحمد عبد الحفيظ

حسين عبد الرازق

رضا محمد هلال

عاطف السعداوى

د. محمد سعد أبو عامود

د. نجوى إبراهيم محمود

هانى عياد

إهـــــــداء ٢٠٠٧
اسرة المرحوم الدكتور / السيد عبد الحليم الزيات
جمهورية مصر العربية

الأحزاب الصغيرة

والنظام الحزبى فى مصر

◆ مطبوعات ◆
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

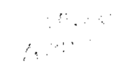
المدير الفنى
السيد عزمى

خطوط
حامد العويضى

سكرتير التحرير الفنى
حسنى ابراهيم

شارع الجلاء - ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ٢٠٠٣





الأحزاب الصغيرة

والنظام الحزبى فى مصر

تحرير
د. عمرو هاشم ربيع

المشاركون :
أحمد عبد الحفيظ
حسين عبد الرازق
رضا محمد هلال
عاطف السعداوى
د. محمد سعد أبو عامود
د. نجوى إبراهيم محمود
هانى عياد

المحتويات

مقدمة

تربط الكثير من أدبيات النظم السياسية بين التنمية السياسية والتحديث السياسي من ناحية ، والتعددية الحزبية من ناحية أخرى . وفي حين نشأت بعض الأحزاب السياسية نشأة برلمانية وذلك كتعبير عن اتجاهات وتيارات نمت داخل البرلمانات ، فقد نشأ بعضها الآخر خارج البرلمان ، كتعبير عن حركات سياسية راديكالية وإيديولوجية ، علمانية منها أو دينية .

أما في مصر ، فكان حال الأحزاب كحالها في معظم البلدان النامية ، بمعنى أنها تأسست أولا ، وراحت -في غالبيتها- تبحث عن تأييد الآخرين ، أي أنها نشأت نشأة معاكسة بشكل كامل لنشأة مثيلاتها في الغرب ، الأمر الذي جعلها أحزاب تفتقر لتأييد تيارات واتجاهات شعبية بعينها . وليس أدل على ذلك من نشأتها بقرار من القيادة السياسية ، التي قامت بتحويل المنابر الثلاثة (الوسط واليمين واليسار) إلى أحزاب ، عند افتتاح الفصل التشريعي الثاني لمجلس الشعب في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ . ثم تلا ذلك نشأه الأحزاب الأخرى بشكل بيروقراطي صرف ، من خلال خطوات إدارية حددها قانون الأحزاب السياسية (قانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧) .

وقد أثر هذا المناخ بشكل سلبي على النظام الحزبي برمته . ومما لا شك فيه ، أن نصيب الأحزاب السياسية الصغيرة من هذا المناخ السلبي كان كبيرا للغاية . ولم تكن تلك الأحزاب تتحمل وحدها ما آل إليه هذا الوضع ، بل شارك النظام السياسي المسئولية في تكريسه أيضا .

فعلى صعيد الأحزاب السياسية ، اتسمت تلك الأحزاب ببنية تنظيمية هشة ، إذ إنها افتقرت إلى بنية معلومات سليمة ، كما أن غالبيتها كان أقرب في تعاملاته الداخلية إلى النمط العائلي . إذ أن الكثير من مؤسساتها تشكل بالتعيين ، أو بانتخابات يطعن في نزاهتها آخرون من داخل الحزب ، كما أن الكثير من دماء تلك التنظيمات قد أصابها الجمود والتجلط ، بحيث لم يعد هناك تصعيد وحراك نخبوي أو تجديد للدماء . وعندما حدث التغير داخل أحد أقدم هذه الأحزاب في نهاية عام ٢٠٠٢ ، وهو حزب التجمع ، والذي سينفذ في المؤتمر العام الخامس للحزب في ديسمبر ٢٠٠٣ ، كان هذا التغيير متأخرا ، وحدث بعد مرور ٢٧ عاما من العمل الحزبي . وبمعنى آخر ، أنه لو انتظر كل رئيس حزب أن يمر على وجوده في قيادة الحزب هذه المدة الطويلة ، لأدى ذلك

إلى فناء التجربة الحزبية ، وعدم جدواها أيضاً ، لكن ما حدث (أو سيحدث) على أية حال يعد بمثابة إلقاء حجر في المياه الحزبية الراكدة . وبشكل عام ، يمكن القول أن تلك الأوضاع قد أدت إلى ترهل الأحزاب ، وازدواجية خطابها السياسي ، فهي تتهم السلطة التنفيذية بالوقوف في طريق تطورها السياسي من خلال الحجر على حركتها ، واتباع أساليب التمرير والتعيين وعدم الإدراك الفعلي لمشكلات المواطنين اليومية ، وتزوير الانتخابات ، في الوقت الذي تغوص فيه هي في الخلافات بين جيل الشيوخ وجيل الشباب ، بل وبين الجيل الأول وبعضه البعض ، إلى الحد الذي وصلت معه تلك الخلافات إلى ردهات المحاكم وساحات القضاء . ناهيك بالطبع عن الأزمة المالية التي تمر بها العديد من تلك الأحزاب ، نتيجة التمويل المحدود لها ، الأمر الذي أثر على صحافتها ، التي تعد المنصة الوحيدة تقريبا لمعرفة بعض المواطنين بوجودها . وإذا أضفنا إلى ذلك قيدا داخليا آخر يترتب على ما سبق ، وهو عدم القدرة على الاختيار السليم للأحزاب لمرشحيها في مجلس الشعب في بعض الأحيان ، نجد إننا أمام صورة سلبية مكتملة لحال الأحزاب المصرية .

أما بالنسبة إلى القيود الخارجية الواقعة على الأحزاب السياسية ، فتبرز في قانون الأحزاب الذي يعوق حركتها ، في مجال عقد الندوات والاجتماعات في الداخل ، والتضييق على حركتها في الخارج ، ناهيك عن قيود التأسيس بداية .

وقد شكلت القوانين المنظمة للانتخابات قيدا إضافيا لمكانة الأحزاب السياسية ، تفرع منها عدد من القيود المتنوعة والمختلفة باختلاف النظام الانتخابي المتبدل والمتغير أكثر من مرة ، ولكنها الآن قيود تتمحور حول تقسيم الدوائر الانتخابية ، والذي يتم بشكل يحد من شعبية أحزاب المعارضة في الانتخابات ، وكذلك الإشراف القضائي على العملية الانتخابية ، الذي أثبتت الانتخابات التشريعية الأخيرة ، أن ما ينقصه هو الإشراف على العملية الانتخابية خارج اللجان يوم الانتخابات . وإضافة إلى القيود القانونية ، هناك قيود الممارسة السياسية ، والتي تفقد العملية الانتخابية حيادها ونزاهتها ، وتجعل هناك عدم تكافؤ هيكليا بين المتنافسين ، بسبب التدخلات الإدارية – بكافة أشكالها- في الانتخابات . وبمعنى آخر ، إن القيود المحيطة بالعمل الحزبي هي محصلة ليس فقط لما جاءت به قوانين الطوارئ والأحزاب ومجلس الشعب ومباشرة الحقوق السياسية وغيرها ، بل محصلة الممارسة ، التي قد تضيف إلى تلك القيود قيودا أخرى ، يمتلك فرضها من يمتلكون النفوذ والقوة .

وواقع الأمر ، أن كافة هذه الأمور تحتاج إلى إصلاح حزبي هيكلي . وإذا كان قد ذكر من قبل ضرورة تأخر الإصلاح السياسي إلى حين الانتهاء من الإصلاح الاقتصادي ، إلا أنه يشار بالمقابل إلى أن هذا الحديث قد تجاوزته الظروف المحيطة بالواقع المصري . فالإصلاح الاقتصادي سار منذ بداية التجربة الحزبية الثالثة عام

١٩٧٦ بخطى متسارعة ، فعقب الانفتاح الاقتصادي الذي سبق تلك التجربة عام ١٩٧٤ ، انطلق القطاع الخاص نحو الاستثمار في معظم المجالات ، ثم بدأت مرحلة التثبيت الاقتصادي منذ عام ١٩٩١ ، والتي واكبها تحرير سعر الصرف وبدء برنامج الخصخصة في الممتلكات التابعة للمحليات ، ثم بدأت منذ عام ١٩٩٥ مرحلة إعادة الهيكلة ، ومن ثم الخصخصة الكاملة لقطاعات واسعة من المؤسسات والهيئات العامة . وعلى هذا الأساس ، أصبح من المتاح حالياً طرق أبواب الإصلاح السياسي (ومن ضمنه الحزبي) بقوة .

ومما لا شك فيه ، أن هناك وسيلتين أساسيتين للإصلاح . الإصلاح القانوني ، والإصلاح الثقافي . فبالنسبة للإصلاح القانوني ، فهو أسهل الطرق لتحقيق الإصلاح ، وهو يرمي إلى تغيير النصوص ، وهو يتوقف على إرادة المشرع الدستوري والقانوني في تحقيق الإصلاح بعد دراسة الهدف منه ، والآمال المرجو تحقيقها من جرائه .

أما الوسيلة الثانية ، فهي الإصلاح الثقافي ، وهو يحتاج إلى وقت طويل، ويعني تغيير جملة المفاهيم والمبادئ والقيم المستقرة في ذهن المواطن والراسخة عبر زمن طويل ، حول عملية الإصلاح . وفي هذا الصدد يرتبط الإصلاح بمجالات عديدة . منها أخلاقيات الفرد في علاقته بغيره وبالممتلكات العامة ، أي مقرطه سلوك المواطنين في الدولة .

ويحتاج منطق الإصلاح الثقافي إلى تضافر جهود كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدءا من الأسرة ومرورا بالمدرسة ، وانتهاء بوسائل الإعلام ودور العبادة والأحزاب السياسية .

وتتناول الدراسة موضوع هذا الكتاب ، حال قطاع محدد من الأحزاب السياسية في مصر ، وهي الأحزاب الصغيرة تحديدا . وقد عقدت من أجل هذا الموضوع ندوة نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور ، وذلك يوم ٢٣-٢٤ مارس . وتتناول تلك الدراسة ، التي نقحت بعد سماع التعقيبات والمداخلات التي قام بها الباحثون وقادة الرأي والنخبة الحزبية في مصر ، ثمانية موضوعات ، تطرقت إلى محاولة وضع نموذج نظري لدراسة الأحزاب السياسية في البلدان النامية ، وقامت تلك الدراسة بدراسة حالة مصر ، ثم كان التطرق إلى الأحزاب الصغيرة قبل ثورة ١٩٥٢ ، وكذلك قراءة مقارنة لبرامج الأحزاب المصرية الصغيرة ، والأزمات الداخلية لتلك الأحزاب ، ومواقف لجنة شئون الأحزاب من طلبات تأسيس الأحزاب ، وكيف تعامل القضاء مع تلك المسألة، وعلاقة الأحزاب الصغيرة بالأحزاب والقوى السياسية الأخرى في مصر ، ثم تختتم تلك الدراسة ، بمحاولة وضع تصور عام لنظام حزبي جديد في مصر .

القسم الأول

نحو نمـــــــوذج نظـــــــرى لمفـــــهوم الأحـــــزاب الصغـــــيرة (الحالـــــــــة المصـــــــرية)

د . عمرو هاشم ربيع

تعد الأحزاب السياسية إحدى أهم وسائل التنمية السياسية، فكما تعتبر المصانع والآلات وتصنيع واستخدام التكنولوجيا وغيرها، وسيلة من وسائل التحديث الاقتصادي، تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة من وسائل التحديث السياسي.

ويتناول هذا القسم الافتتاحي من دراسة الأحزاب السياسية المصرية الصغيرة، التقسيمات المختلفة للنظم الحزبية وموقع الأحزاب الصغيرة فيها، ووظائف الأحزاب في النظم السياسية للاستدلال من خلالها على مدى تحقيق الأحزاب السياسية الصغيرة تلك الوظائف في هذه النظم، ومعنى الأحزاب الصغيرة في النظم السياسية، والأحزاب الصغيرة في النظام السياسي المصري.

وينوه هذا القسم الاستهلالي من الدراسة بداية، إلى أن لفظ صغيرة نعتاً لبعض الأحزاب السياسية، هو اللفظ الأكثر تعبيراً عما تعنيه الدراسة، وذلك بين ألفاظ أخرى أكثر انتشاراً مثل أحزاب أقلية أو أحزاب جديدة أو حديثة. فحزب الأقلية، هو لفظ يشير إلى موقع الحزب من السلطة التنفيذية في الدولة، فإن كان ضمنها فهو "حزب الأكثرية"، وإن كان خارجها فهو من أحزاب الأقلية، وهذه الأحزاب الأخيرة منها ما هو أحزاب صغيرة ومنها ما هو أحزاب كبيرة.

أما لفظة جديدة أو حديثة، فهي تشير إلى أسلوب العمل من حيث كونه تقليدياً أو غير تقليدي، والمعروف أن هذا الأمر لا يرتبط بالضرورة بتحديد ما إذا كان الحزب صغيراً أم كبيراً.

أولاً - التقسيمات المختلفة للنظم الحزبية

عددت الأدبيات المهتمة بالنظم السياسية المقارنة عامة، والتنمية السياسية خاصة، تقسيمات عديدة للنظم الحزبية، وقد تضمن بعض تلك التقسيمات موقع الأحزاب الصغيرة في النظم السياسية.

فبداية ترتبط تقسيمات النظم الحزبية بطبيعة النظام السياسي القائم، من حيث كونه ديمقراطياً أو شمولياً أو سلطوياً. ففي النظام الديمقراطي، تكون هناك حرية كاملة لتشكيل الأحزاب السياسية، على الأقل من الناحية النظرية. حيث تدخل تلك الأحزاب في شبكة من العلاقات السياسية المتشعبة تحدد لها سلوكياتها، وأهم عناصر تلك

الشبكة إيديولوجية الحزب وتنظيمه وتماسكه. وفي هذا النظام تنتشر الأحزاب الصغيرة والكبيرة على السواء، حتى لو كان النظام السياسي قائماً على وجود حزبين كبيرين فقط، حيث تنمو بجواره أحزاب صغيرة محدودة للغاية، كما يتضح في النموذجين البريطاني والأمريكي.

وفي النظام الشمولي، يسعى الحزب السياسي لممارسة دوره في ظل الوضع العام القائم عادة على واحدية التنظيم السياسي، حيث يسود نظام الحزب الواحد (من الناحية الرسمية أو الناحية الفعلية)، وتعد قيم المساواة وحرية الرأي والتعبير واستقلال السلطة القضائية مجرد شعارات. ومن ثم تصبح عمليات النقد السياسي في هذا الصدد، جزءاً من المعارضة من داخل التنظيم السياسي، فكل شئ يخضع لما يقننه هذا التنظيم على السلطة، بل إن أعضاء تلك السلطة جميعهم أو غالبيتهم من المنتمين إلى هذا الحزب. وبطبيعة الحال، فإنه تختفي في هذا النوع من النظم الأحزاب السياسية الأخرى، سواء كانت كبيرة أو صغيرة. وحتى بالنسبة للنظم السياسية التي تحولت حديثاً للتعددية السياسية، فإن الميراث السياسي الشمولي لازال يشكل أثراً سلبياً على الأداء والممارسة الحزبية. صحيح أن هناك أحزاباً كثيرة ومتعددة الأطياف، إلا أن جميعها أو بعضها يتسم بالضعف والهزال الشديدين. وغالباً ما يكون في هذه النظم المتحولة حديثاً، حزب مهيمن على ساحة العمل الحزبي، إلى جانب أحزاب أخرى صغيرة بعضها قوي وبعضها ضعيف.

أما في النظام السلطوي، فلا توجد أحزاب سياسية على وجه الإطلاق، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، وربما يتعرض من يجهر بحتمية وجود الأحزاب السياسية خاصة والرأي الآخر عامة للنفي والاستبعاد. ويعد ذلك نتيجة منطقية لوضع النظام السياسي ككل، حيث يعتمد النظام السلطوي على حكم الفرد. وحتى مع التحول الديمقراطي الذي حدث في بعض هذه الدول، والذي وقع أيضاً كما سبق ذكره في بعض النظم الشمولية ذات التنظيم السياسي الواحد في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، فقد اتسمت الخريطة الحزبية في هذه الدول بعدم القدرة على ممارسة الأحزاب لأنشطتها، إذ أن جميع الأحزاب التي بزغت نتيجة هذا التحول اتسمت بالصغر ومحدودية الفاعلية، باستثناء الأحزاب الحاكمة التي اعتمد معظمها على التنظيم الإداري في الدولة.

وتتباين تقسيمات النظم الحزبية،[1]على أن أبرزها التقسيم الرباعي التقليدي بين نظم حزب واحد، ونظم الحزبين الكبيرين، ونظم التعدد الحزبي، والنظم اللاحزبية. ومن

([1]) أنظر في هذا الشأن الدراسة المتميزة للدكتور/ أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة كتب عالم المعرفة .. كتاب رقم ١١٧، سبتمبر ١٩٨٧.

خلال النظامين الثاني والثالث توجد الأحزاب الصغيرة. وهناك التقسيم الذي أتى به جيوفاني سارتوري، والذي قسم النظم الحزبية إلى أحزاب تنافسية وأحزاب غير تنافسية.

ووفقاً لهذا التقسيم، تنقسم النظم الحزبية إلى نظم حزبية تنافسية وأخرى غير تنافسية، وفي حين يعبر النوع الثاني عن غياب التعددية الحزبية، ووجود حزب واحد، الأمر الذي يجعل هناك نوعاً من التحفظ على تسميته نظاماً حزبياً، فإن النوع الأول، ينقسم بدوره إلى أربعة نظم، هي نظم تعددية تحمل درجة عالية من الاستقطاب الحزبي (حالة فرنسا وإيطاليا وإسرائيل)، ونظم تعددية معتدلة أو محدودة (النرويج والدانمرك وبلجيكا)، ونظم ثنائية حزبية (بريطانيا والولايات المتحدة)، ونظم الحزب الغالب.

ولعل المهم في هذا التقسيم - من وجهة نظر دراسة الأحزاب الصغيرة- النوع الرابع، والذي يشير إلى وجود حزب غالب مع أحزاب أخرى معارضة لكنها تضارعه في القوة. ويفضل ديفرجية والموند تسمية هذا النوع بالحزب المسيطر، ويقول كل من لابالومبارا ووينر الحزب بالمهيمن. ويختلف مفهوم كل من المهيمن والمسيطر عن مفهوم الغالب، في أن الأول يتسم بنوع من احتكار للسلطة، ووجود أحزاب صغيرة إلى جانب الحزب الأكبر، لذلك يصلح هذا المفهوم لفهم الظاهرة الحزبية في معظم بلدان العالم الثالث عامة، والمنطقة العربية خاصة (ومنها مصر)، وإن كانت تلك المنطقة تتميز بسيادة نماذج أخرى للتفاعل السياسي بين النخبة والجماهير يقبع على رأسه كل من الجيش والبيروقراطية.

ثانياً- وظائف الأحزاب في النظم السياسية

تتعدد وظائف الأحزاب في النظم السياسية المختلفة، وقد عددت الأدبيات تلك الوظائف، التي اشتملت على التجنيد السياسي، والرقابة على السلطة التنفيذية، والوظيفة التنموية، والاندماج القومي، ودعم الشرعية، والتعبئة.

ففيما يتعلق بالتجنيد السياسي عرف سلجمان Lester G. Seligman التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد.[1] وفي حين يعتمد التجنيد في النظم التقليدية والأوتوقراطية بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة ..الخ. فإن النظم السياسية الأكثر رقيا وتقدما، تكون هناك ميكانزمات أخرى للتجنيد. وتعد الأحزاب السياسية إحدى أهم وسائل التجنيد السياسي للنخبة السياسية في هذه النظم.

(1) د. عبد الغفار رشاد، الرأي العام والنتائج السياسية، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤، ص ١٣٧.

فبإضافة إلى البرلمانات والنقابات وغيرها من جماعات المصالح وجماعات الضغط، تعتبر الأحزاب السياسية من أهم وسائل التجنيد، نظرا إلى أنها الأداة الأقرب إلى ممارسة السلطة.

وبطبيعة الحال، فإن قيام الأحزاب بأداء وظيفة التجنيد السياسي للنخبة، يتم في النظم السياسية البرلمانية والرئاسية على السواء، لكنه يتم بشكل أقل نسبياً في النظم الرئاسية التقليدية كالولايات المتحدة، حيث لا تشكل الأحزاب السياسية وسيلة من وسائل التحديث السياسي مقارنة بجماعات المصالح في المجتمع الأمريكي. فالسلطة التنفيذية في النظام الرئاسي، هي سلطة منتخبة مباشرة من الشعب، أما تلك السلطة في النظام البرلماني فهي مستمدة من البرلمان نفسه،[1] الذي تؤلفه الأحزاب السياسية من خلال الانتخابات. وتعد الأحزاب البرلمانية في النظام البرلماني، من الأدوات الرئيسية للتجنيد السياسي، ففي بريطانيا على سبيل المثال، تؤدي تلك الأحزاب دورا مركزيا، وهو أنها منبت صناع القرار التي تستعين بهم الحكومة في تشكيلها، والناخبون الحقيقيون لأعضاء مجلس الوزراء هم أنفسهم أصحاب المقاعد الخلفية في البرلمان back- benchers .[2]

أما الوظيفة الثانية للأحزاب السياسية فهي **الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.** فالأحزاب السياسية وهي تسعى إلى الوصول إلى السلطة تقوم في سبيل ذلك بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وتعد تلك الوظيفة من أقدم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب .[3] وتهدف تلك الوظيفة إلى نقد الأحزاب للسلطة التنفيذية والرقابة على الإدارة، وإسماع السلطة للمطالب العامة، وطرح البدائل والحلول، التي تتوافق مع أفكارها ومبادئها.

ولعل الهدف الرئيسي من الرقابة الحزبية هي وضع القيود والعقبات على السلطة التنفيذية كي لا تنفرد بالحكم وتصبح سلطة مطلقة. فهي تهدف إلى منع تجاوز الإدارة في ممارسة اختصاصاتها بشكل شخصي أو حزبي، ومراقبة الأعمال غير المشروعة على السياسات العامة من قبل الحكومات. فالغرض الأساسي من الرقابة هو ملاحقة المقصرين من أركان الحكم ومحاسبتهم في تنفيذ السياسات، كما أنها تهدف إلى متابعة

---

(1)Rod Hague , Martin Harrop & Shaun Breslin ,**Comparative Government and Politics ... An Introduction** ,London: Macmillan Press LTD,4 th edition ,1998,p.196.

(2)Nelson W. Bolsby,Legislatures **,in Philip Norton(ed), Legislatures** ,oxford University Press ,1990,p.143.

(3)J.Blondel,**Comparative Legislature**,New Jersy:Englewood Cliffs,Prentic Hall,Inc,1973 , p.82.

حالة سوء الإدارة في الإنفاق العام، وممارسات السلطة التنفيذية لأية أعمال غير مفوضة للقيام بها .

والواقع أن وظيفة الرقابة الحزبية، مهما بلغت من تطور، فإن الدور المتزايد للسلطة التنفيذية في النظم السياسية اليوم، يطغى على تلك الوظيفة. فالنمو القائم في دور الأحزاب في الوقت الراهن يتخذ شكلا دعائيا، مقارنة بالواقع الذي يشير إلى استمرار ضعف الأحزاب، الناتج عن نفاد صبر الرأي العام وشكوكه في السياسات الحزبية خاصة داخل البرلمانات، مع زيادة التعقيد في الحكومة الحديثة، والتي تستخدم أناساً ذوي خبرات لا يتوافرون لدى الكثير من الأحزاب.

من ناحية أخرى هناك **وظيفة تنموية تقوم بها الأحزاب**، وتتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم عملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في العديد من الأنظمة السياسية.

وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية، مسألة نشأة الأحزاب، ورأى بعض منها أنه إضافة إلى نشأة الأحزاب نتيجة لظهور مبدأ الانتخاب العام، وكذلك نتيجة وجود المنظمات والجمعيات الفكرية والنقابات، فإن هناك الكثير منها قد أنشئ من داخل البرلمان، نتيجة وجود الكتل البرلمانية، التي ما لبثت أن شكلت نواة لظهور الأحزاب السياسية. وقد تعدى الأمر بعد ذلك التنسيق داخل الكتل البرلمانية حول مواقف محددة مطروحة على جدول الأعمال، إلى كيان قائم خارج البرلمان أيضا .[1]

وتتحكم الأحزاب السياسية في أداء البرلمانات، وفي هذا الصدد تتباين البرلمانات وفقا لطبيعة قوة أو ضعف هذه الأحزاب. وفي هذا الصدد، يشير "ميزي"، إلى أنه بدون الأحزاب السياسية، تصبح المؤسسات التشريعية ضعيفة في مواجهة السلطة التنفيذية. على أنه يرى وجود علاقة عكسية بين كل من قوة الهيئة التشريعية وقوة أو ضعف الأحزاب السياسية. بمعنى انه كلما زادت قوة الأحزاب المشاركة في البرلمان، أو ضعفت قوتها بشكل كبير ، كلما أدى ذلك إلى ضعف أداء البرلمان. وتتزايد قوة الهيئة التشريعية في النظم السياسية ذات الأحزاب السياسية متوسطة القوة، بحيث تكون تلك القوة الحزبية كافية لدعم المؤسسة التشريعية، دون أن تكون قوية لدرجة تقييدها.

---

(1) انظر على سبيل المثال ما أشار إليه كل من موريس ديفرجيه، وماكس فيبر في : -
- د. أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، صص ٨٤-٨٦.
- د. شمران حمادي، **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، بغداد : مطبعة دار السلام، ط١، ١٩٧٢، صص ٧ – ١١.

ويمكن تطبيق تلك القاعدة على النظم السياسية الغربية وغير الغربية. فالزيادة في قوة الحزب ليست بالضرورة أمرا صحيا أو مفيدا للهيئة التشريعية، فهي تقود إلى خفض أدائها. أما بالنسبة إلى دولة الحزب الواحد، فالأرجح أن تكون الهيئة التشريعية بها مطوعة وملحقة بالسلطة التنفيذية، وهو ما يحدث في النظم السياسية غير الغربية، والتي تعد الأحزاب السياسية بها جزءاً من الأدوات الجماهيرية للتعبئة، بغرض تحقيق الإنجاز في مرحلة ما بعد الاستقلال.[1] بل أن البرلمانات نفسها قد تكون وسيلة لنشأة تنظيم سياسي واحد.[2]

إضافة إلى ذلك، تؤدي الأحزاب السياسية **وظيفة الاندماج القومي**. ومما لا شك فيه، ان أداء تلك الوظيفة يعد أمرا في غاية الأهمية، في الدول متعددة القوميات والأعراق والإثنيات والثقافات والأديان، خاصة تلك التي تحمل ميراثا من انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك في غياب الديمقراطية وحرية الرأي التعبير.

وتتزايد أهمية دور الأحزاب في مجال الاندماج القومي بشكل يفوق دور البرلمانات في هذا الشأن، فهذه الأخيرة تلعب دوراً في الاندماج القومي فقط في خضم ضعف الأحزاب السياسية، وكذلك عدم وجود قيادة كارزمية.[3]

وبطبيعة الحال، تتمثل أحد أبرز أدوار الأحزاب السياسية في أداء تلك الوظيفة، في دورها في عملية التحول الديمقراطي، إذ أنه في تلك المرحلة يسود دور الأحزاب السياسية إلى جانب دور كل من الحكومات والقيادة الكارزمية والعسكرية في التفاوض حول عملية التحول الديمقراطي، وكذلك تلعب الأحزاب دوراً في اندماج القوى الاجتماعية والسياسية بالدولة، خاصة بالنسبة للمعارضة المناوئة للنظام القائم.

ويستمر دور الأحزاب بعد عملية التحول الديمقراطي في أداء وظيفته في مجال الاندماج، إذ يبقى دورها إجمالاً في دمج اليمين ودمج اليسار المتطرف، والقوى

([1]) Michael L. .Mezey , Legislative Development and Political Parties : The Case of Thailand , **In G. R. Boynton and Chong Lim Kim (editors) ,Legislative Systems in Developing Countries** , North Carolina : Duke University Press, 1975, PP. 107-109.

([2]) Richard Sisson and Leo Snowiss,Legislative Viability and Political Development,in Lloyd D.Musolf and Joel Simth,**Legislatures in Development:Dynamics of Change in new and old States**,Durham,North Carolina:Durk University Press,1979,.pp. 55-56.

([3]) Ulrike Liebert and Maurizio Cotta , **Parliament and Democratic Consolidation in Southern Europe : Greece ,Italy ,Portugal ,Spain and Turkey** ,London and New York : Pinter Publishers , 1990 ,p .18.

الاقتصادية والمصالح المنظمة (أصحاب الأعمال والعمال). حيث تتعامل المجموعات الاقتصادية التي تنتمي للنخبة مع المشرعين وقيادات الأحزاب .[1]

أما فيما يتعلق بدعم الشرعية، فإن الأحزاب السياسية تساهم في دعم الشرعية السياسية للنظام السياسي. وبإيجاز شديد تعرف الشرعية بأنها، مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع السياسي للنظام السياسي، وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة. وفي الدول الديمقراطية العريقة، توجد قواعد محددة يعد التمسك بها التزاما بالشرعية. وفي الدول النامية، لا توجد مثل هذه القواعد، مما يضطر تلك الدول للجوء إلى التوليف بين مصادر متعددة للشرعية .[2]

وتلعب معايير الإنجاز والفاعلية والدين والكارزما والتقاليد والإيديولوجية، دورا متميزا كمصادر للشرعية في النظم السياسية المختلفة، على أن الديمقراطية تعد دون شك المصدر الأقوى للشرعية في النظم السياسية في عالم اليوم. وبغض النظر عن طبيعة مصادر الشرعية في النظم السياسية المتقدمة أو النامية، فإن هناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم ونقل الشرعية. وتلعب الأحزاب ووسائل أخرى عديدة دورا بارزا في هذا المضمار، وتتميز الأحزاب، بأنها ليست فقط من وسائل دعم ونقل الشرعية، بل إنها في النظم التي ترفع شعار التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم الثالث تكون هي نفسها مصدرا للشرعية. وفي هذا الشأن، فإن الحديث عن علاقة الأحزاب بالشرعية الديمقراطية، يرتبط بأنها مؤسسات لها قيادات يفترض أنها منتخبة من بين أعضائها، وتستمد الحكومات وجودها من تلك الأحزاب، وهذه الشرعية تتدعم عبر نشاط الأحزاب فيما بين الانتخابات البرلمانية، حيث تراقب الأحزاب سياسات الحكومات إزاء المواطنين. وعندما تكون الأحزاب السياسية ضعيفة وهشة وغير منظمة، ومنقسمة داخليا، فالأرجح أنها تقوض النظام السياسي برمته، ومن ثم لا تكون مصدراً لدعم الشرعية فيه. فهي لا تتفق فيما بينها على القضايا الحيوية والعامة في المجتمع، كما أنها لا تمد الدولة بحكومات مستقرة. وفي هذا الصدد، يمكن ملاحظة عدم الاستقرار المؤسسي الذي ضرب الجمهورية الرابعة في فرنسا، التي ضمت نحو عشرة أحزاب سياسية، كانت غالبيتها أحزابا ضعيفة ومنقسمة، مما عجل بانهيار تلك الجمهورية .[3]

([1]) **Ibid** , pp.15-17.

([2]) حسنين توفيق إبراهيم، السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، **السياسة الدولية**، ع ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص٣٦.

([3]) Roy C. Macridis (ed),**Modern Political System : Europe** , New Jersey : Prentice Hall- Englewood Cliffs , Seven Edition,1990 ,P.78 .

أما فيما يتعلق بوظيفة الأحزاب السياسية تجاه **مسألة التعبئة**، فالملاحظ أن النظم السياسية تسعى لتعبئة التأييد لسياساتها من خلال المؤسسات السياسية القائمة، وعلى رأس تلك المؤسسات الأحزاب السياسية. وتعني تلك الوظيفة، حشد الدعم والتأييد للسياسات الحكومية، من قبل المواطنين.

ويربط البعض بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا، بما يشير إلى اهتمام النظم السياسية السلطوية والشمولية بأداء الأحزاب وغيرها لهذه الوظيفة، مقابل عدم اهتمام النظم الديمقراطية بهذه الوظيفة معتمدة في ذلك على أمرين : أولهما، الشفافية التي تحكم تقريبا كافة سلوكيات تلك الأحزاب. ثانيهما، رفض الأحزاب السياسية المعارضة -خاصة القوية منها- لوظيفة التعبئة والحشد لصالح الأحزاب التي في السلطة. على أنه رغم كل ذلك، فإن الاتجاه العام هو قيام الأحزاب السياسية بغض النظر عن شكل نظام الحكم الكائنة فيه بأداء تلك الوظيفة، خاصة إزاء نشر القيم والمبادئ ذات الوفاق العام. غاية ما هنالك، أن النظم السياسية في الدول النامية، تتطلع وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لقيام الأحزاب وغيرها من المؤسسات السياسية داخل الدولة بلعب دور فاعل بدرجة كبيرة لحشد التأييد لسياساتها الداخلية والخارجية .

على هذا الأساس، تعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها، وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل الحكومات للمواطنين، وليس العكس. وقد تلعب الأحزاب في أداء هذه الوظيفة دور الوسيط، بحكم أنها الأكثر التصاقا واتصالا بجمهور الناخبين خاصة والمواطنين عامة، داخل الدوائر الانتخابية.

ولا يشكل قيام الأحزاب السياسية بأداء وظيفة التعبئة، أتباع طرق محددة سلفا لأدائها. وبمعنى آخر، فإن وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب، ليست وظيفة مستقلة، إذ قد تكون جزءا من وظائف أخرى تؤديها الأحزاب، كوظيفة التجنيد أو الاندماج القومي وغيرها. ومما لا شك فيه، أن تلك الوظيفة هي وظيفة سياسية للأحزاب، وهي وظيفة غير مكتوبة عادة، وغير منصوص عليها في الدساتير والقوانين أو البرامج الحزبية.

ومن الناحية العملية، لا توجد أدبيات نظرية أشارت إلى ممارسة الأحزاب لهذه الوظيفة، فالحزب يستطيع ممارسة تلك الوظيفة من خلال ما يملكه من معلومات يستطيع أن يمد بها أعضاءه، وتفسير وتبرير الأحداث في الدوائر الانتخابية، بما يؤدي معه إلى قبول سياسة الحكومة.

ثالثاً- معنى الأحزاب الصغيرة في النظم السياسية

تتعدد المعاني والمؤشرات الدالة على كون الحزب السياسي حزباً كبيراً أم حزباً صغيراً، وتتمحور تلك المؤشرات في ستة أمور تتعلق بتاريخ نشأة الحزب، وإيديولوجيته، وتنظيمه، وحجم انتشاره وتواجده، وتمويله، وعضويته في البرلمان .

١- تاريخ نشأة الحزب

يعتبر تاريخ نشأة الأحزاب السياسية، أمراً دالاً من الناحية النظرية على طبيعة الحزب السياسي الكائن في النظام السياسي، فالحزب الذي نشأ منذ مدة طويلة، هو أقرب ما يكون إلى الحزب صاحب الخبرة الأكبر، والحزب المنظم ذى الشعبية الكبيرة، الضارب في أعماق المجتمع السياسي الذي نشأ فيه. والحزب القائم منذ وقت قصير هو حزب أقرب ما يكون إلى تنظيم محدود الخبرة وغير مدرب على العمل السياسي والحزبي، ومن ثم فهو حديث التنظيم وذو شعبية محدودة. ووفقاً لهذا الأمر يعتبر الحزب القديم من حيث النشأة هو حزب كبير، والحزب حديث النشأة هو حزب صغير .

ومما لا شك فيه، أن عامل الزمن أو تاريخ النشأة، وإن كان عاملاً هاماً في تحديد طبيعة الحزب السياسي المعني بالدراسة، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه وحده في تحديد ما إذا كان الحزب السياسي صغيراً أم كبيراً .

فبداية، أن معيار الزمن معيار نسبي، بالنسبة لدارسى الأحزاب السياسية أو بالنسبة لطبيعة النظام السياسى. فبالنسبة للدارسين، فالمدة التي تعد كبيرة (أو صغيرة) لدى بعض الدارسين للأحزاب السياسية، لا تعتبر كبيرة (أو صغيرة) لدى البعض الآخر من هؤلاء. وبالنسبة لطبيعة النظام السياسى، فإن وضع مدة أو زمن محدد لتحديد طبيعة الحزب من حيث كونه كبيراً أم صغيراً فى نظام سياسى ما، سوف يختلف بالتأكيد عما يمكن أن يكون عليه الحال فى نظام سياسى آخر.

من ناحية أخرى، فإن بعض الأحزاب السياسية حديثة النشأة قد ظهرت وكانت في واقع الأمر أحزاباً كبيرة منذ وجودها على ساحة العمل الحزبي. وعلى العكس من ذلك، هناك أحزاب سياسية قديمة من حيث النشأة ولكنها ظلت محدودة الفاعلية على الساحة الحزبية في النظم السياسية التي نشأت بها.

وأخيراً، فإن الاعتماد على معيار تاريخ النشأة للتفرقة بين الحزب الكبير والحزب الصغير، يتعارض مع كون العديد من الأحزاب السياسية الفاعلة والكبيرة في المجتمع، والتي نشأت حديثاً، كانت امتداداً لأحزاب سياسية كبيرة في حقب تاريخية منصرمة .

٢ – إيديولوجية الحزب

يعتبر الكثيرون أن وجود إيديولوجية للحزب السياسي يشكل أحد أهم الأمور - إن لم يكن أهمها على الإطلاق - في تحديد ما إذا كان حزباً سياسياً، هو حزب صغير أو حزب كبير. ووفقاً لهذا المؤشر، فإن الأحزاب التي تمتلك إطاراً فكرياً وبرنامجاً نظرياً وإطاراً مرجعياً محدداً، هي في واقع الأمر أحزاب كبيرة. وهذه الأحزاب تتسم بتمايز برنامجها عن الأحزاب الأخرى في المجتمع الذي نشأت فيه، لذلك يصعب اندماجها مع الأحزاب الأخرى في هذا المجتمع. وتنتشر هذه الأحزاب على وجه الخصوص في البلدان التي تكثر فيها الصراعات الطبقية، والاستغلال الاقتصادي .

وعلى العكس من ذلك، فإن الأحزاب السياسية التي لا تمتلك فكراً محدداً، تفتقر إلى أن تكون أحزاباً كبيرة وفاعلة في بيئاتها. ولعل أبرز الأمثلة على هذا النوع من الأحزاب، هو الأحزاب التي تكون مجرد واجهة لأي انتماء أولي، سواء كان قبيلة أو عشيرة، أو جهة، أو ديناً، أو لوناً، أو عرقاً ...الخ. أو أحزاب الأشخاص أو الكارزما، التي تعتمد على وجود زعيم على رأسها، هو الذي يحدد خط الحزب وبرنامجه، والذي قد يغيره كيفما يشاء ودون أي رقابة. وعامة، فإن الأحزاب غير الإيديولوجية تنتشر في المجتمعات التي تتزايد فيها الروح الجهوية والمناطقية، والتي ترتفع فيها نسبة الأمية. وهذه الأحزاب تعبر عن نفسها كأحزاب هامشية محدودة الفاعلية في الحياة السياسية داخل النظام السياسي المعني بالدراسة.

وتبرر العلاقة الطردية بين امتلاك الحزب لإيديولوجية معينة وطبيعة الحزب، في اعتبار أن إيديولوجية الحزب هي تعبير عن توجهاته وطموحاته وبرنامجه الذي يسعى إلى تطبيقه حال وصوله للحكم. أما افتقاد الحزب لهذا الأمر، فيعد افتقاداً لوجود رؤية محددة قابلة للتطبيق في الواقع العملي.

على أن هذا الأمر لا يجب أن يقود إلى اعتبار أن كل الأحزاب السياسية التي تمتلك إيديولوجية هي أحزاب كبيرة، وكل الأحزاب التي تفتقد للإيديولوجية هي أحزاب صغيرة .

فبداية، قد تكون الإيديولوجيات التي تتبناها الأحزاب السياسية إيديولوجيات تتسم بالتلفيق والاختلاق والتوليف، الأمر الذي يجعلها غير متواكبة مع طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية القائمة، ومن ثم استحالة تطبيقها في الواقع العملي.

من ناحية ثانية، يعتبر الغموض الأيديولوجى فى بعض الأحيان، أسلوبا تلجأ إليه الأحزاب السياسية الكبيرة بغرض جمع العديد من التيارات تحت عباءة الحزب، ومن ثم لا يعد الغياب أو التماهى الأيديولوجى دائماً دليلاً على صغر الحزب السياسى.

من ناحية ثالثة، قد تكون تلك الإيديولوجيات مستوردة من الخارج، الأمر الذي يجعلها قائمة في بيئة تتسم بالاختلاف عن البيئة التي أفرختها، وبذلك تفتقد إلى الجماهيرية، ويكون الإيمان بها قاصراً على عدد محدود من المواطنين. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك الإيديولوجيات الأممية، كالماركسية، والتي تتبناها الكثير من الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث، تيمناً بالنموذج السوفيتي أو الصيني، القائم نظرياً على التخلص من الرأسمالية والتحول إلى الاشتراكية، فحكم البروليتاريا، وعملياً على مقاومة بلدان العالم الثالث للاستعمار والإمبريالية على الصعيد الخارجي، وتحقيق العدالة الاجتماعية على الصعيد الداخلي .

وأخيراً، قد تبرز بعض الأحزاب فى بعض النظم السياسية على أنها أحزاب كبيرة من حيث الواقع، لكنها لا تملك بالفعل أيديولوجية أو فكراً محدداً. وفى هذا الصدد، يشار إلى حالة الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر، والذى يعده الكثيرون حزباً كبيراً من زوايا مختلفة، لكنه لم يضع لنفسه إطاراً فكرياً إلا فى مؤتمره العام الذى عقد عام ٢٠٠٢، أى بعد ٢٤ عاماً على نشأته.

٣- تنظيم الحزب

يعتبر الحزب السياسي تنظيماً أو مؤسسة تهدف إلى الوصول إلى السلطة. وعلى هذا الأساس، فإن التنظيم هو جزء من هيكل الحزب، وبدون تنظيم لا يصبح الهيكل المؤسس حزباً سياسياً، بل مجرد كيان يفتقد إلى التنظيم.

على أن المقصود بالتنظيم عند الحديث عن الأحزاب السياسية، ليس وجود التنظيم من عدمه، فوجود الحزب مرتبط بداية بوجود التنظيم، غاية ما هو مقصود أن هذا التنظيم يتسم بالتعقيد، فيصبح الحزب كبيراً، ومن ثم معبراً عن درجة كبيرة من الفاعلية، والقدرة على العمل بين الأحزاب السياسية الأخرى في النظام السياسي، بما فى ذلك القدرة على الترشيح فى الانتخابات البرلمانية العامة والمحلية، وكذلك الانتخابات الرئاسية. أو أنه تنظيم بسيط محدود الأداء والفاعلية، فيصبح الحزب صغيراً، ومن ثم غير قادر على مواكبة الظروف المحيطة به.

ويرتبط تنظيم الحزب السياسي بوجود تنظيمات قاعدية للحزب، وهي تنظيمات ذات طابع جغرافي، وتبدأ من المستوى المحلي وتتصاعد تدريجيا حتى المستوى القومي، ومن ذلك لجان الحزب بالقرية، فالمركز، فالمدينة فالمقاطعة أو القضاء أو المحافظة، فالمستوى القومي العام. إضافة إلى ذلك، هناك التنظيمات الموضوعية للحزب، وهي عبارة عن لجان محلية وقومية، يرتبط نشاطها بأمور اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية عامة، ومن ذلك لجان الشئون الاقتصادية، والعلاقات الخارجية، والإعلام، والزراعة، والصناعة ...الخ .

وواقع الأمر، إن التنظيم وحده لا يعد أمراً كافياً لاعتبار حزب ما كبيراً أو صغيراً. فقد تتعدد التنظيمات السياسية للحزب، لكنها عديمة الفاعلية، وعديمة الاستخدام، نتيجة عدم انعقادها بشكل دوري، أو محدودية تنظيمها لمؤتمرات جماهيرية حاشدة، أو عدم إقامتها أنشطة ثقافية وخدمية، أو ضعف دورة المعلومات بها.

من ناحية أخرى، فإن دورية عقد الاجتماعات أو المؤتمرات أو غيرها من الأنشطة لا تعد هي أيضاً أمراً كافياً لوصف الحزب بالتعقيد التنظيمي، إذ قد تنعقد تنظيمات الحزب دورياً وتتخذ قرارات وتوصيات، لكنها لا تكون تنظيمات فاعلة وقادرة على تنفيذ تلك القرارات أو التوصيات على المستوى الحزبي، نتيجة للعديد من الأمور، منها على سبيل المثال الطابع الأوتوقراطي للحزب، والذي يعطي لقيادته سطوة في اتخاذ كافة القرارات، دون استشارة المستويات التنظيمية، التي يصبح وجودها مجرد تحصيل حاصل لتأكيد وجود تنظيمات للحزب من حيث الشكل. ومنها على سبيل المثال أيضاً، ضعف هياكل المحاسبة والرقابة على قيادات الحزب، الأمر الذي يخلق منها قيادات فاسدة ومستبدة.

أما بالنسبة للنتيجة العملية لضعف تنظيمات الحزب، فهي حدوث صراعات داخلية بين الأجنحة التي يتألف منها الحزب، الأمر الذي يؤدي في الكثير من الأحيان إلى انفراط عقدها، خاصة مع اختفاء مؤسس الحزب عن الحياة السياسية، وهو الأمر الذي يتكرر عادة في الأحزاب السياسية في البلدان النامية .

٤ – حجم انتشار وتواجد الحزب

يعتبر حجم انتشار الحزب السياسي في البيئة التي يعمل بها، عاملاً هاماً في تحديد ما إذا كان هذا الحزب حزباً صغيراً، أم حزباً كبيراً.

وتختلف المؤشرات التي تتحكم في مدى انتشار الحزب، على أن أهمها على الإطلاق ثلاثة هي:- الانتشار الجغرافي والموضوعي، والعضوية، والإعلام .

ففيما يتعلق بالانتشار الجغرافي والموضوعي، فإن هناك فروقاً جوهرية بين الأحزاب السياسية، وفقاً لحجم البيئة التي ينشط فيها الحزب السياسي، وكذلك وفقاً للغرض من قيام الحزب.

فبالنسبة لحجم البيئة التي ينشط فيها الحزب، فقد تنتشر الأحزاب السياسية على المستوى القومي فتصبح أحزاباً كبيرة، مقارنة بأحزاب أخرى تنشط على المستوى المحلي فقط كالولاية أو المحافظة أو الإقليم، فتوصف بأنها أحزاب صغيرة.

وبالنسبة للغرض من وجود الحزب، فقد تكون الأحزاب السياسية تهدف لتحقيق غرض محدد كأحزاب حماية البيئة، أو الاتحاد بين أكثر من دولة، أو انفصال إقليم أو

تمتعه بالحكم الذاتي، فتصبح أحزاباً صغيرة، مقارنة بالأحزاب ذات الأغراض العامة، والتي تسعى للوصول إلى السلطة لتنفيذ برنامج عام ومتكامل يتضمن أموراً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

من ناحية ثانية، تتباين الأحزاب السياسية فيما بينها فيما يتعلق بحجم العضوية.[1] إذ يصف الكثيرون الأحزاب السياسية محدودة العضوية بأنها أحزاب صغيرة، في حين توصف الأحزاب السياسية التي تتضخم عضويتها بالأحزاب الكبيرة. وفي بلدان العالم الثالث، عادة ما يؤخذ بحجم العضوية كأحد المؤشرات الهامة في تحديد حجم وفاعلية الأحزاب السياسية. وفي هذا الصدد، ينظر إلى الأحزاب السياسية الحاكمة في هذه البلدان على أنها أحزاب ذات عضوية كبيرة، وأحزاب المعارضة بأنها أحزاب ذات عضوية محدودة.

من ناحية ثالثة، تختلف الأحزاب السياسية فيما بينها فيما يتعلق بالأداة الإعلامية التي تملكها. وعلى هذا الأساس، قد ينظر للأحزاب الكبيرة على أنها أحزاب تمتلك إعلاماً جماهيرياً، يتيح لها مدى أكبر من تعريف المواطنين في النظام السياسي بأنشطتها، أملاً في جذب المزيد من المؤيدين. ولذلك تسعى الأحزاب إلى امتلاك وسائل إعلام كالصحف والإذاعات وقنوات التليفزيون. ومثلما تتجه الأحزاب السياسية التي تمتلك صحفاً إلى دورية صدور تلك الصحف، وزيادة الأعداد المطبوعة، وتوزيع تلك الصحف على مناطق عدة من الدولة، فإن الأحزاب التي تمتلك قنوات تليفزيون تسعى لتغطية بثها لمناطق شاسعة من الدولة، ولساعات أطول. وعلى العكس من كل ذلك فإن الأحزاب السياسية التي تفتقد وسائل إعلام عامة، تتسم بالصغر، مقارنة بالنوع الأول من الأحزاب .

على أن ما يؤخذ على مؤشر حجم انتشار الحزب كمحدد لكونه حزباً كبيراً أو صغيراً، هو نسبية المؤشرات الفرعية سابق الإشارة إليها. فبالنسبة للعضوية على سبيل المثال، فإنه لا يمكن تحديد حجم معين لعضوية الحزب كي يوصف من يتخطاه بأنه حزب كبير، ومن هو دونه بأنه حزب صغير. وبالنسبة لامتلاك وسائل إعلام جماهيري، فإنه أيضاً لا يوجد معيار محدد لما يملكه الحزب من وسائل الإعلام

---

[1] فرقت أدبيات النظم السياسية بين أحزاب النخبة وأحزاب الصفوة، وذلك إبان الحقبة الأولى من تطور الأحزاب السياسية، وأشارت إلى أن العضوية في النوع الأول من الأحزاب عضوية قاصرة على فئة معينة من النبلاء أو القيادات والنخب التقليدية، وأن تأييد هذه الأحزاب اعتمد على المواطنين أكثر من اعتماده على أعضاء الأحزاب الذين اتسموا بالقلة. أما الأحزاب الجماهيرية، فإنها أحزاب تأتي قياداتها من الطبقة المتوسطة، وتتسم العضوية فيها بالانفتاح الكامل على العامة.

الجماهيري، الذي يمكن معه أن يوصف نشاطه بأنه كبير، وما دونه بأنه صغير، فكافة هذا الأمور نسبية إلى حد كبير، وتختلف من نظام سياسي لنظام سياسي آخر، حسب درجة التطور التكنولوجي خاصة والظروف البيئية عامة التي تقوم فيها الأحزاب السياسية.

٥ – تمويل الحزب

يعد التمويل من الأمور المهمة في إدارة الأحزاب السياسية. فمن خلال التمويل تقوم الأحزاب السياسية بدفع رواتب موظفيها، والإنفاق على المقرات المنتشرة في كافة أقاليم الدولة، والإنفاق على الإعلام الجماهيري، وتمويل الأنشطة الحزبية المختلفة كعقد المؤتمرات وتقديم بعض الخدمات للمواطنين والأعضاء. على أن أهم ما تهدف إليه الأحزاب السياسية من التمويل، هو قدرتها على تمويل نفقات الدعاية الانتخابية. صحيح أن بعض الأحزاب تعتمد في تلك الدعاية على مرشحي قوائمها من رجال الأعمال والتجار والميسورين، لكن هناك أحزابا أخرى، ترى أن تمويل الدعاية من قبل الحزب لا يجعل المرشح بعد فوزه مستقلاً عن الحزب.

وتتعدد مصادر تمويل الأحزاب السياسية، على أن أقل تلك المصادر من حيث كم التمويل، هو التمويل عبر سداد الأعضاء لاشتراكات العضوية. ولذلك تعتمد الكثير من الأحزاب على مصادر غير ذاتية، في عملية التمويل.

وتتباين طبيعة المصادر غير الذاتية التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية في تمويلها، وذلك بين جهات داخل الدولة وجهات خارج الدولة. ففيما يتعلق بالجهات الداخلية، فقد يقوم الحزب بتلقي تبرعات من بعض الجمعيات والمنظمات، والتي تسعى إلى أن يتبنى الحزب قضاياها. على أن أحد مصادر التمويل الداخلية المهمة، يتمثل فيما تقدمه الدولة ذاتها من دعم للأحزاب السياسية. أما فيما يتعلق بالجهات التي تدعم الأحزاب السياسية من خارج الدولة، فقد تتلقى الأحزاب دعما من بعض الدول أو المنظمات متعددة الجنسيات العاملة بها، وغالباً ما توجه تلك المساعدات لتحقيق أغراض محددة.

ويفرق الكثيرون بين الأحزاب الفاعلة والكبيرة وبين الأحزاب غير الفاعلة والصغيرة، وفقاً لتمويلها، سواء من حيث كم التمويل أو مصادره. فكلما كان هذا التمويل كبيراً و (أو) كلما كان مصدر التمويل مستقلاً عن توجهات وسلوك الحزب، كلما كان الحزب كبيراً وفاعلاً في ساحة العمل السياسي. وعلى العكس من ذلك، فكلما كان التمويل محدوداً و (أو) كلما كان التمويل من مصادر لها تأثير على توجهات وسلوك الحزب، كلما كان الحزب غير فاعل وصغيراً في ساحة العمل السياسي.

على أن ما هو جدير بالذكر أنه في بلدان العالم الثالث، حديثة العهد بالتعددية الحزبية، أن العديد من الأحزاب تسعى في غمرة نضوب مصادر التمويل الداخلي والخارجي على السواء، إلى استغلال موارد الدولة. وفي هذا الصدد تبرز على وجه الخصوص بعض مسالك الأحزاب السياسية الحاكمة، التي تتجه دعماً لتمويل أنشطتها التنظيمية، وسعياً لجذب التأييد، وحشد الطاقات، إلى استغلال الموارد الإدارية التي توفرها الدولة، الأمر الذي يساهم في فاعلية وزيادة حجم هذه الأحزاب في ساحة العمل الحزبي، مقارنة بالأحزاب الأخرى غير الحاكمة. إذ أن الحصول على هذا الدعم يزيد الفجوة بين هذه الأحزاب وأحزاب المعارضة الأخرى، فتصبح الأحزاب الكبيرة أكثر كبراً، وتتجه الأحزاب الصغيرة نحو الصغر أكثر فأكثر .

وينتقد الاعتماد على مؤشر تمويل الأحزاب السياسية في تحديد كبر أو صغر الحزب السياسي من عدة جوانب. فكم التمويل يعبر عن عملية نسبية تتوقف على طبيعة البيئة التي تعمل فيها الأحزاب السياسية في النظام السياسي، وكذلك طبيعة الموارد المالية للأحزاب السياسية الأخرى، فما يكون كماً مناسباً لدى أحزاب سياسية، قد يكون ضئيلاً بالنسبة لأحزاب أخرى. أما فيما يتعلق بمصادر التمويل، فإنه باستثناء اشتراكات الأعضاء والدعم الذي تتلقاه الأحزاب السياسية من الدولة، لا يعرف تحديداً مصدر التمويل الذي تتلقاه الأحزاب السياسية، كما لا يعرف حجم هذا التمويل، خاصة وأن بعضه سري وبعضه عيني، وكل ما يتضح منه هو عبارة عن مظاهر أو شواهد، وفي بعض الأحيان لا تتعدى أن يكون مجرد تكهنات أو شائعات .

٦- عضوية الحزب بالبرلمان

تشكل عضوية الحزب بالبرلمانات على المستوى القومي، أو بالبرلمانات على المستوى المحلي (مجالس الولايات أو المحليات)، أموراً مهمة فيما يتعلق بفاعلية الحزب وحجمه على ساحة النشاط السياسي والحزبي في النظام السياسي .

فالأحزاب السياسية الكبيرة والفاعلة داخل المنظومة الحزبية في النظام السياسي، هي تلك التي تشارك في عضوية البرلمانات. فتلك العضوية تشير إلى أنها أحزاب قادرة على خوض الانتخابات البرلمانية، وأنها أحزاب لها برامج تسعى إلى تحقيقها خلال وجودها في البرلمان، وأنها في سبيل ذلك قامت بالدعاية الانتخابية، وكان لها تمويل كاف استطاعت من خلاله ومن خلال أمور أخرى أن تخرق سكون صناديق الانتخابات وتحصد أصوات الناخبين بشكل يكفي للاشتراك في عضوية البرلمان. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الأحزاب، تتمتع بتنظيم لا بأس به مقارنة بغيرها من الأحزاب التي لم تشترك في عضوية البرلمان، وأنها تستطيع بالفعل من خلال عضويتها البرلمانية، أن تساهم في عملية تشريع القوانين سواء من خلال مناقشة مشروعات

القوانين التي تقدمها الحكومات أو من خلال تقديم مقترحات القوانين، كما أنها من خلال عضويتها البرلمانية لها القدرة على الرقابة على الوزارة، عبر الرقابة على الميزانية وعلى كافة مناحي السياسة العامة. وأكثر من ذلك، فقد تكون الأحزاب السياسية المشاركة في البرلمان من الكبر الذي يمكنها من تشكيل الوزارة، أو المشاركة في الائتلافات الوزارية، ولربما يكون لها القدرة على إسقاط الوزارات المختلفة. وفي هذا الصدد يرى جيوفاني سارتوري، وجود ما أسماه بمعيارين لإدخال الحزب في حساب الخريطة الحزبية، وهما أن يكون الحزب مهما كان صغيراً، قادراً على المشاركة بأي شكل في الحكم من خلال صيغة تآلف حزبي، وأن يكون مؤثراً على التنافس الحزبي ويمكن له أن يغير من نمط التحالفات والصراعات الحزبية في المجتمع.

وعلى العكس من ذلك، يصف الكثيرون الأحزاب السياسية بأنها أحزاب صغيرة، طالما أنها لم تشارك في عضوية البرلمانات. إذ أن عدم مشاركتها في عضويته يعني أنها إما أنها شاركت في الانتخابات البرلمانية ولم تحصل على العدد الكافي من الأصوات الذي يؤهلها للانتخابات، وإما أنها لم تكن من القوة التي تجعلها تشارك في الانتخابات في أي مرة منذ تأسيسها. وعلى هذا الأساس، فإن تلك الأحزاب تكون عادة غير منظمة، وغير قادرة على إدارة حملة انتخابية حقيقية وموازية للأحزاب الأخرى، وأنها ليس لديها مرشحون كافون لخوض المعركة الانتخابية، أو أنها ليس لديها رؤية فكرية واضحة وقادرة على إقناع الناخبين للتصويت لمصلحة الحزب، وبطبيعة الحال ليس لديها التمويل الكافي للانتخابات والذي يمكنها -إضافة لأمور أخرى- من إحراز بعض المقاعد في البرلمان. وبناء على ذلك، فإن تلك الأحزاب لا يكون في استطاعتها المشاركة في عمليتي التشريع والرقابة، ولا تكون عنصرا مؤثرا أو رقما فاعلا أمام الوزارات المختلفة، وأمام الأحزاب السياسية الأخرى الكبيرة التي تشارك في عضوية البرلمان.

وعلى هذا الأساس، تصبح عضوية الأحزاب في البرلمان أحد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تصنيف الحزب السياسي بأنه حزب صغير أو كبير. والوقع أن هذا المؤشر قد تؤخذ عليه بعض المآخذ، منها أن النظام الانتخابي هو المفتاح الأساسي للنظام الحزبي، فهو القادر على تمثيل الأحزاب في البرلمان.(1) من ناحية أخرى، يؤخذ على مؤشر العضوية، أنه من الممكن أن يكون هناك حزب كبير مقاطع للانتخابات،

(1) David M.Olson and Philip Norton , Legislatures in Democratic Transition,in **David M.Olson and Philip Norton(eds),The New Parliaments Of Center And Eastern Europ**,London:Portland,OR,Frank Cass,1996,PP.8-9.

وآخر صغير استطاع المشاركة في عضوية البرلمان، أو أن عمليات تزوير الانتخابات تسفر عن فوز صغار وهزيمة كبار.

على أن هذه الانتقادات يمكن أن يرد عليها بأن مؤشر النظام الانتخابي مهما بلغ من مرونة، فإنه قد لا يستطيع أن يصل بالأحزاب المهمشة والمحدودة الفاعلية إلى البرلمان. أما فيما يتعلق بمقاطعة الأحزاب للانتخابات، فيشار إلى أن مؤشر العضوية في البرلمان لا يرتبط بانتخابات محددة يشارك فيها الحزب، بل بأية انتخابات عاصرها، وبناء على ذلك يعتبر الحزب كبيرا طالما شارك في عضوية البرلمان ولو لمرة واحدة، ويعتبر الحزب صغيرا طالما لم يستطع أن يشارك في البرلمان ولو لمرة واحدة. أما بالنسبة إلى احتمال تزوير نتائج الانتخابات، بحيث تأتي بالصغار داخل البرلمان وتطيح بالكبار خارجه، فإن هذا الأمر لا يمكن ضبطه أو التحكم فيه، لأن المفترض هو الموضوعية الكاملة وإجراء الانتخابات النزيهة. إضافة إلى ذلك فإن مؤشر العضوية في البرلمانات كحكم في التفرقة بين الحزب الكبير والحزب الصغير، هو تقريبا المؤشر الثابت الوحيد بين المؤشرات الأخرى سابق الإشارة إليها. وبمعنى آخر، إن مؤشر عضوية الحزب في البرلمان هو وحده تقريبا الذي لا نسبية فيه. وبمعنى آخر، إن هذا المؤشر هو الملاذ الأخير، إن جاز التعبير، فى هذه الدراسة ككل وسط المؤشرات النسبية أو المطاطة الأخرى. فعند القول أن هذا الحزب منظم، أو له مصدر تمويل، أو حجم انتشاره كبير، أو أنه ذو عضوية ضخمة، أو أنه له تاريخ طويل في العمل السياسي، فإن كافة هذا الأمور تحتمل النسبية. وعلى العكس، عند القول أن هذا الحزب له عضوية في البرلمان، وذاك الحزب ليس له أعضاء في البرلمان، فإن هذا الأمر يشكل حقيقة لا خلاف عليها.

وبناء على ذلك، سوف يؤخذ بمؤشر عضوية البرلمان كحكم في التفرقة بين الحزب فى هذه الدراسة ككل، الكبير والحزب الصغير.

رابعا- الأحزاب الصغيرة في النظام السياسي المصري

وفقا للمؤشر السابق المرتبط بوجود عضوية للأحزاب السياسية في البرلمان، كي يعتبر هذا الحزب أو ذاك حزبا كبيرا أو حزبا صغيرا في ساحة العمل الحزبي. يلاحظ أنه ومن واقع تجربة التعددية الحزبية الثالثة في مصر والتي بدأت عام ١٩٧٦، فإن الأحزاب التي شاركت في عضوية البرلمان من خلال الانتخاب، أو من خلال أعضاء أعلنوا تشكيلهم لتلك الأحزاب عند بداية تأسيسها، وذلك في الفترة من ١٩٧٦-٢٠٠٠، هي:

- الحـزب الوطنـي الديمقراطـي (برلمانـات ١٩٧٦ و١٩٧٩ و١٩٨٤ و١٩٨٧ و١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠)
- حـزب التجمـع الوطنـي التقدمـي الوحـدوي (برلمانـات ١٩٧٦و١٩٩٠و١٩٩٥و٢٠٠٠)
- حزب الأحرار (برلمانات ١٩٧٦و١٩٧٩و١٩٨٧و١٩٩٥و٢٠٠٠)
- حزب الوفد الجديد (برلمانات ١٩٧٦و١٩٨٤و١٩٨٧و١٩٩٥و٢٠٠٠)
- حزب العمل الاشتراكي (برلمانات ١٩٧٦و١٩٧٩و١٩٨٧)
- الحزب الديمقراطي العربي الناصري(برلماني ١٩٩٥و٢٠٠٠)

وبناء على ذلك، فإن الأحزاب السياسية التي تعد صغيرة وفقاً للمؤشر السابق وطبقا لبيئة وطبيعة النظام الحزبى فى مصر، هي:-

- حزب الأمة
- حزب مصر الفتاة
- حزب العدالة الاجتماعية
- حزب التكافل الاجتماعى
- حزب الشعب الديمقراطي
- الحزب الاتحادي الديمقراطي
- حزب الوفاق القومي
- حزب الجيل الديمقراطي
- حزب الخضر المصري
- حزب مصر العربي (منذ استئناف نشاطه فى أكتوبر ١٩٨٣)
- حزب مصر ٢٠٠٠

وهذه الأحزاب فشلت منذ نشأتها حتى الآن في الحصول على مقعد واحد في البرلمان، وذلك في كل انتخابات شاركت فيها. فحزب الأمة، فشل في الحصول على أي مقعد بالبرلمان منذ انتخابات ١٩٨٧، وكل من حزبي الخضر والاتحاد الديمقراطي فشلا في تحقيق هذا الهدف منذ انتخابات ١٩٩٠، وكذلك مصر الفتاة فشل في كل من انتخابات ١٩٩٠ و٢٠٠٠، وفشل حزبا العدالة الاجتماعية والتكافل منذ انتخابات ١٩٩٥، أما أحزاب مصر العربي، والشعب الديمقراطي، والوفاق القومي، فقد فشل الأول في انتخابات ١٩٩٥، وفشل كل من الثاني والثالث في انتخابات ٢٠٠٠. جدير بالذكر أن حزب الأمة لم يشارك في انتخابات ١٩٨٤، أما حزب مصر العربي فلم

يشارك في انتخابات ٢٠٠٠، بينما لم يشارك في انتخابات ١٩٩٥ كل من حزبي الشعب الديمقراطي ومصر الفتاة.

إن النظام الحزبي خاصة والنظام السياسي عامة، قوض إلى حد كبير من فرص وجود أحزاب حقيقية فاعلة في المجتمع، وسعى عوضاً عن التمسك الشعبي المتزايد بالديمقراطية، بالإطار الشكلي للديمقراطية، وذلك بخلق أحزاب ورقية، يعلم هو ذاته أنها لا تعبر عن قوى سياسية حقيقية في الشارع، فهي لا تعبر -كما يدرك وتدرك الغالبية- إلا عن أشخاص مؤسسيها، ثم قام بعد تأسيسها بتقييدها، إمعاناً في بقائها صغيرة كما سيرد تفصيله. وبمعنى آخر، إن النظام السياسى أمعن فى إبراز نزعة لاتسييسية للنظام الحزبى، سعياً لتهميش ومسخ التجربة الحزبية الوليدة، ولم يكن هذا الأمر مستغربا. فالنظام السياسى نفسه لا يمكن أن يوجد نظير له بين النظريات التى تصف النظم السياسية بالشمولية أو الديمقراطية، والاشتراكية أو الليبرالية، والبرلمانية والرئاسية، فهو يجمع بين كل هذه الأمور.

لقد منع النظام السياسي من خلال جملة من القيود التي فرضها على تأسيس الأحزاب، من قيام القوى السياسية التي اصطلح على تسميتها بالقوى المحجوبة عن الشرعية، من تأسيس أحزاب سياسية. وبمعنى آخر، أن ظاهرة الأحزاب السياسية الصغيرة في مصر، هي في واقع الأمر نبت لما زرعه النظام السياسي من قيود على بعض القوى السياسية، ونبت لما وضعه من قوانين يسرت - مهما كانت القيود التي وضعتها- من وجود المهمشين. وقد تلاقت رغبة النظام السياسي، في وجود الأحزاب كواجهة وكشكل ديمقراطي، مع رغبات نفر من المواطنين الساعين لتأسيس أحزاب سياسية لا تؤدي أبسط الوظائف المتعارف عليها للأحزاب السياسية من تمثيل وتعبير عن المصالح. فهؤلاء إما أنهم أشخاص لهم مطامح شخصية، أو أنهم في أحسن الأحوال لديهم أفكار نبيلة لا يؤمن بها سواهم.

إضافة إلى كل ما سبق، هناك سبعة أسباب يغلب عليها الطابع الفني، أدت إلى مزيد من تحجيم الأحزاب، وجعلت في واقع الأمر الأحد عشر حزبا تلقب بأنها أحزاب صغيرة، مقارنة بباقي الأحزاب الستة الأخرى ؟

١- طبيعة النظام الانتخابي

تختلف الأحزاب السياسية وفقاً لطبيعة النظام الانتخابي القائم، فقد يكون هذا النظام مشجعاً على إبراز وإظهار وجود الأحزاب السياسية في المجتمع، وقد يكون هذا النظام مفضياً لانزواء هذه الأحزاب.

ومما هو معروف انه يوجد شكلان بارزان للنظم الانتخابية، نظام الانتخاب بالقوائم النسبية، ونظام الانتخاب الفردي. ويبرز النظام الأول الأحزاب السياسية القائمة في

النظام السياسي، على اعتبار أن النظام الانتخابي يحظر على غير الأحزاب السياسية التقدم بقائمة من المرشحين لعضوية البرلمانات.

وعلى العكس من ذلك، فإن إتاحة النظام الفردي لكافة المواطنين المؤهلين للانتخاب للتقدم بالترشيح لعضوية البرلمان، يجعل هناك نوعاً من التعتيم على وجود الأحزاب السياسية في النظام السياسي. لذلك عادة ما تأخذ النظم السياسية وهي في مرحلة التحديث السياسي بنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية، بمختلف أنواعه، على اعتبار أنه يتيح للأحزاب درجة أكبر من الوجود في تلك الفترة من تحول النظام السياسي نحو التعددية السياسية.

وفي مصر تم التأرجح بين أكثر من نظام انتخابى واحد فى العقدين الماضيين، وقد أربكت الشروط المحيطة بهذه النظم الجميع بمن فيهم المتخصصون والقانونيون. فبداية، تم التحول من نظام الانتخاب الفردي عام ١٩٨٤ إلى نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية النسبية، وعندئذ ظهر نوع من الزخم النسبى على ساحة العمل الحزبي، إذ شاركت الأحزاب السياسية القائمة في ذلك الوقت باستثناء حزبي الأحرار (لم يمثل) والأمة (مقاطع) في عضوية البرلمان. صحيح أن حزبي العمل والتجمع شاركا في هذا البرلمان من خلال التعيين، إلا أن هذا الأمر كان راجعاً للمثالب الكثيرة التي ارتبطت بالإجراءات التي صاحبت نظام الانتخاب بالقوائم، والتي حالت دون تمثيل الحزبين بالبرلمان عبر صناديق الانتخاب. من ناحية أخرى، شهدت الساحة الحزبية إبان الانتخابات تحالفاً غير مسبوق بين حزب الوفد "العلمانى" وجماعة الإخوان المسلمين. أما في انتخابات ١٩٨٧، حيث كان النظام الانتخابي هو نظام القوائم المطعم بعدد محدود من المقاعد الفردية، والتي زاحمت فيها الأحزاب السياسية المستقلين من المرشحين على هذه المقاعد، فقد كان الزخم من نوع آخر، إذ تحالف حزبا العمل والأحرار مع جماعة الإخوان المسلمين. ومثلت كافة الأحزاب السياسية القائمة وقتئذ في البرلمان باستثناء حزبي الأمة والتجمع. وعقب التحول إلى نظام الانتخاب الفردي الذي جرت على ضوئه انتخابات أعوام ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠، كانت الساحة الحزبية قد امتلأت عن بكرة أبيها بالأحزاب السياسية، لكن البرلمان لم يكن يمثل سوى عدد محدود للغاية من هذا الأحزاب التي راح القديم منها يراهن على نظام الانتخاب الفردي، محملاً نظام القوائم مسئولية انخفاض تمثيله بمجلس الشعب، ومعطياً أولوية متدنية لضمانات نزاهة الانتخابات وشروطها اللوغاريتمية، مقارنة بمنح الأولوية في مطالب التغيير لعودة نظام الانتخاب الفردي. على أن هذا الأمر -وكما سبق ذكره- لم ينصف (وبشكل نسبي) سوى الأحزاب الرئيسية في النظام السياسي، إذ بقيت كافة الأحزاب الجديدة خارج ساحة البرلمان. أما باقي الأحزاب فقد تأرجح تمثيلها. فأحزاب الوفد والعمل والأحرار قاطعت انتخابات ١٩٩٠، لكن الوفد شارك في انتخابات ١٩٩٥

و ٢٠٠٠ بـ ٦ و٧ مقاعد على التوالى، وشارك حزب العمل بعضو واحد في انتخابات ١٩٩٥. أما الأحرار فقد مثل في كل من انتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ بعضو واحد. وبالنسبة لحزب التجمع، فمثل في البرلمانات الثلاثة بـ ٥ و٥ و ٦ أعضاء على الترتيب.

وعلى هذا الأساس، لم تشارك الأحزاب الصغيرة في عضوية مجلس الشعب منذ نشأتها، فبعضها فشل في الحصول على مقاعد، وبعضها عجز عن المشاركة بداية، وكان النظام الانتخابي والإجراءات المحيطة به أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك.

٢- قيود النظام السياسي

أدت القيود التي يفرضها النظام السياسي على الأحزاب السياسية إلى عجز الأحزاب الصغيرة عن الوصول إلى عضوية البرلمان، ومن ثم بقاء تلك الأحزاب خارج المنظومة الإدراكية للمواطن المصري، خاصة وأن غالبيتها لا يصدر صحفا، الأمر الذي جعل هناك غيابا كاملا لهذه الأحزاب عن ذهن المواطن .

وتتعدد القيود التي يفرضها النظام السياسي في هذا الشأن، وهذه القيود أدت بالفعل إلى وضع العديد من المصاعب أمام حركة أحزاب المعارضة الفاعلة أو الكبيرة نسبيا في النظام السياسي. ومن ثم فإن حجم تلك المصاعب أكبر بكثير في حالة الأحزاب السياسية المعارضة الصغيرة، التي تعاني بداية من مصاعب أخرى مرتبطة بأزمات القيادة والتمويل والإعلام...الخ.

وتنقسم القيود التي تقف في مواجهة الأحزاب الصغيرة إلى قيود قانونية، وقيود غير قانونية. ويرتبط النوع الأول من القيود بقوانين مثل قانون الطوارئ، الذي يحظر تنظيم تجمعات ومؤتمرات حزبية إلا بعد اتخاذ إجراءات محددة، كما يرهب القانون الكثيرين عن الانضمام للأحزاب السياسية، والدخول لمقارها، والانغماس في أنشطتها. وهناك قانون الأحزاب السياسية، الذي يفرض قيودا شديدة وعقوبات تصل إلى حد السجن والغرامة على كل حزب يتصل بجهات خارجية دون إذن مسبق من الدولة،[1] بما يشير

---

(1) - **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٥، ص٤٠٢.
- د. حمدي عبد الرحمن، الدولة في مواجهة المجتمع ..نمط التحول الديمقراطي الفوقي في مصر، بحث مقدم إلى ندوة **"التحول الديمقراطي في المنطقة العربية خلال التسعينات" التي تنظمها جامعة آل البيت الأردنية بالتعاون مع المعهد الدبلوماسي الأردني**، الأردن .. المفرق ٣٠/١١ - ١/١٢/١٩٩٩م، صص ١٨-٢٠.

إلى عدم الثقة الكاملة في الأحزاب، وتجريد صفة الوطنية من بعض المواطنين وفقاً لأهواء آخرين .

أما النوع الثاني من القيود، فهي قيود غير قانونية، ويرتبط بمنع استفادة الأحزاب السياسية المعارضة من الموارد القومية التي يجب أن تتاح للجميع على قدر من المساواة، دون تفرقة بين حزب حاكم وحزب معارض. وفي هذا الصدد، يبرز على سبيل المثال، عدم الظهور الدائم لأحزاب المعارضة في وسائل الإعلام المملوكة للدولة، سواء في التليفزيون والإذاعة أو الصحف القومية ، وتوظيف مخصصات الإدارة المحلية للحزب الوطني وحده خاصة إبان الانتخابات. وإذا كانت تلك الأمور هي ما تشكو منه أحزاب المعارضة الكبيرة نسبياً، فكيف يكون الحال بالنسبة للأحزاب الصغيرة، التي لا يعلم المواطن عنها إلا أقل القليل. إن تعمد تجاهل الإعلام وعدم حياد أجهزة الإدارة يشل حركة الأحزاب الصغيرة بشكل كامل، خاصة وأنه إذا ما قام الإعلام بجهد محايد في تعريف المواطن بهذه الأحزاب، فسوف تتحقق الخطوة الأولى، وهي تعريف المواطن بوجود تلك الأحزاب، وهذا الأمر يجب أن يتبعه نشاط تنظيمي وحركي متزايد، وهو ما يقع على عاتق تلك الأحزاب.

٣ - مشكلة التنظيم الحزبي

تمتلك كافة الأحزاب السياسية المصرية تنظيماً وهيكلاً إدارياً، على أن هذا الوضع لا يعدو أن يكون أمراً نظرياً، تسطره كافة أحزاب المعارضة الصغيرة في أوراق تأسيسها، بغية تمرير عملية التأسيس دون أية معارضة من الجهة القائمة على تأسيس الأحزاب في مصر، وهي لجنة الأحزاب السياسية المنشأة وفقاً للقانون ٤٠ لعام ١٩٧٧، والمشكل غالبيتها من السلطة التنفيذية بحكم الموقع أو التعيين، والتى جعلت نشأة الأحزاب السياسية نشأة بيروقراطية.

وفي هذا الشأن، فإن غالبية الأحزاب الصغيرة المشار إليها، هي أحزاب أقرب في تعاملاتها الداخلية إلى النمط العائلي. إذ أن الكثير من مؤسساتها يتألف بالتعيين، أو بانتخابات يطعن في نزاهتها آخرون من داخل الحزب، كما أن الكثير من دماء تلك التنظيمات قد أصابها الجمود والتجلط، بحيث لم يعد هناك تصعيد وحراك نخبوي أو تجديد للدماء.

إضافة إلى ذلك، فإن الكيانات التنظيمية للحزب كالمؤتمر العام القومي، والأمانة العامة، وغيرها من المسميات كالمكتب السياسي، وأمانات المحافظات، واللجان الموضوعية، لا تنعقد بشكل دوري، وأحيانا كثيرة لا تنعقد على وجه الإطلاق. وليس من المبالغة القول، بأن المستويات العليا من تنظيمات الحزب هي التي تنعقد وفقط عندما تثار مشكلات مرتبطة بأزمة القيادة الحزبية، حيث تقوم قيادة الحزب بحشد

التأييد والدعم لشخصها في مواجهة المعارضة الداخلية بالحزب، والتي عادة ما تكون من الأجيال الشابة، أو من قيادات الصف الثاني الطامحين في حراك يقودهم لناصية القرار بالحزب.

وعلى أية حال، فقد أدى ضعف الهياكل التنظيمية للأحزاب الصغيرة، وتدهور دورة المعلومات بها، إلى المزيد من ترهلها وفقدانها ثقة المواطنين بها، لا سيما مع افتقاد بنيانها الداخلي لكل ما استصرخت به السلطة التنفيذية من شعارات حول تداول السلطة في مؤسسات الدولة والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، والنزاهة ومواجهة الفساد، والتغلب على هيمنة القيادة على كافة المستويات، والدعوة إلى تجديد النخبة على مستوى الوزراء وعلى مستوى الهيئات والمؤسسات العامة، ورفض التعيين في الكيانات التي يفترض تشكيلها بالانتخاب .

٤- أزمة القيادة

تتمثل إحدى مشكلات الأحزاب المصرية الصغيرة في وجود أزمة قيادة طاحنة داخلها. وترتبط أزمة القيادة بأمر أساسي يسبقها، يتعلق -كما سبق ذكره- بضعف وهشاشة المؤسسات السياسية، وعجزها عن التدخل لوقف أوتوقراطية الزعامة الحزبية، نتيجة لضعفها بسبب عدم دورية انعقادها، أو شلليتها، أو طريقة تشكيلها من عناصر قد تكون معينة من قبل رئيس الحزب ...الخ.

وعلى الرغم من أن تلك المشكلة أو الأزمة تتعرض لها بعض الأحزاب المصرية الأخرى، إلا أن ما يميز أزمة القيادة في الأحزاب الصغيرة هي عمومية هذه الأزمة بداخلها.

أما فيما يتعلق بلحظة وقوع أزمة القيادة، فهي ترتبط عادة بخروج القيادة الحزبية من الحياة السياسية (غالباً نتيجة الوفاة)، تاركة الحزب خلفها دون قيادة بديلة منتخبة من مؤسسات الحزب. وعادة ما تكون تلك القيادة، هي القيادة التي أسست الحزب. أما الشكل الآخر من أزمة القيادة، فيرجع إلى صراع رئيس الحزب نفسه مع قيادات الصف الثاني.

ويتمثل السبب الأكثر شيوعاً في بروز أزمة القيادة داخل الأحزاب المصرية الصغيرة، في وجود غبن حقيقي أو متصور واقع على قيادات الصف الثاني، بسبب هيمنة مؤسس أو رئيس الحزب على ناصية القرار بالحزب، ورفضه مشاركة الآخرين في القيادة، وتجميده من الناحية العملية لمؤسسات الحزب. وقد يكون السبب مجرد الرغبة في الاستيلاء على الدعم السنوي الذي تقدمه الحكومة للأحزاب المصرية، أو الرغبة في الوجاهة. وفي جميع الأحوال يكون الصراع المتبادل صراعاً على النفوذ

وليس على إعمال المبادئ، الأمر الذي يتطلب من قيادات الصف الثاني الغاضبة القفز على قيادة الحزب، سواء كانت تلك القيادة على رأس الحزب، أو عقب خروجها من الرئاسة، وذلك قبل أن يقوم الآخرون بذلك.

ويتمثل المظهر العام لأزمة القيادة أو سيناريو أحداثها داخل الأحزاب المصرية الصغيرة، في وجود الصراع بين أعضاء الحزب الذين ينقسمون بدورهم بين مؤيد لهذا الطرف أو ذاك. ووفقاً لتسلسل الأحداث، فقد تقوم الأطراف المتصارعة بدعوة تنظيمات الحزب للاجتماع، في محاولة لكسب كل منها لشرعية الوجود على رأس الحزب، الأمر الذي ربما ينتهي إلى تدخل لجنة الأحزاب السياسية، وتجميد نشاط الحزب، بعد أن يطلب كل طرف اعتماد انتخابه على رأس الحزب.

٥ – محدودية القضايا الخلافية والقومية

تتمثل أحد أهم مظاهر غياب الأحزاب الصغيرة في المجتمع في محدودية كل من القضايا الخلافية والقضايا القومية في المجتمع على السواء. إذ أنه مع بروز القضايا الخلافية والقومية، تتزايد درجة التفاعل السياسي بين أركان العملية السياسية في المجتمع، الأمر الذي يتزايد معه الزخم المؤدي حتماً إلى درجات أكبر من الحيوية السياسية.

ومما لا شك فيه، أن محدودية كل من القضايا الخلافية والقضايا القومية تؤثر على كل الأحزاب السياسية في المجتمع، الأمر الذي يجعل تأثير هذه المحدودية يطال الجميع، فتصبح الأحزاب الحاكمة غير مؤثرة بشكل كاف، وتصبح أحزاب المعارضة الرئيسية محدودة التأثير، بينما تتجه الأحزاب الصغيرة إلى أن تكون في الواقع أحزاباً عديمة التأثير أو أحزاباً مهمشة، يتساوى وجودها مع عدم وجودها .

وينطبق هذا الوضع على الحالة المصرية، فمع بداية تجربة التعددية الحزبية الثالثة عام ١٩٧٦، وطوال عقد تقريباً، شغلت ساحة العمل الحزبي ستة أحزاب سياسية، وكانت درجة التفاعل السياسي أكبر بكثير مما تلاها من فترات، صحيح أن تلك الفترة شهدت نوعاً من القيود التي فرضت على الأحزاب السياسية في نهاية عقد الثمانينات، إلا أن تلك الحقبة كانت أكثر زخماً مقارنة بعقد التسعينات، ومطلع العقد الأول من القرن الحالي .

ففي الفترة الأولى –وبغض النظر عن الخلاف في الرأي حول أي من القضايا أيها خلافية وأيها قومية- كانت هناك قضايا خلافية وقومية عديدة بين الأحزاب والقوى السياسية، فعلى الصعيد الداخلي كانت هناك سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتطبيق الشريعة الإسلامية، والإصلاح السياسي. وعلى الصعيد الخارجي، كانت هناك

العلاقات المصرية-الأمريكية وسياسة عدم الانحياز، والصلح المصري-الإسرائيلي، والعلاقات المصرية-العربية. وخلال هذه الحقبة تعرضت بعض الأحزاب والقوى السياسية لمطاردات بسبب مواقفها من تلك القضايا، وتآلف بعضها في الانتخابات عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٧، وشكلت محاور حزبية داخل وخارج مجلس الشعب، وتعامل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم مع أحزاب المعارضة والقوى السياسية كأنداد، أو شبه أنداد.

أما خلال الحقبة الثانية، فقد كان هناك نوع من التمييع والتماهي الإيديولوجي والفكري بين جميع القوى والأحزاب السياسية القائمة، ولذلك شوهد خلال هذه الفترة على سبيل المثال ملاحقة حزب الوفد الليبرالي لعمليات بيع مؤسسات القطاع العام، والتأكيد على حقوق العمال في المؤسسات التي بيعت أو الموضوعة على قائمة المعروضة للبيع، بينما زاد حرص حزبي التجمع والناصري اليساريين على الإصلاح السياسي، مع سعي الأول إلى إحداث تغييرات في أفكاره وهياكله التنظيمية على خلفية انهيار المنظومة الاشتراكية.

في وسط هذا الترهل اللامحدود بين الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية، كان يتوقع أن يزداد تهميش أحزاب المعارضة الصغيرة، إلى الدرجة التي أصبح نظر المهتم بالحياة الحزبية المصرية ملتفتاً إلى أحزاب المعارضة الرئيسية، وما أصابها من شيخوخة، بسبب أزماتها التي تبدو بلا نهاية، والتي تتفاقم يوماً بعد يوم، وكان من الطبيعي في ظل هذه الأجواء أن تعتبر أحزاب المعارضة الصغيرة نسياً منسياً، فلا يدري أحد متى تأسست؟ وما هي أفكارها؟ ومن هي قياداتها؟ وكيف تمول؟ وأين مقراتها؟ وما عددها؟ وما هي صحفها؟ وما شكل علاقاتها ببعضها البعض؟ وما هي علاقاتها بالسلطة التنفيذية؟ وما أسباب تجميد بعضها؟.

٦ – غياب أو محدودية الصحافة الحزبية

تعتبر الصحافة الحزبية إحدى أهم وسائل تعريف الرأي العام بالأحزاب السياسية، فهذه الصحف تنطق وتعبر عن لسان حال أحزابها، الأمر الذي يجعلها ممثلاً لتوعية الجماهير بأفكار الحزب، ووسيلة من وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية للمواطن العادي عامة والمنتمي إلى الحزب فكرياً أو تنظيمياً.

وقد سادت مقولة منذ بداية التجربة الحزبية في مصر عام ١٩٧٦، تعبر عن الحال المزري للأحزاب السياسية وجهل الجماهير بها، وتشير المقولة إلى أن المواطن المصري لا يعرف من الأحزاب السياسية سوى صحفها، فهو لا يدري إلا بوجود حزب مايو وحزب الأهالي وحزب الشعب ...الخ. وتعبر تلك المقولة عن أهمية ما تشكله الصحافة الحزبية كوسيلة لتعريف المواطن بالأحزاب، وإن كانت تسجن الحزب

في كونه مجرد صحيفة. وإذا كان هذا الوضع الشائك هو حال الأحزاب الكبيرة نسبياً وجميعها يصدر صحفاً، فماذا يمكن أن يتخيل الإنسان بالنسبة لحال الأحزاب المصرية الصغيرة، وأغلبها لا يصدر صحفاً .

جدير بالذكر، أن الأحزاب السياسية الصغيرة تتباين فيما يتعلق بعلاقتها بما تصدره من صحف حزبية، فهناك أحزاب لا تصدر صحفاً من الأصل، وهي أحزاب الجيل الديمقراطي، والخضر المصري. ومنها من لا يصدر صحفاً بسبب تجميده، وهي حزب مصر الفتاة، وحزب الشعب الديمقراطي، وحزب الوفاق القومي، وحزب مصر العربي، وحزب العدالة الاجتماعية. أما الأحزاب الصغيرة التي تصدر صحفاً، فهي أحزاب الأمة، والتكافل، والاتحادي الديمقراطي، ومصر ٢٠٠٠ ويصدر كل منها صحيفة واحدة .

وتعاني معظم الصحف الحزبية من أزمة كبيرة ترتبط بنقص التمويل، وضيق الكوادر المهنية، ونمطية وبيروقراطية الأداء، وترهل هياكلها الإدارية، وزيادة العمالة، وضعف الرقابة الشعبية، وغياب الشفافية، الأمر الذي أدى بالتالي إلى تراجع نسب توزيع تلك الصحف، ومن ثم انخفاض عدد القراء. وبطبيعة الحال، لم يكن حال الصحف الأربع التي تصدرها الأحزاب الصغيرة حالياً بأحسن من حال باقي الصحف الحزبية.

٧ – التمويل المحدود

ترتبط الأحزاب السياسية المصرية الصغيرة بصغر حجم أعضائها، وقد أثر هذا الحجم المحدود على فعالية وحجم تلك الأحزاب في الساحة الحزبية المصرية.

ويحصل كل حزب من الأحزاب السياسية المصرية مهما كان حجمه على ٥٠ ألف جنيه من الدولة سنوياً، نظير القيام بنشاطه ووظائفه، كما يحصل كل حزب له عضو في مجلس الشعب أو مجلس الشورى على ألف جنيه سنوياً عن كل ممثل له في أي من المجلسين.

ومما لا شك فيه، أن تلك الأموال لا تمثل الكثير بالنسبة لأحزاب المعارضة، في ظل محاولاتها القيام بأنشطتها، من اجتماعات، ومؤتمرات، وتقديم نظير للخدمات العامة التي تقدم إليها، وطبع الصحف...الخ. ولذلك تسعي بعض الأحزاب للحصول على مصادر أخرى للتمويل، فيعتمد الوفد، الذي يرفض الحصول على مبلغ الـ ٥٠ ألف جنيه من الدولة، على سبيل المثال على أعضائه بشكل كبير. أما الحزب الوطني، فنتيجة للتداخل الشديد بينه وبين مؤسسات الإدارة المحلية، فإنه يحصل على تمويله من تلك الإدارات .

في إطار الحديث عن الأحزاب السياسية المصرية الصغيرة يبقى السؤال إلى أي حد أدت هذه الأحزاب وظائفها المنوطة بها في الأدبيات ؟

واقع الأمر أنه من الصعوبة بمكان الحديث عن مدى ما حققته تلك الأحزاب من وظائف في النظام السياسي المصري. فالحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وأحزاب المعارضة الرئيسية في النظام السياسي المصري، لا زال أداؤها ضحلاً للغاية في مجال أدائها لوظائف الأحزاب السياسية في النظم السياسية المختلفة، فما بالنا بحال الأحزاب المصرية الصغيرة في هذا الشأن.

- فالتجنيد السياسي، يعد إحدى الوظائف المفتقدة للأحزاب السياسية المصرية الصغيرة. فهذه الأحزاب ليس لديها أية كوادر أو أية صفوف ثانية أو ثالثة قابلة للصعود لناصية القرار في تلك الأحزاب. فقيادات تلك الأحزاب تتصارع على السلطة داخلها، ولا تبقي للشباب أي إمكانية للصعود عبر الانتخاب داخل مؤسسات الحزب. فهذه الأحزاب مثلها مثل النظم السياسية الاوتوقراطية، تعتمد ميكانزمات التجنيد السياسي فيها على المحسوبية بشكل أساسي، وذلك على العكس من ميكانزمات التجنيد داخل الأحزاب في النظم الديمقراطية العريقة، والقائمة على الانتخاب وحرية الرأي والتعبير والإنجاز.

وعلى هذا الأساس، يتحمل النظام السياسي المصري بعض المسئولية في عدم قيام تلك الأحزاب بوظائفها عامة، وبوظيفة التجنيد السياسي خاصة، إذن لماذا تقوم هذه الأحزاب بأداء تلك الوظيفة؟ وبمعنى آخر، ما هو مصير القيادات التي سيتم تجنيدها للعمل السياسي داخل تلك الأحزاب، في ظل أفول منافذ العملية السياسية في النظام برمته؟

- أما فيما يتعلق بوظيفة الرقابة على السلطة التنفيذية، فهذه الأحزاب لا تستطيع على الإطلاق الرقابة على السلطة التنفيذية. فهي بداية لا تملك ما يؤهلها للعضوية في مجلس الشعب، وهو إحدى أهم وسائل الرقابة الحزبية على السلطة التنفيذية. ومن ثم فإنها تفتقد الحد الأدنى المتطلب للرقابة من خلال وسائل الرقابة البرلمانية التي تتيحها لائحة مجلس الشعب.

من ناحية أخرى، فإن تلك الأحزاب لا يملك غالبيتها صحفاً حزبية، ومن يمتلك منها صحفاً، فإنها تكون عادة صحفاً محدودة التوزيع، ناهيك عن أنها ضحلة شكلاً ومضموناً.

إضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود تنظيم محدد لتلك الأحزاب، يجعل منها كيانات غائبة وأرقاماً لا قيمة لها في ذاكرة القيادة السياسية، ويمكن تخيل تلك المعضلة على سبيل المثال، عندما تدعى الدولة قيادات الأحزاب السياسية للاستماع لخطاب رسمي أو

افتتاح مشروع قومي أو الدعوة لاجتماع رؤساء الأحزاب، وما يمكن أن يلاحظ من صعوبات جمة للبحث عن عنوان أو وسيلة اتصال برئيس أو أمين عام هذا الحزب الصغير أو ذاك .

- وفيما يتعلق بالوظائف التنموية للأحزاب، فإنه لا يتوقع من تلك الأحزاب أن تؤدي أية وظائف تنموية في النظام السياسي المصري. بمعنى أنها لم تضف جديداً ولم تكن مؤثرة في النظام السياسي على الإطلاق. فهذه الأحزاب لا تشجع أو تدعم العمل السياسي في المجتمع المصري، وهو الغرض الذي تكونت من أصله، مقابل اللجوء إلى وسائل غير سياسية في عملية التفاعل بين أركان النظام السياسي. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن تلك الأحزاب لم تشارك ذات مرة في أية حملة لدعم المشاركة السياسية في النظام السياسي، بدءاً من إصلاح جداول الانتخاب، وتشجيع المواطنين على قيد أسمائهم في تلك الجداول، كما أن معظمها لم يشارك في الانتخابات البرلمانية على المستويين القومي أو المحلي، ومن ثم لم ينضم أي منها لعضوية البرلمان. من ناحية أخرى، فإن تلك الأحزاب لم يكن لها جمعيات أو جماعات مصالح تؤازرها وتحمّلها رسالة تدعو لها، كما أنها لا تمتلك صحافة قوية، ولا عضوية كبيرة داخل صفوفها، كما أنها لا تمتلك شعبية أو جماهير تستطيع أن تحشدها وتعبئها في الشارع من خلال مسيرات أو احتجاجات سلمية إزاء عمل محدد .

- وبناء على ما تقدم، فإن تلك الأحزاب تفتقر إلى وظيفة أن تكون مصدراً لشرعية النظام السياسي. فإذا كان هذا الأخير يسعى دائماً إلى أن يربط بين تلك الكيانات الورقية، واتجاهه الشكلي أو الصوري نحو الديمقراطية، فإن الواقع العملي يشير إلى أن تلك الأحزاب سواء منها الصغيرة أو الكبيرة لم تكن مصدراً للشرعية. ويرتبط هذا الوضع بحال النظام الحزبي غير المسيس برمته، والقيود المحيطة به على وجه العموم. ومما لا شك فيه أن وجود مصادر بديلة للشرعية كثورة يوليو ١٩٥٢ وثورة التصحيح ١٩٧١ وحرب أكتوبر ١٩٧٣، قد ساهم في أن تصبح الأحزاب السياسية المصرية لا علاقة لها بالشرعية على وجه الإطلاق. •

- وأخيراً، فإن الأحزاب المصرية عامة والصغيرة خاصة، ونتيجة لحالها المزري لم تعد لديها إمكانية للقيام بوظيفة التعبئة السياسية للنظام السياسي. فهي غير مستعدة للقيام بهذه الوظيفة، كما أن النظام السياسي، لم يعد هو الآخر يطلب منها القيام بهذا الدور، لإدراكها وإدراك هذا الأخير بهشاشتها، وضعف شعبيتها.

وختاما لهذا القسم الافتتاحى لتلك الدراسة، يشار إلى أن كافة القيود السابقة ترتبط بضعف الممارسة الديمقراطية في المجتمع المصري بأسره، ولا يرتبط هذا الأمر بحال المجتمع والدولة في الوقت الراهن، بل تمتد آثاره لعقود بل وقرون غابرة. وعلى الرغم

من تحمل النظم السياسية القائمة على امتداد تلك الفترة المسئولية في ما آلت إليه المسيرة الديمقراطية منذئذ وحتى الآن، إلا أن هذا الأمر لا ينفي على مستوى التحليل العام لأوضاع المجتمع المصري بأسره حكاما ومحكومين، مسئولية التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي عن هذه النتيجة. فالديمقراطية ليست مجرد مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التي تعمل في إطار اجتماعي، بل هي تتضمن أكثر من ذلك شروطاً ثقافية واجتماعية واقتصادية. ويقصد بالشروط الثقافية، ضرورة الاعتقاد بالقيم الليبرالية المتعارف عليها، والقائمة على التسامح واحترام حرية الرأي والتعبير، وغيرها من القيم المرتبطة بالطبيعة الإنسانية والعلاقات الاجتماعية والسياسية. أما الشروط الاجتماعية والاقتصادية، فتشير إلى ضرورة توافر حد أدنى من التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وكل هذه الأمور ظلت غائبة عن المجتمع المصري، مما أدى لعدم التوازن بين المؤسسات القائمة والثقافة السياسية والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي، ناهيك عن الأزمة الفكرية التي تمثلت في الصراع المستمر بين الأصالة والمعاصرة، وتحديداً بين الدين والحداثة، وهو الصراع المستمر حتى الآن خاصة بالنسبة للجماعات والقوي السياسية التي ترفض قيام حياة ديمقراطية على النمط المعاصر المتعارف عليه. لذلك كله، فإنه عندما تم استيراد النماذج الغربية للديمقراطية منذ قدوم بونابرت على رأس الحملة الفرنسية، ظلت كل أنماط الثقافة السياسية للمجتمع كما هي دون أي تغيير جوهري حتى الوقت الحاضر.[1]

([1]) حول هذا التحليل.. أنظر على سبيل المثال:-
السيد يسين (إشراف)، **الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع٦، نوفمبر ١٩٧٦، صص٩٨-١٠١.

القسم الثانى

الأحزاب الصغيرة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢

البرامج والسياسات

هانى عياد

لم تستقر أدبيات النظم السياسية على صياغة محددة متفق عليها لتعريف مصطلح "الأحزاب الصغيرة"، أو أحزاب الأقلية حسب التعبير الأكثر رواجاً وانتشاراً فى الدراسات والبحوث السياسية. وإن كانت هناك محاولات لوضع بعض الخطوط والفواصل بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة واجتهادات لصياغة عدد من المعايير التى تحدد الحزب الصغير، بيد أنها لم تزل محاولات جنينية، واجتهادات فى طور التبلور، ولم تزل المنطقة الرمادية بين الأحزاب الكبيرة وتلك الصغيرة تتسع وتضيق حسب الظروف والأوضاع.

والأحزاب الصغيرة هى – فى الأعم الأغلب – نتاج انشقاقات وقعت فى أحزاب أكبر، أو هى (أحزاب نوعية)، فيما لو جازت التسمية، مثل أحزاب الخضر، أو هى أحزاب ذات طابع إثنى أو عرقى، ينحصر "نفوذها" وتنحسر "جماهيريتها" فى مناطق "الأقليات" التى تمثلها. (دون أن يعنى ذلك أنها أحزاب عنصرية بالضرورة).

على هذا الأساس، فإن مصطلح "الأحزاب الصغيرة" يشير إلى تلك الأحزاب محدودة النفوذ فى مجتمعاتها، قليلة العدد فى عضويتها، ضعيفة التأثير فى توجهات الرأى العام، فضلا عن دوائر صنع القرار ورسم السياسة، وغالبا ما يكون تمثيل هذه الأحزاب فى البرلمان، فيما لو استطاعت أصلا أن تصل إليه، تمثيلا رمزيا أو محدودا.

وفق هذا الوصف تبدو الأحزاب الصغيرة وكأنها تكوينات أو كيانات هامشية، تولد وتحيا وتنزوى دون أن يشعر بها أحد فى المجتمع، ودون أن تترك بصمات تذكر على أى من مناحى الحياة فيه، بيد أن هذا الانطباع ليس صحيحا دائما، وربما –هنا على وجه التحديد– تكمن واحدة من المفارقات المرتبطة بدور الأحزاب الصغيرة، والتى تتجلى بشكل خاص فى النظم البرلمانية، عندما لا تمنح صناديق الاقتراع أيا من الأحزاب الكبيرة، التى تحتكر عادة الحكم وتتبادله فيما بينها، الأغلبية التى تضمن له تشكيل الحكومة منفردا، ثم يعز فى الوقت نفسه التحالف مع الحزب أو الأحزاب الكبيرة الأخرى. هنا تصبح الكلمة شبه الفاصلة أو ما قبل الأخيرة للأحزاب الصغيرة أو أحزاب الأقلية، وتحديدا لمن استطاع منها أن يجد سبيله إلى مقاعد البرلمان، حيث تلعب دورا أكبر مما يمكن أن يتيحه لها حجمها ووزنها المعروف، فى تشكيل الحكومة وصياغة برنامجها، متضمنا ما تستطيع هذه الأحزاب فرضه من رؤى ومواقف ومطالب خاصة بها.

وفى مصر (قبل ١٩٥٢) لم يقف الأمر عند هذه الحدود، بل تجاوزه بعدة خطوات، حيث لجأ القصر، كلما تعثرت الديمقراطية البرلمانية الوليدة، بين سراى الحكم وبين دار المندوب السامى البريطانى، إلى الاعتماد فى تنفيذ سياسته على الأحزاب الصغيرة، أو أحزاب الأقلية التى تعبر عن مصالح الطبقات الحاكمة، من كبار الرأسماليين وكبار ملاك الأرض.[١]

أولا - الأحزاب والحياة الحزبية فى مصر

عرفت مصر التكوينات الحزبية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما ظهر إلى الوجود عام ١٨٧٩ الحزب الوطنى بزعامة أحمد عرابى، ثم كان هناك أيضا الحزب الوطنى "الجديد" بزعامة مصطفى كامل، (والذى اتفق على تسميته الحزب الوطنى الجديد، ربما فى محاولة لتمييزه عن حزب أحمد عرابى)، وقد ظهرت الإشارة الأولى لتأسيسه فى الصحافة الفرنسية، عقب الخطبة التى ألقاها مصطفى كامل فى باريس فى صيف ١٨٩٥، وضمنها هجوما شديدا على الاحتلال البريطانى لمصر، ثم كان أن أصدر مصطفى كامل فى عام ١٩٠٠ جريدة اللواء، التى بدت وكأنها الإعلان شبه الرسمى الصادر من القاهرة هذه المرة، عن قيام "الحزب الوطنى" الجديد - بعدما أطلق مؤسسو الجريدة هذا الاسم على أنفسهم.

بيد أن الدكتور يونان لبيب رزق يعتبر أن يوم إعلان تأسيس حزب الأمة فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ هو البداية الحقيقية للحياة الحزبية فى مصر،[٢] ذلك أن التجارب السابقة، سواء الحزب الوطنى القديم بزعامة عرابى أو حزب مصطفى كامل الوطنى "الجديد" كانت - أولا - حسب "رزق" أقرب إلى كونها تيارات سياسية ضمت جموع المصريين الرافضين للتدخل الأجنبى (فى حالة حزب عرابى) أو المعادين للاحتلال البريطانى، بعدما تحولت أحلام التدخل إلى واقع ملموس، (فى حزب مصطفى كامل). كما أن التكوينات التى سبقت قيام حزب الأمة كانت - ثانيا - تفتقد إلى البناء التنظيمى (ولعله أقرب ما يكون إلى الهيكل الإدارى منه إلى الهيكل التنظيمى) الذى توافر بشكل ما فى هذا الأخير، حيث كانت له لجنة إدارية من ٢٥ عضوا، فضلا عن محمود (باشا) سليمان رئيسا للحزب، وحسن (باشا) عبد الرازق وعلى (باشا) شعراوى وكيلين للحزب، وأحمد لطفى السيد سكرتيرا دائما. وإن كان من الملاحظ دائما أن الحزب ينشأ

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، ص ١٩.

(٢) د. يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥، ص ١١.

حول صحيفة بما فى ذلك حزب الأمة، أول الأحزاب التى ظهرت على الساحة بهيكل تنظيمى (أو هيكل إدارى للدقة) والذى تأسس حول صحيفة "الجريدة" التى أصدرها أحمد لطفى السيد، وأصبح بعد ذلك سكرتيراً للحزب.

ولم يكد يمضى عام واحد حتى كانت الساحة السياسية المصرية قد امتلأت بالأحزاب، من بينها الأحرار، والدستورى، والنبلاء، والمصرى، والجمهورى، والاشتراكى المبارك، إضافة بالطبع إلى الأحزاب الثلاثة الكبيرة الوطنى (الجديد)، والأمة، والإصلاح على المبادئ الدستورية. (1)

أيا كان الأمر بشأن التاريخ الدقيق لميلاد الحياة الحزبية فى مصر، فإنه يمكن القول – دون أية مبالغة – إن مصر عرفت الحياة الحزبية منذ وقت مبكر قياسا لبدايات ظهور مفهوم الحزب وارتباطه بالتعبير عن مصالح طبقة اجتماعية (حسبما عكسها البيان الشيوعى الذى صاغه كارل ماركس وفردريك إنجلز وصدر عام ١٨٤٨)، ثم الأسس العلمية لتشكيل وقيام الأحزاب وهياكلها التنظيمية (التى صاغها فلاديمير إيلتش لينين خلال الربع الأول من القرن العشرين).

لكن بداية الحياة الحزبية فى مصر كانت بداية مختلفة أو متميزة عن مثيلتها فى أوروبا، فبينما كانت البداية فى هذه الأخيرة نتاجا طبيعيا لحالة التطور الاجتماعى التى أفضت إلى تبلور طبقى واضح، خاصة بعد دخول بلدان أوروبا عصر الثورة الصناعية، فكان أن قامت الأحزاب فيها تعبيرا عن صراعات اجتماعية داخلية، ودفاعا عن مصالح طبقية، فإن الوضع فى مصر بدا مختلفا إلى حد بعيد، حيث لم تكن هناك بنية اجتماعية (طبقية) واضحة، وكانت البلاد – فى المقابل – تقع فى القلب من "أحلام" وأطماع الدول الصناعية (الاستعمارية) الكبرى، فكان أن البعد الوطنى احتل موقع الصدارة، متقدما على العامل الاجتماعى (الطبقى)، فجاءت ولادة الأحزاب استجابة موضوعية لعامل خارجى، أكثر من كونها انعكاسا لواقع داخلى، بمعنى أنها كانت تعبيرا عن الحركة الوطنية فى مواجهة الأطماع الأجنبية أو ضد الاحتلال البريطانى، أكثر مما هى تجسيدا لصراع اجتماعى طبقى، خاصة مع ظهور أحزاب مؤيدة للاستعمار.

ثم كانت العلاقة بين الحزب والصحيفة واحدة من أبرز السمات الملفتة لميلاد الحياة الحزبية فى مصر. فالمعروف – الآن – أن الحزب يتشكل أولا ثم يصدر صحيفته التى تعبر عن سياسته ومواقفه، حتى أن كثيرا من الأحزاب التى ظهرت على الساحة، كانت تجرى داخلها – بعد تشكلها وإعلانها – نقاشات واسعة حول اسم الجريدة وشكلها

(1) د.يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩١٤، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠، ص ص ٢٦ و ٢٧.

ومضمونها، بينما الذى حدث فى بدايات التجربة الحزبية المصرية، وخلال النصف الأول من القرن الماضى، كان عكس ذلك تماما، إذ كانت الصحيفة تصدر أولا ثم يعلن بعض المؤيدين لها والمتلفين حولها ميلاد حزبهم، حتى أن كثيرا من الأحزاب كانت معروفة باسم الصحيفة التى تصدر عنها. حدث هذا – على سبيل المثال – مع الحزب الوطنى الجديد (مصطفى كامل) الذى ظهر بعد صدور جريدته (اللواء)، ومع الأحرار الدستوريين، الذى تشكل بعد بضعة أشهر من صدور جريدته (السياسة).

ثالث السمات الملفتة التى رافقت بدايات تجربة الأحزاب المصرية، كانت تلك المتعلقة بالبرامج الحزبية، والتى غابت عن معظم الأحزاب المصرية (باستثناء الأحزاب الأيديولوجية، والماركسية على وجه التحديد)، واكتفت الأحزاب بما هو أقرب إلى البيانات الانتخابية منها إلى البرامج السياسية والاجتماعية – الاقتصادية، واعتمدت بشكل أساسى فى تحديد مواقفها ورسم سياساتها على ما يعلنه رئيس الحزب ويقرره، والذى منحته اللوائح الداخلية للأحزاب صلاحيات واسعة.

ثانيا - البناء الاجتماعى

البنية المجتمعية أو التركيب الطبقى للمجتمع - أى مجتمع - تعد بمثابة التربة التى تنبت فيها الأحزاب، والحضانة التى تنمو عبرها الحياة الحزبية. ولا يغير من هذا الأمر شئ ما إذا كانت الأحزاب قد نشأت نتيجة صراع اجتماعى (طبقى) داخلى، مثلما هو الحال فى المجتمعات الأوروبية الأكثر تطورا، أو أنها قد ولدت بفعل تحديات خارجية، من الأطماع الأجنبية إلى الاحتلال المباشر القائم على أرض الوطن، مثلما هو الحال فى مصر. وإن كان الحديث عن البنية الاجتماعية فى البلدان النامية، ومن بينها مصر، يبدو أكثر صعوبة وأشد تعقيدا بسبب عدم اكتمال نموها، فضلا عن تعدد وتعايش أنماط إنتاج مختلفة فى آن واحد.

وفى كل الأحوال فإن الاقتراب من الأحزاب السياسية يفترض كمدخل ضرورى الاقتراب من البنية الاجتماعية (الطبقية) للمجتمع، ذلك أن الأحزاب فى التحليل الأخير هى تكوينات أو هيئات سياسية قامت لتدافع عن مصالح اجتماعية محددة لطبقات اجتماعية تكونت، أو هى فى طريقها إلى ذلك. حتى فى الفترات التى تتغلب فيها الاعتبارات الوطنية (تحديات خارجية) على العوامل الاجتماعية (الطبقية) الداخلية، مثل الحالة المصرية، فإن هذه الأخيرة (العوامل الاجتماعية) لا تذوب ولا تتلاشى، بل هى تتراجع إلى الوراء قليلا بحكم أن مصلحة معظم الطبقات الاجتماعية تلتقى عند مواجهة التحدى الخارجى وحماية الوطن، ثم لا تلبث (العوامل الاجتماعية – الداخلية) أن تعود إلى الواجهة من جديد، حيث أنها دائما جوهر الصراع ومحتواه. ثم إن نشوء

الأحزاب السياسية، وأيا كانت الأسباب المباشرة الدافعة لهذا النشوء، هو تعبير مباشر عن مصالح وتطلعات طبقات أو فئات اجتماعية فى المجتمع.

١- مصر فى مطلع القرن العشرين

اختلف الباحثون حول شكل ومضمون الخريطة الاجتماعية (الطبقية) لمصر المعاصرة، وهو اختلاف لعله يعود إلى التباين الطبيعى والمشروع بين اجتهادات متعددة انطلقت من مدارس فكرية مختلفة وانتماءات مذهبية متباينة. إن الاختلاف حول تحديد مفهوم الطبقة أو تحديد نمط الإنتاج الذى عرفته مصر المعاصرة - إذا كان يعكس اختلافا فكريا أيديولوجيا - فإنه يؤدى إلى تباين، قد تتسع شقته كثيرا فى أدوات ومعايير التحليل، وبما يقود بالضرورة إلى نتائج مختلفة ومتضاربة أحيانا. ثم كانت هناك أيضا الاختلافات حول حدود الملكية التى تجعل من صاحبها واحدا من أبناء الطبقة العليا، أو تهبط به إلى ما دون حدود الشرائح المتوسطة. وكذلك كان أن بعض الباحثين وضع الذين يملكون ٥٠ فدانا أو أكثر بين صفوف البرجوازية الزراعية الكبيرة (الطبقة العليا)، فى حين اعتبر باحثون آخرون أن الذين يملكون أقل من ٢٠٠ فدان إنما يندرجون فى عداد البرجوازية المتوسطة (الطبقة الوسطى).

وفى كل الأحوال، وبقدر ما يبدو مرتبطا بموضوع الأحزاب الصغيرة قبل ثورة ١٩٥٢، يمكن التأكيد دون تجاوز أو مغالاة، إن البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى خلال النصف الأول من القرن الماضى، قد أخذ شكل هرم رأسه المدبب الأكثر غنى إلى أعلى، وقاعدته المتسعة الأكثر فقرا إلى أسفل. وإذا كان رأس الهرم قد انحسر فى المدن، والعاصمة على وجه الخصوص، إن لم يكن على وجه التحديد، فإن القاعدة الفقيرة - إلى حد العدم - قد امتدت بطول الوطن من أقصاه إلى أقصاه، وتغلغلت فى قراه ونجوعه الأبعد ما تكون عن مركز الحركة واتجاهاتها ربما إلى الدرجة التى لا تكاد معها أن تحس بها أو بآثارها.

تكونت قاعدة البناء الاجتماعى من الفلاحين (فى الريف) والعمال (فى المدن)، وربما كان ضروريا هنا التوقف قليلا لإزالة بعض اللبس العالق بمفهوم الفلاحين والعمال. فالمعنى الدارج الذى تحمله كلمة "فلاح"، يشير إلى كل من يعتمد فى معيشته – كليا أو جزئيا – على دخله من الزراعة، بصرف النظر عن مساحة الأراضى التى يملكها وبدون التوقف أمام ما إذا كان المعنى بالتوصيف يزرع أرضه بنفسه أم من خلال آخرين. بينما المقصود هنا بالفلاح هو المعدم الذى لا يملك أرضا ولا يمتهن سوى الزراعة ولا يملك إلا أن يبيع قوة عمله بالعمل فى أراضى الغير، وقد أضاف بعض الباحثين إلى هؤلاء أصحاب الملكيات الصغيرة جدا (أقل من فدان) وهى بدورها لا تكفى لسد الرمق فيضطر أصحابها – أيضا – إلى بيع قوة عملهم للغير. هؤلاء

وأولئك كانوا يشكلون حتى عام ١٩٥٢ أكثر من ٩٣% من عدد سكان الريف،[1] وكانت أحوالهم أكثر سوءا من نظرائهم عمال المدن، حيث انتشر فى أوساطهم الجهل والمرض، إضافة إلى الفقر، وربما من هنا ظهر الحديث عن هذا الثالوث اللعين، الفقر والجهل والمرض، وتكفى الإشارة إلى أن المواليد فى الريف كان يجرى تسجيلهم فى مكاتب الصحة بعد ولادتهم بفترة قد تصل إلى عام كامل، حتى يتجنب ذووهم استخراج تصاريح دفن فى حالة الوفاة التى كانت شائعة.

هذه الكتلة البشرية الضخمة بقيت دائما بعيدة عن كل أشكال العمل العام، فلا الأحزاب اكترثت بهم ولا هم اقتربوا منها، وقد ظلوا على الدوام يعانون من الاستغلال والاضطهاد. لكن المفاجأة أو المفارقة أن الشعور الوطنى العارم الذى تدفق بغزارة فى أحداث ثورة ١٩١٩ قد حرك معه هؤلاء الذين اعتقد الكثيرون أنهم فقدوا الروح والحياة مع غياب الوعى وانتشار الفقر والجهل والمرض.

وبنفس القدر أيضا يستدعى الأمر إزالة ما قد يكون أصاب مفهوم العامل من تشوش، حيث أننا نعنى بالعامل، كل من لا يملك أية وسيلة من وسائل الإنتاج، وليس له مورد دخل إلا ما يحصل عليه من بيع قوة عمله دون غيرها.

ظهر العمال فى المدن أواخر القرن التاسع عشر فى المشروعات الكبيرة والحديثة (بمقاييس ذلك الوقت) فى الصناعة (الغزل والنسيج خاصة) والنقل (الترام والسكة الحديد)، وقد امتدت أصول بعضهم إلى الريف، وكان بينهم عدد كبير من أصحاب الحرف الذين تركوا حرفهم وانتقلوا إلى الصناعة لأسباب شتى. اتسم هؤلاء العمال الذين لم يكونوا يملكون سوى قوة عملهم، بدرجة عالية (نسبيا) من الوعى من خلال احتكاكهم بالعمال الأجانب، وأسسوا نقاباتهم التى اهتمت أساسا بالنضال المطلبى من أجل تحسين ظروف العمل والمعيشة، ثم سرعان ما التحموا بالحركة السياسية، ولعل الحزب الوطنى (مصطفى كامل) كان أول من التفت إليهم واهتم بهم.

فوق هذه القاعدة كانت هناك الطبقة الوسطى، (مع التحفظ حول صحة إطلاق توصيف "طبقة" على كل الشرائح الاجتماعية المنضوية بين دفتيها) وقد امتد جناحاها أيضا بين الريف والمدينة. وسوف نلاحظ أن هذه "الطبقة" تضم خليطا غير متجانس من حيث العلاقة بوسائل الإنتاج والثروة والدخل والمستوى التعليمى والمهنى، لا يجمع بينهم سوى أنهم جميعا ارتفعوا قليلا عن مستوى الطبقات الدنيا دون أن يتمكنوا من اللحاق بالطبقة الأعلى.

(١) د. أحمد زكريا الشلق ، الأحزاب المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ٤٩.

فى جناحها المدينى، ينضوى بين دفتى هذه "الطبقة" موظفو الحكومة ورجال الإدارة والقضاء والضباط والمهنيون من أطباء ومحامين وصحفيين ومهندسين .. وأصحاب الأنشطة التجارية أو الصناعية أو الحرفية، الذين يعملون لحساب أنفسهم ولا تؤهلهم نشاطاتهم للارتقاء إلى أعلى واختراق تخوم الطبقة العليا. أما فى جانبها الريفى، فقد ضمت "الطبقة" الوسطى ذوى الملكيات المتوسطة الذين يملكون ما بين خمسة أفدنه إلى ١٠٠ فدان (بعض الباحثين يحلو له أن يضيف إلى شرائح هذه "الطبقة" هؤلاء الحائزين على أقل من خمسة أفدنة وأكثر من فدان واحد، على اعتبار أنهم يمثلون قاعدة "الطبقة الوسطى" فى الريف)، وقد استمرت إقامة معظمهم فى الريف، ومارس أبناء هذه الشرائح العمل العام فى شكله السلطوى غالبا، حيث حلوا محل كبار الملاك (الذين هجروا الريف غالبا إلى العاصمة) فى قيادة القرى، فاحتلوا مناصب العمودية والمشيخات. وقد لعب أبناء هذه الطبقة دورا حيويا فى تحديث المجتمع وتنميته، استنادا إلى المهارات الأساسية التى اكتسبوها من التعليم، كما استطاع بعض منهم أن يحتل موقعا متميزا فى الحياة العامة ويكونوا جزءا مهما من النخبة المؤثرة فى الحياة السياسية. [1] ويلاحظ دكتور رؤوف عباس أن عددا كبيرا من الذين أحرزوا شهرة متميزة ومكانة مرموقة فى المجتمع خلال النصف الأول من القرن العشرين، كانوا من أبناء "الطبقة" الوسطى، [2] بعدما استطاعوا اختراق الحاجز الذى يفصلهم عن الطبقة الأعلى.

وفى قمة الهرم الاجتماعى، تتربع الطبقة العليا، أو الطبقة البرجوازية، الأكثر ثراء والأقوى نفوذا، وهى بدورها تنقسم إلى جناحين، المدينى أو ما اصطلح على تسميته الرأسمالية (الصناعية والتجارية)، والجناح الريفى أو جناح كبار ملاك الأراضى الزراعية.

وربما كان من المفيد ملاحظة أن الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية حدث فى صورة "تزاوج" فيما لو صحت التسمية، وليس نتيجة صراع. إذ أن معظم كبار ملاك الأراضى الزراعية راحوا يمارسون نشاطات صناعية وتجارية، إلى جانب اعتمادهم على الأراضى الزراعية. والأرجح أن الذى ساعد على هذا الانتقال "السلمى" – أولا – أن معظم أبناء هذه الطبقة، كانوا قد هجروا الريف واستقروا فى العاصمة، وهو ما جعلهم فى حالة تماس مباشر مع التطور الصناعى والتجارى، ثم كان هناك – ثانيا – بنك مصر وشركاته بمثابة عامل مشجع لأصحاب "رؤوس الأموال الزراعية" على

---

(١) **المصدر السابق**، ص ٤٩.
(٢) رؤوف عباس، **النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ – ١٩١٤**، دار الفكر العربى ١٩٧٣، ص ٢٢٨.

الانخراط في النشاطات الصناعية والتجارية التى راح يمارسها البنك، إضافة إلى ذلك – ثالثا – الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى (١٩٢٩-١٩٣٣) والتى إن كانت قد قذفت بالكثيرين من أبناء هذه الطبقة إلى المستويات الاجتماعية الأدنى، فإنها قد دفعت الآخرين إلى التفكير الجدى فى عدم الاعتماد وحسب على زراعة القطن وتجارته. والحاصل أن الرأسمالية الصناعية فى مصر ولدت من رحم الإقطاع، ولم يكن بغير دلالة فى هذا السياق أن معظم العائلات التى شملتها قرارات التأميم، فى مرحلة الثورة الناصرية، كانت هى نفسها العائلات التى خضعت لقوانين الإصلاح الزراعى والقضاء على الإقطاع.

الجناح المدينى من البرجوازية الكبيرة يضم بين دفتيه رجال الصناعة والتجارة وكبار الممولين، ومعظم أبناء هذا الجناح من كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين بدأوا فى الجمع بين زراعة القطن وتجارته، ثم اتسعت نشاطاتهم وراحوا ينسجون علاقات اقتصادية مع شركات بنك مصر ويشترون أسهمها، فانغمسوا رويدا رويدا فى الأنشطة الصناعية والتجارية وأصبح الكثير منهم أعضاء فى مجالس إدارات الكثير من الشركات والغرف التجارية.

أما الجناح الريفى فى البرجوازية الكبيرة فهم هؤلاء الذين يملكون أكثر من ١٠٠ فدان، وقد هجر أبناء هذا الجناح الريف غالبا واستقروا فى العاصمة، ولم يعد يربطهم به إلا إيراد الأرض يحمله كل موسم "خولى" العزبة وهم غالبا يفتقرون إلى التجانس الاجتماعى ليس فقط من حيث الانتماء، إذ كان بينهم أتراك متمصرون، لكن أيضا وأساسا من حيث حجم الثروة، وبالتالى قوة النفوذ، فقد كان بينهم من يملكون أكثر من ثلاثين ألف فدان، وكان هناك بالطبع من يقف عند الحدود الدنيا (١٠٠ فدان).

هذه الطبقة العليا بجناحيها (المدينى والريفى) هى التى لعبت الدور الأكبر والأهم فى تشكيل الأحزاب وقيادة الحركة الوطنية.

٢- الوفد فى الساحة السياسية

ليس ثمة جدال فى أن حزب الوفد هو أحد أشهر وأكبر الأحزاب المصرية – إن لم يكن أشهرها وأكبرها على الإطلاق – وأكثرها تأثيرا فى تاريخ مصر المعاصر. وقد توقف عدد من المؤرخين أمام ما اعتبروه "الطبيعة المزدوجة" للوفد، بين كونه وكيلا للأمة المصرية ومتحدثا باسمها وممثلا لحركتها الوطنية، وبين كونه حزبا سياسيا شأنه شأن الأحزاب الأخرى، يتنافس معها على الوصول إلى السلطة عبر صندوق الاقتراع.

أيا كان الأمر، فقد ألقى حزب الوفد بظلال كثيفة على الساحة السياسية والحزبية المصرية، والشاهد – أولا – أن "الوفد" لم يكن مجرد "حزب أغلبية" بل كان الحزب

الوحيد الذى استطاع – وحده دون غيره من الأحزاب – أن يحشد ويحرك الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين من أبناء الطبقات الدنيا. والشاهد – ثانيا، وهو المهم فى هذا السياق – أن عددا من أحزاب الأقلية (الأحزاب الصغيرة) التى لعبت دورا مهما فى السياسة المصرية، خرجت من عباءته، حتى أن هناك من المؤرخين من يرى أن "الأحزاب الصغيرة" فى مرحلة ما قبل الثورة إما أنها خرجت من عباءة الوفد، أو أنها نشأت فى أحضان القصر.

تشكلت قيادة حزب الوفد من ممثلى البرجوازية الكبيرة (بجناحيها الريفى والمدينى)، ومن الشرائح العليا فى "الطبقة الوسطى" وخاصة من بين أصحاب المهن الحرة. وعبر تاريخ "الوفد" (١٩١٨-١٩٥٣) شهدت النسبة بين وجود، ومن ثم نفوذ، ممثلى الطبقتين داخل قيادته تأرجحا بين الزيادة والنقصان، وإن كانت قد بقيت معظم الوقت فى صالح البرجوازية الكبيرة، لكن لم يحدث أبدا أن ضم الوفد إلى قيادته من يمكن اعتباره منتميا للطبقات الشعبية، أو ممثلا للعمال والفلاحين.

والحاصل أن المادة ٢١ من أول قانون صدر للوفد عام ١٩١٩ نصت على أن "يتحمل كل عضو من أعضاء الوفد نفقات سفره وإقامته"، ثم اشترطت المادة ٢٢ أن يكون "أعضاء اللجنة المركزية للوفد من ذوى المكانة الرفيعة والغيرة". وهكذا يكون "الوفد" قد وضع أسس توجهاته السياسية – الاجتماعية عندما أرسى أولى لبنات تكوينه، فهو "حزب" للأغنياء دون الفقراء، لذوى "المكانة والغيرة" دون "الرعاع" على حد تعبير إسماعيل صدقى الوفدى (السابق). والغريب أن هذا الموقف الصارخ فى وضوحه لم يكن مطلوبا بكل هذه الحدة، إذ المفهوم أن "وكلاء الأمة" سوف يكونون بالقطع من بين هؤلاء القادرين على تحمل نفقات السفر إلى بريطانيا، ومن بين هؤلاء المهتمين والمهمومين بالعمل العام، وليس من أبناء الطبقات الشعبية الفقيرة الذين لم يحدث منذ بداية العمل الحزبى، أن انخرطوا فى أو حتى اقتربوا من أى تشكيل حزبى، فضلا عن أنه لم يعرف عنهم اهتمامهم بالقضايا العامة.

تشكلت أول قيادة للوفد فى نوفمبر عام ١٩١٨ من سبعة أعضاء كانوا جميعا من كبار الملاك الزراعيين، بمن فيهم سعد زغلول نفسه الذى كان قد ارتقى إلى مصاف البرجوازية الزراعية الكبيرة منذ دخوله إلى الوزارة عام ١٩١٨، حيث بلغت مساحة الأرض التى أصبح يملكها حينئذ ٤٠٠ فدان.

وعندما بدا أن "الوفد" فى طريقه لأن يصبح ممثلا للأمة ووكيلا عنها، ارتأى سعد زغلول توسيع دائرة القيادة حتى يصبح بمقدوره أن يتحدث نيابة عن القيادة الأوسع باسم الأمة، فضم إليها سبعة أعضاء آخرين كان منهم مصطفى النحاس وحده ينتمى إلى "الطبقة" الوسطى، بينما كان الستة الآخرون من البرجوازية الكبيرة، أربعة منهم

ينتمون إلى البرجوازية الزراعية، أو كبار الملاك، واثنان من الرأسمالية الصناعية – المالية هما إسماعيل صدقي وحافظ عفيفي. ويمكن القول إن عام ١٩٣٢ شهد أبرز وأهم خلل في التركيبة الاجتماعية لقيادة الوفد لصالح "الطبقة" الوسطى، حيث أن الانشقاق الشهير الذى وقع فى صفوف "الوفد" فى أواخر ذلك العام أسفر عن خروج عشرة أعضاء من قيادة الوفد فضلا عن أربعة آخرين غادروا مواقعهم بالاستقالة أو بالوفاة، وهكذا لم يكد ينتهى عام ١٩٣٢ إلا وقيادة "الوفد" لم تعد تضم سوى سبعة أعضاء فقط. وكان أن قرر مصطفى النحاس ضم ١٢ عضوا جديدا ليصبح عدد أعضاء القيادة الوفدية ١٩ عضوا، لم يكن من بينهم سوى خمسة أعضاء فقط ينتمون إلى البرجوازية الكبيرة (الزراعية والصناعية – التجارية – المالية).

وبقى الوضع على هذه الحال بضع سنوات إلى أن عادت الصراعات لتنشب مرة أخرى فى الوفد، فتخرج مجموعة وتدخل أخرى ويعود الميزان فى القيادة ليميل إلى جانب ممثلى البرجوازية الكبيرة بجناحيها الزراعى والصناعى – التجارى. والذى حدث أنه فى عام ١٩٣٧ بدأت الاتهامات تنهال على مصطفى النحاس وعناصر فى قيادة "الوفد" بالانحراف عن مبادئ سعد زغلول، ثم لم تلبث الاتهامات أن تحولت صراعا، أسفر فى بدايات عام ١٩٣٨ عن خروج أربعة أعضاء من قيادة الوفد من بين هؤلاء الذين ينتمون إلى الشرائح العليا من "الطبقة" الوسطى، ليشكلوا "الهيئة السعدية" وليسارع مصطفى النحاس بضم ١٦ عضوا جديدا كان من بينهم ١٢ عضوا من البرجوازية الكبيرة بجناحيها الريفى والمدينى، وليصبح عدد أبناء هذه الطبقة ١٧ عضوا من أصل ٢٧ عضوا.

ثم إن نسبة نواب "الوفد" فى البرلمان (مجلس النواب) من الذين ينتمون إلى البرجوازية الكبيرة (بجناحيها) بين أعضاء البرلمان المنتمين إلى ذات الطبقة، كانت مرتفعة إلى درجة ملفتة، حيث بلغت ٨٤% فى برلمان ١٩٢٤، ثم ٩٣% فى برلمان ١٩٣٠، ثم ٨٨% فى برلمان ١٩٤٢، ثم ٧١% فى برلمان ١٩٥٢، وهى نسب لا تختلف كثيرا عن نسبة ذات الطبقة داخل الوفد.[١]

والحاصل أن هذه البنية الاجتماعية للوفد قد انعكست على سياساته ومواقفه، فقد بقى "الوفد" ممثلا أمينا لمصالح البرجوازية الكبيرة (بجناحيها) ومدافعا صلبا عنها، حتى أن خروج إسماعيل صدقى وحافظ عفيفى عن "الوفد"، لم يكن خروجا للرأسمالية الكبيرة من حزب الأغلبية، ولم يضع حدا لتمثيل الوفد لمصالح البرجوازية الكبيرة (بجناحيها) والدفاع عنها، حيث بقى ممثلوها فى الوفد وفى قيادته خاصة.

(١) د. أحمد زكريا الشلق، مصدر سابق، ص ٥٥.

والذى حدث أن نضال "الوفد" الوطنى اقتصر فقط على الجانب السياسى دون غيره، فجعل من الاستقلال ووحدة وادى النيل قضيته المركزية، وأغفل تماما البعد الاجتماعى الذى لم يحظ بأى اهتمام، بل لعل العكس كان هو الصحيح، حيث رفض "الوفد" إعادة توزيع الملكية الزراعية، بل ورفض حتى وضع أية قيود أو ضوابط تحد من زيادتها وتوسعها، واكتفى بأسلوب "الترميم" وسيلة للتعامل مع أوضاع الفلاحين، وبما لا يتعارض مع مصالح كبار الملاك أو يهدد ممتلكاتهم. ولم يبق من المضمون الاجتماعى لنضال "حزب الأغلبية" سوى الدعوة إلى تحسين الأحوال المعيشية وكفالة ضمانات الرعاية الاجتماعية، والاعتماد على الضرائب طريقا لتحقيق العدالة الاجتماعية دون الأقتراب من جوهر "المسألة الاجتماعية" وعلاقات الإنتاج أو المساس بهما.

خلاصة الأمر، أن "الوفد" كان حزبا جماهيريا بحكم قدرته على حشد الجماهير الشعبية من أبناء الطبقات الدنيا، وليس - بالقطع - نتيجة توجهاته أو سياساته الاجتماعية الاقتصادية.

ثالثا - الأحزاب الصغيرة .. التوجهات والمواقف

عند الحديث عن الأحزاب الصغيرة فى مرحلة ما قبل ثورة يوليو، يثير حزبا الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية، قدرا من الجدل حول مدى دقة إدراجهما فى خانة الأحزاب الصغيرة. أصحاب الرأى الرافض، أو حتى المتحفظ على إدراج الحزبين ضمن خانة أحزاب الأقلية (الصغيرة) يستندون فى موقفهم على حقيقة أن كلا الحزبين تولى الحكم لفترات طويلة نسبيا (قياسا للسنوات السبع التى حكم فيها حزب الأغلبية "الوفد")، فضلا عن أن كلا الحزبين كان له غالبا عدد معتبر من النواب فى البرلمان. والأرجح أن تولى السلطة بموجب إرادة ملكية (بعد إقالة الحزب الأكبر فى أغلب الأحيان) لا يمكن الاعتداد به مقياسا لحجم الحزب كبيرا كان أو صغيرا، فضلا عن أن كلا الحزبين خرج انشقاقا عن "الوفد" بأقلية واضحة فى القيادات والقواعد على السواء، بينما بقى "الوفد" حزب الأغلبية الأكبر.

ثم كان أن التركيب الاجتماعى (الطبقى) للمجتمع المتداخل، قد تجلى بصورة ما فى أحزاب الأقلية، مثلما انعكس على حزب الأغلبية (الوفد). فخلال النصف الأول من القرن العشرين، كانت الطبقات فى طور التبلور والنمو، وكانت الرأسمالية تتشكل فى رحم الإقطاع وتولد فى أحضانه، وكان الإقطاعيون الذين هجر معظمهم الريف وانتقلوا إلى المدينة، والعاصمة تحديدا، هم أنفسهم الذين راحوا يستثمرون ثرواتهم فى النشاطات الصناعية والتجارية والمالية، ولذلك فإنه إذا كان من الصعب توصيف

"الوفد" على أنه حزب الإقطاع أو حزب البرجوازية الصناعية – التجارية – المالية، فإن الأمر بالنسبة للأحزاب الصغيرة (أحزاب الأقلية) يبدو أكثر صعوبة، حيث أن نسبة غير قليلة من قياداتها الأبرز كان نشاطها، وبالتالى انتماؤها ومصالحها، قد ارتبط بجناحى البرجوازية (الريفى والمدينى) فى آن معا، فضلا عن أن الواقع الاجتماعى (الطبقى) السائد فى المجتمع آنئذ، لم يكن يسمح بالفصل الحاد بين الجناحين، فلم نجد أيا من هذه الأحزاب وقد ارتبط بطبقة بعينها وراح يدافع عن مصالحها، بل كان تكوينها على وجه العموم مزيجا من البرجوازية الكبيرة (بجناحيها) والشرائح العليا من الطبقة المتوسطة. حتى أن حزب الهيئة السعدية – مثلا – الذى تأسس عام ١٩٣٨ انشقاقا عن الوفد وأصبح معروفا بأنه حزب البرجوازية الصناعية الكبيرة، لم يكن له فى برلمان عام ١٩٥٠ سوى عضوين فقط ينتميان إلى هذه الطبقة من بين ٤٥ عضوا يمثلون الطبقة ذاتها نجحوا فى الوصول إلى مقاعد البرلمان.

والظاهر أن معظم هذه الأحزاب، لم تنشأ استجابة لضرورة موضوعية، تفرضها التطورات التى طرأت على المجتمع ولا حتى استجابة لتحديات خارجية أو عوامل وطنية (بالمعنى السياسى للكلمة)، وإنما كان قيامها فى الأعم الأغلب نتيجة خلافات وصراعات شخصية. وربما يمكن أن نرصد هنا أيضا – كأحد أسباب قيام الأحزاب الصغيرة – توصيف كثير من رجال ورموز البرجوازية الكبيرة بأنهم "انشغلوا بالعمل العام وتأليف الأحزاب" تلك العبارة التى وردت فى معظم الكتابات التى تناولت تاريخ ومسيرة الأحزاب السياسية المصرية فى مرحلة ما قبل ثورة يوليو.

والحاصل أن القصر كان يعتمد فى تنفيذ سياساته على أحزاب الأقلية المعبرة عن مصالح الطبقات الحاكمة، كبار الرأسماليين وكبار ملاك الأرض، بل كان (القصر) يتجاوز فى أحيان ليست نادرة حدود "الاعتماد" وصولا إلى سياسة "الاستخدام". يذكر طارق البشرى أنه بعد إقالة حكومة الوفد فى أكتوبر عام ١٩٤٤ كلف الملك أحمد ماهر رئيس حزب السعديين (الهيئة السعدية) بتأليف وزارة تتمثل فيها كافة أحزاب الأقلية (السعديون والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطنى)، وكان أول ما عملته الوزارة أن أفرجت عن المعتقلين السياسيين، وكان معظمهم من معارضى الحكم الوفدى. وكان أن بعض هؤلاء الذين أطلق سراحهم، ومنهم على ماهر ومكرم عبيد، قد خرجوا من المعتقلات قبل الإعلان الرسمى عن تشكيل الوزارة، وقبل أن يصبح لها بالتالى صلاحية القيام بهذا العمل. وينقل طارق البشرى عن د. محمد حسين هيكل أن مكرم عبيد حضر من معتقله إلى مجلس الوزراء أثناء اجتماع قادة الحزبين (الهيئة السعدية والأحرار الدستوريون) لمناقشة تشكيل الوزارة، وسأل: مادام الحاكم العسكرى لم يعين بعد، فمن الذى أمر بالإفراج عنا إذن؟"، ويستطرد د. هيكل: إن التصوير القانونى الذى تقضى به طبيعة أوضاعنا الدستورية لم يرد بخاطر أحد ساعة

دخل علينا مكرم عبيد، ويستخلص طارق البشرى من هذه الواقعة أن قرار الإفراج قد صدر عن القصر (الملك) دون حساب للمسئولية الوزارية أو لما يجب أن يكون حسب تقاليد الحكم.(١)

١- حزب الأحرار الدستوريين

بعد اندلاع ثورة ١٩١٩ وبدء المفاوضات مع بريطانيا، راحت تتبلور في آفاق "الوفد" ملامح اختلاف بين أعضائه حول هدف هذه المفاوضات، ففي حين اعتبرت مجموعة حزب الأمة القديم (داخل الوفد)، أن المفاوضات لا يجب أن تذهب إلى أبعد من تنظيم الحماية البريطانية على البلاد، تمسك رجال الوفد بزعامة سعد زغلول بشعار الاستقلال التام، وكان أن انشق "الوفد" قبل أن يستقر الغبار الذى أثارته ثورة ١٩١٩، بخروج رجال حزب الأمة القديم.

ورغم أن "المنشقين" لم يعلنوا حزبهم إلا أنهم قبلوا الحكم، حيث أصبح زعيمهم عدلى يكن رئيسا للوزارة فى مارس عام ١٩٢١، وهو الذى سيصبح بعد ذلك بحوالى عام ونصف العام أول رئيس للحزب الجديد. وكان أن صدور تصريح ٢٨ فبراير الشهير، بالتزامن مع انتهاء لجنة صياغة الدستور من عملها، قد دفع "المنشقين" إلى تأليف حزبهم الذى سيصدر الدستور ويواصل المفاوضات مع بريطانيا لاستكمال مقومات الاستقلال.(٢) وهكذا بدا المناخ مواتيا لإعلان حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر عام ١٩٢٢.

ويعتقد الباحثون فى تاريخ مصر المعاصر، ولعلهم محقون فى ذلك، أن هذا الحزب ليس سوى امتداد لحزب الأمة القديم، سواء من حيث الشخصيات التى ساهمت فى تأسيسه أو من حيث السياسات والمصالح التى تبناها ودافع عنها.

أ- التكوين الاجتماعى

يعد حزب الأحرار الدستوريين حزب أصحاب المصالح الذين تجمعوا من بقايا حزب الأمة، وكبار الملاك فضلا عن شريحة واسعة من المثقفين الليبراليين، حزب العائلات الكبيرة (الكبيرة بثرواتها وليس بالضرورة فى عددها). حيث أن عائلات بأكملها – تقريبا – كانت قد ساهمت فى تكوينه وقيادته طوال فترة وجوده على الساحة السياسية منذ إعلانه عام ١٩٢٢ وحتى حل الأحزاب عام ١٩٥٣. وتعود بعض هذه العائلات إلى أصول تركية، منها عائلة يكن التى جاء منها عدلى يكن الرئيس الأول

(١) طارق البشرى، مصدر سابق، ص ص ١٩-٢٢.
(٢) د. أحمد الشربينى السيد، الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣، مصدر سابق، ص١٠٢.

للحزب، وشقيقه مدحت يكن وكيل الحزب ورئيس الشركة التى تصدر صحيفته (السياسة)، والذى شارك فى تأسيس بنك مصر وكان عضوا فى مجلس إدارته قبل أن يصبح رئيسا له، وقد تقلد الوزارة قبل تأسيس الحزب. ومنها أيضا عائلة محب وعائلة والى. كما عرف عن الحزب أنه حزب عائلات لملوم وأباظة ومحمود (باشا) سليمان وعبد الرازق وعبد الغفار وخشبه ودوس خله .. وغيرهم. ولعل اللافت هنا أن هذه العائلات لم تكن متمركزة فى مكان واحد بل انتشرت فى أنحاء البلاد من القاهرة إلى الشرقية إلى المنوفية إلى أسيوط والمنيا و الدقهلية والغربية، وهو ما قد يوحى باتساع دائرة الحزب وحجم عضويته الكبير، بيد أن الأمر لم يكن كذلك على وجه الدقة إذ أن هؤلاء لم يكونوا أكثر من "جنرالات بلا جيش" على وجه التقريب.

تتابع على رئاسة الحزب أربعة رؤساء كانوا جميعا (باستثناء الرئيس الثانى عبد العزيز فهمى) من كبار رموز البرجوازية الزراعية الكبيرة، وهم عدلى يكن ومحمد محمود ود. محمد حسين هيكل. فضلا عن أنهم كانوا من رموز المجتمع الثقافية، بمن فيهم عبد العزيز فهمى، ولم يختلف الأمر كثيرا مع وكلاء الحزب مدحت يكن وحافظ عفيفى ومحمود عبد الرازق ورشوان محفوظ وعلى عبد الرازق، اللهم، إلا أن الثانى بين هؤلاء جمع منذ وقت مبكر بين انتمائه لجناحى البرجوازية الكبيرة المدينى والريفى (دون أن يعنى ذلك استثناء الآخرين من هذه السمة) حيث كان رئيسا لمجلس إدارة بنك مصر وعضوا فى مجالس إدارة نحو ٣٧ شركة ومسيطرا على العديد من الشركات الأخرى.[١]

ولعل أبرز الشخصيات التى ساهمت فى تأسيس الحزب وظلت تحدد مواقفه وترسم سياساته محمد محمود وحسن عبد الرازق وشقيقاه محمود وحسين، والشيخان على ومصطفى عبد الرازق ودسوقى أباظة وأحمد عبد الغفار وسيد خشبه وأحمد محمد خشبه وتوفيق ووهيب دوس ومحمود محفوظ، وهم من كبار رموز البرجوازية الزراعية الكبيرة. كما ضم الحزب عددا من رموز البرجوازية المدينية (الصناعية - التجارية - المالية) من بينهم مدحت يكن، ويوسف قطاوى أحد مؤسسى لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٦، وأمين يحيى أحد أعضاء ذات اللجنة وابن كبير تجار الإسكندرية، وزكريا مهران عضو مجلس إدارة بنك مصر وعشرات الشركات التابعة له وأحد أبرز وجوه الاقتصاد المصرى، وعلى إسلام صاحب مصانع القوى المحركة والمولدات الكهربائية والنسيج، وحافظ عفيفى رئيس مجلس إدارة بنك مصر وعضو مجلس إدارة نحو ٣٧ شركة، وقد كان صاحب امتياز صحيفة السياسة الناطقة باسم الحزب، فضلا عن عدد آخر من ذوى الشهرة والخبرة فى إدارة الشركات الصناعية

---

(١) طارق البشرى، مصدر سابق ، ص٩٥ .

منهم محمد البدراوى وسيد خشبة وتوفيق دوس، ويمكن أيضا إضافة إسماعيل صدقى إلى هؤلاء وإن كان قد استقال من الحزب بسرعة. كما ضم الحزب بعض كبار تجار القطن من بينهم عبد العزيز رضوان وعبد المنعم رسلان وعلى المنزلاوى.(١)

أما البرجوازية المتوسطة فلم يكن لها وجود ملموس أو نفوذ مؤثر فى الحزب، رغم أنها وصلت بسرعة إلى منصب رئيس الحزب من خلال عبد العزيز فهمى، الرئيس الثانى (١٩٢٥-١٩٢٦). بيد أن وقائع ما جرى تؤكد أن فهمى لم يكن مؤثرا فى توجيه سياسة الحزب أو تحديد مواقفه، حيث كان محمد محمود هو الرئيس الفعلى، وكان يقود الحزب مع نخبة من كبار الملاك.

أما بالنسبة إلى عبد العزيز فهمى فلم يستمد شهرته من أملاكه، وإنما أحرزها من عمله بالمحاماة وثقافته الواسعة والدور الوطنى البارز والمهم الذى اضطلع به فى الجمعية التشريعية وخاصة فى اجتماع ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الشهير. ومع عبد العزيز فهمى كان هناك عدد آخر من رموز البرجوازية المتوسطة من بينهم محمد على علوبة وصليب سامى وحامد فهمى وكامل البندارى ود. على إبراهيم، وإسماعيل زهدى وإلياس معوض وأحمد حشمت، إلا أن نسبة تمثيل أبناء وممثلى هذه "الطبقة" فى مجلس إدارة الحزب عند تأسيسه لم تزد عن ٢٥%، تراجعت عام ١٩٣٠ إلى ١٧% ووصلت أواسط الثلاثينات إلى ١٥% فقط. (٢)

وكان أن الحزب شهد فى الأربعينيات اتساعا ملموسا فى حجم عضويته من أبناء الشرائح المتوسطة والدنيا فى "الطبقة" الوسطى، وهو ما بدا انعكاسا لما طرأ على المجتمع من متغيرات كثيرة، كان من بينها ظهور تنظيمات سياسية تعتمد على "الطبقة" الوسطى وما دونها بصورة رئيسية، وليس بسبب أية متغيرات فى سياسات الحزب ومواقفه، حيث بقيت هذه الفئات والشرائح محاصرة فى المستويات الدنيا للحزب، واستمرت البرجوازية الكبيرة والعائلات ذات الثروة تحكم سيطرتها على الحزب وتحتكر مراكزه القيادية، وهو ما ستظهر آثاره لاحقا عندما يعبر الشباب من أبناء "الطبقة" الوسطى عن استيائهم ويصدرون صحيفة خاصة بهم عام ١٩٤٥ تزخر بالشكوى من احتكار الشيوخ لمناصب الحزب القيادية، واعتماد الوراثة بدلا من الكفاءة مسوغا لاختيار قيادات الحزب.

ثم أن الحزب ضم بين صفوفه أيضا عددا كبيرا من المثقفين وحاملى الشهادات العليا، وقد كان معظم هؤلاء من أبناء البرجوازية الكبيرة، بجناحيها، إن من حيث حجم

---

(١) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ١٩٢٢ – ١٩٥٣، دار المعارف، ص ص ١٢٤-١٢٦.

(٢) د. أحمد زكريا شلق، الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ٧٠.

الملكية الخاصة بكل منهم، أو من حيث الانتماء بالميلاد. من هؤلاء بعض كبار الكتاب مثل أحمد لطفى السيد وعلى عبد الرازق ومحمد على علوبة وحافظ عفيفى فى مجال السياسة وعلم الاجتماع، وكان أيضا د. محمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرازق والشيخ عبد العزيز البشرى وعبد العزيز فهمى وعبد الحميد البكرى فى مجال التاريخ والفلسفة والنقد. وكانت هناك فئة أخرى من هؤلاء برزت فى مجال الإدارة وتولى المناصب العليا وصولا إلى منصب رئيس الوزراء الذى تولاه كل من عدلى يكن ومحمد محمود، وبعض من تولوا مناصب وزارية سواء قبل تأسيس الحزب أو كدستوريين منهم إسماعيل صدقى (رغم أنه لم يبق فى الحزب سوى فترة قصيرة وقد تولى المنصب الوزارى قبل تأسيس الحزب) ومدحت يكن وعبد العزيز فهمى ودسوقى أباظة ورشوان محفوظ وأحمد خشبه (تولى الوزارة وفديا ثم انتقل إلى الدستوريين عام ١٩٢٩) ومحمد على علوبة وعبد الجليل أبو سمره وعبد المجيد صالح وجعفر والى وعبد الفتاح يحيى والشيخان على ومصطفى عبد الرازق.

والحاصل أن حزب الأحرار الدستوريين وعلى الرغم من الانتشار الجغرافى الواسع للعائلات والشخصيات التى ساهمت فى تكوينه وقيادته طوال تاريخه، لم يكن سوى مجلس الإدارة وحسب. والشاهد أن الجمعية العمومية، الجهاز الأهم والأكثر حيوية فى الحزب والمنوط به رسم سياساته وتحديد مواقفه، لم تنعقد سوى أربع مرات على مدى ٣١ عاما هى كل عمر الحزب، لينفرد مجلس الإدارة بتسيير شئون الحزب ورسم سياساته واتخاذ قراراته. كما أن قانون الحزب الذى أفرد مكانا للجان المحافظات لم يوضح شيئا بشأنها سواء من حيث كيفية تشكيلها أو اختصاصاتها، فضلا عن أن الحزب لم تكن لديه سجلات للعضوية أو حصر لها، فلم يكن فى الحزب هيئة لها كيان ووجود فعلى سوى مجلس الإدارة. وهكذا فإن التكوين الاجتماعى (الطبقى) لهذه الهيئة يبدو دون مبالغة أو مغالاة بمثابة البوصلة التى يهتدى بها الحزب فى توجيه مساراته ورسم سياساته وتحديد مواقفه.

عند تأسيس الحزب عام ١٩٢٢ كان عدد أعضاء مجلس الإدارة ٣٠ عضوا منهم ١٩ عضوا من كبار الملاك. وعندما تولى عبد العزيز فهمى رئاسة الحزب (١٩٢٥ - ١٩٢٦) كان قد خرج من المجلس ١٦ عضوا لأسباب مختلفة لينضم إليه عشرة أعضاء جدد كان منهم تسعة أعضاء من البرجوازية الزراعية الكبيرة (كبار الملاك) فارتفع عدد هؤلاء إلى ١٧ عضوا من أصل ٢٦. وفى زمن محمد محمود اتسعت عضوية مجلس إدارة الحزب (عام ١٩٢٩) لتصل إلى ٣٦ عضوا كان من بينهم ٢٣ عضوا من ذات الطبقة، طبقة كبار الملاك أو البرجوازية الزراعية الكبيرة، وبعد ذلك بعامين أصبح مجلس الإدارة يتكون من ٣٨ عضوا منهم ٢٦ عضوا من البرجوازية الزراعية الكبيرة.

وهكذا بقى كبار الملاك يحكمون سيطرتهم على "بوصلـة" الحزب ويتحكمون فى توجيهها، حيث كانت نسبة وجودهم فى مركز صنع القرار ٦١,٢% عند تأسيسه، ثم وصلت عام ١٩٣١ إلى ٦٨,٤% بينما كانت نسبة وجود البرجوازية المتوسطة فى المجلس تقترب من ٢٥% خلال العشرينيات، ثم تراجعت إلى ١٧% مع بداية الثلاثينيات لتصل إلى أدناها (١٥%) فى أواخر الثلاثينيات،[1] وكان التراجع دائما لصالح زيادة حجم، وبالتالى نفوذ، البرجوازية الكبيرة الزراعية.

ب- البرامج والسياسات

من الصحيح أن تنطلق قراءة مواقف وسياسات "الأحرار" من السمة التى التصقت به منذ تأسيسه، حيث عرف عنه أنه حزب البرجوازية الزراعية الكبيرة. ورغم أن المجتمع المصرى لم يكن قد عرف – فى ذلك الوقت - الفصل الطبقى الواضح، إلا أن توصيف "الأحرار" بأنه حزب كبار الملاك كان صحيحا إلى حد بعيد، دون أن يعنى ذلك أنه احتكر وحده تمثيل هذه الطبقة والدفاع عن مصالحها. يعود ذلك إلى عدد من الأسباب من بينها – أولا – أن العمود الفقرى للحزب مثلته العائلات الكبيرة التى تعود انتماءاتها السياسية إلى حزب الأمة القديم، وهو حزب كبار الملاك الزراعيين دون منازع. ومن بينها – ثانيا – أن البناء الاجتماعى للحزب غلب عليه الطابع الزراعى، حتى ممن لا تعود أصولهم "السياسية" إلى حزب الأمة، وكان – ثالثا – أن العائلات الكبيرة التى شكلت الحزب وقادت مسيرته حتى النهاية، كانت فى معظمها تعود إلى أصول زراعية – ريفية، ويغلب طابع البرجوازية الكبيرة الزراعية على معظم أفرادها، فى الأعم الأغلب. ولعله لم يكن بغير دلالة أن تطلق الصحف على الحكومة التى شكلها محمد محمود الرئيس الثانى للحزب، عام ١٩٢٩، "حكومة كبار الأعيان"، ولقب "الأعيان" لم يكن مجرد لقب يطلق على الأغنياء، لكنه كان يعنى تحديدا أغنياء الريف، من البرجوازية الزراعية الكبيرة والمتوسطة.

ثم أنه ليس من الحصافة فى شئ أن نتجاهل قراءة مواقف "الأحرار" وسياساته قبوله الاشتراك فى حكومة إسماعيل صدقى التى شكلها عام ١٩٤٦ على إثر إقالة حكومة النقراشى "السعدية" ولا يبرر هذا الموقف أن صدقى كان عضوا مؤسسا فى "الأحرار"، ليس فقط لأن الرجل سرعان ما خرج على الحزب، حتى قبل أن يخرج منه، لكن لأن صدقى – على الأقل – خاض معركة شرسة ضد "الأحرار" عندما كان فى الحكم، على رأس حزب الشعب، عام ١٩٣٠. لكن يبدو أن قبول "الأحرار" الاشتراك فى حكومة صدقى (١٩٤٦) بأربعة وزراء إنما يعود فى المقام الأول إلى توفر حالة من التوافق فى المصالح بين الطرفين، إن لم نقل "تطابق المصالح".

(١) المصدر السابق، ص٦٦.

خلاصة القول أن "الأحرار" مثله فى ذلك مثل بقية الأحزاب القائمة آنذ، لم يكن لديه برنامج حزبى مكتمل الأركان والمقومات، وما عرضه كان أقرب إلى البيان الانتخابى منه إلى البرنامج الحزبى. ثم كان أن مسافة واسعة فصلت دائما بين السياسات العملية للحزب وبين ما تضمنه "البرنامج – البيان" من مواقف فى المجالات المختلفة، سياسية واقتصادية، وخاصة الاجتماعية.

فى قضية الاستقلال رأى "الدستوريون" أنه من الممكن التعامل مع تصريح ٢٨ فبراير باعتباره يمثل بداية مقبولة لحل القضية الوطنية، ثم ذهب إلى حد المباهاة بفضل "عدلى" فى صدور التصريح عندما استطاع أن يقنع به " اللنبى" الذى نجح بدوره فى إقناع حكومته به. وكان أن بنى "الدستوريون" برنامجهم على أساس تصريح ٢٨ فبراير، حيث ورد فيه أن الحزب يعمل على "استكمال الاستقلال الفعلى وإنهاء الاحتلال". [1] وإذا كانت عبارة "إنهاء الاحتلال" تكشف عجز الحزب عن القفز فوق أمر واقع لم يزل قائما، فإن مفهوم "استكمال الاستقلال" يعنى أن ثمة خطوات قد تحققت بالفعل على هذا الطريق (الاستقلال) ولم يبق سوى "استكمالها"، ولم تكن تلك الخطوات سوى "تصريح ٢٨ فبراير". الجانب الأخر من القضية الوطنية، كانت مشكلة امتيازات الأجانب فى مصر، والتى لم يهتم بها الحزب كثيرا أو قليلا، فجاء "برنامجهم" خاليا من أية إشارة إليها.

ثم كانت المسألة السودانية، فيما يراه بعض المؤرخين بأنها بمثابة الضلع الثالث فى المثلث الذى يشكل فى مجموعه "القضية الوطنية"، حيث ورد فى "برنامج" الحزب نص صريح على "عدم فصل السودان عن مصر"، لكن البرنامج ذاته تحدث عن "السيادة" المصرية على السودان"، فإذا ما أضيف إلى ذلك التزام "الأحرار" الكامل بتصريح ٢٨ فبراير الذى منح حقوقا خاصة لبريطانيا فى السودان، لكانت النتيجة أن موقف الحزب إزاء المسألة السودانية، يعنى بوضوح، وإن كان ضمنيا، أن السودان كيان مستقل، وليس جزءا من مصر.

وفى قضية الحريات الديمقراطية، كانت المجموعة التى خرجت من "الوفد" قد رأت أن الوقت بات مناسبا لإعلان حزبها عندما انتهت لجنة صياغة الدستور من عملها، وكان فى تصورهم أنه يجب أن يكون لهم "شرف" إصدار الدستور، أو على الأقل المساهمة فى ذلك، فكان من الطبيعى أن يولى "برنامج" الحزب بعد ذلك أهمية خاصة للدستور. لكن ما حدث أنه ما أن تولى الحزب السلطة حتى قفز على الدستور وتجاوزه وضرب ببنوده عرض الحائط، حيث قررت الحكومة (حكومة الأحرار عام ١٩٢٩) تعطيل البرلمان وحظر الاجتماعات العامة، ثم استعادت من أرشيف التاريخ

---

(١) د. محمد صابر عرب، الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ١٤١.

الأسود قانون المطبوعات الصادر عام ١٨٨١ الأمر الذى أدى إلى تغييب معظم صحف المعارضة.

وفى الجانب الاجتماعى، تضمن "برنامج" الأحرار كلاما كثيرا عن العدالة الاجتماعية، وضرورة تحقيق حالة من التوازن بينها وبين مسألة الحرية الفردية، لأن الحرية الحقيقية، حسب "البرنامج" تبقى ناقصة ما لم تقترن بالعدالة الاجتماعية، لكنه لم يقدم رؤيته لمفهوم العدالة الاجتماعية التى ينشدها أو كيفية تحقيقها، فضلا عن أنه ذهب إلى حد تكريس وتقديس الحرية الفردية فى التملك، وهو ما يعيد التساؤل عما إذا كان ما قدمه "الأحرار" برنامجا حزبيا أو بيانا انتخابيا لا يعتد كثيرا بما يمكن أن يرد فيه متعارضا مع التركيب الاجتماعى (الطبقى) للحزب؟.

إن النماذج التى يمكن الاستناد إليها من أجل تقديم إجابة منطقية على هذا التساؤل كثيرة، من بينها الموقف من قضية التعليم وقضايا العمال والفلاحين.

ففيما يتعلق بقضايا التعليم، فقد أولاها "البرنامج" اهتماما خاصا، عندما دعا إلى محاربة الأمية، وطالب بأن يكون التعليم الأولى مجانيا وإلزاميا للبنين والبنات (فكرة المساواة بين الجنسين) وجعل اللغة العربية هى لغة التدريس، لكن شيئا من ذلك لم يظهر له أثر على أرض الواقع عندما أصبح فى مقدور "الأحرار" تطبيقه من مواقع الحكم.

أما بالنسبة إلى قضايا العمال والفلاحين. فالشاهد أن "برنامج" الأحرار بدا وكأنه قد تبنى بالكامل قضايا العمال بما تضمنه من كلام عما يتعرضون له من استغلال، حد أنه ربط ذلك بنظرية فائض القيمة، وطالب بضرورة صدور التشريعات التى تضمن رفع هذا الاستغلال عن كاهل العمال، ثم جاء وقت التطبيق العملى، فلم يتجاوز الأمر حدود التأمين ضد الشيخوخة والمرض وتحديد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور، وهى وإن كانت تعد مكاسب فعلية للعمال إلا أنها لا تتناسب مع ما ورد فى البرنامج، ثم إنه من ناحية أخرى كان تحقيق تلك "المكاسب" يتزامن غالبا مع ارتفاع وتيرة الصراع بين "الدستوريين" وبين "الوفد"، بكل ما يحمله ذلك من دلالات، حتى أنه يصعب تجاهل حقيقة أن مشاكل وقضايا العمال قد اختفت تماما فى أوراق الحزب عندما أصبح "حاكما" فى أواخر العشرينيات، بل إن خطب زعماء الحزب وقادته، خلال فترة الحكم، تضمنت هجوما متكررا على العمال وشكاواهم. ولا يبدو الأمر مختلفا فى كثير أو قليل عندما يأتى دور الفلاحين، ففى برنامج الحزب ثمة حديث طويل عن معاناة الفلاحين وما يتعرضون له من اضطهاد واستغلال، ولا يكاد يخلو عدد من جريدة "السياسة" التى يصدرها الحزب أو من خطب وتصريحات زعمائه وقادته من كلام عن قضية الفلاح المصرى، حتى إنه لا يمكن إنكار فضل الحزب، وهو فى المعارضة،

فى كشف النقاب عن أن ٦٢% من الفلاحين المصريين لا يملكون سهما واحدا من الأرض، كما أن "الأحرار" كان هو صاحب اقتراح هدم القرى وإعادة بنائها بشروط ومواصفات صحية تليق بالحياة الآدمية، فضلا عن الدعوة لتحديد برنامج زمنى للقضاء على الأمية بينهم. لكن شيئا من كل هذا لم يتحقق عندما انتقل الحزب من صفوف المعارضة إلى مقاعد الحكم، بل بدا وكأن قادة الحزب وزعماءه وجريدته قد نسوا جميعا أن الفلاح المصرى له قضية، والذى حدث على وجه الدقة كان انتعاش عمليات المضاربة على تجارة القطن، المصدر الأساسى لمعيشة الفلاح، ثم رفض الحزب، وقد كان حاكما، فكرة منح الفلاحين حق الانتخاب، الذى يجب أن يكون قاصرا فقط على من لهم مصلحة.

٢- الحزب الوطنى

يتأرجح تاريخ تأسيس الحزب الوطنى بين صيف ١٨٩٥، عندما تحدثت الصحافة الفرنسية عن "حزب وطنى" فى مصر بزعامة مصطفى كامل فى أعقاب خطبة كان قد ألقاها فى باريس آنئذ، تضمنت هجوما عنيفا على الاحتلال الإنجليزى لمصر، وبين عام ١٩٠٠ عندما ظهرت جريدة "اللواء"، التى تشكل حولها "الحزب الوطنى". وفى كل الأحوال فقد كان مصطفى كامل زعيما للحزب، ومعه مجموعة من الذين شغلتهم قضية الاحتلال البريطانى لمصر، والذين وضعوا الاستقلال هدفا لهم يسعون لتحقيقه. ثم أنه أطول الأحزاب المصرية عمرا على الإطلاق، حيث تواصل وجوده على الساحة منذ تأسيسه أواخر القرن التاسع عشر، وحتى قرار حل الأحزاب عام ١٩٥٣.

ولو أن المساحة الزمنية لهذه الدراسة وقفت عند عشرينيات القرن الماضى، لما كان للحزب الوطنى مكان فيها، إذ أنه كان منذ تأسيسه وحتى عشية الحرب العالمية الأولى واحدا من أكبر الأحزاب المصرية، إن لم يكن أكبرها على الإطلاق، ولعله ساهم مساهمة جدية وكبيرة فى تشكيل الوجدان المصرى وبلورة أهداف النضال الوطنى المصرى، وفق مفاهيم ذلك الزمان، وما كان متاحا وممكنا آنئذ.

والذى حدث أنه عند نشوب الحرب العالمية الأولى، رأت الأحزاب القائمة أنئذ تجميد نفسها، بينما رأى الحزب الوطنى، منفردا، أن يواصل نشاطه وعمله متحديا سلطات الاحتلال، رغم غياب قيادته خارج البلاد، مما عرضه للملاحقة والاضطهاد والتصفية، فكان أن انحسر نشاطه وتقلصت عضويته وتراجع دوره. ثم حدث أن تفجر الخلاف حادا، فى بداية العقد الثالث من القرن الماضى، بين حافظ رمضان (الرئيس الثالث للحزب) وبين على فهمى كامل (شقيق زعيم الحزب ومؤسسه مصطفى كامل)، وكان أن انشغل الحزب لسنوات طويلة فى هذا الخلاف، مما أضاف سببا آخر من

أسباب تراجعه (منذ عام ١٩٢٣ على وجه التقريب) وانتقاله إلى صفوف الأحزاب الصغيرة التى تعنى بها هذه الدراسة.

ثم حدث أن الرئيس الثالث حافظ رمضان (١٩٢٣)، قد بدأ عهده بإعادة تنظيم صفوف الحزب، وتعديل بعض مواد قانونه الأساسى، بدت من وجهة نظره ضرورية، بعد رحيل القائدين التاريخيين للحزب (مصطفى كامل ومحمد فريد)، وانحسار دور الحزب على الساحة السياسية والحزبية، ثم لتثبيت أقدامه فى موقع الرئاسة. لكن إعادة التنظيم لم تترافق – لسوء الحظ – مع إعادة النظر فى البرنامج الذى وضعه مصطفى كامل قبل سنوات طويلة فى عددها وأطول فيما شهدته من متغيرات ومستجدات.

أ- التكوين الاجتماعى

يعتبر الحزب الوطنى منذ تأسيسه حزب البرجوازية المتوسطة، رغم أن رئيسه الثانى (محمد فريد) تعود أصوله الاجتماعية (الطبقية) إلى البرجوازية الكبيرة ذات الأصول التركية، ورغم أن عددا من كبار الملاك والأعيان قد انتموا إليه، إلا أن الظاهر أن هؤلاء باستثناء محمد فريد، قد سعوا بانضمامهم إلى الحزب، إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، مستغلين تأييد الخديوى له، إذ ما أن انفصلت الحركة الوطنية، وفيها الحزب الوطنى عن القصر، حتى خرج هؤلاء من الحزب. ثم أن الأغلبية من قيادات الحزب ومؤسسيه كانت أصولهم الاجتماعية تعود إلى البرجوازية المتوسطة.

درس حافظ رمضان الحقوق فى فرنسا، وعاد إلى القاهرة عام ١٩٠٤ ليعمل بالمحاماة، وانخرط فى صفوف الحزب الوطنى عام ١٩٠٧ ليتولى رئاسته عام ١٩٢٣ بعد رحيل محمد فريد. كان والده يعمل موظفا حكوميا كبيرا فى عهد الخديوى إسماعيل. أما لجنة الحزب الإدارية فكانت فى عام ١٩٢١ تتكون من ٢١ عضوا من بينهم اثنان من كبار الملاك، هما عبد اللطيف الصوفانى ومحمد أحمد الشريف، وفى عام ١٩٢٦ انخفض عدد أعضائها إلى ١٤ عضوا، وبقى بها اثنان من كبار الملاك هما فكرى أباظة وعبد الحميد سعيد. وإن كانت البرجوازية المتوسطة المثقفة وخاصة المحامون فضلا عن البرجوازية المتوسطة، قد حافظت على أغلبية تمثيلها فى القيادة، إلا أن نسبة تمثيل كبار الملاك فيها قد ارتفعت من ٩,٥% عام ١٩٢٣ إلى ١٤,٢ عام ١٩٢٦.[1] لكن نفوذ كبار الملاك كان يتجاوز كثيرا نسبة تمثيلهم فى القيادة، ولعل ذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب من بينها – أولا – أن كبار الملاك كانوا هم الممول الأساسى لنشاط الحزب، وكان من بينها أيضا أن "ساحة" الحزب بدت شاغرة أمام هؤلاء، بعد ابتعاد الزعماء التاريخيين عن الحزب، بسبب الوفاة نتيجة الإحباط الذى

(١) د. أحمد زكريا الشلق: الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ٧٨.

سيطر على الكثير منهم، وكان بينها - ثالثا - أن كبار الملاك وأعيان الريف كانوا هم الأوفر حظا فى الانتخابات، نتيجة وضعهم الاجتماعى المتميز، قياسا لحال البرجوازية المتوسطة، ولذا كان من الطبيعى أن يكون هؤلاء أصحاب الصوت الأعلى والنفوذ الأقوى فى صفوف الحزب.

وهكذا وجد الحزب نفسه أسيرا لحالة من التناقض الغريب والحاد بين درجة نفوذ وقوة كل من البرجوازيتين الكبيرة والمتوسطة، وبين حجم تمثيل ووجود كل منهما فى قيادة وصفوف الحزب. والراجح أن هذا التناقض كان السبب الأقوى وراء عجز الحزب عن تجاوز كبوته السابقة (الملاحقة والتصفية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى)، ثم عن لملمة جروحه التى أصابته جراء مرحلة الخلافات الحادة بين حافظ رمضان وأنصاره من جانب وعلى فهمى كامل ومؤيديه من جانب آخر. بل لعل هذا التناقض الذى سيطر على الحزب راح يدفعه من جديد - خلال الثلاثينيات من القرن الماضى - إلى مزيد من الانهيار والتدهور، ثم أدخله إلى دائرة الانقسامات الجهنمية، والتى بلغت ذروتها عام ١٩٤٤ عندما أعلنت "اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى" عن وجودها، ثم سرعان ما انفصلت عن الجسم الأم، والكيان المريض، لتشكل حزبها المستقل باسم "الحزب الوطنى الجديد"، برئاسة فتحى رضوان المنتقل، فى بداية الأربعينيات، مع د. نور الدين طراف، الرجل الثانى فى الحزب الجديد، من حزب مصر الفتاة، وكان معهما أيضا مصطفى مرعى ومحمود الحناوى ومصطفى المنزلاوى، وغيرهم ممن ينتمون جميعا إلى "الطبقة" الوسطى.(١)

كان "الحزب الوطنى الجديد" قاهريا بالأساس ربما أكثر مما هو حزبا مدينيا، فقد بدا - من ناحية - أنه غير مكترث بتوسيع دائرة وجوده، فضلا عن نشاطه إلى المحافظات الأخرى، ثم أن قانونه الأساسى - من ناحية أخرى - لم يتضمن أية إشارة إلى دور الطلاب والعمال والتى هى قوى مدينية، وهكذا ظل الحزب الوليد يراوح مكانه خمس سنوات قبل أن تظهر عليه بعض علامات النهوض.

فى عام ١٩٤٩ بدا أن الحزب فى طريقه إلى الخروج من حالة المراوحة، وانه يخطو باتجاه تجاوز كبوته، حيث نجح فى ذلك العام فى ضم ٢٥٠ عضوا جديدا كان معظمهم من الحرفيين مع بعض الموظفين والطلاب، وإن كانوا جميعا قاهريين.

وبقى الحزب الوطنى الجديد مثلما كان الحزب الأم واحدا من التنظيمات المعبرة عن البرجوازية المتوسطة، وإن كان قد تجاوز حالة التناقض التى وسمت الحزب الأم إلا أنه لم ينجح فى الخروج من الأزمة التى ضربت الحزب منذ الحرب العالمية الأولى وما ترتب عليها.

---

(١) المصدر السابق، ص٧٩.

ب- البرامج والسياسات

عندما وضع مصطفى كامل برنامج الحزب الوطنى فى السنوات الأولى من القرن العشرين، لم يكن مطروحاً على ساحة النضال الوطنى سوى القضية الوطنية فى بعدها الأحادى المتمثل فى مجابهة الاحتلال وتحقيق الجلاء، وهو ما بدا متوافقاً مع الشعار الذى رفعه مصطفى كامل وتضمنه برنامج الحزب "لا مفاوضات إلا بعد الجلاء". ثم إن القضية الاجتماعية لم تكن قد أخذت فى ذلك الوقت موقعها المتقدم على جدول النضال الوطنى. ربما بسبب عدم تبلور البنية الاجتماعية للمجتمع واكتمال نمو وتكون الطبقات، وربما نتيجة لالتفاف "طبقات" الشعب، أو ما كان قد ظهر منها آنئذ، بما فى ذلك تلك التى كانت لم تزل فى حالة جنينية، حول مطلب الاستقلال، وما ترتب على ذلك من طغيان القضية الوطنية، بمعناها الأحادى الجانب، وهو المطلب الذى بدا أن مصلحة كل "الطبقات" تلتقى عنده، وربما لكل هذه الأسباب مجتمعة أو غيرها. وما حدث أن برنامج الحزب الوطنى فى مطلع القرن العشرين جاء خاليا على وجه التقريب من الإشارة إلى أية مطالب اجتماعية. وعندما امتدت يد حافظ رمضان لتعيد تنظيم الحزب – فى بدايات العقد الثالث من القرن الماضى، كان أن عملية إعادة ترتيب البيت لم تطل البرنامج الذى وضعه مصطفى كامل، عند تأسيس الحزب قبل أكثر من عشرين عاما فبقى البرنامج على حاله رغم كل ما شهدته السنوات الماضية من متغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية.

والحاصل أنه فى مجال القضية الوطنية وتحقيق الاستقلال ظل الحزب الوطنى متمسكا بذات الشعار الذى رفعه مصطفى كامل فى المحافل الدولية، والتفت حوله الجماهير داخل مصر "لا مفاوضات إلا بعد الجلاء"، ولئن بدا "الوطنى" محقا إلى حد ما فى اتهام عدلى يكن بالمبالغة فى تحديد مفهوم الجلاء، وفى انتقاده لحزب "الأحرار" لأن برنامجه لم ينص صراحة على هدف الجلاء، فإن "الوطنى" من جانبه لم يحدد فى برنامجه الوسائل والأدوات الأخرى، الكفيلة بتحقيق الجلاء.

إن شعار "لا مفاوضات إلى بعد الجلاء" الذى صاغه مصطفى كامل، ولم تصل إليه يد التعديل أو التطوير لاحقا، سوف يقود بالضرورة إلى رفض تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ومعاهدة ١٩٣٦ التى أعلن الحزب بالفعل رفضه لها، لأنها "لا تحقق كل الطموحات الوطنية"، دون أن يحدد من تلك "الطموحات" ما تحقق نتيجة المعاهدة، وإن كان قد رفض بشكل خاص المادة ١١ من المعاهدة التى منحت بريطانيا "حقوقا" خاصة فى السودان الذى يراه الحزب جزءا من مصر.[١]

---

(١) د. محمد صابر عرب، مصدر سابق، ص١٥٩.

لكن عندما ظهر "الحزب الوطنى الجديد" عام ١٩٤٤ كانت مياها كثيرة قد جرت فى الأنهار، ودفعت بأبناء الطبقتين الوسطى والدنيا إلى معترك العمل السياسى والحزبى، وفرضت القضية الاجتماعية نفسها على جداول أعمال معظم الأحزاب بما فيها تلك التى كانت تمثل مصالح البرجوازية الكبيرة بجناحيها الريفى والمدينى، فكان أن ظهرت فى برنامج الحزب الوليد الدعوة إلى "تأميم ما تراه الدولة ضروريا من مرافق ومصادر الثروة طبقا لما تفرضه الظروف الاجتماعية، حماية للثروات القومية من الاستغلال الأجنبى"، كما ظهرت الدعوة إلى تحديد الحد الأدنى للأجور وتحديد الملكية الزراعية، وإقامة نقابات لعمال الزراعة، وتحديد ساعات العمل، وتأمين العمال ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة.[١]

٣- جمعية مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى)

هذه منظمة حققت حضورا كبيرا على الساحة السياسية والحزبية بقدر ما أحدثت من صخب وضجيج، بدءا من تحويل الجمعية إلى حزب (عام ١٩٣٦) بعد ثلاث سنوات من تأسيسها، وصولا إلى تغيير أسمها بالكامل من "حزب مصر الفتاة" إلى "الحزب الاشتراكى" (عام ١٩٤٦)، والتحول – فكريا – من النقيض إلى النقيض، من الإعجاب بالتجربة الفاشية فى إيطاليا واستلهامها، إلى الانبهار بإنجازات الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ومحاولة تقلد خطاها. ثم أن المنظمة (الجمعية ثم الحزب) تأرجحت مواقفها خلال سنوات عمرها التى امتدت إلى عشرين عاما (١٩٣٣ – ١٩٥٣) بين تأييد القصر أحيانا والسخط عليه والعداء له فى أحيان أخرى، وفى كل الأحيان كانت صاحبة الصوت الأعلى فى إعلان مواقفها والتعبير عنها، وكانت "مصر الفتاة" أول منظمة (ولعلها الأخيرة) تجاهر بتأييدها الصريح لألمانيا وإيطاليا فى الحرب العالمية الثانية، ربما لإعجاب أحمد حسين بالتجربة الفاشية الإيطالية. ولعل يبدو جليا الفارق الجوهرى بين موقف "حزب" يجاهر بتأييده للفاشية، وبين جماهير عادية ربما تكون قد غمرتهم الأمانى بانتصار ألمانيا وإيطاليا على انجلترا فى الحرب، وقد عبروا عنه على استحياء غالبا وبأشكال مختلفة عموما. ولئن كانت تلك "الأمانى" قد وجدت مبررها الأخلاقى فى قاعدة "عدو عدوى صديقى" (غير الصالحة للتطبيق هنا على وجه التحديد) فقد كان مردها أساسا رغبة عارمة اجتاحت معظم المصريين فى أن يروا الجبروت البريطانى وقد انكسر، وعنجهية الإمبراطورية التى لا تغرب عن ممتلكاتها الشمس وقد انحسرت.

---

(١) د.محمد صابر عرب، مصدر سابق، ص١٦٩.

أ- البناء الاجتماعى

أسس جمعية مصر الفتاة عام ١٩٣٣ أحمد حسين ومعه ١٢ عضوا شكلوا مجلس الجهاد الذى سيصبح لاحقا مجلس الإدارة، كان معظمهم ينتمى إلى "الطبقة" الوسطى والبرجوازية الصغيرة. ينتمى أحمد حسين لأسرة لا تمتلك سهما واحدا من الأرض، وكان والده يعمل فى وظيفة كاتب حسابات فى الديوان السلطانى، وقد درس الحقوق ومارس المحاماه وذاع صيته فيها.

أما بقية المؤسسين فقد كان بينهم د. مصطفى الوكيل نائب رئيس الجمعية، والذى تعود أصوله الاجتماعية (الطبقية) إلى أسرة من كبار الملاك انهارت أوضاعها الاجتماعية – الاقتصادية فى أزمة ٢٩ – ١٩٣٣ العالمية الشهيرة، فبقيت بالكاد فى عداد الشرائح العليا من البرجوازية المتوسطة. تخرج د. الوكيل فى كلية العلوم وحصل على درجة الدكتوراه فى الرياضيات من لندن. وكان بينهم أيضا فتحى رضوان ود. نور الدين طراف، واللذان سينتقلان لاحقا إلى الحزب الوطنى، ويشاركان فى تأسيس اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى، ثم فى تأسيس الحزب الوطنى الجديد، وتعود أصول فتحى رضوان الاجتماعية إلى أسرة من البرجوازية المتوسطة الريفية، كان والده مهندس رى وقد ورث (فتحى) عنه ٢٥ فدانا. أما د. طراف فتعود أصوله السياسية إلى عائلة ساهمت فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين، بينما لم يجد هو شخصيا فى أحزاب البرجوازية الكبيرة ما يتواءم مع مشاعره الوطنية الجياشة، فكان أن ساهم فى تأسيس "مصر الفتاة"، بينما تعود أصوله الاجتماعية إلى أسرة من كبار الملاك، لكن ملكيته الخاصة لم تكن تؤهله لأبعد من الانتماء إلى الشرائح العليا من البرجوازية المتوسطة. ومن بين المؤسسين أيضا كان أحمد عبد اللطيف (موظف ببنك مصر) ود. عبد الرحمن الصدر (طبيب) والمحامى كمال صلاح الدين وحمد صبيح الذى ذاع صيته فى عالم الصحافة، وقد استفاد من مجانية التعليم التى طبقها طه حسين، وقد كان والده فى سلك البوليس من ذوى الرتب الدنيا.

لقد كان طابع الانتماء إلى البرجوازية المتوسطة، بما فيها من شرائح المثقفين هو الطابع المميز لجمعية مصر الفتاة منذ تأسيسها، وقد بقى هذا الطابع ملازما لها فى مجلس الجهاد الثانى، ومع تحول الجمعية إلى حزب، ظهر فى قيادتها عدد أكبر من طلاب الجامعة والدراسين فى الأزهر. لكن هذا المجلس تميز من ناحية بوجود بعض كبار الملاك كان من بينهم إبراهيم شكرى وعز الدين عبد القادر ومحمد عبد الرحيم، كما أنه ضم إلى صفوفه، من ناحية أخرى، بعض العناصر التى تنتمى إلى الطبقة الدنيا فى المجتمع لكن هذه العناصر سرعان ما اختفت من قيادة الحزب فى أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات.(١)

---

(١) د. أحمد زكريا الشلق، الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣، مصدر سابق، ص٩٠.

فى عام ١٩٤٤ فاجأ أحمد حسين الوسط السياسى، بمن فيه أعضاء حزبه، بتغيير أسم الحزب إلى حزب مصر الاشتراكى، ثم استقر الاسم لاحقا على "الحزب الاشتراكى" دون أن يتغير شئ فى تركيب القيادة الحزبية التى كانت قد تخلصت قبل فترة وجيزة من العناصر الطلابية فأصبحت الغلبة فيها للبرجوازية المتوسطة المدينية حيث ضمت سبعة محامين وخمسة مهندسين وصحفيا وتاجرا.

ب- البرامج والسياسات

قبل الحديث عن برنامج "مصر الفتاة" ثم "الحزب الاشتراكى" يمكن إبداء ملاحظتين – أولا – أننا إزاء منظمة (الجمعية ثم الحزب) لم تتح لها الظروف أن تجلس على مقاعد الحكم، منفردة أو بالمشاركة مع آخرين، ومن ثم فإنه لا توجد إمكانية لقياس مدى مصداقية المنظمة وإيمان أعضائها بما ارتضوه لأنفسهم من مواقف وسياسات بقيت على مدى عمرها "كلاما على ورق". ثم إنه يجب – ثانيا – ملاحظة أن أحمد حسين، زعيم المنظمة طيلة عمرها، قد انفرد وحده بوضع برنامجها، ومنح لنفسه – بصفته الرئيس – صلاحيات مطلقة وغير محددة، وصلت إلى حد سلطة حل مجلس الإدارة وتشكيله من جديد. ولعل هذا ما وفر له مقومات البقاء على رأس المنظمة مدى الحياة، ثم جعله قادرا على تحويل "الجمعية إلى حزب" ثم تحويل "مصر الفتاة" إلى "الاشتراكى" رغم معارضة أغلبية أعضاء مجلس الإدارة فى الحالتين.(١) لكن رغم ذلك فإن هناك برنامجا متكاملا جرت صياغة عباراته بصورة مرتبة ومنتقاه، كان كفيلا بابهار كل من يقرؤه وخاصة من الأجيال الشابة وأبناء البرجوازية المتوسطة والصغيرة، قبل أن يتنبه الكثيرون إلى أنه جاء خلوا من الإشارة إلى الوسائل الكفيلة بتحقيق ما ورد به من أهداف ومواقف، فضلا عن العبارات الأقرب إلى الشعارات، من نوع أن الحزب يعمل من أجل "استعادة مجد مصر".

كانت "مصر الفتاة" من الأحزاب القليلة التى تحدث برنامجها عن الاستقلال بشقيه السياسى والاقتصادى، لأن الاستقلال السياسى لا معنى له إن لم يترافق بالاعتماد على الذات، وفى هذا الصدد طرح (الحزب الاشتراكى) فكرة الخطط الخمسية، مقترحا تنفيذ عدد من المشروعات كل خمس سنوات، لأن هذه هى "الوسيلة المناسبة لتحقيق نهضة مصر" وطالب البرنامج بضرورة دعم ومساندة مشروعات طلعت حرب الاقتصادية باعتبارها يمكن أن تضمن تحقيق الاستقلال الاقتصادى، وقد اقترح البرنامج، لتحقيق هذا الهدف، إطلاق "مشروع القرش" وعندما وضعت الجمعية المشروع فى التنفيذ تحت شعار "تعاون وتضامن فى سبيل الاستقلال الاقتصادى" كان أن أقامت بحصيلة

(١) د. أحمد الشربينى السيد، مصدر سابق، ص١٢١.

التبرعات مصنعا للطرابيش.[١] أما الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر فلم يرد شئ بشأنها فى البرنامج ربما اكتفاء بفكرة الاستقلال الشامل الذى يجب بالضرورة أن يلغى هذه الامتيازات تماما، ذلك أنه عندما سافر وفد من الحزب إلى لندن عام ١٩٣٥، برئاسة أحمد حسين وعضوية فتحى رضوان ومصطفى الوكيل لتقديم مذكرة إلى الحكومة البريطانية بشأن المفاوضات والاستقلال، فإن المذكرة تضمنت بين ما تضمنته من مطالب "إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة".[٢] وفى الضلع الثالث من أضلاع القضية الوطنية والمتعلق بالمسألة السودانية، بدا الحزب متفردا بين الأحزاب المصرية الأخرى فى تشدده، حيث ذهب إلى حد فتح مكتب له فى الخرطوم وآخر فى وادى حلفا، ورفع شعار "مصر والسودان معا لا يتجزآن ولا ينفصلان"، وبعث أحمد حسين رسالة إلى الملك فاروق طالبه فيها بإنشاء وزارة لشئون السودان الذى رأى فيه الحزب أنه "أمل مصر فى حل المشكلة السكانية"، وطالب بفتح باب الهجرة إليه على اعتبار أنه الامتداد الطبيعى والاستراتيجى لمصر. ولعل الجنوح الدينى، الذى سيتخلى عنه أحمد حسين لاحقا، هو الذى دفعه إلى مناشدة الأزهر أن يقوم بدوره الدينى لحماية السودانيين مما رآه الحزب خطرا كامنا فى نشاط المبشرين الأوروبيين هناك.

وفى القضية الاجتماعية، دعا برنامج "مصر الفتاة" إلى تحرير أبناء مصر والسودان من الجهل والخوف، ومقاومة الاستبداد الرأسمالى والاجتماعى، مطالبا برفع مستوى الطبقات الدنيا أدبيا وماديا، وتحدث عن أهمية إعمال مبدأ تكافؤ الفرص، وعن مسئولية الدولة فى توفير مقومات الحياة الحرة الكريمة لكل مواطن بدءا من الغذاء والكساء وصولا إلى الحقوق السياسية. ويحسب لأحمد حسين أنه استخدم منذ وقت مبكر مفهوم "المواطنة"، بينما السائد فى ذلك الزمان أن الناس ليسوا أكثر من "رعايا" جلالة الملك. كما تحدث برنامج "الحزب" عن الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة، وصولا إلى عضوية مجلس النواب، ورفض التذرع بأن دور المرأة كزوجة وأم يحول دون تمتعها بهذه الحقوق. وأولى برنامج "مصر الفتاة" اهتماما متميزا بقضايا العمال والفلاحين فدعا إلى تحديد الحد الأدنى للأجور بخمسين قرشا يوميا (وهو مبلغ كبير بمقاييس ذلك الزمان) واعتبار العطلة الأسبوعية (الجمعة) عطلة إجبارية مدفوعة الأجر، وألا تزيد ساعات العمل اليومى عن ثمانى ساعات. كما طالب بإصدار التشريعات التى تحمى الفلاح من الاستغلال والاستبداد، وتحدث عن أهمية محو أميته الأبجدية والثقافية، وتطرق إلى مساكن الفلاحين التى يجب أن يتوفر فيها الحد الأدنى للحياة الإنسانية بدءا بتزويدها بالماء والكهرباء، ودعا إلى تحديد الحد الأقصى للملكية

---

(١) د. محمد صابر عرب، مصدر سابق، ص١٦٦ .
(٢) المصدر السابق، ص١٤٨.

الزراعية بخمسين فداناً، وعندما تحول الحزب من "مصر الفتاة" إلى "الاشتراكى" نص برنامجه على أن تشترى الدولة ما زاد على الخمسين فداناً فضلاً عن الأراضى الزراعية التى لا يعمل أصحابها بأنفسهم فى زراعتها، ثم تتولى توزيعها على المعدمين وصغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن خمسة أفدنة. كما اهتم البرنامج كذلك بتأمين العمال والفلاحين ضد المرض والعجز والشيخوخة.

وبصرف النظر عما يمكن أن يراه البعض فى برنامج (مصر الفتاة ثم الحزب الاشتراكى)، وخاصة فى شقه الاقتصادى – الاجتماعى، من رومانسية حالمة أحياناً أو تطرف يسارى فى أحيان أخرى، وحيث أن الحزب لم تتح له فرصة وضع برنامجه موضع التطبيق من خلال مقاعد الحكم، فإن المواقف الأساسية فى البرنامج جاءت متوافقة إلى حد بعيد مع الطبيعة الطبقية لعضوية الحزب والتى كانت أقرب إلى تمثيل مصالح البرجوازية المتوسطة والفقراء.

٤- حزب الهيئة السعدية

ظهر حزب الهيئة السعدية إلى الوجود عام ١٩٣٨ على إثر الخلاف الحاد الذى تفجر فى الوفد، وراحت معالمه تتبلور منذ أواخر عام ١٩٣٧، ثم انتهى بعد أقل من عام بقيام "الهيئة السعدية" بزعامة أحمد ماهر أول رئيس للحزب.

يعتبر أحمد ماهر نموذجا لعناصر الشرائح العليا من "الطبقة" الوسطى الذين استطاعوا الانتقال إلى البرجوازية الكبيرة (الصناعية – التجارية)، فقد ورث عن أبيه ٨٠ فدانا، ومات عام ١٩٤٥ وقد انخفضت مساحة ما يمتلكه من الأراضى الزراعية إلى ٢٥ فدانا فقط، لكنه كان قد أصبح واحدا من كبار رجال المال والصناعة والتجارة، وبما لا يستقيم معه استمرار إدراجه ضمن صفوف البرجوازية المتوسطة حسبما ذهب بعض الباحثين والمؤرخين. كان والده وكيلا لنظارة الحربية والبحرية عام ١٨٩٣. درس "ماهر" القانون وحصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد والسياسة واشتغل بالمحاماة ثم مدرسا فى مدرسة التجارة العليا قبل أن يتفرغ نهائيا للعمل السياسى.

أ- البناء الاجتماعى

تشكلت الهيئة السعدية أساسا من البرجوازية الكبيرة (بجناحيها الريفى والمدينى) ومن كبار التجار والأعيان، والشرائح العليا فى البرجوازية المتوسطة (المدينية) وخاصة كبار موظفى الدولة والمحامين والأطباء والمهندسين، ومن يقابلهم من البرجوازية المتوسطة الريفية (متوسطى الملاك).

وكان أن كبار رجال حزب الهيئة السعدية وأبرز رموزه ينتمون إلى البرجوازية الكبيرة بجناحيها فى آن معا: البرجوازية الريفية أو كبار الملاك الزراعيين

والبرجوازية الصناعية التجارية والمالية، أو البرجوازية المدينية، ومن بين هؤلاء يمكن رصد أسماء مثل إبراهيم عبد الهادى (الرئيس الثالث للحزب) وممدوح رياض وسامح موسى وعبد الرحمن فهمى. ومن أبرز رجال الحزب الذين كانوا أكثر اقترابا للبرجوازية المدينية من البرجوازية الريفية كان أحمد ماهر (أول رئيس للحزب) ومحمد خطاب (الذى استقال لاحقا من الحزب) وسابا حبشى وسيد مرعى ونجيب اسكندر والسيد مرسى وسليمان بلبع، ومن بين ممثلى كبار الملاك أو البرجوازية الريفية ترد أسماء حامد جودة وعلى أيوب وعبد المجيد الشواربى وسعيد جلال ومحمد المراغى.

ثم كان أن حزب الهيئة السعدية امتدت عضويته إلى "الطبقة" الوسطى، التى انتشر رموزها فى مختلف المديريات (المحافظات) ومنهم د. حسين حتحوت وإسماعيل رمضان وسعد الشناوى وأحمد البربرى وعلى عبد الرحمن ورضوان أبو جازية والشيخ عبد الحميد راجح والشيخ شحاته إبراهيم والشيخ عبد الحليم القرضاوى. كما كان من بين أعضاء "الهيئة" عدد كبير من كبار من موظفى الدولة والضباط وأصحاب المهن الحرة الذين ينتمى معظمهم (بالمولد) للبرجوازية الكبيرة (فى جناحها الريفى غالبا) لكن ملكياتهم الخاصة لم تكن تؤهلهم للانتماء لتلك الطبقة، منهم من شغل مناصب وزارية قبل تشكيل "الهيئة" مثل أحمد ماهر والرئيس الثانى للحزب محمود فهمى النقراشى (وكلا الرجلين استطاع لاحقا أن يصعد إلى صفوف البرجوازية الكبيرة فى جناحها المدينى) ومحمد صفوت ومحمد غالب، وعدد من متوسطى وصغار الموظفين وخاصة موظفو الجمارك والمحاكم والعاملون فى سلك التدريس والمحامون.[1]

لكن اللافت للنظر أن العمال والفلاحين لم يكن لهم أى وجود فى تنظيمات "الهيئة" لا فى مستوياتها العليا ولا الدنيا، وإذا كان صحيحا أن "الهيئة" كانت أكثر اقترابا إلى البرجوازية المدينية (الكبيرة والمتوسطة) فإن اللافت هنا هو الغياب الكامل للعمال بين صفوفها، فضلا عن إهمالها (المتعمد؟) لقضاياهم.

(١) د. أحمد زكريا الشلق الأحزاب المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق، ص٧١-٧٤ .

ب- البرامج والسياسات

يكاد يجمع الباحثون والمهتمون بتاريخ مصر المعاصر على أن الهيئة السعدية كانت حزب الرأسمالية المصرية فى جناحها المدينى. والراجح أن هذا التصور يعود إلى أن رئيسى الحزب الأول (أحمد ماهر) والثانى (محمود فهمى النقراشى)، قد ارتبطا بالبرجوازية المدينية الكبيرة فى مقابل ملكية محدودة من الأراضى الزراعية، لم تكن كفيلة للارتقاء بأى منهما إلى مصاف كبار ملاك الأراضى الزراعية، ثم جاء الرئيس الثالث للحزب (إبراهيم عبد الهادى) وقد توارى انتماؤه الأول للبرجوازية الزراعية الكبيرة وراء ارتباطه بالبرجوازية الصناعية والمالية، وقد كان الرجل عضوا بارزا فى مجلس إدارة البنك التجارى المصرى والشركة العقارية المصرية، وغيرهما من المؤسسات المالية والصناعية. والحاصل أن هذا التصور كان أبعد ما يكون عن الواقع لأسباب موضوعية كثيرة، من بينها – أولا – أن البنية الاجتماعية (الطبقية) فى مصر خلال النصف الأول من القرن الماضى، وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو، لم تكن قد تبلورت بما يكفى، وحسبما وردت الإشارة فى الصفحات السابقة، ومن بينها – ثانيا وبالتبعية – أن البنية الاجتماعية (الطبقية) للحزب ذاته لم تكن قاصرة على رموز وممثلى البرجوازية المدنية، حيث اشتملت أيضا على كبار الملاك الزراعيين، إضافة إلى تلك الرموز التى جمعت بين الملكية الزراعية والنشاط الصناعى التجارى، فضلا عن رموز ليست قليلة من "الطبقة" الوسطى، ومن بينها – ثالثا – مواقف الحزب التى تبنت مصالح البرجوازية الزراعية (الريفية) ودافعت عنها بنفس القوة التى وسمت دفاعها عن مصالح البرجوزاية المدينية، ولعل المثال الأشد وضوحا فى هذا الإطار كان الموقف من مشروع القانون الذى تقدم به إلى مجلس الشيوخ محمد خطاب (عضو الحزب)، والقاضى بتنظيم الملكية الزراعية بحيث لا تتجاوز ٥٠ فدانا للفرد، ورغم أن بنود القانون المقترح لم تكن تمس من قريب أو بعيد "حقوق" الملكية القائمة آنئذ، وإنما كانت تسعى إلى تنظيمها مستقبلا، فإن "الهيئة" عارضت المشروع بكل ثقلها وهاجمته ورفضته مثلما رفضه مجلس الشيوخ، وكان أن محمد خطاب استقال من الحزب احتجاجا على هذا الموقف.

وإذ كان مشروع قانون "خطاب" قد عكس بدرجة ما حالة من الصراع بين جناحى البرجوازية المصرية، خاصة أن خطاب لم يكن من ذوى الملكيات الزراعية الكبيرة، وإنما كان من أبناء البرجوازية الكبيرة المدينية، فإن موقف "الهيئة" يجسد حالة التوازن بين الجناحين ويؤكد أن الحزب كان مدافعا أمينا عن مصالحهما معا، وقد كان ذلك ممكنا ومتاحا، وربما ضروريا فى تلك الفترة، ويقوض أسس وصف "الهيئة" باعتبارها حزب البرجوازية المدينية.

لم تختلف "الهيئة" عن معظم الأحزاب المصرية، فلم تضع لنفسها برنامجا، وبدت سياساتها مرتبطة بشخص الرئيس، ويرى د. يونان لبيب رزق أن أعضاء الهيئة السعدية لم يروا أية غضاضة فى انفراد زعمائهم بالسياسة العامة للحزب، فضلاً عن أنهم لم يعتبروا أنفسهم خارجين على "الوفد"، بل رأوا أن العكس هو الصحيح، حيث أن "الوفد" هو الذى خرج على مبادئ سعد، وبالتالى فليس ثمة ضرورة لصياغة برنامج "جديد"،[1] رغم أنه لم يكن هناك برنامج قديم "للوفد"، ولم يحدد أحد من قادة "الهيئة" مبادئ سعد تلك التى خرج عليها "الوفد" والتى يمكن اعتبارها برنامجاً للهيئة.

ثم إن قراءة مواقف وسياسات "الهيئة" لا يجب أن تسقط من اعتبارها – أولاً- البنية الاجتماعية للحزب، وحقيقة أن رئيسه الثالث (إبراهيم عبد الهادى) شغل منصب رئيس الديوان الملكى. فضلاً عن موقف الحزب – ثانياً – من حكومة إسماعيل صدقى (الملقب إعلاميا بجلاد الشعب أو الطاغية) التى شكلها عام ١٩٤٦. والذى حدث أنه عندما صدر الأمر الملكى بإقالة وزارة محمود فهمى النقراشى وتكليف إسماعيل صدقى بتشكيل الحكومة الجديدة، توجه هذا الأخير إلى "الهيئة" عارضاً عليهم الاشتراك فى وزارته، لكنهم اعتذروا عن ذلك فى البداية، لا لشئ إلا لأن الوزارة المستقيلة، أو المقالة، كانت لهم، كما أنهم مازالوا يحتفظون بالأغلبية فى مجلس النواب (الذى جرت انتخاباته عام ١٩٤٥ تحت إشراف حكومة أحمد ماهر وبرعاية القصر الملكى) وقد رأى "السعديون" أنه مما يسئ لسمعتهم الاشتراك فى وزارة تحت رئاسة من غير حزبهم، لكن إسماعيل صدقى نجح فى الوصول معهم إلى حل وسط يقضى بامتناع "الهيئة" عن التصويت، بعد أن استعاد معهم ذكريات جبهة العداء للوفد التى تشكلت فى فبراير عام ١٩٤٢ منه ومن أحمد ماهر ومحمد حسين هيكل ومكرم عبيد وحافظ رمضان، ملوحا لهم بخطر "الوفد" الذى يتهددهم جميعا فيما لو فشل فى تشكيل الحكومة أو تقرر حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة.[2]

عندما ظهرت "الهيئة" إلى الوجود (عام ١٩٣٨) كانت معاهدة ١٩٣٦ قد أضفت أبعادا جديدة على قضية الاستقلال التى تأرجحت طويلا بين الحماية والاستقلال الحقيقى، ودارت بشأنها معارك بين الأحزاب السابقة على "الهيئة". وقد اعتبرت "الهيئة" فى برنامجها، وقد كان أقرب إلى "الخطة" منه إلى البرنامج، أن معاهدة ١٩٣٦ قد حققت الاستقلال لمصر بالفعل، ولذا اعتبرت أن المطلوب "الآن" هو صيانة استقلال البلاد وحمايته، وتحاشت "الهيئة" طرح مفهوم الاستقلال ومعناه، وانحسر اهتمامها فى العمل على توفير "أسباب التعاون والاتحاد والتضامن بين المصريين

(١) د. يونان لبيب رزق، **الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢، القاهرة ١٩٧٧**، ص١٠٣.
(٢) طارق البشرى، **مصدر سابق**، ص ٩٦.

للقيام بأعباء الاستقلال".[1] كما بدت شديدة الحرص على تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بدقة، ربما من أجل إرضاء الإنجليز. وكان أحمد ماهر قد أعلن فور توليه الوزارة (أكتوبر ١٩٤٤) أنه يؤيد سياسة التفاهم مع بريطانيا، وسوف ينفذ بإخلاص معاهدة ١٩٣٦، وأن مصر ستواصل تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف التى تربطها ببريطانيا العظمى. وإن كان يحسب للهيئة السعدية الدعوة إلى إعادة النظر فى "المعاهدة"، فى المذكرة التى أرسلها أحمد ماهر إلى الحكومة البريطانية أواخر عام ١٩٤٤، إلا أن هذه الدعوة جاءت فى إطار موقف متكامل (تضمنته المذكرة) يتضمن فكرة التحالف مع بريطانيا وتنمية القوات المصرية إلى الحد الذى يمكنها من صد عدوان المعتدى، حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة. ثم كان أن الموقف كله ذهب أدراج الرياح عندما رفضته الحكومة البريطانية.[2]

وارتباطا بقضية الاستقلال، كانت هناك مشكلة الامتيازات التى يحظى بها الأجانب فى مصر. وقد اكتفت "الهيئة" بالإشارة فى برنامجها الأقرب إلى خطة العمل، إلى ضرورة "محو كل أثر للاحتلال الأجنبى" فيما اعتبره محمد صابر عرب أنه إشارة للامتيازات الأجنبية.[3]

ورغم أن مسألة السودان احتلت موقعا هاما فى حركة ومواقف معظم الأحزاب المصرية، فإن "الهيئة" لم تعرها الأهمية التى تتناسب مع اهتمام الأحزاب الأخرى بها، وإن كان محمود فهمى النقراشى قد حاول أن يستغل دعوته لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو (مارس ١٩٤٥) والاشتراك فى صياغة ميثاق الأمم المتحدة لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بما يحقق الجلاء (وليس الاستقلال الذى تحقق بالفعل حسب رؤية "الهيئة") ويكرس وحدة وادى النيل ويبقى على التحالف مع بريطانيا إلا أن محاولته فشلت بعد أن رفضتها بريطانيا، التى لاحظت الآن فقط أن حكومة النقراشى ليست حكومة أغلبية.

وفى القضية الاجتماعية تبنت "الهيئة" مواقف شديدة الجرأة، وإن كانت قد بقيت أقرب إلى الشعارات التى لم تجد طريقها إلى التنفيذ، رغم أن الحزب تولى الحكم غير مرة ولفترات طويلة نسبيا.

اهتمت "الهيئة" بقضايا الأحوال الشخصية، مثل إصدار تشريعات تحد من تعدد الزوجات وتقييد الطلاق إلا بمسوغ شرعى، واهتمت بقضايا العمال فدعت إلى تأمينهم ضد المرض والبطالة والشيخوخة، وطالبت بتحديد ساعات العمل ووضع حد أدنى

---

(١) د. يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢، مصدر سابق، ص٧١.
(٢) طارق البشرى، مصدر سابق، ص ٢٢ و ٢٤.
(٣) محمد صابر عرب، مصدر سابق، ص١٤٧.

للأجور، ونص "برنامجها" على المساواة بين المصريين أمام القانون، وقيام حكم يستهدف مصلحة البلاد وتطهير أدواته من المفاسد، وتقريب الفوارق بين الطبقات وبما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، فضلا عن بعض الشعارات العامة مثل تيسير سبل الرزق على الناس، وتنمية الفضائل وحب الوطن. لكن "الهيئة" تجاهلت التفاوت الهائل فى الملكية الزراعية، وتنظيم الضرائب بطريقة أكثر عدلا، بل أنها لم تحدد كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية التى طالبت بها.

وفى قضية الحريات الديمقراطية، تقاعست حكومة أحمد ماهر التى تشكلت فى أكتوبر ١٩٤٤ عن إلغاء الأحكام العرفية ورفع الرقابة عن الصحف والمطبوعات، بل إنها أجرت انتخابات مجلس النواب الجديد فى يناير ١٩٤٥ فى ظل أحكام الطوارئ. وعندما اضطرت إلى إلغاء هذه الأوضاع تحت ضغط الرأى العام فعلت ذلك بالتدريج، فرفعت الرقابة على الصحف وأباحت الاجتماعات العامة ومنعت الاعتقال فى يونيو ١٩٤٥، ثم رفعت ما تبقى من الأحكام العرفية نهائيا فى أكتوبر ١٩٤٥، وكان قد مضى على وجودها فى الحكم عام كامل.[1]

٥- التنظيمات الماركسية

فى أعقاب انتصار الثورة الروسية، وانبهارا بالنموذج الشيوعى، انتشرت فى مصر الخلايا الشيوعية، وإن كانت قد تركزت فى المناطق التى يعمل فيها عمال أجانب. وفى عام ١٩٢٠ تأسس الحزب الاشتراكى المصرى الذى أخذ على عاتقه الدفاع عن قضايا العمال، ثم تغير اسمه بعد ذلك بعامين إلى "الحزب الشيوعى المصرى" مع إدخال عدد من التعديلات على برنامجه الذى جاء أكثر تشددا واقترابا من الفكر والتوجهات الروسية. وخلال عام واحد كان "الحزب الشيوعى المصرى" قد استطاع أن يقيم علاقات مع أكثر من عشرين نقابة عمالية، فكان أن استشعر "الوفد" بالخطر الذى يتهدد مصالح البرجوازية المصرية بجناحيها الريفى والمدينى على السواء، فتعرض الحزب للتصفية على يد "حكومة الشعب" الوفدية، وانطوت بذلك الصفحة الأولى من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية.

ومع بداية أربعينيات القرن الماضى، راح المجتمع المصرى يعرف من جديد انتشار الخلايا، ثم التنظيمات الماركسية، فيما بدا وكأنه استجابة موضوعية للمتغيرات العميقة التى أخذت تهز أركانه، وكان من بينها نمو البرجوازية المدينية بشكل لافت، وما ترتب على ذلك من نمو الطبقة العاملة، كما ونوعا، وزيادة حدة الاستغلال الطبقى الواقع على العمال، وازدياد حجم القضية الاجتماعية إلى حد أنها فرضت نفسها على

(١) طارق البشرى، مصدر سابق، ص٢٢.

برامج كافة الأحزاب بما فيها تلك التى تمثل مصالح البرجوازية الكبيرة وتدافع عنها، فضلا عن أعداد المثقفين الذين تلقوا دراستهم فى أوروبا وعادوا محملين بأفكار العدالة الاجتماعية وسيطرة الدولة على المرافق العامة، إضافة إلى النتائج المترتبة على انتهاء الحرب العالمية الثانية، وخاصة بروز الاتحاد السوفييتى، الذى أصبح قوة دولية استطاعت أن تهزم النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، وتحقق (على الصعيد الداخلى) إنجازات اجتماعية مبهرة وتقدما علميا وصناعيا هائلا.

والحاصل أنه فى أربعينيات القرن الماضى ظهر على ساحة العمل السياسى والحزبى المصرى عدد كبير من التنظيمات الماركسية، انحصرت الخلافات فيما بينها فى الجانب الإيديولوجى، مثل "طبيعية المرحلة الثورية" و "نمط الإنتاج السائد" و"الجبهة" المنوط بها قيادة نضال الطبقة العاملة، وما إذا كانت "جبهة ديمقراطية" أم "جبهة شعبية" . . إلخ . . فى حين امتدت خطوط التلاقى بينها من دور العناصر الأجنبية فى تشكيلها، وحتى الموقف من معظم القضايا النضالية المطروحة على جدول أعمال الحركة الوطنية، مرورا ببنائها الاجتماعى.

ومن بين التنظيمات الماركسية التى ظهرت على ساحة العمل السياسى المصرى خلال ما اصطلح على تسميته "الحركة الشيوعية الثانية"، والتى امتدت حتى حل آخر تنظيماتها فى أواسط الستينيات، كانت هناك "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" و "أسكرا" و "طليعة العمال".

اتسم البناء الاجتماعى للتنظيمات الماركسية بغلبة البرجوازية المتوسطة، بمختلف شرائحها، مع وجود ملموس للطبقة العاملة، يتفاوت حجمه ووزنه من فصيل إلى آخر، فضلا عن العناصر الأجنبية التى كان لها غالبا فضل التأسيس، ثم راح وجودهم يثير لاحقا مشكلة تبحث عن حل فيما عرف بمهمة "تمصير الحركة".

شهد عام ١٩٤٢ ميلاد الحركة المصرية للتحرر الوطنى، وعلى رأسها هنرى كورييل، وظهور منظمة "اسكرا" بزعامة هليل شفارتز، ولم يزد مجموع التنظيمين معا على الثلاثين عضوا. [1] وفى ١٦ مايو عام ١٩٤٥ ظهر العدد الأول من مجلة "الفجر الجديد" لتعلن - ضمنيا - عن تأسيس منظمة طليعة العمال.

ثم كان أن الخلافات العميقة التى ميزت العلاقة بين "الحركة المصرية" و "أسكرا" لم تقف حائلا بين اندماج التنظيمين معا وظهور "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" التى عرفت اختصارا باسم "حدتو".

(١) المصدر السابق، ص٨٢.

ورغم أن التنظيمات الماركسية بقيت تعمل تحت الأرض بمعزل عن الشرعية، ورغم أن الخلافات بينها ودوامة الوحدة والانفصال التى جرفتها طويلا، قد أثرت سلبا على نشاطها ودورها، ورغم ما تعرضت له من ملاحقة واضطهاد مستمرين، إلا أنها أثرت الحياة السياسية المصرية بصورة ملموسة، من حيث أنها – أولا – دفعت بالجسم الأعظم من فقراء المصريين، والعمال خصوصا، إلى معترك العملية النضالية، ثم كانت دعوتها إلى ضرورة استقلال الطبقة العاملة وبناء تنظيمها المستقل، مؤكدة أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا فى إطار القضية الوطنية المصرية، إذ "لا يمكن أن تتحرر الطبقة العاملة دون أن تتحرر مصر من الاستعمار" [1]. ثم أن الحركة الماركسية – ثانيا – فرضت القضية الاجتماعية – الاقتصادية بأبعادها الكاملة على جدول النضال الوطنى، وكان من بين ما طرحته فى هذا المجال التركيز على الجوهر الاقتصادى للاستعمار، ثم الدعوة إلى استقلال العملة المصرية عن الجنيه الاسترلينى، وإنشاء بنك مركزى وطنى، ونقل ملكية المرافق العامة إلى الدولة، وتحرير الصناعة المصرية من الفنيين الأجانب، ونقل المؤسسات ذات الامتياز والاحتكار إلى الدولة، وتأسيس بنك صناعى وطنى، وقيام الدولة بالمشروعات الصناعية الكبيرة.[2]

٦- أحزاب أخرى

هذه مجموعة من الأحزاب التى ظهرت ثم اختفت دون أن تترك أثرا يذكر فى ساحة العمل السياسى والحزبى، اللهم إلا بضعة سطور فى كتب التاريخ المتخصصة، قبل أن تمضى فى طريق التحلل والاندثار ثم التلاشى.

أ- حزب الاتحاد

تكون عام ١٩٢٥ بقرار ملكى، الأمر الذى سوف يعود ليتكرر مرة أخرى بعد ذلك بخمس سنوات مع حزب الشعب، وبما يعزز الاعتقاد بأن الملك فؤاد أدرك أهمية وقيمة العمل المنظم فأراد أن يكون له حزبه الذى يمكن أن يمده بالعناصر المؤهلة والمدربة، فضلا عن أنها عناصر مخلصة للقصر، وربما أراد الملك أن يقيم مأوى يلجأ إليه المرتدون عن "الوفد" ويشجع من لم يزل فى مرحلة التفكير فى ذلك. المهم أن الملك أراد أن يدخل اللعبة السياسية من أوسع أبوابها لكن الظاهر من الأحداث أنه لم يدرك على وجه اليقين أصولها وأحكامها، فأعتقد أن السلطة وحدها كفيلة بإقامة تنظيم سياسى، فضلا عن أنها تضمن له العمر والحيوية.

---

(١) المصدر السابق، ص٧٨.
(٢) المصدر السابق، ص٧٩.

والحاصل أن حسن نشأت رئيس الديوان الملكى سرعان ما التقط الإرادة الملكية، وراح يعمل على ترجمتها، فكان أن تكون حزب الاتحاد برئاسة يحيى إبراهيم (باشا) ومعه فى إدارة الحزب نخبة من باشوات وبكوات مصر، كان من بينهم، مثلما توقع الملك أو مثلما أراد، بعض أعضاء من "الوفد" مثل عبد الحليم البيلى وموسى فؤاد (باشا) ومحمد سعيد (باشا)، وبعض عناصر من الأحرار الدستوريين مثل البدراوى عاشور ومدنى حزين وزكريا نامق وحامد العلايلى، وآخرون من ذات الطبقة، طبقة البرجوازية الكبيرة بجناحيها المدينى والريفى. وإذا كان من الطبيعى أن ينجح حزب السلطة فى ضم عناصر من الوفد والأحرار الدستوريين فقد كان طبيعيا أيضا ألا يترافق ذلك بالتفاف جماهير الوفد أو مؤيدى الأحرار حوله. وكان من بين الذين انضموا للحزب على ماهر (وكيل الحزب) ومحمود أبو النصر (السكرتير العام) أحد الذين سبق وساهموا فى تشكيل حزب الأمة، حزب كبار الأعيان، وبولس حنا ومصطفى رشيد، وأحمد تيمور.

والراجح أن المندوب السامى البريطانى لم يبتعد كثيرا عن الحقيقة، عندما رأى فى أعضاء حزب السلطة أنهم مشهورون بالثروة أكثر مما هم معروفون بالكفاءة والمقدرة الإدارية، وأن الهدف من ضمهم (ولم يقل انضمامهم) إلى الحزب أن يكونوا مصدرا لتمويله وليتمكن الحزب من خلال أغنياء الريف منهم أن يتغلغل فى المديريات.[1]

ثم كان أن التجربة سرعان ما ثبت فشلها، ذلك إنه رغم الثروة والسلطة والنفوذ، فإن الحزب السلطوى لم يحرز فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٢٩ سوى ثلاثة مقاعد فقط.

ب- حزب الشعب

قرر إسماعيل صدقى رئيس الوزراء عام ١٩٣٠ تشكيل حزب رأى أن يطلق عليه اسم حزب "الشعب". وإسماعيل صدقى الموصوف شعبيا بأنه جلاد الشعب أو الطاغية، والذى سوف يطلق على الجماهير الغاضبة فيما بعد وصف "الرعاع" كان أول وأسرع من أنشق عن الوفد وساهم فى تشكيل حزب الأحرار الدستوريين، لكنه لم يستمر طويلا فيه، إذ سرعان ما خرج منه أيضا، ليمارس العمل السياسى من موقع المستقل. ولكنه يعود مرة أخرى عام ١٩٣٠ ليدخل لعبة تشكيل الأحزاب، وإن كان هذه المرة يفعلها من موقع السلطة، وبما يبرر السؤال لماذا فكر إسماعيل صدقى (الآن) فى تشكيل حزب ؟.

---

(١) د. أحمد زكريا الشلق، الأحزاب المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، **مصدر سابق**، ص٨١.

ولعل السؤال يستمد بعض مشروعيته من تاريخ "صدقى" نفسه الذى كان رئيسا لاتحاد الصناعات، (نقابة الرأسماليين الكبار) وعضو مجلس إدارة نحو ٢٠ شركة، وصاحب تقرير لجنة الصناعة عام ١٩١٦ الشهير فى تاريخ التطور الرأسمالى المصرى، وكان وزيرا للداخلية فى وزارة أحمد زيور التى جاءت نتيجة للانقلاب الدستورى الأول بعد ثورة ١٩١٩، ولعله من موقعه هذا كان الرجل الذى أدخل إلى التراث المصرى السيئ فكرة تزييف الانتخابات، ثم حل المجالس النيابة، بعدما أسفرت نتيجة الانتخابات عن انتصار "الوفد" رغم التزوير، ثم هو صاحب المواقف المتميزة بالعداء شديد الوضوح للحركة الوطنية بمختلف تياراتها.[1]

والحاصل أنه بينما كانت البلاد تعانى فى عام ١٩٣٠ من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، جاء إسماعيل صدقى رئيسا للوزراء، حاملا على كتفيه تراثا غنيا من الدفاع المستميت عن مصالح البرجوازية الكبيرة بجانبها المدينى والريفى. ولعله رأى أن يستعين فى حكمه بحزب، فكان أن قرر تشكيل "حزب الشعب"، لتتكرر مرة ثانية تجربة تكوين حزب مدعوما بقوة السلطة أو سلطة القوة، وعندما يكون إسماعيل صدقى رئيسا للوزراء، لا تعود ثمة فوارق جوهرية بين سلطة القصر وبين سلطة الحكومة.

والذى حدث أن حزب الشعب جاء صورة طبق الأصل من سابقه (الاتحاد)، من حيث البناء الاجتماعى، والمصالح التى يدافع عنها، فهو حزب البرجوازية الكبيرة بجناحيها الريفى والمدينى. وبين تهديد قوة السلطة وإغراء سلطة القوة، استطاع إسماعيل صدقى أن يضم إلى حزبه الوليد عددا من قيادات "الأحرار الدستوريين" وبعض بقايا "الاتحاد"، وبينما ضم مجلس الإدارة ١٦ عضوا يحملون لقب (باشا) و ٢١ عضوا يحملون لقب (بك)، فإن (الأفندية) ظهروا فى جمعية الحزب العمومية حيث كان منهم ١٧ عضوا مقابل ٢١ يحملون رتبة (باشا)، و٤٨ (بك).[2] بيد أن الأهم أن توجيه سياسة الحزب وتحديد مواقفه كانت فى يد (صدقى) وحده، بل أن عناصر كبار الملاك الذين انضموا للحزب كانوا من العناصر المحافظة وغير اللامعة، بل من الشخصيات المطيعة، وكانت سمعة بعضهم محل شبهة من الطامعين فى السلطة وأصحاب المصالح فى التقرب منها.[3]

وفى الانتخابات النيابية التى جرت عام ١٩٣٠ حصل "حزب الحكومة" على ٥٦% من المقاعد، بفضل قوة السلطة، التى ما أن انحسرت بخروج إسماعيل صدقى

---

(١) طارق البشرى، مصدر سابق، ص٩٥.
(٢) د. أحمد زكريا الشلق، الأحزاب المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ٨٣.
(٣) المصدر السابق، ص ٨٣.

من الوزارة، حتى حصل حزبه على ٦% من المقاعد فى الانتخابات التالية مباشرة، وكان قد أتحد مع حزب الاتحاد فى محاولة للخروج من الأزمة.

ج- الكتلة الوفدية

هذا حزب لم يتكون بالرغبة المباشرة أو الصريحة للقصر، رغم أنه لم يخف ارتياحه لما يحدث، ويقال إنه كان وراء الستار يحرك الكثير من الأحداث التى ستقود إلى انشقاق مكرم عبيد وظهور "الكتلة المستقلة".

والذى حدث أن الصراع بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد قد وصل إلى إحدى ذراه بعدما أصدر هذا الأخير "الكتاب الأسود" متضمنا الكثير من الفضائح المرتبطة بزعيم الوفد بصورة مباشرة. وخاصة فى الجوانب المالية. وعندما قرر النحاس فى عام ١٩٤٢ فصل مكرم عبيد وراغب حنا من عضوية الوفد، سارع ١٧ عضوا من الأعضاء الوفديين فى مجلسى الشيوخ والنواب بالاستقالة من الوفد والالتحاق بمكرم، وكان أن عددا آخر من أعضاء "الوفد" خرجوا من صفوفه والتحقوا بمكرم، كانت أسباب هؤلاء فى الخروج على "الوفد" تتأرجح بين خصومة النحاس شخصيا وبين العلاقات الشخصية المتميزة مع مكرم. لتولد بذلك فى عام ١٩٤٣ "الكتلة المستقلة" أو "الكتلة الوفدية" أو "الحزب المكرمى" حسبما أطلقت عليهم الوثائق البريطانية.

تعود الأصول الاجتماعية لرئيس "الكتلة" مكرم عبيد إلى أسرة من كبار الملاك، حيث كان والده يملك ٩٠٠ فدان فى عشرينيات القرن الماضى. وهو (مكرم) درس القانون فى لندن وباريس وحصل على الدكتوراه عام ١٩١٢، وتنقل فى عدة وظائف، من المحاماة إلى التدريس فى مدرسة الحقوق العليا.

ولم تختلف الأصول الاجتماعية للأعضاء الآخرين عن أصول زعيمهم، حيث امتازوا جميعا بالانتماء إلى البرجوازية الكبيرة الريفية غالبا والمدينية على وجه العموم. ومن بين هؤلاء برزت أسماء السيد بن سليم وجلال الحمامصى. وبعد عامين من ظهورها حققت الكتلة فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٤٥ ١١% من المقاعد حيث حصلت على ٢٩ مقعدا فى مجلس النواب، [1] وكانت تلك أول وآخر مرة تدخل فيها الكتلة إلى البرلمان، إذ سرعان ما تحلل "الحزب" واندثر، حيث لم يكن يمتلك من مقومات الحزب سوى بريق زعيمه والضجة التى أثارها "الكتاب الأسود"، وهو بريق غير قابل للاستمرار طويلا، وضجة كان من الطبيعى أن تهدأ وتتراجع، على الأقل بفعل الأحداث المتلاحقة.

---

(١) المصدر السابق ، ص٧٦.

الخلاصة

من العرض السابق يبدو واضحا أننا لم نكن أمام دراسة تاريخية بمعناها العلمى، فلم يكن ذلك هو الهدف والمقصد، بقدر ما استهدفت الدراسة إلقاء بعض الضوء على الواقع السياسى والاجتماعى – الاقتصادى للفترة الزمنية محل الدراسة، والأحزاب الصغيرة التى ظهرت خلالها. والراجح من قراءة الأحداث أن العوامل التى حكمت قيام التجربة الحزبية فى مصر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ظلت تلاحق التجربة، تطاردها أحيانا وتحاصرها أحيانا أخرى، حتى انتهت بحل الأحزاب عام ١٩٥٣. **فأولا**، كانت مصر أمام تجربة حزبية فرضت نشوءها وقيامها عوامل خارجية، تمثلت فى قوى سرعان ما تحولت أطماعها على الورق إلى احتلال مقيم على الأرض. **ثانيا**، كانت مصر أمام تجربة حزبية ما أن اشتد عودها حتى وجدت الأحزاب نفسها وكأنها مجرد ظلال لحزب واحد، استطاع أن يفرض وجوده على ساحة العمل السياسى والحزبى. **ثالثا**، شهدت الساحة المصرية تراجع دور العوامل الداخلية (الصراع الطبقى) فى نشأة التجربة الحزبية، جعل التجربة تبدو وكأنها تقف على ساق واحدة (العوامل الخارجية)، ثم سرعان ما تبين أن التجربة الحزبية الوليدة ظهرت على الأرض تحمل فى بنيانها مقومات ضعفها وأزمتها. وقد كان طبيعيا أن تتجلى كل مقومات الضعف ومظاهر الأزمة فى الأحزاب الصغيرة أكثر مما يمكن أن تظهر فى الحزب الكبير، رغم أن هذا الأخير لم ينج منها بدوره.

والشاهد أن الاحتلال الأجنبى الذى كان من المفترض – نظريا – أن يجمع بين الأحزاب الصغيرة ويزيدها قوة، كان هو العامل الذى لعب دورا عكسيا فى التفريق بينها واحتدام صراعاتها، ليس فقط عندما انقسمت هذه الأحزاب بين مؤيد للاحتلال ومهادن له وبين معارض للاحتلال ومناهض له، لكن أيضا (وهذا هو الأهم) لأن قوى هذا المعسكر الأخير توزعت مواقعها وتشتت مواقفها حول مفهوم الاستقلال (من القبول بتصريح ٢٨ فبراير ومعاهدة ١٩٣٦ وحتى شعار الاستقلال التام، ومن القبول بمجرد جلاء القوات العسكرية الأجنبية إلى المطالبة بالاستقلال الاقتصادى) من جانب، ثم كيفية التعامل مع قوى الاحتلال (من المفاوضة إلى المقاومة) من جانب آخر.

والظاهر من متابعة الأحداث التى راحت تتلاحق على المجتمع المصرى، أن الصراع الاجتماعى (الطبقى) الذى لم يكن له دور يذكر فى نشأة الأحزاب، راح يلقى بظلاله على سياساتها ومواقفها، والنتيجة أن معظم الأحزاب الصغيرة كانت تتصارع على تمثيل ذات القوى الاجتماعية والدفاع عن مصالحها، وهذه القوى هى البرجوازية الكبيرة غالبا والشرائح العليا من البرجوازية المتوسطة أحيانا، بينما كانت هناك قوى اجتماعية أخرى فى المجتمع تكبر حجما وتزداد نفوذا وتتعاظم قوة، وهى الطبقات

الأكثر فقرا من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والشرائح الدنيا من البرجوازية المتوسطة، ثم راحت تفرض بقوة قضيتها الاجتماعية ومفهومها الاقتصادى للاستقلال على جدول أعمال الأحزاب وبرامجها. وإذا كانت كل الأحزاب الصغيرة قد سطرت فى برامجها كلاما كثيرا عن قضايا الفقراء ومشاكلهم، وأخذت بروؤاهم فى عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية، فإن التناقض بدا جليا لدى تلك التى وصلت إلى السلطة عندما نحت جانبا كل هذا الكلام، واهتمت فقط بالدفاع عن مصالح البرجوازية الكبيرة (بجناحيها الريفى والمدينى) والشرائح العليا من البرجوازية المتوسطة فى بعض الأحيان.

وهكذا راحت أزمة الأحزاب الصغيرة، ضمن أزمة المجتمع المصرى كله، تزداد احتداما وتفاقما كلما ازدادت القوى الاجتماعية الوليدة نموا، وازدادت قضاياها الاجتماعية إلحاحا، وبقى الحال هكذا إلى أن انتهت التجربة الحزبية برمتها بالحل عام ١٩٥٢.

ولعل الدرس الأهم من التجربة الحزبية المصرية (الأولى) يتمثل فى ضرورة وأهمية التعامل مع الحقيقة العلمية القائلة إن الحزب السياسى هو لجنة لإدارة مصالح طبقة اجتماعية محددة والدفاع عنها، أما محاولة جمع كل الطبقات فى بوتقة حزبية واحدة، فضلا عن الادعاء بأن الحزب، أى حزب، فوق الطبقات، فهى محاولة مآلها الفشل، وربما تجر فى طريقها الكثير من الويلات والنكسات على المجتمع.

القسم الثالث

برامج الأحزاب السياسية الصغيرة : قراءة مقارنة

عاطف السعداوى

تكتسب برامج الأحزاب أهمية كبيرة فى عصر انتهت فيه-تقريبا- ظاهرة الأحزاب الأيديولوجية، ففى السابق كان العامل الحاسم فى الانضمام إلى الحزب السياسى هو الأيديولوجية التى يتبناها ويدعو إليها هذا الحزب، وعلى هذا الأساس عرفت النظم التعددية أحزاب اليسار وأحزاب اليمين وأحزاب الوسط, ومن ثم عرفت اليساريين واليمينيين والوسطيين، نسبة إلى تلك الأحزاب، أما وقد انتهت ظاهرة الاستقطاب الأيديولوجى وما ارتبط بها من مؤسسات، فإن ما تطرحه الأحزاب فى برامجها أصبح هو العامل الأول للانضمام لحزب ما، وبالتالى قيامه بأهم وظائفه (التجنيد السياسى، التنشئة السياسية، تجميع المصالح ... إلخ)، وتكتسب برامج الأحزاب أهميتها لسبب آخر، وهو أنه فى ظل نظام سياسى يقوم على التعددية الحزبية، فإنه من المتصور أن تسهم الأحزاب المكونة لهذا النظام بدور فعال فى طرح بدائل للسياسات المطروحة بالفعل (اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وثقافيا) وفى هذه الحالة تكون البرامج الحزبية هى الأداة المثلى لطرح هذه السياسات البديلة التى تحمل وجهة نظر أصحابها لمعالجة قضايا الوطن.

وإذا كان ذلك كذلك بالنسبة لكل الأحزاب، فإنه بالنسبة للأحزاب المصرية الصغيرة يكتسب أهمية إضافية، لأن هذه الأحزاب لم يسبق لها التمثيل فى البرلمان، كما لم يسبق لمعظمها أن خاض حملة انتخابية وطرح لها برنامجا ما، الأمر الذى يجعل برامج هذه الفئة من الأحزاب المتنفس الوحيد لها للتعبير عن رؤاها وأطروحاتها.

ومن هنا تأتى هذه القراءة فى برامج الأحزاب المصرية الصغيرة، التى تحاول الوقوف على كيفية معالجة تلك الأحزاب لبعض القضايا الهامة، وما يمكن أن يسفر عن ذلك من نتائج ومقترحات.

وقبل التطرق إلى برامج الأحزاب المصرية الصغيرة بالدراسة والتحليل، هناك مجموعة من الملاحظات الأولية تجب الإشارة إليها هى:

أولا– أن المقصود بالأحزاب الصغيرة، كما سبق ذكره فى القسم الأول من هذه الدراسة, هى تلك الأحزاب التى لم يسبق لها التمثيل فى مجلس الشعب ولو بعضو واحد، وعلى هذا الأساس تكون الأحزاب المقصودة ١١ حزبا هى أحزاب "مصر العربى الاشتراكى، الأمة، الشعب الديمقراطى, حزب العدالة الاجتماعية، حزب التكافل ، حزب مصر الفتاة الجديد، حزب الخضر المصرى، الحزب الاتحادى الديمقراطى، حزب مصر ٢٠٠٠، حزب الوفاق القومى، حزب الجيل الديمقراطى".

ثانيا- أن هذا القسم من الدراسة سيتناول برامج تلك الأحزاب فقط دون غيرها من بقية وثائق وأوراق الأحزاب مثل البرامج الانتخابية أو البيانات التي تصدرها الأحزاب في مناسبات معينة، أو أعمال المؤتمرات العامة للأحزاب أو تصريحات كبار الحزبيين ... إلخ، الأمر الذي قد يعني حدوث تعديل في مواقف تلك الأحزاب من بعض القضايا والمسائل، سواء بتفصيل وتحديد ما كان عاما غامضا أو بتطوير موقف أكثر إيجابية من قضية ما نتيجة تغير في الظروف الواقعية المحيطة، وإن كان حدوث ذلك التطور بعيدا نسبيا, ويرجع ذلك لسببين: أولهما, أن معظم هذه الأحزاب لم تتقدم بمرشحين للانتخابات النيابية، وبالتالي لم تطرح برامج انتخابية يمكن أن تحمل تعبيراً أو تعديلا أو تطوراً ما، ويرتبط بهذا السبب عدم تمثيل هذه الأحزاب في مجلس الشعب منذ تأسيسها، الأمر الذي فوت عليها فرصة مراجعة أفكارها أو تطويرها باعتبار أن البرلمان دائما ما يكون ساحة للتعبير عن مواقف القوى الممثلة فيه من قضايا المجتمع, أو أي جديد يطرأ على تلك المواقف، السبب الثاني، هو قصر عمر معظم هذه الأحزاب، الأمر الذي يعني عدم عقدها مؤتمرات عامة كثيرة يمكن أن تطرح فيها فكراً جديداً، وما عقد من تلك المؤتمرات كان بهدف حسم الصراع على المناصب القيادية داخل الحزب, وليس لطرح فكر جديد أو مراجعة موقف من قضية ما، الأمر الذي يعني أن الاعتماد على البرامج وحدها لن يسبب مشكلة في الفهم.

ثالثا- إن مقارنة مواقف تلك الأحزاب من خلال برامجها لن يمتد إلى كل القضايا التي تناولتها هذه البرامج لصعوبة تحقيق ذلك في دراسة بهذا الحجم، وإنما سيتم الاعتماد على مجموعة من القضايا المختارة والتي يعتبر تناول الحزب لها كاشفا عن رؤية الحزب واستراتيجيته، وقد تمت مراعاة أن تكون هذه القضايا المختارة معبرة عن مواقف كل حزب تجاه قضايا الداخل والخارج، لذلك تم الاختيار من قضايا الداخل, تلك القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي والدستوري وقضية إصلاح التعليم وقضية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهم قضايا السياسة الخارجية مثل دوائر التحرك الخارجي المصري وقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

رابعا – أن هذه القراءة لا تتضمن تدخلا في تفسير أو تبرير موقف حزب معين من قضية معينة، لأن ذلك ليس هو هدف هذا القسم من الدراسة، وإنما هدفه هو تقديم قراءة مقارنة لبرامج الأحزاب تبرز مساحة الاتفاق ومساحة الاختلاف بين تلك البرامج في معالجتها للقضايا المجتمعية الهامة، والتعرف على كيفية معالجة هذه الأحزاب لتلك القضايا وما تطرحه من حلول لها.

خامسا – على الرغم من الاقرار بأن هناك أحزابا استحوزت -في هذا القسم من الدراسة-على مساحة أكبر من غيرها، إلا أن سبب ذلك ليس هو التحيز, وإنما اسهاب بعض الأحزاب فيشرح وجهة نظرها من هذه القضايا بشئ من التفصيل، الأمر الذي استدعى معه إبراز وجهة النظر هذه كاملة حتى لايحدث إخلال بالمعنى.

وبعد هذه الملاحظات الأولية يمكن التطرق إلى قراءة مقارنة لبرامج الأحزاب المصرية الصغيرة موضع الدراسة من خلال ما أتت به برامجها حول القضايا الداخلية والخارجية,ثم يختتم هذا الجزء من الدراسة, ببعض الاستنتاجات العامة.

أولا: القضايا الداخلية

تمثل قضايا السياسة الداخلية محور برامج الأحزاب الصغيرة ، وهي مجال التنافس والتمايز الأساسي بين تلك الأحزاب، حيث يسعى كل حزب جاهدا أن يبرز رؤيته للمشاكل الداخلية المتصلة مباشرة بظروف الحياة اليومية، وبرنامجه الخاص لحلها، وأول ما يلفت النظر في معالجة برامج تلك الأحزاب للقضايا الداخلية هو تشابه مطالبها فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي، ويمكن القول أن أهم القضايا الديمقراطية التي تتشابه حولها برامج الأحزاب الصغيرة تتمثل في: الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية ونائبه بين أكثر من مرشح ، إطلاق حرية تكوين الأحزاب بلاد قيود، إلغاء القوانين الاستثنائية وإلغاء حالة الطوارئ وإلغاء صور الدمج بين أجهزة الدولة والحزب الحاكم، إلغاء القوانين المقيدة لحرية الصحافة في مصر، إعطاء صلاحيات تشريعية ورقابية لمجلس الشورى، انتخاب شيخ الأزهر من هيئة كبار علماء الأزهر.

١ - الإطار العام لنظام الحكم

اتفقت برامج الأحزاب الصغيرة على أن الإسلام يعد مكونا أساسيا للثقافة المصرية والتاريخ المصري، وعلى أهمية الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع، ويمكن إرجاع هذا الإجماع إلى ما نص عليه قانون الاحزاب السياسية من ضرورة عدم تعارض أي من مبادئ الحزب مع مبادئ الشريعة الاسلامية ,وذلك كشرط للسماح بتأسيس الحزب,ويمكن تفسير ذلك أيضا بالمد الإسلامي الذي شمل البلاد منذ السبعينات, وتحت ضغط هذا المد- وفي محاولة لاحتوائه-تم تعديل المادة الثانية من الدستور في عام ١٩٨٠ لتنص على أن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع, وبسبب هذا التعديل اصبح من الصعوبة بمكان أن يقوم أي من أحزاب البلاد بمعارضة هذا التطور, خصوصا بعدما تبناه حزب الوفد الذي كان ينتظر منه أن يكون أقوى قلاع العلمانية في مصر(١)[1],وعلى هذا اوردت جميع الأحزاب- بما فيها الأحزاب ذات التوجهات اليسارية- في برامجها نصا يؤكد على الدور المتميز للشريعة

(١) على الدين هلال (محررا), التطور الديمقراطي في مصر .. قضايا ومناقشات، القاهرة، دار نهضة الشرق, ١٩٨٦.

الاسلامية كمصدر للتشريعات والقوانين فى البلاد, ولكن على الرغم من هذا الإجماع إلا أن هناك أحزابا تجاوزت ذلك إلى اعتماد المرجعية الاسلامية , مثل حزب "الأمة" الذى يمكن تصنيفه وفقا لبرنامجه حزبا "إسلاميا اشتراكيا"، فيرى الحزب من خلال برنامجه أن نظام الحكم يقوم على دعامتى الإسلام والاشتراكية، وبالتالى يعتبر أكثر الأحزاب صراحة فى التعبير عن رؤيته الخاصة لنظام الحكم، فقد طالب بضرورة تعديل المادة الأولى من الدستور بحيث تنص على أن "جمهورية مصر العربية الإسلامية دولة شعارها العلم والإيمان، ونظامها اشتراكى ديمقراطى شورى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة فى إطار الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، والشعب المصرى جزء من الأمة الإسلامية ويعمل على تحقيق وحدتها الشاملة"، ووفقا لذلك التصور يقترح الحزب تغيير الاسم الرسمى للدولة من جمهورية مصر العربية إلى جمهورية مصر العربية الإسلامية، كما يرى ضرورة تغيير مصادر التشريع بحيث تكون الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع، ومن هنا يطالب بتغيير المادة الثانية من الدستور بحيث تنص على أن "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، والشريعة الإسلامية هى المصدر الوحيد للتشريع فى المجتمع والدولة"، ويرى ضرورة الحفاظ على استمرار تطبيق أحكام وقوانين وحدود الشريعة الإسلامية بقسميها (القرآن والسنة). وفى تبريره لضرورة تطبيق النظام الإسلامى يرى برنامج الحزب "أن الإسلام هو عقيدة الأغلبية الساحقة للشعب المصرى، وبما أن الشعب فى النظام الديمقراطى هو مصدر التشريع، ومن ثم فإن تطبيق أحكام وحدود الشريعة الإسلامية يجد سنده من الدستور فى إعلاء "لإرادة الأغلبية الساحقة للشعب المصرى"، لذا يعلن الحزب انه سيعمل فور توليه الحكم على "إعلان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كنظام سياسى، واجتماعى واقتصادى للدولة والمجتمع، وعلى إحلال قوانين الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية، وإحلال النظام الإسلامى محل النظام الوضعى، وعلى قيام نظام الدولة الإسلامية والحضارة الإسلامية فى مصر كعلاج فورى وحاسم لمشاكلنا ومتاعبنا وآلامنا ومعاناتنا، فى جميع المجالات الحيوية، وبذلك يصبح تجمعا إسلاميا، واقتصادنا اقتصادا إسلاميا، وسياستنا سياسة إسلامية، ونظامنا نظاما إسلاميا، وحضارتنا حضارة إسلامية، ودولتنا دولة إسلامية".

أما الدعامة الثانية التى يقوم عليها نظام الحكم وفقا لبرنامج حزب الأمة، فهى الاشتراكية، حيث يرى البرنامج ضرورة "تعميق نظام الاشتراكية الديمقراطية فى الدولة كدعامة ثانية بعد تسمية الدولة باسم جمهورية مصر العربية الإسلامية، وتطبيق أحكام وحدود الشريعة الإسلامية كنظام للمجتمع والدولة".

أما فيما يتعلق بحزب مصر العربى الاشتراكى , فهو ينحو أيضا منحى إسلاميا من خلال إيمانه "بأن تقنين الشريعة الإسلامية قد بات مطلبا شعبيا أجمع عليه العلماء

والحكماء والعارفون بدينهم وشريعتهم والسياسيون المثقفون" , ويرى بالتالى ضرورة تطبيق مبادئ الشورى الملزمة للحكم، ولذلك يرى أن "مبادئ الشريعة الغراء والقطعية الثبوت والدلالة والتى لا اجتهاد فيها أضحت قاعدة دستورية لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تحيد التشريعات عنها" ومن هنا يرى "أن الواجب يحتم ويقتضى سرعة إعادة النظر فى التشريعات القائمة وإلغاء النصوص التى تخالف أحكاما شرعية مستمدة من أدلة قاطعة الثبوت والدلالة". ومن هنا يرى الحزب ضرورة إلغاء القوانين التى تسمح بالتصريح لأندية الميسر بالفنادق الكبرى بمزاولة هذا النشاط الإجرامى الهدام. وإصدار تشريع بتحويل الملاهى الليلية التى تمثل بؤر إشعاع للفساد إلى أماكن للمتعة الحلال والترفيه البرئ.

أما من حيث استراتيجية التنمية الاقتصادية فيؤمن الحزب بإزدواجية الملكية، أى الملكية العامة والخاصة وكلتاهما فى نفس القدر من الأهمية لتحملا معا مسئولية التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى حزب الشعب فهو يتبنى النظام الاشتراكى بشكل صريح، حيث يحدد فلسفته فى "اشتراكية، تعاونية، ديمقراطية"، ويرى ضرورة "المحافظة على المكاسب الاشتراكية والحريات الديمقراطيـة ومفاهيمها" ويؤكد تمسكه بأن "جمهورية مصر العربية الاشتراكية الديمقراطية دولة أفريقية الموقع , إسلامية الديانة، عربية اللغة، وأن الشريعة الإسلامية هى مصدرها الرئيسى للتشريع"، كما يؤكد برنامج الحزب أنه يعمل على "المحافظة على تحالف قوى الشعب العاملة منعا لوقوع أى صراع طبقى يعوق ويحطم حركة التقدم الحضارى.

أما حزب مصر ٢٠٠٠, فلم يتبن صراحة مذهبا بعينه، وإن كان يتضح من خلال خطابه ميله إلى النظام الاشتراكى، حيث يؤكد برنامجه فى المقومات الأساسية للحزب "أن حزبنا يؤمن بضرورة وجود قطاع عام قوى إلى جانب قطاع خاص قوى، كذلك فإنه يجب العمل على إصلاح جميع السلبيات التى يعانى منها القطاع العام وعدم التخلى عنه بصورة كاملة، واعتباره قطاعا خاصا مملوكا للدولة، وأن الوقت لم يحن بعد للانتقال كليا إلى اقتصاديات السوق الكاملة، وذلك إلى أن يتحقق التوازن الكامل بين الدخول والأسعار, وإلى أن يتمكن الشعب من ممارسة دوره الكامل فى الرقابة وتحقيق المنافسة الشريفة بين أنشطة القطاع الخاص عن طريق ربات البيوت وحماية المستهلك والتعاونيات وغيرها". إضافة إلى ذلك يؤكد برنامج الحزب على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع.

كذلك لم يتعرض حزب الوفاق القومى لشكل نظام الحكم, وإن كان يتضح من خلال خطابه ميله أيضا إلى النظام الاشتراكى – حيث يستخدم مصطلح المنظمات الشعبية،

قاصدا بها المجتمع المدنى، كما يؤكد ضرورة إسهام النقابات والاتحادات العمالية فى قرار التحولات الكبرى التى تؤثر فى سوق العمل سواء فيما يتعلق بعلاقات أو أدوات الإنتاج، إضافة إلى حقها فى اقتراح التشريعات المنظمة لعلاقات العمال مع الإدارة وحقوق العمال بصفة عامة"، كما يؤكد فى موضع آخر "أن الحياة الديمقراطية السليمة التى ننشدها يجب ألا تخضع لسيطرة رأسمالية أو أى سيطرة من أى نوع".

على الجانب الآخر تتبنى أحزب الخضر والاتحاد الديمقراطى بشكل صريح نظام الحكم القائم على اقتصاديات السوق، حيث يقول برنامج حزب الخضر "يهدف الحزب إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تفاعل القوى الطبيعية للسوق، وتوفير مناخ المنافسة العادلة، والحد من تدخل الدولة فى التسعير، إلا عند الضرورة لصالح المستهلك"، كما يؤكد على "الدور الرئيسى للقطاع الخاص فى تحقيق التنمية بما يتوافر لديه من موارد مالية كبيرة وخبرة ومرونة وانتشار".

أما برنامج الحزب الاتحادى الديمقراطى , فيرى أن تدعيم سياسة الانفتاح الاقتصادى سوف تجعل مصر تستفيد من مواردها بشكل جيد، كما يرى أن استثمار موارد أخرى غير تلك الموجودة لا يأتى بصورة كافية إلا فى ظل الحرية الاقتصادية بتشجيع أصحاب الأموال العرب والأجانب للحضور إلى مصر بأموال كافية لاستثمارها، وهو ما يؤدى إلى دفع عجلة التنمية، ويرى أن الاقتصاد الحر يدفع أصحاب الأعمال إلى تكريس كل إمكانياتهم وجهودهم وأوقاتهم بتأثير الحافز الفردى للإنتاج.

ويرى أيضا "أنه إذا كان قد استقر الرأى بأن صالح مصر يفرض علينا أن نأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى كمنهج أساسى واستراتيجية ثابتة متميزة ,أى أن نرعى ونحمى هذا الاتجاه, فلا سماح بأى قرارات أو سياسات تنفيذية تتعارض مع هذا الخط الاستراتيجى الأساسى". ويؤكد "الاتحادى" على ذلك بقوله "أن نجاحنا فى علاج المشكلة الاقتصادية والانطلاق بمصر فى مدارج التقدم سوف يكون يسيرا عندما يزداد اليقين بفهم ومعرفة أن سياسة الانفتاح والاقتصاد الحر هى سبيلنا لإدارة الشئون الاقتصادية وتدفع استراتيجيتنا للتنمية على هذا الأساس ونضع المناهج والسياسات التى تتمشى مع هذه الاستراتيجية بصورة تكفل تحقيق التنمية والرخاء لمصر". لذلك كله يدين "الاتحادى" بشدة الفترة الناصرية والقرارات التى اتخذتها مثل التأميم ومصادرة الأموال، ويقدم اعتذاره لكل أجنبى أو مصرى تضرر من تلك الفترة، فى حين يمتدح عصرى السادات ومبارك باعتبار "أن حرية التعبير ظهرت جلية فى هذين العصرين"!.

٢- قضايا النظام السياسى

تجمع كل الأحزاب الصغيرة على أن شكل الحكم فى مصر يجب أن يكون جمهوريا، ويرجع ذلك إلى ما سطره قانون الأحزاب نفسه, والذى لا يعطى الشرعية لقيام أى حزب يدعو لغير ذلك . كما تتفق معظم هذه الأحزاب فى الموقف من بعض قضايا إصلاح النظام السياسى ومؤسسات الحكم, وذلك كما يلى:

أ- منصب رئيس الدولة :

تتفق برامج معظم الأحزاب الصغيرة على ضرورة تعديل المواد الخاصة بمنصب رئيس الجمهورية فى الدستور، بحيث تنص على انتخابه هو ونائبه من بين أكثر من مرشح بدلا من نظام الاستفتاء المعمول به حاليا. وفى هذا الشأن يرى "الامة" على سبيل المثال ضرورة تعديل المادة ٧٧ من الدستور بحيث يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب السرى المباشر بدلا من الاستفتاء، كذلك يؤكد حزب الوفاق القومى على مبدأ الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية ونائبه. ولكن نقطة الاختلاف بين تلك الاحزاب تمثلت فى عدد الفترات التى لا يجب أن يتجاوزها رئيس الدولة فى الحكم, ففى الوقت الذى ترى فيه برامج بعض الأحزاب ألا تزيد مدة الرئاسة عن دورتين, فإن هناك أحزابا لا ترى مانعا من بقاء الوضع الحالى على ما هو عليه, بمعنى بقاء الرئيس فى منصبه لمدد أخرى . فحزب الأمة لا يرى مانعا من انتخاب رئيس الجمهورية "المدد أخرى" مدة كل منها خمس سنوات، ونفس الموقف تبناه كل من حزب العدالة الاجتماعية والحزب الاتحادى الديمقراطى، حيث يرى كل منهما ضرورة أن يكون رئيس الجمهورية ونائبه منتخبين انتخابا مباشرا، وأجازا تمديد الرئاسة "المدد أخرى"، وهذه الدعوة لابقاء الوضع على ما هو عليه تبدو غريبة, لأنها تصدر من أحزاب سياسية يفترض- ولو نظريا- إنها تسعى لتداول السلطة.

أما الاحزاب التى اكدت على ضرورة تحديد عدد فترات الحكم , فكانت حزبى الخضر ومصر العربى الاشتراكى. وفيما يتعلق بحزب الخضر, فإنه يرى ضرورة تحديد مدة الرئاسة لفترة واحدة فقط "لإفساح المجال لعناصر صالحة جديدة لنفس الغرض بنفس الشروط"، لكنه لا يحدد عدد سنوات فترة الرئاسة.

كذلك حزب مصر العربى الاشتراكى الذى ينفرد برؤية خاصة فيما يتعلق بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية، حيث يرى عدم جواز ترشيح رئيس الجمهورية لفترة رئاسة جديدة تالية للفترة التى قضاها فى الحكم، على أن يجوز ترشيحه بعد ذلك لفترة واحدة فقط، أى أن يقضى رئيس الجمهورية فترتين على الأقصى فى منصبه بشرط ألا يكونا متتاليتين، ولم يوضح برنامج الحزب الحكمة من وراء هذا الشرط, وأن كان يبدو أنه رغبة فى تجديد الدماء , مع إعطاء الشعب الحق فى إعادة الرئيس السابق بعد تأكده من

فشل سلفه,. وتمايز أسلوبه الرئاسى. ويرى الحزب ضرورة أن يتخلى الرئيس المنتخب عن صفته الحزبية إذا كان منتميا لأحد الأحزاب، وألا يمارس أى نشاط حزبى طوال مدة رئاسته، ويبدو أن هذا الموقف حكم يقينيا وجود تأثير كبير للجمع بين المنصبين على الانتخابات البرلمانية خاصة. ومجمل الأداء الحزبى عامة. ويرى الحزب أن مدة الرئاسة خمس سنوات ميلادية يجوز تجديدها لفترة واحدة غير متتالية فى انتخاب عام مباشر وسرى، ويرى أن لكل مصرى تتوافر فيه شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، ويرى أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته أن يزاول أى عمل آخر خلاف مهام منصبه, ويحظر عليه أن يباشر عملا مهنيا أو تجاريا أو صناعيا أو ماديا أو استثماريا أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة هو أو زوجته أو أولاده أو أن يؤجرها أو أن يبيعها هو أو أحد المذكورين شيئا، أو أن يتربح هو وأولاده أو زوجته من أعمال الدولة، وأن يقدم عند توليه منصبه وعند تركه إقرارا تفصيليا ببيان عناصر ذمته المالية متضمنا الأموال المملوكة له ولزوجته ولأولاده القصر، يودعه الأمانة العامة لمجلس الشعب، ويحق لأى جهة قضائية أو رقابية الإطلاع عليه. وهكذا, يبدو أن هذا الموقف حكمه أيضا الخشية من أن يستغل المنصب فى التربح.

أما حزبا الفتاة الجديدة، ومصر ٢٠٠٠ فقد تطرقا - على عكس الأحزاب الصغيرة السابقة- إلى طريقة اختيار رئيس الجمهورية ونائبه، فحزب مصر الفتاة الجديد دعا لتبنى نظام رئاسى برلمانى مختلطا، ويقترح فى هذا النظام "دارا للمشورة" قوامها عدة شخصيات قضائية بارزة يرأسها رئيس محكمة النقض، ومهمتها فحص أوراق ترشيح رئيس الجمهورية ونائبه وتقرير قبولها من عدمه. وحسب برنامج الحزب, فإن الرئيس ونائبه ينتخبان على مرحلتينتشبه نسبيا فى الوقت المعاصر ما يحدث فى النظام الإيرانى. المرحلة الأولى تتم بواسطة أهل الرأى والمشورة, والمرحلة الثانية تتم بواسطة الناخبين. كما تمارس "دار المشورة" الإشراف على الانتخابات فى كل المستويات، ويتولى رئيسها منصب رئيس الدولة فى حالة وفاة أو عجز رئيس الجمهورية، كما يطالب الحزب بالتشديد على امتناع رئيس الجمهورية وأقاربه حتى الدرجة الثالثة من ممارسة أى نشاط حزبى من أى نوع، وحصر المجالات التى يسمح فيها لرئيس الجمهورية باللجوء إلى الاستفتاء.

وبالنسبة لحزب مصر ٢٠٠٠، فقد قدم رؤية متكاملة وتفصيلية لمنصب رئيس الجمهورية، من حيث طريقة اختياره، فترات حكمه، شروط شغله مهامه، حقوقه وواجباته. يرى أن شغل هذا المنصب يجب أن يكون بالانتخاب الحر المباشر من جميع المصريين المتمتعين بحقوقهم السياسية فى داخل مصر وخارجها، وأن من حق كل مصرى تنطبق عليه الشروط, التقدم لترشيح نفسه لهذا المنصب إلى رئيس الهيئة

التشريعية. وأن يفتح باب الترشيح قبل انتهاء مدة الرئاسة بستة أشهر ويغلق بعد شهر واحد من فتحه، وتجرى عملية الاقتراع قبل ثلاثة أشهر من انتهاء فترة الرئاسة القائمة، ويجرى التصويت فى الخارج من المصريين عن طريق السفارات والقنصليات، ويرى برنامج الحزب، أن اليمين الدستورية للرئيس يجب أن تتضمن "أنه رئيس لكل المصريين، وأنه قام بتجميد عضويته الحزبية إذا كان منتميا لأى حزب طيلة مدة توليه لهذا المنصب"، ويؤكد البرنامج على اشتراط تخلى رئيس الجمهورية عن صفته الحزبية طيلة مدة رئاسته، وذلك باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، والرئيس الأعلى للشرطة، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، وكل هذه الهيئات محظور على منتسبيها الانضمام لأى حزب من الأحزاب، "كما أن تجميد الرئيس لعضويته الحزبية هو تأكيد لدوره كراع للتوازن بين جميع القوى السياسية فى البلاد وإتاحة الفرصة المتساوية أمامها جميعا ليمكن تأدية دورها فى النهضة الوطنية فى جميع المجالات".

وفيما يتعلق بمدة فترة الرئاسة، يرى برنامج الحزب أن مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية من لحظة تسلم الرئيس الجديد مهام منصبه، ويرى مصر ٢٠٠٠ كما ذكر مصر العربى أيضا , أنه لا يجوز تجديد الرئاسة إلا لفترة واحدة تالية، "إلا أنه يمكن لأى رئيس سابق التقدم للترشيح مرة أخرى بعد انقضاء فترة رئاسة كاملة لخلف له"، وأخيرا يرى " مصر ٢٠٠٠ " من خلال برنامجه أنه "إذا أدين رئيس الجمهورية فى جريمة جنائية أو مخلة بالشرف, أو فى اتهامه بالخيانة العظمى يعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى، وذلك بعد إجراءات محاكمته أمام لجنة خاصة يشكلها رئيس الهيئة التشريعية".

على هذا الأساس يتبين أنه باستثناء حزب مصر ٢٠٠٠ لم تتعرض أى من الأحزاب موضع الدراسة إلى السلطات المنوط لرئيس الجمهورية القيام بها, خاصة أن الدستور يعطى لرئيس الجمهورية سلطات واسعة فى كافة المجالات(تنفيذية وتشريعة وقضائية) بالإضافة إلى العديد من السلطات الاستثنائية, وكافة هذه الأمور كان يفترض معها أن تدلى الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة برأيها فيها , كما حدث بالنسبة لحزب مصر ٢٠٠٠.

ب- الحكومة

لم يتعرض سوى عدد قليل من الأحزاب الصغيرة للشكل الذى يجب أن تكون عليه الحكومة، والمهام التى يجب أن تؤديها، وطبيعة علاقتها بالسلطة التشريعية، فحزب الأمة يرى فى برنامجه أن الحكومة التى تتولى السلطة التنفيذية، يجب أن تحوز على ثقة مجلس الشعب، وأن تكون مسؤولة أمامه، ولكن البرنامج لا يقر بمبدأ المسؤولية الجماعية للحكومة أمام مجلس الشعب، حيث يرى "أن سحب الثقة من أحد الوزراء

تتعين معه استقالته "وليس استقالة الحكومة. أما حزب العدالة الاجتماعية، فاقتصرت رؤيته على مدة تعيين الوزير ومهامه، فيرى ألا تزيد مدة تعيين الوزير عن خمس سنوات, على أن يكون لكل وزارة جهاز فنى يضم جميع وكلاء الوزارة، يكفل سير العمل فى الوزارة على الوجه الأكمل عند تولى شئونها وزير جديد، ويمكن أن يستثنى من ذلك الوزراء المبدعون، ويرى أن "حكمة تغيير الوزراء ليست فى التغيير ذاته ولكن فى إعطاء فرص لدم جديد قادر على العطاء ولديه أفكار جديدة مما يعود بالنفع على المجتمع".

أما حزب مصر ٢٠٠٠، فيرى أن تشكيل الحكومة يجب أن يسند إلى رئيس الحزب الفائز بالأغلبية فى انتخابات" مجلس النواب"، ويرى أنه يمكن لرئيس الوزراء اختيار وزير أو أكثر من غير حزب الأغلبية طالما لديه كفاءة، ويرى أيضا ضرورة تعديل المادة ١٥٤ من الدستور الخاصة بشروط الوزير، ليضيف إليها "أن يكون من أبوين مصريين"، ويتطرق لمهام الوزير، ويرى برنامج الحزب أن هناك ثمانى وظائف يجب موافقة ما أسماه" مجلس الشيوخ "على من يشغلها، وهى القائد العام للشرطة، القائد العام للدفاع المدنى، رئيس جهاز المخابرات العامة، مفتى الجمهورية، رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، رئيس البنك المركزى، رئيس هيئة الرقابة الإدارية، المدعى العام الاشتراكى.

أما الأحزاب المتبقية, فلم تتعرض لشكل الحكومة أو مهامها على الإطلاق. ومن هنا فإن هذه الجزئية فى حاجة إلى معاجة أكثر إيجابية فى برامج الأحزاب, لا سيما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وضرورة أن تكون الحكومة مسئولة أمام البرلمان وإمكانية سحب الثقة منها واستقالة الوزارة إذا ما تم ذلك، فالوضع الحالى والذى ينظمه دستور ١٩٧١ فى مادته "١٢٧"، يضع شروطا إجرائية صعبة التحقق لكى يقر مجلس الشعب مسئولية رئيس مجلس الوزراء، حيث يشترط أن يتم ذلك بناء على طلب عشرة أعضاء بمجلس الشعب، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس بعد استجواب موجه إلى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب، وفى حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا إلى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأى فى هذا الشأن وأسبابه، ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير للمجلس , فإذا أقره ثانية جاز له أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبى، فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا ,واذا كانت النتيجة الموافقة على قرار المجلس تتم استقالة الوزارة. وهذه الخطوات تشكل بلا شك شروطا معقدة وصعبة التحقيق، كما أنها تفضى لسحب البساط من تحت أقدام ممثل الشعب بالعودة لمن منح له صفة التمثيل بداية, وذلك كله

على عكس ما هو معمول به فى كل الدساتير التى تأخذ بنظام المسؤلية الوزارية(١)[1] . وهذا الأمر تم تجاهله تماما من قبل الأحزاب محل الدراسة.

ج- السلطة التشريعية

لا تتعرض أحزاب الاتحادى الديمقراطى، والوفاق الاجتماعى، ومصر العربى الاشتراكى, والجيل الديمقراطى للسلطة التشريعية وكيفية تكوينها وطريقة عملها أو لعلاقتها مع بقية السلطات، أما الأحزاب التى تطرقت إلى السلطة التشريعية فهى أحزاب الأمة، الخضر، الشعب، العدالة، واقتصرت فى تناولها على نقطة واحدة أجمعت عليها , وهى ضرورة أن تكون السلطة التشريعية من مجلسين، وذلك بإسناد مهام تشريعية ورقابية واضحة لمجلس الشورى ليكون المجلس الثانى للسلطة التشريعية بعد مجلس الشعب، فى حين اهملت نقاط جوهرية مثل طريقة انتخاب أعضاء مجلس الشعب وأليات عمله, وضرورة توسيع دوره الرقابى على أعمال الحكومة, وضرورة زيادة دوره فى اقتراح القوانين, بدلا من أن يترك تلك المهمة كاملة للحكومة...وغير ذلك من الإصلاحات التى تقوى من دور السلطة التشريعية , وتجعلها ندا للسلطة التنفيذية ورقيبا عليها وليس تابعا لها.

أما حزب مصر ٢٠٠٠، فقد انفرد باقتراح شكل جديد للسلطة التشريعية ومهامها وعلاقتها بالسلطة التنفيذية، فقد أطلق على السلطة التشريعية مسمى "الهيئة التشريعية، واقترح أن تتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وهما نفس مسمى مجلسى برلمان الحقبة الملكية قبل ثورة ١٩٥٢ وفيما يتعلق بمجلس النواب يرى برنامج الحزب أنه يقوم على أساس التمثيل النسبى لعدد السكان، فيمثل النائب ١٢٠ ألفا من السكان، ويتم انتخاب الأعضاء بطريقة الانتخاب الفردى، ويشرف على الانتخابات فى كل دائرة، لجنة من رجال القضاء بالإضافة إلى عضوين عن كل مجلس من مجالس الأحياء والقرى، ويرى أن مدة المجلس ٤ سنوات ميلادية. وتأثر على ما يبدو بقضية تغيب أعضاء مجلس الشعب عن حضور جلساته, ألقى برنامج الحزب الضوء على تلك المشكلة، محاولا إيجاد حلول لها، فيرى ضرورة أن ينص القانون على مواظبة العضو على حضور جلساته، وألا يتغيب عن أى جلسة إلا بعذر قهرى يقبله رئيس المجلس، ولعدد محدد من الجلسات لا يتجاوزه العضو، وإلا فقد عضويته وأعيد انتخاب غيره، ويرى أيضا ضرورة أن يقوم مجلس النواب بإسقاط عضوية أى عضو يحكم القضاء المختص بعدم صحة عضويته ويعاد انتخاب غيره، كما يرى أن الحصانة يجب ألا تكون حائلا بين العضو وبين محاكمته فى حالة ارتكابه جريمة، أو فى توقيع

---

(١) إبراهيم شحاتة ، وصيتى لبلادى ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٠.

غرامة عليه، وتحظر عليه عضوية مجلس النواب إذا تكررت مخالفته، وتوقع عليه قبل ذلك عقوبة من المجلس من توجيه الإنذار أو اللوم، باعتباره ممثلا للشعب وقدوة يجب أن تحتذى فى الالتزام بالقانون، كما يرى الحزب ضرورة استخدام اللوحات الإليكترونية عند التصويت لإظهار عدد الموافقين والرافضين والممتنعين.

أما مجلس الشيوخ، فيرى برنامج الحزب أن أهميته تنبع من أنه يتكون من عناصر الخبرة والكفاءة، نظرا لما قد يشوب تشكيل مجلس النواب من نقص فى توافر كفاءات معينة نظرا لقيامه على الانتخاب المباشر، لذلك يرى تشكيل مجلس الشيوخ من كل من محافظى المحافظات، رؤساء الجامعات ونوابهم لشئون الفروع، نقباء النقابات المهنية، رؤساء الأحزاب القائمة، رؤساء المؤسسات القومية المتخصصة*، رئيس اتحاد المستثمرين ونائبيه، رئيس المؤسسة العامة للإذاعة*، رئيس المؤسسة العامة للتليفزيون*، شيخ الأزهر، رؤساء الاتحادات العامة للنقابات العمالية والزراعية، رئيسة الاتحاد النسائى وعضوتين منتخبتين من الاتحاد، عضو منتخب عن العمال والفلاحين عن كل محافظة، ونظرا لأن هذا التشكيل محصور العدد، فإن الحزب يرى أنه سيكون سهلا للجنة المشرفة على الانتخابات أن تحدد توافر نسبة ٥٠% عمالا وفلاحين قبل إعلان قرارات التشكيل، وإذا تبين أن هذه النسبة لم تستكمل بعد، فإنه يجرى استكمالها بالانتخاب الحر المباشر بواقع عضو عن كل محافظة من المحافظات الأقل فى عدد السكان حسب الترتيب التنازلى. وبالإضافة إلى ما سبق, يقترح برنامج الحزب أن يشمل تشكيل مجلس الشيوخ ١١ شخصا بحكم وظائفهم، هم رئيس المخابرات العامة, بابا الأقباط، مفتى الجمهورية، القائد العام للشرطة، رئيس البنك المركزى، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، ورئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ورئيس الرقابة الإدارية، ورؤساء محاكم الدستورية العليا، والنقض، ومجلس الدولة بحيث لا يكون لهؤلاء الأعضاء حق التصويت.

ويرى برنامج الحزب أن مدة مجلس الشيوخ ٦ سنوات ميلادية, ويمارس صلاحيات التصديق على المعاهدات الدولية، وتثبيت تعيين بعض كبار موظفى الدولة، وتجميد النشاط الحزبى لأى حزب يهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى أو أى صحيفة لا تلتزم بأخلاقيات وتقاليد ومبادئ المجتمع أو الشرائع السماوية أو تدعو للتطرف، وذلك بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، أو ثلث أعضاء مجلس النواب، أو ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، ويشترط موافقة مجلس الشيوخ، على أى مشروع قانون، ليصبح قانونا بعد توقيع رئيس الجمهورية.

* هيئات يقترح برنامج مصر ٢٠٠٠ إنشاءها ويضع تصورا خاصا لكل منها.

وأخيرا يقترح برنامج حزب مصر ٢٠٠٠ , إنشاء رئاسة للهيئة التشريعية تشكل من أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا (بخلاف رئيسه ووكليه) رئيسا، ومن أصغر أعضاء مجلس الشيوخ سنا (بخلاف رئيسه ووكيله) سكرتيرا عاما، ويعاونهما رؤساء اللجان المتخصصة فى المجلسين، وتمثل وظيفة هذه الهيئة فى التنسيق بين أعمال المجلسين لتحقيق التعاون التام بينهما، وتلقى وتحويل مشروعات القوانين بين المجلسين والجهات التنفيذية المختلفة.

ولكن على الرغم من هذا التصور والشكل الجديد للسلطة التشريعية الذى يطرحه برنامج حزب مصر ٢٠٠٠ , إلا أنه يتبنى فى طرحه بعض موروثات النظام التشريعى القائم مثل نسبة الـ ٥٠% عمالا وفلاحين، على الرغم أن من الأفضل أن يترك للشعب سلطة اختيار ممثليه دون تحديدهم مسبقا بصفات بعينها من فئات أو عمال وفلاحين، فكما يؤكد الدكتور إبراهيم شحاته فى كتابة- وصيتى لبلادى- أن التجربة العملية أثبتت أن أقدر النواب على الدفاع عن مصالح العمال والفلاحين لم يكونوا بالضرورة عمالا وفلاحين، كما أن الواقع العملى أتى بتوسيع كبير فى تعريف العامل والفلاح بحيث أصبح رؤساء شركات القطاع العام يرشحون أحيانا تحت وصف "عمال"، وبعض ملاك الأراضى الزراعية الذين لا يزرعون الأرض بأنفسهم يرشحون تحت وصف فلاحين.

٣- قضية الإصلاح الدستورى

تباينت مواقف الأحزاب الصغيرة فى النظر إلى دستور ١٩٧١، ما بين مؤيد لاستمرار العمل بهذا الدستور، وما بين مطالب بتعديل جزئى لبعض المواد لا سيما الخاصة برئيس الجمهورية والمتعلقة بالحقوق والحريات، وما بين أحزاب تدعو إلى تغيير الدستور برمته، والبحث عن دستور جديد يتلاءم ومتطلبات المرحلة الراهنة التى تختلف بلا شك عن متطلبات المرحلة التى وضع فيها الدستور الحالى. وهناك أخيرا أحزاب مثل حزبى الوفاق القومى، والجيل الديمقراطى لم يتطرق برنامجها لهذا الموضوع، على الإطلاق.

ففيما يتعلق بالأحزاب التى تطالب بتعديل الدستور, فهناك حزب الأمة الذى لا يرى فى برنامجه داعيا لتغيير الدستور، وإنما يرى فقط تغيير بعض المواد المتعلقة بنظام الحكم "نظرا للتطورات التى جرت على المجتمع المصرى منذ صدور الدستور، بما يجعل هذه النصوص الدستورية لا تتماشى مع مقتضى الحال ومتطلبات العصر ووحى الساعة الذى يطالب به الجماهير فى كل مكان بضرورة تطبيقه أحكام الشريعة الإسلامية كنظام للمجتمع والدولة". ومن هنا يطالب الحزب بتعديل المادتين ١ ، ٢ من الدستور، وقد سبقت الأشارة إلى التعديل المقترح لهاتين المادتين.

أما فيما يتعلق بالأحزاب التى تطالب بتغيير الدستور, فهناك الحزب الاتحادى, الذى يرى ضرورة تغيير الدستور برمته، لأنه يرى "انقضاء فترة طويلة منذ صدور الدستور الحالى، وهذه الفترة حدثت فيها متغيرات كثيرة يحسن معها أن يقوم الشعب بصياغة دستوره من جديد". ويضع الحزب مجموعة من المبادئ والقواعد التى يرى أن الدستور الجديد يجب أن يأخذها, من قبيل وضع قواعد تكفل الفصل بين السلطات بما يكفل الاحترام المتبادل، ضرورة الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية ونائبه وأعضاء المجالس النيابية، حرية الأفراد فى إصدار الصحف والمجلات, وتكوين الأحزاب السياسية، ضرورة تنظيم العلاقة بين السلطة التنفيذية والقوات المسلحة والشرطة بشكل يفعل من سيطرة السلطة التنفيذية على هذين الجهازين ضرورة أن ينص الدستور الجديد على أن مصر دولة إسلامية، وأن يكفل كافة الحقوق لغير المسلمين.

كذلك يرى برنامج حزب مصر العربى الاشتراكى , أن الدستور الحالى لم يعد صالحا لمواكبة المتغيرات التى استجدت على حياتنا وعلى العالم من حولنا، ومن هنا يرى "ضرورة الشروع فورا فى الإصلاح الدستورى كمنطلق حضارى صحيح وسليم لإحداث التغيير والتجديد فى حياتنا". ولكن برنامج الحزب يشترط لتغيير الدستور، أن تسبقه خطوة أولى تتمثل فى إدخال تعديلات جذرية فى قانون ممارسة الحقوق السياسية فيما يتعلق بقيد كل من بلغ الـ ١٨ عاما تلقائيا فى الجداول الانتخابية، والإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية منذ بدايتها حتى نهايتها، ويرى الحزب أن هذه التعديلات تمثل البداية الصحيحة للإصلاح الدستورى باعتبارها "تطمئن المواطن على احترام الدولة لصوته الانتخابى".

وفيما يتعلق بأهم ملامح الدستور الجديد، فيرى برنامج "مصر العربى" إنها تتمثل فى إلغاء كافة القوانين المقيدة لحقوق وحريات المواطن المصرى، ووضع الضوابط على الحالات التى يجيز فيها إعلان حالة الطوارئ على سبيل الحصر، والنص على حرية تأسيس الأحزاب السياسية، وتولى القضاء الإشراف على الانتخابات، والأخذ بالنظام البرلمانى فى الحكم، وإعطاء مجلس الشورى صلاحية التشريع والرقابة على أعمال الحكومة، وإعادة هيئة كبار علماء المسلمين، وتنقية القوانين المعمول بها من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية، وتقرير حرية إصدار الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والتليفزيون، والتأكيد على مجانية التعليم فى مرحلة التعليم الأساسى واستقلال الجامعات".

أما حزب مصر ٢٠٠٠، فإنه يرى أن الدستور الجديد الذى يطالب بوضعه، يجب أن يتضمن حرية تكوين الأحزاب السياسية دون قيود، والسماح بإصدار الصحف والمجلات دون رقابة، وضرورة تخلى رئيس الجمهورية عن منصبه الحزبى وتجميد

نشاطه، والنص على إلغاء كافة الصور الاستثنائية للقضاء وإلغاء محاكم القيم والأحزاب، والنص على عدم فرض حالة الطوارئ إلا فى حالة الحرب، وتوفير الضمانات لانتخابات حرة نزيهة، وحرية التنظيمات النقابية والتعاونية والطلابية، وضرورة أن تكون جميع القيادات بالانتخاب الحر المباشر، وحق الهيئة التشريعية فى سحب الثقة من الحكومة ومحاسبة المسئولين، حق المواطنين فى التظاهر، وتحريم حجب المعلومات، وأن يكون هناك دورا للشرطة فى تحقيق التوازن بين أمن الوطن والمواطن, والتأكيد على دور الدولة فى حماية المصريين فى الخارج.

على الجانب الآخر, تطالب أحزاب الشعب الديمقراطى والعدالة الاجتماعية باحترام الدستور القائم، والتمسك به، فينص برنامج حزب الشعب الديمقراطى على أن الالتزام الكامل بنصوص مواد الدستور وبجميع القوانين والقرارات الجمهورية والقرارات الوزارية واللوائح والتعليمات , والأوامر الإدارية التى تصدرها الجهات المختصة. حتى عندما يطالب الحزب بتعديل بعض المواد غير المؤثرة فى الدستور، فإنه يطالب بتعديلها استنادا للمادة ١٨٩ من الدستور القائم مثل المواد رقم ٨٩ الخاصة بضرورة تفرغ أعضاء مجلس الشعب لعضوية المجلس، ويرى ضرورة تعديلها بحيث توجب على العضو أن يستقيل من وظيفته قبل أن يقدم أوراق ترشيحه، وألا يجوز له أن يعود إلى عمله مرة ثانية، كذلك المادة ١٣٦ الخاصة بجواز حل مجلس الشعب من قبل رئيس الجمهورية فى حالة الضرورة، فيطالب بتعديلها بحيث تتضمن تفصيلا ببيان حالة الضرورة التى يجوز لرئيس الجمهورية عندها حل المجلس، كذلك يطالب بتعديل المواد الخاصة بمجلس الشورى بحيث يتحول إلى مجلس تشريعى.

نفس الموقف تقريبا يتبناه حزب العدالة الاجتماعية الذى يرى أن "احترام الدستور والدفاع عنه واجب وطنى مقدس"، ويرى أن "أهم مظاهر احترام الدستور، العمل على تنقيته من الغموض أو العيوب التى تشوب بعض مواده ونصوصه بطلب تعديلها وفقا للمادة ١٨٩ من الدستور".

٤- إصلاح النظام التعليمى

لا يكاد يخلو برنامج أى حزب من الأحزاب الصغيرة من وجهة نظر معينة فى موضوع إصلاح التعليم باعتباره القاعدة الاستراتيجية لدعم كيان المجتمع ورفع شأنه، وغالبا ما تتضمن وجهات النظر هذه جديدا بشأن إصلاح النظام التعليمى باستثناء برنامج الحزب الاتحادى الذى لم يتحدث عن التعليم إلا فى إطار الحديث عن أزمة البطالة، وحزب الوفاق القومى الذى لم تتضمن رؤيته للسياسة التعليمية أى جديد سوى التأكيد على ما جاء فى الدستور من أن التعليم حق تكفله الدولة للجميع وبالمجان فى جميع مراحله، وأن محو الأمية واجب وطنى، أما بقية الأحزاب فقد قدمت أطروحات

جديدة لإصلاح النظام التعليمي، وإن حرصت كلها تقريبا على بعض مداخل هذا الإصلاح مثل تحسين الحالة المادية والعلمية للمدرس والتأكيد على استقلال الجامعات، وضرورة تعديل المناهج التعليمية بما يتناسب مع العصر.

فحزب الأمة, يرى أن السياسة التعليمية يجب أن تقوم على عدة ركائز أهمها، الاستيعاب الفورى لجميع الناشئين، مع مراعاة انهاء فترة التعليم الإعدادى بتعليم حرفة ما للحياة، والنهوض بالتعليم الفنى عن طريق ربطه بمواقع العمل، والقضاء على الأمية من خلال إنشاء وزارة لها مدتها ٥ سنوات للقضاء عليها، ورفع مستوى المعلم علميا وماديا واشتراكه فى وضع البرامج والمناهج التعليمية وتعديلها وتطويرها، وجعل التربية الدينية الإسلامية مادة أساسية إلزامية فى جميع المراحل، واحترام الاستقلال الفكرى والعلمى للجامعات ، ومنح أساتذة الجامعة الحصانة الجامعية، وتمكين طلابها من حرية النقاش والتعبير.

أما حزب العدالة الاجتماعية, فيقدم منظورا جديدا لإصلاح النظام التعليمى من خلال العودة لنظام الإلزام فى صورة أكثر جدية وصارمة، وأن يكون التعليم بالمجان حتى نهاية المرحلة الإعدادية، أما فى الثانوية العامة فلا يحصل على المجانية إلا من يحصل على ٧٥ % أو أكثر من الدرجات، أما من لم يحصل على هذه النسبة, فإنه مخير بين الحصول على الثانوية العامة على نفقته أو الاتجاه إلى التعليم الفنى. كما يدعو الحزب إلى تطبيق مفهوم جديد فى التعليم يطلق عليه نظام "التلمذة الصناعية المتطورة" من خلال تدريب الطلاب على حرف مختلفة بما يؤدى إلى جعل المدارس مصادر للإنتاج، كما يطالب الحزب بالاهتمام الأدبى والمادى بأعضاء هيئة التدريس، وضرورة إعادة النظر فى المناهج الدراسية فى مختلف مراحل التعليم، كما يرى الحزب التوسع فى الكليات والمعاهد الفنية العليا والمتوسطة التى يتخرج منها الفنيون فى المجالات الأساسية التى تخدم المجتمع. وأخيرا, يطالب برنامج "العدالة الاجتماعية" بضرورة تعريب العلوم, من خلال تشكيل لجان علمية لترجمة المراجع الأجنبية للغة العربية.

ولا يقف حزب الشعب بعيدا عن هذا الطرح, حيث يرى ضرورة إعداد المعلم إعدادا جيدا، وضرورة التوسع فى التعليم الفنى، المتوسط والعالى بجميع أنواعه، وتضييق نطاق التعليم الثانوى العام، كما يدعو إلى مشاركة الشعب فى إنشاء المدارس التعاونية، وضرورة إعادة اليوم الدراسى الكامل تدريجيا، وتحديد عدد التلاميذ فى كل فصل بحيث لا يزيد عددهم عن ٣٢ تلميذا. من ناحية أخرى, يطالب "الشعب" بالتوسع فى نشر التعليم الدينى وإقرار الدين مادة رسوب ونجاح فى جميع المراحل، كما يطالب بالحد من إنشاء الجامعات ضمانا لتخريج أجيال قادرة على تحمل المسئولية.

أما حزب مصر العربى الاشتراكى, فيرى أن المدخل المناسب لإصلاح التعليم هو إصلاح المدرس والمدرسة. المدرس بحسن اختياره علما ونفسا وخلقا وبتأمينه وأسرته ماديا واجتماعيا، والمدرسة بحسن تجهيزها صحيا ونفسيا وعلميا، ويرى أيضا ضرورة الحد إلى أقل درجة من تعدد جنسيات المدارس ومسمياتها بإلغاء المدارس والمؤسسات التى أتخذت من العملية التعليمية تجارة بدعوى تعليم اللغات، والقضاء على تدهور المقررات الدراسية. وفيما يتعلق بالتعليم الجامعى, يرى الحزب إتاحة فرصة متكافئة لجميع أبناء مصر الراغبين فى الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا عن طريق إلغاء شرط الحصول على الثانوية العامة فى نفس عام التقدم إلى التعليم العالى، وإلغاء مكاتب التنسيق، وعقد مسابقة بدلا من ذلك للراغبين فى الالتحاق بكل كلية، ويقترح برنامج الحزب نظاما قد يبدو غريبا، وهو ألا يتم قبول الطالب فى الجامعات أو المعاهد, إلا إذا كان قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها نهائيا لعدم اللياقة الطبية، أى أنه يقترح أداء الخدمة العسكرية قبل الالتحاق بالجامعة، ويرى أن مدة الخدمة العسكرية لحملة الثانوية العامة سنتان.

كما يقترح برنامج "مصر العربى" قيام الحكومة بإقراض كل ملتحق بالجامعات أو المعاهد "قرضا حسنا" يتحدد وفق متطلبات الدراسة بها، حتى يمكنه دفع نفقات التعليم العالى على أن يسدد هذا القرض الحسن بعد التخرج على أقساط مدتها عشر سنوات". ويرى أيضا ضرورة إنشاء كليات تتخصص فى الدراسات العليا والبحث العلمى، ويقترح ربط مناهج الجامعات الإقليمية بمشاكل أقاليمها، ويرى ضرورة توحيد الزى الجامعى للطلبة والطالبات، وأخيرا يقترح الحزب إنشاء جامعة مصرية / عربية بمصر تضم كليات متخصصة فى غير ما هو متوافر حاليا بالجامعات المصرية من أجل تلبية احتياجات التنمية للوطن العربى كله.

أما استراتيجية النهوض بالتعليم كما يراها برنامج حزب مصر ٢٠٠٠، فإنها تقوم على عدة عناصر أهمها مرونة النظام التعليمى من حيث قدرته على الاستجابة السريعة لأى تغيير يعترى توزيع الكثافة السكانية، ومرونة أساليب التعليم فى الاستجابة للاختلاف بين الطلاب فى البنية والتنشئة والمرحلة العمرية ومتوسط الذكاء، وحساسية النظام التعليمى للاستجابة بصورة سريعة لاحتياجات السوق من الموارد البشرية والتخصصات المطلوبة، ومرونة عدد سنوات الدراسة، وأوقات الدراسة وإمكانية ترك التعليم لبعض الوقت لممارسة العمل والعودة مرة ثانية عندما تسمح الظروف، كما يرى أيضا ضرورة تخلى الكتاب المدرسى عن الطابع التلقينى، وضرورة وضع نهاية للتكدس الطلابى بالمدارس والجامعات وتغيير نظام الامتحانات، وتعظيم موارد التعليم من خلال فرض حزبية قومية للانفاق على تطوير وتحديث التعليم، ورفع نصيب ميزانية الطالب فى التعليم الأساسى، وضرورة إعادة النظر فى سياسة القبول بالتعليم

الجامعى وأن تربط كل نوعية من نوعيات التعليم العالى وفوق المتوسط بنظيرتها من نوعيات التعليم الثانوى العام، وتطوير نظام إعداد المعلم ومد سنوات الدراسة فى كليات التربية إلى خمس سنوات، وضرورة تعريب العلوم، والاهتمام بالتوعية السياسية للشباب فى المرحلة الجامعية، وعودة نظام الكتاتيب واعتمادها كأساس للتعليم فى مرحلته الأولى بحيث تكون تحت إشراف الأزهر، كما يطالب الحزب أخيرا بضرورة تطوير التعليم الأزهرى من حيث المناهج والمقررات والجمع فيه بين الأصالة والمعاصرة والتقريب بينه وبين التعليم العام.

أما حزب الخضر، فيتبنى نفس موقف حزب العدالة الاجتماعية من حيث الدعوة لقصر مجانية التعليم على المرحلة الأساسية, على أن تكون بعد ذلك على أساس درجات التفوق لكل طالب، ويرى أيضا ضرورة تنسيق المسألة التعليمية على أساس الاحتياجات الفعلية للمجتمع من الطاقات المتنوعة، والعناية بالتعليم الفنى الجامعى وربطه بمصادر الإنتاج القومى، و القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية، وضرورة أن يضع كل إقليم سياسته التعليمية التنظيمية والإدارية الخاصة به فى إطار قومى بما يتناسب مع البيئة ويخدم أهدافها، ويدعو الحزب أخيرا إلى تشكيل مجلس أعلى لمحو الأمية , وأن يكون هناك دور للجيش والشرطة فى ذلك، باعتبار أن الأمية تمثل أكبر معوقات التنمية.

٥- القضايا الاقتصادية

قبل استعراض ما تضمنته برامج الأحزاب الصغيرة فيما يتعلق ببعض القضايا الاقتصادية المهمة، يمكن استباق شرح الرؤية الاقتصادية لكل حزب بإلقاء نظرة على مواقف هذه البرامج من قضية استراتيجية التنمية بوجه عام، أى موقف كل حزب من طبيعة النظام الاقتصادى – الاجتماعى الذى يستهدف إقامته فى البلاد، وقد تعرض هذا القسم من الدراسة لهذه القضية بشكل عام من قبل فى الجزء الخاص برؤية تلك الأحزاب للإطار العام للنظام السياسى، ويسعى هذا الجزء لاستكمال هذه الرؤية تفصيليا.

وفى هذا الصدد, يعتبر برنامج الحزب الاتحادى الديمقراطى، أكثر البرامج وضوحا فى هذا المجال، فقد تضمن أن "نجاحا فى علاج المشكلة الاقتصادية والانطلاق بمصر فى مدارج التقدم سوف يكون يسيرا عندما يزداد اليقين بفهم ومعرفة أن سياسة الانفتاح والاقتصاد الحر هى سبيلنا لإدارة الشئون الاقتصادية، فنضع استراتيجيتنا للتنمية على هذا الأساس ونضع المناهج والسياسات التى تتماشى مع هذه الاستراتيجية بصورة تكفل تحقيق التنمية والرخاء لمصر".

وعلى هذا الأساس, يتبنى "الاتحادى الديمقراطى" صراحة سياسة الانفتاح الاقتصادى أو اقتصاديات السوق، فهو يدعو إلى ضرورة تشجيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر وضرورة تهيئة المناخ الداخلى فى الدولة ليكون أكثر قدرة على جذب المستثمرين الأجانب للحضور بأموالهم والاستثمار فى مصر، بما يؤدى إليه ذلك من اكتساب خبرات جديدة فى النواحى الاقتصادية المختلفة, سواء فى الصناعة أو الزراعة والسياحة وخلافها "بما يكفل لنا اقتناء مشاريع وأساليب انتاجية متنوعة جديدة ومعها أحدث ما تم التوصل إليه من أساليب مبتكرة ومتطورة للإنتاج، ولا شك أن زيادة المعرفة الفنية لمصر سوف يؤدى فى حد ذاته إلى تحقيق التقدم". ومن هنا يرى الحزب ضرورة أن تساعد وسائل الإعلام على الاستثمار و"يجب تطهيرها من روح العداء والتجريم نحو الأغنياء"، ويرى أيضا ضرورة تفعيل دور الأجهزة الحكومية فى الرقابة على النقد الأجنبى، لأن ذلك سوف يزيد فى الكميات المعروضة من العملات الأجنبية بما ييسر للمصانع استيراد احتياجاتها. كما يرى برنامج الحزب ضرورة تمهيد الطريق أمام كل من يرغب فى إقامة مشروع صناعى بمصر بتبسيط إجراءات الحصول على الترخيص اللازم، ووضع مجموعة من الحوافز لدفع الأفراد نحو إنشاء المشروعات الصناعية.

نفس المنحى يتخذه حزب الخضر، حيث يؤكد برنامجه على أهمية الاستثمارات الأجنبية والعربية، ويرى ضرورة مراجعة سياسات الانفتاح الاقتصادى بحيث نتخلص من الانفتاح الاشتراكى المسرف وآثاره السلبية، والعمل على توحيد قوانين الشركات العامة والاستثمار الإنتاجى لنضمن التساوى فى مزاياها بين الجميع، مصريين وغير مصريين، ويرى برنامج الحزب أيضا ضرورة تحقيق التوازن بين نشاط كل من القطاعين العام والخاص, مع تحديد مجال عمل كل منهما، على أن يدار القطاع العام على أسس اقتصادية، وأن ينظر فى أسباب خسارة بعض وحدات القطاع العام، ووضع العلاج لها حتى لا تكون وحداته الخاسرة عبئا على ميزانية الدولة، وعلى أن ترفع الدولة يدها عن المشروعات التى يمكن للقطاع الخاص إدارتها، وتكتفى الدولة بملكية المشروعات الصناعية التى تحتاج لرأس مال كبير، أو المشروعات الاستراتيجية للدولة مثل المصانع الحربية والصناعات الثقيلة.

وعن العلاقات الاقتصادية الدولية, يرى برنامج حزب الخضر أنه "نظرا لأن التعاون الاقتصادى بين دول العالم المختلفة أصبح أمرا لا فكاك منه"، مما يستدعى ضرورة أن توثق مصر الروابط مع الدول العربية والصديقة كمخرج للإسراع بالعملية التنموية العلمية من جهة وتحقيق نوع من التكامل الاقتصادى بينها من جهة أخرى، وإعطاء أولوية خاصة للتعاون والتكامل مع السودان، وتدعيم وتقوية وتنفيذ فكرة السوق العربية المشتركة, وزيادة تشجيع استثمار رأس المال العربى والأجنبى

الصديق , وزيادة تعاون مصر اقتصاديا مع الدول الأفريقية ثم دول البحر المتوسط نظرا للتشابه معها.

هذا ويقترح حزب الخضر استراتيجية إصلاح اقتصادى شاملة تؤثر على تحسين طرق الإنتاج وتخطيط وترشيد الاستهلاك ودعم الصادرات, وزيادة التجارة الداخلية, وإصلاح القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص, ودعم استقرار ومرونة السياسة المالية, والاستثمار الأمثل للموارد المحدودة من المياه والأرض, وزيادة الإنتاج الزراعى, وتطوير أساليب الرى الزراعى, ودعم الصناعة الوطنية, ودعم بنوك التنمية الصناعية.

أما حزب العدالة الاجتماعية، فيؤكد برنامجه أنه لا يتحيز لأى مذهب اجتماعى لذاته أو نظرية اقتصادية من تلك التى تتقاسم العالم، ويرى أن الإصلاح الحقيقى يستمد مبادئه من احتياجات المجتمع، ويرى أن أساس الاقتصاد القومى هو العمل على رفع المستوى الاجتماعى للعامل والفلاح ليكون ركنا من أركان نهضة البلاد. ويتبنى "العدالة الاجتماعية" خطة لزيادة الثروة القومية بالنهوض بالزراعة والصناعة والتجارة باستغلال الموارد الطبيعية بأنواعها على أسس من البحث العلمى، فيرى بالنسبة للزراعة ضرورة وضع حد أدنى للملكية الصغيرة، والتوسع فى المساحات المزروعة توسعا أفقيا، وإنشاء صناعات زراعية وفرض رقابة جادة على الجمعيات التعاونية لتحقيق وفرة الإنتاج وتخفيض مصاريف الزراعة.

ويرى بالنسبة للصناعة ضرورة تشجيع إقامة المصانع وتوزيعها فى أنحاء البلاد على أسس اجتماعية واقتصادية، وحماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية مع ضمان جودتها وتحسينها ، ويشير "العدالة الاجتماعية" إلى ضرورة تعديل قوانين العمل والعمال بحيث تتفادى كل ما يسئ إلى العلاقة بين العمال وأصحاب العمل. وبالنسبة للتجارة يرى "العدالة الاجتماعية" ضرورة إنعاش التجارة الداخلية بممارسة الاحتكار وتوجيه التجارة الخارجية وفقا للمبادئ التجارية السليمة، وفيما يتعلق بسياسة الدعم, يتبنى حزب العدالة نفس موقف حزب الخضر بإلغاء الدعم الفعلى الذى كانت تقدمه الدولة لبعض السلع, واستبداله بحصر محتاجى الدعم وأصحاب الدخول المحدودة، ورفع دخولهم بمنح إعانات شهرية لهم.

أما حزب الشعبالديمقراطى فإنه يتبنى موقفا يتشابه كثيرا مع موقف حزب الخضر من حيث الدعوة لاستمرارية تصحيح الانفتاح الاقتصادى , وتحويله من انفتاح استهلاكى إلى انفتاح إنتاجى يعمل على إقامة مشروعات إنتاجية, تؤدى إلى زيادة الدخل القومى وزيادة معدلات التنمية تبعا لذلك، كما يدعو الحزب إلى زيادة الدخل القومى وزيادة معدلات التنمية تبعا لذلك، كما يدعو الحزب إلى زيادة وتكثيف مشاركة رأس المال الأجنبى لرأس المال الوطنى وفى تمويل وإقامة المشروعات والصناعات

الإنتاجية. من ناحية أخرى, يرى حزب الشعب ضرورة منع استيراد السلع والمواد التي يوجد مثيل لها من الإنتاج الوطني، وخفض سعر الفائدة على قروض المشروعات الإنتاجية، كما يدعو الحزب إلى اتباع مجموعة من الإجراءات من شأنها دفع الاقتصاد, فيرى مثلا محاربة تهريب النقد والمعادن الثمينة، ومحاربة التهرب من دفع الضرائب، وإعادة النظر فى التسعير الجبرى وتثبيت الأسعار ومنع حرية رفعها بالقطاع العام وضرورة تنمية الثروة السمكية والحيوانية, وإقامة السدود المائية وتكثيف الكشف عن المياه الجوفية وإقامة التجمعات الزراعية الصناعية التعاونية, ومعالجة الآثار الجانبية للسد العالى، وهو فى هذه النقطة يتفق مع الحزب الاتحادى الذى يؤكد بدوره على ضرورة دراسة ما نجم عن السد العالى من حرمان مصر من طمى النيل المفيد للتربة.

أما حزب الأمة، فإنه يرى أن الاتجاه إلى الصناعة على حساب الزراعة كان أحد أخطاء الماضى القريب، لأن ذلك أضعف من إنتاجية الأرض الزراعية، وأدى إلى هجرة أبناء القرى إلى المدن بحثا عن العمل الأسهل والدخل الأكبر مما أدى لأزمة فى الخدمات والإسكان وإهمال الزراعة ... إلخ. ومن هنا فإن الاستراتيجية الاقتصادية للحزب تقوم على فكرة العودة إلى الزراعة برفع مستوى الإنتاج الزراعى عن طريق تدعيم وتحسين شبكات الصرف وترشيد استخدام مياه الرى وتوفير الأسمدة وتعويض المزارعين عن نقص الطمى، والاستمرار فى استصلاح الأراضى وتمليكها للمواطنين، وإنشاء وزارة للتصنيع الزراعى والإنتاج الحيوانى تشرف على الصناعات الزراعية القائمة, وتحقيق الأمن الغذائى للمواطنين. أما الصناعات التى يدعو "الأمة" إلى الاهتمام بها فهى الصناعات الحرفية والبيئية والمنزلية "التى يمكن أن يعمل بها ملايين الناس, ويمكن أن تصل بنا إلى زيادة ملموسة فى دخل الفرد والأسرة والدخل القومى"، أما بقية الصناعات فلم يرد لها ذكر فى برنامج الحزب.

وبالنسبة إلى حزب الوفاق القومى فلم تتضمن رؤيته الاقتصادية سوى التأكيد على بعض المواقف والثوابت، إذ يرى أن النهضة الاقتصادية لن تحدث إلا بالاعتماد على النفس "لكى تحدث تنمية مستقلة غير خاضعة لشروط منظمات دولية كصندوق النقد الدولى" سيئ السمعة أو قروض أجنبية تحد من استقلالنا الوطنى" ويرى أن أهم دعائم الاقتصاد هى الزراعة والصناعة والتجارة. فبالنسبة للزراعة يرى "الوفاق القومى" ضرورة أن يسير الإنتاج الزراعى فى اتجاه الاكتفاء الغذائى الذاتى، أى التركيز على زراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والأرز، وتخصيص نسبة من الضرائب التى تفرض على الأطيان الزراعية لاستصلاح الأراضى لتتسع الرقعة الزراعية، وضرورة تسارع خطوات التكامل الاقتصادى العربى فى مجال الزراعة وتعظيم دور التعاونيات الزراعية بحيث تسهم إسهاما مباشرا فى تطوير أساليب الزراعة.

أما فيما يتعلق بالصناعة، فيتخذ حزب الوفاق موقفا أقرب لحزب مصر ٢٠٠٠ , حيث يرى فى العولمة خطرا يهدد الاقتصاد الوطنى، ويرى ضرورة أن تسيطر مصر والدول العربية على المواد الخام فى أراضيها وإقامة صناعات عليها، وضرورة إخضاع الصناعات التى تمس حياة المواطن مباشرة وأمنه القومى لسلطة الدولة وسيطرتها مثل صناعة الغذاء والدواء والصناعات الحربية والصناعات الثقيلة وصناعات أدوات الإنتاج، وأهمية التكامل بين الدول العربية وإقامة أوثق العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية خاصة دول حوض نهر النيل (الإندوجو)، حتى يمكن "مواجهة مخططات ومؤامرات الشركات متعددة الجنسية"، ونفس الرؤية بالنسبة للتجارة، حيث يرى ضرورة أن يكون التبادل التجارى عربيا عربيا، ثم عربيا أفريقيا وأن يعطى هذا النوع من التبادل حوافز حتى تسهل حركته ويشجع نشوء علاقات تجارية متوازنة بين هذه الدول سعيا لإقامة أسواق عربية أفريقية مشتركة.

كما يرى ضرورة إنشاء اتحادات ومنظمات عربية أفريقية لرعاية التبادل التجارى بين أعضاء هذه المنظمات، ويقع على عاتق هذه الاتحادات التجارية مسئولية مباشرة فى دراسة الاتفاقيات التجارية العالمية ,وتقديم المشورة للدول العربية والأفريقية عن أهمية الارتباط أو التعامل مع،هذه الاتفاقات. وعلى الصعيد الداخلى, يرى "الوفاق القومى" ضرورة الاهتمام بشبكة الطرق والمواصلات لتسهيل التبادل التجارى، وضرورة سن القوانين اللازمة لمنع الاحتكار ولمقاربة وتشجيع جمعيات حماية المستهلك, وإعطائها سلطة ضبطية قضائية لصالح المواطنين.

أما حزب مصر الفتاة الجديد، فيتبنى مشروع النيل الجديد كمدخل لمعالجة مختلف القضايا من بطالة وإسكان ومواصلات لكونه سيحدث نهضة زراعية وصناعية وتجارية شاملة، والنيل المقترح يمتد من شمال السد العالى بعد منطقة التوربينات إلى الصحراء الغربية , ثم يعود مجددا إلى المجرى الرئيسى فى هيئة نصف دائرة ليضيف إلى المساحة المنزرعة أربعة ملايين فدان جديدة. من ناحية أخرى, يقترح "مصر الفتاة" إلغاء الخدمة العسكرية للقائمين على استصلاح الأراضى لغرض الزراعة، ويقترح أيضا استحداث وظيفة ملحق صناعى بالسفارات المصرية بالخارج للتعرف على أحدث ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا، وإنشاء مجلس أعلى للإنتاج وجهاز استشارى لوزارة الهجرة المغتربين (قبل إلغائها) ولكل منهم وظيفة خاصة به.

ونفس الموقف تقريبا يتبناه حزب الجيل الديمقراطى, الذى يؤثر على تميز برنامجه بدعوته إلى استراتيجية مصرية جديدة تجاه حوض النيل نهرا وحوضا ودولا, وتحقيق التكامل بينهم فى المجالات المختلفة.

وأخيرا، فإنه في ظل الاستراتيجية الشاملة التي وضعها حزب مصر ٢٠٠٠ لمواجهة العولمة وتأثيراتها التي يراها سلبية، يرى برنامج الحزب أن اتفاقية الجات قد وضعت بمعرفة الدول الكبرى المتقدمة اقتصاديا لمصلحتها الخاصة, دون أدنى مصلحة للدول النامية والواعدة بالنمو ، ومن هنا يضع "مصر ٢٠٠٠" استراتيجية عامة لمواجهة تداعيات الجات , وهذه الاستراتيجية تقوم على سبيل المثال على العمل على زيادة نصيب مصر من حركة التجارة الدولية، وتشجيع المؤسسات المختلفة للدخول في عصر التجارة الإلكترونية لأهميتها في تطوير الاقتصاد، واستبدال قوالب الإدارة التقليدية بتوجهات إدارية معاصرة تمكن من مواجهة تحدى العولمة، والتعاون مع الدول النامية لإنشاء تكتل قوى يقف أمام التطورات العالمية ومؤامرات الدول المتقدمة ، وضرورة انتهاج مبدأ المعاملة بالمثل وخاصة بالنسبة للظواهر المصاحبة لاتفاقيات الجات مثل قضايا الإغراق.

ثانيا- قضايا السياسة الخارجية

أختلف موضع السياسة الخارجية فى برامج الأحزاب من حزب إلى آخر، كذلك اختلف الحجم الذى أفرده لها كل حزب فى برنامجه، وبصفة عامة فإن قضايا السياسة الخارجية جاءت كنقطة أخيرة فى برامج عدد كبير من تلك الأحزاب، كما أن الحجم الذى أتخذته قضايا السياسة الخارجية، من تلك البرامج قد اختلف أيضا، فقد تماثلت أحزاب الأمة، والشعب ومصر الفتاة، والاتحادى الديمقراطى, ومصر العربى الاشتراكى، والعدالة الاجتماعية, والخضر، فى أن السياسة الخارجية لم تأخذ حيزا كبيرا فى برامجها. فبرنامج الحزب الاتحادى يفرد لها صفحتين من بين ٣٩ صفحة هى صفحات برنامجه، أما حزب الأمة فقد أفرد لها ٣ صفحات من بين ٦١ صفحة، وحزب الخضر افرد لتلك القضايا ٤ صفحات من بين ٨٩ صفحة، أى أقل من ٩% من حجم البرنامج، كذلك حزب العدالة الاجتماعية الذى أفرد لها أقل من صفحتين من بين ٧٢ صفحة،أى اقل من ٢,٨%. أما حزب مصر ٢٠٠٠ فقد أفسح لها ٢١ صفحة من بين ١١٥ صفحة هى حجم برنامجه أى ١٨,٢% من حجم ذلك البرنامج.

بذلك الترتيب وهذه الأهمية، ناقشت الأحزاب المصرية الصغيرة فى برامجها مختلف قضايا السياسة الخارجية المصرية، وقد سبق هذا التناول أن حدد كل حزب مفهومه للسياسة الخارجية وما يطرحه من أهداف رئيسية لها.

وعند النظر إلى مضمون رؤية كل حزب من تلك الأحزاب لقضايا السياسة الخارجية المثارة فى برامجها، يتضح أن هناك مساحة اتفاق واسعة فيما بينها بصدد الجزء الأكبر من تلك القضايا، فجميعها يؤكد على عروبة مصر وضرورة توحيد

الصف العربى وجميعها يتمسك بالحق الفلسطينى، وهى لا تختلف تقريبا فى حديثها حول الدائرة الأفريقية والإسلامية وتأييد السلام كهدف استراتيجى. أما مساحة الاختلاف بين تلك الأحزاب حول قضايا السياسة الخارجية، فتبدو ضئيلة وتدور أساسا حول الموقف من امتلاك مصر لأسلحة الدمار الشامل، ونوع الوحدة العربية المطلوبة، أى أنه فى المحصلة الأخيرة يمكن القول بأن مساحة الاتفاق بين الأحزاب المصرية حول قضايا السياسة الخارجية أكبر بكثير من مساحة الاختلاف فيما بينها، ويستعرض هذا الجزء من الدراسة كيفية اقتراب تلك الأحزاب من أهم قضيتين فى قضايا السياسة الخارجية وهما قضية دوائر الانتماء المصرى, وقضية الصراع العربى الإسرائيلى.

١- دوائر السياسة الخارجية وأولوية التحرك العربى

ثمة اتفاق فى برامج الأحزاب بشأن هوية مصر كمجتمع عربى إسلامى ينتمى إلى أفريقيا والعالم الثالث بالجغرافيا والتاريخ والحضارة، كما أن كل الأحزاب تعطى للدائرة العربية المكانة العظمى والأولوية الأولى فى سياسة مصر الخارجية كدائرة هوية وانتماء ومصير، وإن تميز فى ذلك حزب الوفاق القومى, الذى يوجه خطابه ليس للشعب المصرى فقط وإنما للجماهير العربية أيضا. هذا الاتفاق لا يمنع اختلاف تصورات تلك الأحزاب نسبيا بشأن كيفية التعامل المصرى مع قضايا الدائرة العربية واهتماماتها، وفى إطار ذلك تميز كل من حزب الشعب الديمقراطى والحزب الاتحادى بإعطاء أهمية قصوى لقضية العلاقات الخاصة بين مصر والسودان، تلاهما حزب الجيل وحزب مصر الفتاة ثم حزب الخضر، إذ تمثل علاقة مصر بالسودان الركيزة الاستراتيجية الأولى فى تصور الأحزاب الثلاثة للسياسة الخارجية المصرية.

فحزب الشعب يرى أن "السودان هو الامتداد الاستراتيجى الطبيعى لمصر نحو جنوب وشرق وغرب القارة الأفريقية, وأن مصر هى الامتداد الاستراتيجى الطبيعى للسودان نحو الساحل الشمالى للقارة، الأمر الذى يؤكد وحدة المصير خاصة وأن مياه النيل الواردة من منابعها والمتدفقة نحو شمال القارة هى عصب الحياة فى كلا البلدين، الأمر الذى يوجب إتمام تنفيذ التكامل بينهما وصولا إلى تحقيق وحدتهما الشاملة وقيام دولة مصر والسودان الكبرى "مصرودان" محافظة على كيانهما الممتد. ولحين إتمام هذه الوحدة يرى الحزب ضرورة اشتراك السودانيين بحزب الشعب الديمقراطى والأحزاب الأخرى كأعضاء منتسبين بصفة مؤقتة , على أن يحولوا إلى أعضاء عاملين عقب إتمام الوحدة الشاملة وقيام دولة "مصرودان"، على أن يعامل المصريون فى السودان نفس المعاملة.

أما حزب الاتحادى فإنه يضع "الدعوة والعمل لتحقيق الوحدة مع أبناء الجنوب بالسودان" ضمن أهدافه الأربعة الرئيسية، ويعتبر الحزب نفسه الجناح الآخر لوحدة

مصر والسودان بعد الحزب الاتحادى الديمقراطى فى السودان، ويعتبر الإيمان بوحدة مصر والسودان الشرط الأساسى للانضمام للحزب "من لا يجد فى نفسه رغبة أكيدة فى العمل من أجل الوحدة مع السودان واستعدادا للتضحية والكفاح فى هذا السبيل، فلا مرحبا به بين صفوفنا".

أما برنامج حزب الجيل، فقد تميز عن الأحزاب الثلاثة السابقة فى أنه البرنامج الوحيد من بين جميع برامج الأحزاب الذى يدعو إلى إقامة المثلث الذهبى الوحدوى (مصر والسودان وليبيا). ويرى الحزب أن إقامة وحدة مصرية ليبية سودانية هى اللبنة الأولى لتحقيق الوحدة العربية، فبرنامج الحزب يؤكد على أن السودان جزء من مصر، ولذا فإن الوحدة بين شمال الوادى وجنوبه راسخة فى أذهان كل المصريين، وبضم ليبيا إليهما تكون هناك موارد وإمكانيات ضخمة تؤهلهم لتكوين دولة عظمى كفيلة بأن تكون سلة غذاء العالم العربى، واقتراح تسمية تلك الدولة بـ "الولايات العربية المتحدة".

أخيرا يأتى حزب الخضر الذى يرى أن العلاقة بين مصر والسودان علاقة مصير, باعتبار السودان يمثل العمق الاستراتيجى لأمن مصر, فضلا عن الروابط المختلفة، ولكنه لا يدعو إلى الوحدة وإنما يدعو فقط إلى ضرورة توثيق العلاقة وتنميتها والعمل على زيادة التبادل التجارى والثقافى والخبرات الفنية والعملية والمساعدة فى عمليات التنمية فى القطر الشقيق ,وتطوير إمكانياته الإنتاجية بالاشتراك فى استثمارها لصالح القطرين، كذلك يؤكد "الخضر "على دور مصرى فى إنهاء النزاع بين أثيوبيا والسودان وإنهاء تمرد الجنوب ,وتأكيد وحدة أراضى السودان.

أما بقية الأحزاب، فعلى الرغم من إجماعها على أهمية وحيوية الدائرة العربية وقضاياها للسياسة الخارجية المصرية، إلا أن أهم قضايا هذا الإجماع – وهى قضية الوحدة العربية، لم يكن لها تصور واحد فى كل تلك الأحزاب، فبعضها يؤكد على أهمية تحقيق تلك الوحدة بسرعة وبصورة كاملة، فى حين يرى البعض الآخر ضرورة تحقيق الوحدة بشكل تدريجى، بينما تفضل مجموعة ثالثة صورا للتعاون العربى لا تصل إلى مرحلة الوحدة، فى حين تدعو مجموعة أخيرة إلى وحدة عربية أفريقية، ولا يشذ عن قاعدة الإجماع هذه سوى حزب الاتحادى الديمقراطى الذى لم يرد أى ذكر لموضوع الوحدة العربية أو التعاون العربى فى برنامجه، بل أنه يجعل الدائرة العربية هى الدائرة الثالثة فى أولويات السياسة الخارجية المصرية بعد الدائرتين الإسلامية والأفريقية.

وفيما يتعلق بأكثر الأحزاب تأكيدا على أهمية موضوع الوحدة العربية, فهو حزب الوفاق القومى ذو الاتجاه الناصرى الواضح , فهذا الحزب لا يرى أمام الأمة العربية سوى طريق الوحدة "لمواجهة الأخطار المحيطة بها", وهو يضع لذلك استراتيجية

لوحدة تدريجية, يرى أن مرحلتها الأولى تتمثل فى صدور قرار عربى واحد تجاه كل قضية محلية أو عالمية، أما المرحلة الثانية فهى مرحلة التضامن العربى فى مواجهة الأخطار الخارجية والكوارث المحلية، ثم تأتى مرحلة التكامل الاقتصادى "بما يؤدى لإنشاء سوق عربية مشتركة تكون بديلة عن المعاهدات الدولية الجائرة"، ثم تكون بعد ذلك مرحلة الاتحاد بين الدول العربية بتكوين اتحادات عربية عامة لكل مجالات النشاط الإنسانى والنقابى. ويرى الحزب أن هذا التدرج فى اتجاه الوحدة الشاملة ليس برنامجاً ضمنيا, وليس من الضرورى التسلسل فى خطوات تنفيذه، فقد تتداخل المراحل بعضها ببعض، أو قد تسرع بعض الدول العربية ذات النظم السياسية والاجتماعية المتقاربة أو المتشابهة فى اختصار المراحل للوحدة العربية الكاملة.

ويتبنى حزب مصر الفتاة استراتيجية مشابهة لإستراتيجية حزب الوفاق القومى فى تحقيق الوحدة العربية تدريجيا، حيث يرى برنامج الحزب الحاجة إلى مرحلتين ضروريتين لوحدة الأمة العربية: المرحلة الأولى "مرحلة انتقالية"، وهى مرحلة التكامل الاقتصادى والسياسى مع المجوعة العربية بدعم جامعة الدول العربية وتشكيل مستوى قيادى بها يمثل مؤتمر القمة من الملوك والرؤساء العرب، ودعا الحزب إلى إنشاء ما يسميه الدينار العربى الموحد، وهو عملة عربية قابلة للصرف إلى كل العملات العربية، كما دعا الحزب إلى إنشاء سوق عربية مشتركة, بحيث لا يجوز لأى دولة عربية استيراد سلعة أجنبية إذا كانت إحدى الدول العربية تنتج بديلا لها.أما المرحلة الثانية كما يراها برنامج الحزب , فإنها مرحلة الوحدة العربية التى يرى إنها المرحلة النهائية التى تقتنى مرحلة التكامل ووجود نظام الولايات العربية المتحدة.

أما حزب مصر ٢٠٠٠، فعلى الرغم من إعلانه أنه يؤمن إيمانا كاملا بالوحدة العربية التى يراها "أملا يراود أحلام وأمانى كل عربى مخلص خاصة فى عصر أصبحت تسعى فيه الدول إلى التكتل"، إلا أنه يرى أن وحدة عربية اندماجية كاملة أصبح الآن أملا بعيد المنال فى ظل ظروف أمتنا العربية، ولكنه عوضا عن ذلك يضع استراتيجية شاملة متكاملة الأبعاد لمشروع عربى نهضوى يواجه به العرب التحديات الجديدة، فيرى ضرورة تحقيق تكامل اقتصادى عربى، وإقامة منطقة تجارة عربية حرة وتحقيق اكتفاء ذاتى عربى من السلع الاستراتيجية وإنشاء شبكة معلومات خاصة بالوطن العربى وإنشاء شركات عربية متعددة الجنسية ,وإنشاء شركات بترولية عربية ,وتفعيل دور صندوق النقد العربى, وتعظيم دور المدخلات العربية فى البنوك الوطنية ,وضرورة فصل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية عن العلاقات السياسية واعتماد نظام تعليم واحد, وإنشاء جامعة عربية مفتوحة للتعليم العالى، وضرورة العمل العسكرى العربى المشترك، والموقف العربى الموحد من القضايا المختلفة، وتفعيل

دور جامعة الدول العربية فى حل النزاعات العربية ,وإنشاء محكمة عدل عربية ,وعقد القمة العربية مرة كل ستة شهور.

ويرى حزب العدالة الاجتماعية ضرورة "التركيز على قيام اتحاد عربى فعلى وليس شكليا كما هو موجود الآن فى جامعة الدول العربية"، ولكن برنامج الحزب لم يحدد شكل هذا التحالف الفعلى ولا أساليب تحقيقه، وأشار فقط إلى ضرورة أن ينشئ هذا الاتحاد سوقا عربية مشتركة وجيشا عربيا موحدا تحت قيادة مشتركة لحماية الدول العربية من أى غزو خارجى. أما حزب الأمة فإنه يرى أن "تضامن الدول العربية ضرورة قصوى لتحقيق مصالحها والدفاع عن أراضيها وتحرير الأراضى العربية المحتلة وقيام دولة فلسطين العربية، وهذا التضامن هو سبيلها لدعم قوتها سياسيا واقتصاديا وعسكريا"، ولكنه أيضا لم يحدد ما هو المقصود بهذا التضامن ولا آليات تحقيقه أو الشكل الذى يجب أن يكون عليه.

أما بقية الأحزاب فلا تصل تصوراتها للتعاون العربى إلى حد الوحدة الشاملة , وإنما تدعو فقط إلى تعاون عربى فى المجالات المختلفة مع المحافظة على قرار وسيادة كل دولة، فيرى حزب الشعب ضرورة "العمل على إعادة التضامن والوفاق بين الدول العربية مع المحافظة على استقلال كل دولة فى اتخاذ وتنفيذ ما تراه من قرارات وأعمال , تحقيقا لمصالحها العليا ومحافظة على سلامة أراضيها ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

وبدلا من ذلك, يسعى حزب الشعب إلى "التنمية وتقوية الروابط بين دول وشعوب حوض نهر النيل حتى يمكن الشروع فى تنفيذ التكامل بينها بعد اتمام التكامل بين مصر والسودان , وصولا لتحقيق الوحدة الشاملة لجميع دول حوض النيل وقيام دولة وادى النيل العظمى"، كما يسعى الحزب لتحقيق وحدة الشعوب الأفريقية , عن طريق تنمية وتقوية مختلف الروابط والصلات بينها وذلك بإنشاء الاتحادات الأفريقية الموحدة لمختلف طوائف وشعوب القارة.

كذلك حزب الخضر الذى يؤكد على ضرورة السعى المستمر للدبلوماسية المصرية لتنمية وتوثيق وتأكيد العلاقات المصرية العربية, باعتبارها علاقات مصر وتاريخ مصالح مشتركة. ويدعو "الخضر" إلى إيجاد تجمعات عربية تعكس تلك المصالح كالسوق العربية المشتركة والصناديق العربية المشتركة، ولكن فى إطار احتفاظ كل دولة بسيادتها على أراضيها، ويدعو "الخضر" إلى تعاون بين الدول العربية والدول الأفريقية من أجل استثمار الثروات الأفريقية الدفينة. وهذه الدعوة للتعاون العربى الأفريقى تتفق معه فيها أحزاب أخرى مثل الوفاق الذى يدعو لاتحاد عربى أفريقى بعد تحقيق الوحدة العربية، وحزب مصر ٢٠٠٠ وحزب مصر الفتاة.

٢- قضية الصراع العربى الإسرائيلى

تحتل قضية الصراع العربى الإسرائيلى مكانة متقدمة فى تصورات كل الأحزاب للسياسة الخارجية المصرية، ولكن الحديث عن تلك القضية فى برامج تلك الأحزاب كان غالبا فى إطار العموميات المتمثلة فى هدف السلام العربى - الاسرائيلى, واتفاقيتى كامب ديفيد, ومعاهدة السلام مع إسرائيل، ومبادئ عملية توحيد الصف العربى فى مواجهة إسرائيل، والقضية الفلسطينية فى عموميتها. وكافة تللك الامور تدل على افتقاد تلك الأحزاب لرؤية أيديولوجية أو استراتيجية متكاملة وتفصيلية فى هذه القضية من قضايا السياسة الخارجية، فمثلا كل ما جاء ذكره عن هذه القضية فى برنامج حزب الشعب جاء فى بندين فقط وبصيغة مقتضبة البند ٣١ "يقوم حزب الشعب الديمقراطى ليعمل – سلميا – على حل القضية الفلسطينية طبقا لإرادة الفلسطينيين أنفسهم المتحدة"، والبند ٣٢ " يقوم حزب الشعب الديمقراطى ليعمل – سلميا – على تحرير الأراضى العربية المحتلة". أما حزب العدالة الاجتماعية فلم يرد فى برنامجه أى شئ على الإطلاق عن تلك القضية، لا فى مبادئه وأهدافه ولا فى الجزء الخاص بالسياسة الخارجية، أما حزب مصر العربى الاشتراكى, فعلى الرغم مما يدعيه من تبنى وجهة نظر خاصة فى الصراع العربى الصهيونى تنبع من الواقع الراهن، إلا أن وجهة النظر الخاصة هذه يتضح أنها أحد الشعارات التى ارتبطت بالصراع العربى الإسرائيلى منذ بدايته "التمسك بفلسطين التاريخية والجغرافية كوطن مغتصب يجب أن يعود كاملا لأصحابه :الشعب الفلسطينى العربى".

واستمر برنامج الحزب .. فما خصصه من صفحات لهذه القضية، يشرح خطورة العدو الصهيونى وما يمكن أن يسببه من تهديد للأمن القومى وكيف يمكن أن يتصور هذا الصراع مستقبلا، دون أن يتطرق للاستراتيجية والأدوات التى يمكن أن يحقق بها الحزب وجهة نظره الخاصة "باستعادة فلسطين كاملة فى يوم ما".

أما معالجة حزب الأمة لهذه القضية, فقد جاءت فى موضعين فى برنامج الحزب تحمل شعارات غارقة فى العمومية, ومن ذلك اشارته إلى وجوب العمل على تحقيق التوازن فى التعامل مع الدول العظمى بغرض التوصل لتحرير الأراضى العربية المحتلة، وإقامة سلام عادل فى المنطقة".

اما الحزب الاتحادى، فقد أكد احترامه لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام" , واشارته إلى أنه يؤكد على احترامه لما تعهد به "رئيسنا" السابق فى هذه المعاهدات من نبذ الحرب بين مصر وإسرائيل ,وأن تصبح المفاوضات هى النهج الذى تسير عليه الدولتان لحل الخلافات بينهما، وأن الحزب ليأمل أن تتمكن الدولة مع سائر الأطراف

الأخرى من حل مشكلة فلسطين حلا نهائيا لينعم الشرق الأوسط بمستقبل آمن يوفر الاستقرار اللازم لتنمية ورفاهية شعوب المنطقة.

وفيما يتعلق بحزب الخضر، فهو يرى أن حل نزاع الشرق الأوسط لن يكون إلا عن طريق حل سياسى عادل مع ترك ونبذ الاعتماد على القوة تماما والاتجاه إلى بحث فعلى لسلام الشرق الأوسط , فى إطار دولى جماعى يحقق توازن المصالح المشروعة بين دول المنطقة كلها، وأن هذا الحل لن يتم إلا بقيام دولة للفلسطينيين على أرضهم , وغير ذلك إهدار للسلام العالمى.

أما حزب الوفاق القومى، فيأخذ منحى مختلفا حيث يحدد رؤيته فى تلك القضية فى عدة نقاط هى "السعى للسلام القائم على العدل"، الحق المشروع فى تحرير الأراضى المحتلة, ودعم حركات التحرر الوطنى، و العمل على تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك ووضعها موضع التنفيذ، و امتلاك كل أنواع الأسلحة بما فيها أسلحة الردع الشامل والسعى لتصنيفها عربيا، فالسلاح هو عامل الردع الذى يحقق الأمن والسلام لأمتنا ولن يستقر السلام إلا بامتلاكنا سلاح الردع الاستراتيجى ,الذى يمنع قيام الحروب "بيننا وبين الكيان الصهيونى "مالم يوقع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية , والقضاء على ما لدى العدو من السلاح النووى.

ويشترك مع حزب الوفاق فى الدعوة لأمتلاك أسلحة الدمار الشامل كل من حزب الجيل الديمقراطى وحزب مصر الفتاة. فالأول حذر من مخاطر التسلح الإسرائيلى على الأمن المصرى, وأكد على ضرورة الانتباه لذلك من خلال تنمية " قدراتنا المسلحة " . أما الثانى, فقد اعتبر الدعوة لنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة ضرورة لمواجهة الصهيونية، كذلك حزب مصر ٢٠٠٠ الذى كان الحزب الوحيد من بين تلك الأحزاب الذى بلور موقفا محددا وتفصيليا لقضية الصراع العربى الإسرائيلى, وحدد الخطوات الواجب اتباعها فلسطينيا ومصريا وعربيا ودوليا إزاء هذه القضية، حيث يرى برنامج الحزب أن وحدة الشعب الفلسطينى ضرورة، لذا يرى دعوة جميع القوى والفصائل الفلسطينية لعقد مؤتمر وطنى فلسطينى شامل فى مقر الجامعة العربية لمناقشة المستقبل والمصير ووضع الاستراتيجيات الموحدة لمواجهة التعنت الإسرائيلى، ويرى أن على الدول العربية أن تقوم بحملة سياسية وإعلامية على أوسع نطاق كى يمارس مجلس الأمن مسئولياته بفرض العقوبات المنصوص عليها فى الفصل السابع من الميثاق حتى تعود الحكومة الإسرائيلية لرشدها وتفى بالتزاماتها، وأنه لابد من إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة بدلا من الاعتراف بدولة فلسطينية صورية بهدف إجهاض القضية الفلسطينية. أن الأزمة تحتم على كل النظم العربية أن تخرج من فخ الراعى والرعية، فلا راعى للسلام العربى إلا المقاومة العربية، و تثبيت السكان الفلسطينيين على

الأرض، وبالذات فى القدس الشرقية ومقاومة محاولات الاستيطان الإسرائيلى بشراء الأراضى والمبانى الفلسطينية التى باعها أهلها نتيجة للقهر الإسرائيلى.

ويرى برنامج الحزب أيضا أن انعقاد مؤتمر دولى لإنقاذ السلام لابد وأن يسبقه انعقاد مؤتمر قمة عربى ناجح "فليس من المنطقى أن نجعل دول العالم تتفق على برنامج لإنقاذ السلام دون أن نتفق فيما بيننا على هذا البرنامج، وليس من المعقول أن نطلب إلى هذه الدول أن تتضامن معنا قبل ان نتضامن مع أنفسنا"، ويلفت الحزب نظر الدبلوماسية المصرية إلى أن إسرائيل تنظر إلى السلام مع مصر باعتباره عنصر تحييد للقوة المصرية وفرصة لإطلاق يدها فى التعامل مع باقى الأطراف العربية، كما يلفت النظر إلى أن الرهان على التناقضات الداخلية فى إسرائيل والمتغيرات الدولية لن يقرر مستقبل القضية، وإنما الذى سيقرر ذلك هو التطورات التى تحدث داخل الوطن العربى، وما تحدده دوله من قرارات ومدى التقارب فيما بينها، لذا يرى أن "السلام الذى تعتبره خيارا استراتيجيا لا يمكن أن يقوم على مجرد النيات الطيبة لأطرافه ولكنه يقوم على قدرة الأطراف على حمايته، ومعنى ذلك أن التزامنا بالسلام، لابد وأن يتم من منطلق القوة وليس الضعف" .

ومن هنا يدعو الحزب إلى تحديث القدرات العسكرية للجيوش العربية، كما يدعو إلى امتلاك السلام النووى وأسلحة الدمار الشامل, حتى لا تظل إسرائيل وحدها فى قلب العالم العربى الحائزة لأسلحة نووية تستعلى بها على جيرانها "ولن تعرف المنطقة سلاما شاملا إلا إذا كان قائما على العدالة والمساواة فى امتلاك القوة النووية أو فى الخلاص منها نهائيا".

ويدعو الحزب إلى العودة لاستخدام سلاح المقاطعة كوسيلة للضغط على إسرائيل، بما فى مقاطعة المؤسسات والشركات التى تسهم فى تكريس الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، كما يدعو لبذل مزيد من الجهد لدى أوساط الكونجرس الأمريكى والشعب الأمريكى لكشف المزاعم الإسرائيلية الباطلة فى تبرير رفضها لإعادة الأراضى الفلسطينية، الأمر الذى يتطلب رصد المبالغ اللازمة لتحقيق هذا الهدف من خلال أجهزة الإعلام والمعلومات الأمريكية، وأخيرا يدعو إلى تدعيم العلاقات مع القوة المؤثرة فى المنطقة كتركيا وإيران، وفض النزاعات العربية وتحقيق المصالحة العربية بين كافة الدول العربية.

ثالثا : النتائج العامة لدراسة برامج الأحزاب المصرية الصغيرة

بعد الانتهاء من هذه القراءة فى برامج الأحزاب موضع الدراسة وموقفها تجاه قضايا الداخل والخارج، فإن هناك مجموعة من النتائج التى تم استخلاصها من هذه القراءة.

١ ـ لا تحمل أطروحات معظم تلك الأحزاب خلال معالجتها للقضايا موضع الدراسة وجهة نظر خاصة، أو رؤية مغايرة للأطروحات القائمة على الساحة الحزبية, كما أنه لا يتجلى فى تلك الأطروحات ، وأى فكر مختلف وإنما كان الحديث عن تلك القضايا فى إطار العموميات وإعادة لطرح بعض الشعارات الموجودة ، وتأكيدا على بعض المسلمات، بما لا يعبر عن امتلاك هذه الأحزاب لرؤية أيديولوجية أو استراتيجية متكاملة وتفصيلية للقضايا التى تم تناولها فى هذا القسم من الدراسة وغيرها من القضايا , خاصة القضايا المتعلقة بالحقوق والحريات العامة , والتى عولجت فى برامج تلك الأحزاب بشعارات عامة من قبل "ضرورة المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات" وان الشعب هو مصدر السلطات , وسيادة القانون.....الخ. ولا يكاد يستثنى من هذه القاعدة سوى حزب مصر ٢٠٠٠ , الذى طرح استراتيجية متكاملة وتفصيلية لكل القضايا التى تناولها برنامجه، وحملت هذه الاستراتيجية وجهة نظر جديدة تماما عن الأطروحات السائدة. منها اقتراح تقسيم إدارى جديد لمحافظات مصر، وإعادة تخطيط محافظات الدلتا بحيث تحصل كل محافظة على جزء من النيل وجزء من الصحراء، واقتراح هيئة تشريعية جديدة من مجلسين، واقتراح نظام جديد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، واقتراح استراتيجية لمواجهة أثار العولمة واستراتيجية للحفاظ على مياه النيل واستراتيجية جديدة لتحقيق الوحدة العربية ... إلخ. الأمر الذى جعل برنامج هذا الحزب بمثابة ورقة عمل للمستقبل.

٢- إن قضايا السياسة الداخلية تمثل محور الاهتمام الأساسى لبرنامج جميع الأحزاب الصغيرة موضع الدراسة، وتستحوذ تلك القضايا على مساحة الاهتمام الأساسية لدرجة تقترب منها للسيطرة على برنامج الحزب بأكمله، وقد تم التطرق لأسباب ذلك . وبالمقابل لا تحظى قضايا السياسة الخارجية بالقدر نفسه من الاهتمام. ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن الأحزاب تتجاهل القضايا الخارجية, وإنما يعنى أولا أن هذه القضايا لا تحتل الأولوية فى قائمة برامجها، ويعنى ثانيا أن هناك فرقا بين أن تتضمن برامج الأحزاب مطالبها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وبين أن تكون هذه المطالب بالفعل محور برنامج الحزب، ويعنى ثالثا، أن بعض مطالب الأحزاب فى مجال السياسة الخارجية سوف تطرح فى الغالب كامتداد للقضايا الداخلية.

من ناحية أخرى, يمكن تفسير احتلال قضايا السياسة الخارجية موضعا متأخرا فى برامج الأحزاب بسببين، الأول هو أن هذه الأحزاب ماتزال فى بداية تجربة العمل الحزبى ,وأنها فى حاجة إلى التركيز على القضايا القادرة على كفالة قنوات اتصال مؤثرة مع الرأى العام المحلى , وهى بالأساس قضايا السياسة الداخلية، مما يجعل من المنطقى ان يكون الوزن النسبى للسياسة الخارجية فى برامج تلك الأحزاب وزنا محدودا . السبب الثانى, هو أن مجال المناورة المتاح أمام هذه الأحزاب فى مجال السياسة الخارجية أصبح محدودا الى حد كبير. فخلال عصر السادات كان التمييز بين السياسة الخارجية الرسمية وبين ما تطرحه أحزاب المعارضة واضحا، سواء فيما يتعلق بالعلاقات المصرية- العربية ، أو العلاقات مع إسرائيل أو مع القوتين الأعظم، أما فى عهد مبارك، فإن المطالب المطروحة لأحزاب المعارضة، وبالذات فيما يتعلق بالدائرة العربية ، أو النظرة إلى إسرائيل هى إلى حد ما نفس توجهات الرئاسة المصرية.([1])

٣ - ان أول ما يلفت النظر فى معالجة برامج الأحزاب موضع الدراسة للقضايا الداخلية, هو تشابه مطالبها فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسى والدستورى إلى درجة تكاد تصل إلى حد الإجماع فى بعض القضايا, مثل انتخاب رئيس الجمهورية ، وحرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف، وإلغاء قانون الطوارئ... الخ . ويعود إجماع برامج تلك الأحزاب فى هذا الشأن - وبغض النظرعن الخلافات المتعددة فيما بينها فى العديد من القضايا- إلى أن توافر المناخ الديمقراطى الملائم وإلغاء القيود المفروضة على ممارسة العمل السياسى يمثل دعما لكل هذه الأحزاب وحرية فى الحركة وضمانا لممارسة نشاطها بدون مضايقات وتوسيع التأييد الشعبى لها, وأن كان يشذ عن هذا الاجماع "حزب الجيل الديمقراطى" الذى لم يتعرض برنامجه بأى شكل من الأشكال لأى مطالب للإصلاح السياسى والدستورى عند تعرضه لقضايا السياسة الداخلية, معتبرا "أن أهم الأوضاع التى بحاجة إلى غصلاح هو الوضع الاقتصادى العام, الذى يذداد تدهورا ويحتاج إلى إصلاح جذرى وعاجل" . ومن هنا يعتبر الحزب أنه من الضرورى البدء بالإصلاح الاقتصادى, ويعتبر ذلك هو مطلب الحزب الأول فى المجال الداخلى, ومن ثم يمحور رؤيته للسياسة الداخلية حول مجموعة من العناصر تدور كلها حول الاقتصاد المصرى.

٤- أن برامج معظم هذه الأحزاب قد تجاوزها الزمن بكثير ، ولم تعد تتلاءم مع متطلبات العصر الجديد الذى نعيشه ، ومن ثم فإن هذه البرامج فى حاجة الى المراجعة

(٣)على الدين هلال، مرجع سابق.

والتعديل والتنقيح بما يجعلها تستجيب للتحديات الجديدة المطروحة، فليس من المعقول أن تتجاهل كافة برامج هذه الأحزاب دور المجتمع المدنى خاصة الجمعيات الأهلية وغيرها من المنظمات غير الحكومية فى دعم الديمقراطية, كما أنه من غير المعقول ان يتحدث برنامج أحد هذه الأحزاب عن عدم الانحياز والعلاقات مع المعسكرين الشرقى والغربى، وعن المقاطعة العربية لمصر بإعتبارها أمورا لاتزال قائمة، ومن هنا فإن الحاجة ماسة وضرورية لأن يشكل كل حزب من تلك الأحزاب المعنية، لجنة خاصة تعكف على دراسة برنامج الحزب وتنقيحه من كل ما تجاوزه الزمن وتضمينه رؤى جديدة تتناسب مع العصر ، حتى تستطيع هذه الأحزاب مواجهة القضايا الحقيقية التى يعيشها المواطن، على أن يخصص بعد ذلك مؤتمر عام لكل حزب لمناقشة ما انتهت إليه لجنة تطوير البرنامج واعتماده كبرنامج جديد للحزب ، وأول الأحزاب المدعوة إلى مراجعة برنامجها هو حزب الأمة، تليه أحزاب مصر العربى الاشتراكى، ومصر الفتاة والشعب، والاتحادى والعدالة الاجتماعية والخضر المصرى.

ولعل ما يدعو إلى ضرورة مراجعة وتعديل برامج تلك الأحزاب بالإضافة إلى خلوها من مطالب ومبادرات حقيقية للإصلاح ، هو ما يشوب تلك البرامج من تناقض في بعض الأحيان، ومن التعرض لمسائل أصبحت في عداد التاريخ، فلا يعقل أن يتحدث برنامج حزب عن العلاقة مع المعسكرين الشرقي والغربي، وعن المقاطعة العربية لمصر باعتبارها أمورا لا تزال قائمة. كما أن هناك العديد من المفارقات والتناقضات التي تذخر بها برامج تلك الأحزاب ومنها ما هو مثير للسخرية, فليس من المعقول مثلا أن ينص برنامج حزب الخضر في المقومات الدستورية والسياسة التي يؤمن بها الحزب على ضرورة سيادة القانون عن طريق الرقابة على دستورية القوانين واللوائح من خلال المحكة الدستورية العليا , فى حين ينص برنامج الحزب في الجزء الخاص برؤيته للإصلاح القضائي على إحالة الرقابة على دستورية القوانين إلى إحدى هيئي محكمة النقض وإعادة سائر اختصاصات المحكمة الدستورية العليا إلى القضاء، وهو ما يستتبع إلغاء الفصل الخامس من الدستور وقانون المحكمة الدستورية وقانون المحكمة الدستورية العليا، حيث يرى برنامج"الخضر" أنه لا مبرر لقيام هذه المحكمة في دولة موحدة. ومن تلك المفارقات أيضا أن تكون فلسفة حزب الشعب الديمقراطى هي "اشتراكية" تعاونية، ديمقراطية، وأن يكون أحد أهدافه العشرة هو المحافظة على المكاسب الاشتراكية، في حين أنه يدعو إلى تدعيم سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحويله من انفتاح استهلاكي إلى انفتاح إنتاجي، كذلك حزب مصر العربي "الاشتراكي" الذي يدعو أيضا إلى تدعيم سياسة الانفتاح الاقتصادي مع أن المضمون الذي يحمله اسمه يدل على غير ذلك. أما آخر هذه المفارقات فهو ما اختتم به حزب الأمة برنامجه ، ففي بيان البرنامج للفارق بين حزب الأمة وبقية الأحزاب ، أكد أن "حزب الأمة هو حزب الله" و"الانضمام إليه والعمل فيه لتحقيق أغراضه عبادة نتقرب بها إلى الله تعالى".

إن القيام بمهمة المراجعة هذه يتطلب وجود كوادر محترفة ومدربة على صياغة الأفكار والبرامج وخطوط العمل المستندة إلى معايشة الواقع والى بحوث علمية حقيقية تجريها مراكز بحوث متطورة ترتبط بهذه الأحزاب ، فالهروب الشائع في تلك الأحزاب إلى الماضي والشعارات الأيديولوجية يعود في كثير منه إلى غياب تلك الأحزاب عن الحاضر والمستقبل.

٥- إن تلك الأحزاب مطالبة بمراجعة لوائحها الداخلية، وإعادة تنظيم هياكلها حتى تؤخذ مطالبها فى الإصلاح- فى حال طرحها- بمأخذ الجد. بمعنى آخر فانه من غير المستساغ أن تطالب تلك الأحزاب بما تفتقده هي. وتفصيلا يمكن القول أن معظم اللوائح الداخلية للأحزاب لا تتضمن تحديداً مباشراً لكيفية صنع القرار الحزبى ، وبسبب هذا الغموض أتيح لرؤساء الأحزاب القيام بدور أساسي يصل أحياناً إلى حد الانفراد بإدارة الحزب, وساعد على ذلك تمتع رؤساء الأحزاب بصلاحيات واسعة للغاية بمقتضى تلك اللوائح نفسها ,رغم تباين الصياغات المستخدمة فيها لبيان تحديد تلك الصلاحيات، فى حين تحد تلك اللوائح من دور المستويات التنظيمية الأخرى فى عملية صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك, فإن تلك اللوائح لا تحدد طريقة محاسبة رئيس الحزب أو عزله أو سحب الثقة منه أو مدة رئاسته بعدد معين من الدورات وعدد معين من السنين، كما أن معظم تلك اللوائح تجعل من التعيين وليس الانتخاب الوسيلة الوحيدة لتشكيل المستويات التنظيمية فى الحزب.

وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم الأزمات الداخلية واشتداد الصراع على رئاسة معظم تلك الأحزاب، وانتهى الأمر بتجميد عضوية زهاء سبعة من تلك الأحزاب بقرار من لجنة شئون الأحزاب, بالإضافة لحزبين آخرين هما حزبا العمل والأحرار. وبالتالى فإن تلك الأحزاب مطالبة بإعادة النظر فى لوائحها الداخلية, بحيث تنص على عدم جواز بقاء رئيس الحزب فى منصبه لأكثر من دورتين مثلاً، وكذلك الأمر فيما يتعلق ببقية المناصب القيادية، والنص على ضرورة أن تكون كل تشكيلات الحزب بالانتخاب وليس بالتعيين، وأن تكون هناك صلاحيات محددة لكل مستوى تنظيمى فى الحزب، كما أنه من الضرورى وضع آليه محددة لمحاسبة ورقابة كل مسئولى الحزب بما فى ذلك رئيسه، وهذا هو الأسلوب الوحيد للحفاظ على تلك الأحزاب من خطر انفجارها من الداخل، والحد من خلافاتها التى تتلقفها الحكومة للقضاء على تلك الأحزاب من خلال الترويج لرأى مؤداه أن هذا هو حال أحزاب المعارضة التى تحمل مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان للمجتمع والدولة. ولعل التجربة الرائدة التى قادها حزب التجمع بمراجعة لائحته الداخلية بحيث تنص على عدم جواز بقاء أى مسئول حزبى فى منصبه لأكثر من مدتين، يمكن أن تكون تجربة تحتذى فى هذا المجال.

٦-إن الأحزاب المصرية الصغيرة مطالبة بتحديث أدائها السياسي بحيث تخلق لها قواعد جماهيرية تتجاوز بها ما تعانيه من أوجه قصور ونقص , إذ لا يكفى أن تتضمن برامج تلك الأحزاب مطالب معينة للإصلاح , ولا يكفى أن تكون لوائحها وأنظمتها الأساسية متسقة مع هذه المطالب, وإنما لابد من عمل جاد ومقنع لتحقيق ما تؤمن به من أفكار ورؤى, فالأفكار العظيمة على مدى التاريخ لم تتحقق من تلقاء ذاتها وبمجرد طرحها , وإنما بعد جهاد من قبل القائمين عليها ضد قوى عاتية تقف دائما ضد ما قد يهدد مكانها ومكانتها , ومن هنا فإن تلك الأحزاب مطالبة بأن تخوض معارك صعبة في ظل مناخ سياسي رافض لكل ما هو إصلاحي.

أن الفجوة بين المواقف والسلوكيات لدى أحزاب المعارضة الصغيرة يتجلى فى غياب الأحزاب موضع الدراسة عن كل مبادرات الإصلاح السياسي التي طرحتها قوى وطنية فى السنوات الأخيرة، واقتصار تلك المبادرات على أحزاب المعارضة الرئيسية وبعض القوي السياسية الأخرى.

والمفارقة هنا هى أنه فى حين غابت تلك الأحزاب عن المشاركة في مثل هذه المبادرات على الرغم من المشروعية القانونية التى تتمتع بها , إلا أن قوى سياسية أخرى محظورة قانونا وبالتالى لاتتمتع بهامش الحركة المتاح لتلك الاحزاب – إلا أنها شاركت بفاعلية فى صياغة مثل تلك المبادرت , مثل جماعة الإخون المسلمين والحزب الشيوعي المصري .

أنه بدون مراجعة البرامج واللوائح الداخلية وتطوير الأداء فى الأحزاب السياسية لن تستطيع هذه الأحزاب أن تقوم بوظائفها كحلقة اتصال بين المواطنين والحكومة , وإدارة الصراع في المجتمع بالطرق السلمية, وبلورة توجهات فئات اجتماعية وجماعات سياسية مختلفة والتعبير عن مصالحها من خلال القنوات السياسية الشرعية, وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية, والتأثير في الرأي العام , والتجنيد السياسى.

هذا بالإضافة إلى أن عدم قيام تلك الأحزاب بالمراجعات المطلوبة لن يمكنها من لعب أهم أدوارها، وهو طرح بدائل للسياسات القائمة . وبالتالي فإن قدرة النظام السياسي على طرح وتنفيذ سياسات عامة رشيدة وفعالة مرهونة فقط- في حالة غياب تلك المراجعة- برؤية وإدارة المسئولين الحكوميين, طالما أن الرؤى الناقدة أو المصححة الآتية من أحزاب المعارضة تظل محدودة في تأثيرها أو فعاليتها .

٧- لا شك أن طبيعة النظام الحزبي القائم- والذي يمكن أن نسميه نظام حزب واحد في قالب تعددي- يتحمل جزءا مهما من مسؤولية الجمود الفكري الذي صبغ برامج تلك الأحزاب, الأمر الذي يعنى ضرورة تصحيح الاختلال في العلاقة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. ويكمن جوهر هذا الاختلال في احتكار الحزب الوطني للحكم,

واحتكار بقية الأحزاب المعارضة دون أمل حقيقي في المشاركة فـي الحكم , فـأحزاب المعارضة تمارس السياسة وليس لها رصيد سوى قدرتـها كـأحزاب علـى تعبئـة وحشد الجماهير. أما الحزب الوطني, فرصيده بالأساس أنه يحكـم بـالفعل, ومـن هنـا فالتنـافس السياسي يتم فعليا بين أحزب وحكومة, وبالتـالي لابـد وأن يكـون التنـافس الصحيـح هـو بين أحزاب وأحزاب, ويمكن أن يتم ذلك من خلال عدة أساليب, مثل الفصل بين رئـاسة الدولة ورئاسة الحزب الوطني ,والفصل بين إمكانيات الحزب الحاكم وإمكانيات الدولة, والحد من نفوذ السلطة التنفيذيـة فـي الانتخابـات, وإلغـاء القيـود المفروضـة علـى عمـل الأحزاب, وإلغاء حالة الطوارئ ....الـخ وإذا تـم ذلـك فإنـه يمكـن أن يكـون هنـاك نظـام حزبي تعددي تنافسي أكثر قوة وأكثر فاعلية وأكثر قدرة علي خلق أحزاب تتفـاعل مـع الواقع وقضاياه.

الفصل الرابع

الأحزاب المصرية الصغيرة وأزماتها الداخلية

حسين عبد الرازق

يتناول هذا القسم من دراسة الأحزاب المصرية الصغيرة، عمليات الانشقاق والخلاف داخل تلك الأحزاب، وكذلك تشريح أزمة الحياة الحزبية فى مصر.

أولاً- الانشقاقات داخل الأحزاب المصرية الصغيرة

يتناول هذا الجزء، عمليات الانشقاق داخل سبعة من الأحزاب المصرية الصغيرة هى أحزاب مصر الفتاة، والعدالة الاجتماعية، والخضر، ومصر العربى، والشعب الديمقراطى، والتكافل الاجتماعى، والوفاق القومى.

١- حزب مصر الفتاة

نشأ حزب مصر الفتاة إثر انشقاق عدد من قيادات حزب العمل بزعامة المهندس إبراهيم شكرى. وتنتمى هذه القيادات لحزب مصر الفتاة قبل الثورة، ومنهم على الدين صالح ومحمود المليجى وإبراهيم زيدان وعباس المصرى، الذين شاركوا فى تأسيس حزب العمل الاشتراكى عام ١٩٧٨، كامتداد أو إعادة تأسيس لحزب مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين. وانسحب معهم من حزب العمل الفنان حمدى أحمد الذى لمع فى المسرح والسينما والتليفزيون وانتخب لعضوية مجلس الشعب عن دائرة بولاق. وشرع هؤلاء فى تأسيس حزب جديد فى أبريل ١٩٨٨ يحمل اسم حزبهم "مصر الفتاة".[١]

وبداية، أصدر على الدين صالح وكيل المؤسسين ومحمود المليجى بيانا أعلنا فيه أن الحزب يهدف إلى إحياء مبادئ مصر الفتاة. واتهم البيان حزب العمل بالانحراف عن هذه المبادئ ومهادنة الحكومة. وأضاف أن من مبادئ الحزب تطبيق الشريعة الإسلامية، وإحياء القيم والأخلاق للتصدى لموجة الفساد التى تعم المجتمع، والسعى لحل مشكلة الإسكان باتخاذ إجراءات فعالة، والاهتمام بالزراعة واستصلاح الصحراء، وتنظيم عمل المرأة للحفاظ على تماسك الأسرة بحيث لا تخرج للعمل إلا فى حالة الضرورة.[٢]

وقد أشار على الدين صالح إلى تميز برنامج حزب مصر الفتاة عن بقية الأحزاب المعارضة بمشروع النيل الجديد، والذى يقوم على شق مجرى لهذا النيل فى شمال السد

(١) الجمهورية ٢ يونيو ١٩٨٨ .
(٢) صوت العرب ٢٤ أبريل ١٩٨٨ .

العالى خارجا من المجرى الأصلى عائدا إليه بعد رى مساحة ٣ ملايين فدان بالصحراء الغربية. (وهى فكرة أولية شبيهة بما يجرى حاليا فى توشكى وإنشاء قناة الشيخ زايد جنوب السد العالى). (١)

وتقدم على الدين صالح كوكيل للمؤسسين بأوراق الحزب إلى لجنة شئون الأحزاب السياسية، واعترضت اللجنة على طلب التأسيس فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ لتشابة برنامج الحزب مع أحزاب قائمة. (٢) ولكن دائرة شئون الأحزاب بالمحكمة الإدارية العليا ألغت قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية فى ٤ أبريل ١٩٩٠ ووافقت على قيام حزب مصر الفتاة وحزبين آخرين هما حزب الخضر وحزب الاتحاد الديمقراطى. (٣) وقد أصبح على الدين صالح رئيسا للحزب، وكان قد استقال من حزب العمل عام ١٩٨٦ وانضم إلى مؤسسى "الحزب الجمهورى" الذى تقدم بأوراق تأسيسه فى بداية عام ١٩٨٨ المهندس سامى مبارك ورفضت لجنة الأحزاب تأسيسه، ومن ثم بدأ على الدين صالح فى تأسيس حزب مصر الفتاة. (٤)

وقد بدأت الخلافات تدب فى حزب مصر الفتاة على توزيع المناصب القيادية. فعقب اختيار محمود طاحون نائبا لرئيس الحزب (أبريل ١٩٩٠) قدم حمدى أحمد استقالته معلنا إعتراضه على اختيار طاحون نائبا للرئيس. وقال أن الاختيار تم بصورة انفرادية دكتاتورية، وأن نائب الرئيس هو أحد أصحاب شركات توظيف الأموال". (٥) وبعد أيام قليلة قدم "طاحون" استقالته من الحزب. (٦) وتلاه إبراهيم زيدان نائب رئيس الحزب. الذى استقال مع ثلاثة آخرين من قيادات الحزب. (٧) وبعد أقل من ٤ أسابيع قدم حسام الدين حسين كامل الأمين العام للحزب وأمين التنظيم بحزب مصر الفتاة استقالته من الحزب ومعه ٢٥ عضوا من الحزب. وذكر أن سبب استقالته يرجع إلى اعتراضه على أسلوب إدارة الحزب وإصدار القرارات المتعارضة وعدم الالتزام بمبادئ الحزب، وإجبار الأعضاء على التبرع للحصول على مراكز قيادية بالحزب. (٨) ونشرت إحدى الصحف أن أعضاء الحزب فى السيدة زينب ومصر الجديدة والعجوزة وباب الشعرية وحلوان وشبرا والمعادى وإمبابة وحدائق القبة وبولاق والهرم تقدموا

---

(١) الأهرام الاقتصادى ٢٣ مايو ١٩٨٨.
(٢) الأهرام ٢١ أغسطس ١٩٨٨ .
(٣) الوفد ١٥ أبريل ١٩٩٠.
(٤) الحياة ٢١ أبريل ١٩٩٠.
(٥) الأهرام الاقتصادى ٧ مايو ١٩٩٠.
(٦) الأهرام ١٤ مايو ١٩٩٠.
(٧) الشرق الأوسط ١ يونيو ١٩٩٠ .
(٨) الأخبار ٢٧ يوليو ١٩٩٠.

باستقالات مسببة من الحزب. ونقلت عن حسام الدين حسين كامل أن حزب مصر الفتاة "أصبح الآن بلا لجنة واحدة منظمة.. وأن مقره أصبح مغلقا منذ قرابة شهر ونصف. كما تم العدول عن فكرة إصدار جريدة الحزب بعد أن طلب المشرف على إصدارها مائة ألف جنيه لتمويلها". وأضافت تلك الصحيفة أن الأعضاء تقدموا باستقالاتهم لأسباب كثيرة منها: افتقاد الديمقراطية داخل الحزب، وإجبار الأعضاء على التبرع أو إقراض الحزب، وإلا يحرم العضو من عضوية اللجان حتى وإن كان من رأى الأعضاء انتخابه. كما أن رئيس الحزب يشترط على أمناء اللجان دفع تبرع مقداره ٥٠٠ جنيه لكل منهم، ويشترط على كل من يريد أن يحمل عضوية المجلس القيادى دفع تبرع خمسة آلاف جنيه.[١]

وفى سبتمبر ١٩٩٠ واجه الحزب أزمة من نوع آخر، كان محورها سامى مبارك، نائب رئيس الحزب وأمين لجنة الصناعة، والذى انضم لحزب مصر الفتاة فى مايو ١٩٩٠ بعد سلسلة الاستقالات لنواب الرئيس. وقد بدأ سامى مبارك عمله السياسى فى الوفد، وكان نائبا عن الوفد فى مجلس الشعب (٨٤ ـ ٨٧)، ثم استقال من حزب الوفد وكون الحزب الجمهورى (ومعه على الدين صالح) وعندما رفضت لجنة شئون الأحزاب السياسية تأسيس الحزب أعلن اعتزاله العمل السياسى عام ١٩٨٧.[٢] وقد قاد سامى مبارك بمعاونة ٦ من أعضاء المجلس القيادى فى الحزب ما أسماه حركة تصحيح لمسار الحزب، أطاح خلالها برئيس الحزب على الدين صالح. وكان قد تقدم باستقالته من حزب مصر الفتاة وهو تحت التأسيس بسبب ما اعتبره محاولة وكيل مؤسسى الحزب، على الدين صالح جمع الأموال سواء عن طريق القروض من الأعضاء والتى وصلت إلى ٣٢ ألف جنيه وضعها فى حساب خاص باسمه فى أحد البنوك، أو عن طريق استجداء المنح والهبات من بعض الجهات الخارجية، مما دفعه إلى تقديم استقالته، التى عاد بعدها استجابة إلى رغبة قيادات الحزب فى تطهير حزبهم.[٣] وعقد ٢٩ عضوا من أعضاء الحزب بينهم ٤ أعضاء من مؤسسيه مؤتمرا بمقر مؤقت للحزب فى مصر الجديدة وحضرته القيادات التى سبق لهم تقديم استقالاتهم مثل حمدى أحمد وإبراهيم زيدان وتم انتخابهم فى هذا الاجتماع نائبين للرئيس، وانتخب سامى مبارك رئيسا وحسام الدين كامل (المستقيل أيضا) أمينا عاما وكمال عبد الحميد أمينا عاما مساعدا وأمينا للتنظيم.[٤]

(١) السياسى المصرى ٥ أغسطس ١٩٩٠.
(٢) الأهرام ٢١ مايو ١٩٩٠.
(٣) الأهرام الاقتصادى ١٧ سبتمبر ١٩٩٠.
(٤) الأخبار ٢٩ أغسطس ١٩٩٠.

أما بالنسبة لتنظيمات الحزب، فقد عقدت الجمعية العمومية للحزب وحضرها ٩٣% من المؤسسين و٣٠٠ من أعضاء الحزب. وقررت تأكيد رئاسة على الدين صالح للحزب وتأكيد شرعية المجلس القيادى والموافقة على التعديلات التى أدخلت على اللائحة والبرنامج العام المقدم للجنة شئون الأحزاب فى أبريل (١٩٩٠).[١] أما مجموعة سامى مبارك، فقد تقدمت ببلاغ للمدعى العام الاشتراكى تتهم فيه على الدين صالح بتزوير توقيعات المؤسسين، وقرروا رفع دعوى قضائية تتهمه بالتلاعب فى أموال وتبرعات الحزب.[٢] وعلى هذا الأساس، فشل الانقلاب الذى سمى نفسه بحركة التصحيح. وبدأ على الدين صالح فى استكمال النشاط الحزبى بالتقدم إلى المجلس الأعلى للصحافة فى أول مايو بطلب إصدار صحيفة تحمل اسم الحزب، ولم يرد المجلس خلال المدة القانونية. فأصبح حق الحزب فى إصدار الجريدة قائما بحكم القانون. ولكن أجهزة الأمن منعت طبع العدد الأول عن طريق التنبيه على المطابع برفض طبعه.[٣] وصدرت "مصر الفتاة" بعد ذلك ورأس تحريرها مصطفى بكرى. ونجحت الجريدة فى جذب انتباه الرأى العام إلى الحزب. ولكن مواقفها أثارت خلافات من نوع جديد داخل الحزب. ففى يناير ١٩٩١ أدى موقف الحزب المؤيد لصدام حسين بعد غزوه للكويت لاستقاله ٦ من قيادات الحزب "احتجاجا على ما نشرته الصحيفة" من تطاول على سياسة مصر تجاه أحداث أزمة الخليج بأسلوب لا يتماشى مع حزب مصرى تجاه قياداته"[٤] وتم احتواء الأزمة بعد اجتماع بأعضاء الحزب فى الإسكندرية بحضور اللواء عبد الله رشدى وأحمد عز الدين ومحمد سليمان عضوى المجلس القيادى، اللذين أصدرا بيانا جاء فيه أنه "تم فى الاجتماع المنعقد بمقر حزب مصر الفتاة بتاريخ الثلاثاء ٢٩ يناير ١٩٩١ وحضور السادة الأعضاء القياديين بالحزب، أن أوضح على الدين صالح رئيس الحزب سياسة الحزب العامة تجاه مشكلة حرب الخليج والتى تتماشى مع حزب مصر الفتاة فى برنامجه المعلن فى الجلسة مع القيادات المختلفة. "الذلك، فإننا نؤيد سيادته فى إيضاح هذه الأمور، كما يسعدنا أن نقدم لسيادتكم الشكر مع سحب استقالاتنا متمنين كل التوفيق فى رسالة الحزب تجاه مصرنا الحبيبة والأمة العربية".[٥]

من ناحية أخرى، جرت فى مطلع عام ١٩٩٢، محاولة انشقاق أخرى، وقد تم ذلك بقيادة حسام الدين حسين كامل المنشق على الحزب للاستيلاء على مقر الحزب فى

---

(١) **الحقيقة** ١٥ سبتمبر ١٩٩٠.
(٢) **السياسى** ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠.
(٣) **الوفد** ٣١ أكتوبر ١٩٩٠.
(٤) **الأخبار** ٢٣ يناير ١٩٩١.
(٥) **مصر الفتاة** ٤ فبراير ١٩٩١.

الدقى بعد كسر باب المقر، واقتحام ٢٥ شخصا للمقر. وقالوا أنهم قد فوجئوا بتنازل سامى مبارك رئيس الجبهة المعارضة لعلى الدين صالح عن كافة القضايا المرفوعة ضد على الدين صالح، ووصول الأمر أقصاه بتطاول جريدة الحزب على القيادة السياسية" التى نؤيدها تأييدا كاملاً، وبالتالى عقدوا اجتماعا بقيادة (المستشار) حسام الدين حسين كامل" رئيس المجلس القيادى وأتخذوا قرارات مصيرية بالاستيلاء على المقر الرئيسى للحزب. وبعد ساعتين من اقتحام المقر حضر حسام الدين وأذاع بيانا بأسباب حركتهم وأعلن التشكيلات الجديدة للحزب. ولم تدم سيطرة المنشقين على مقر الحزب طويلا، فسرعان ما تقدم أنصار على الدين صالح بعد ساعات لطرد "المحتلين" وهو ما تحقق لهم بعد معركة بالأيدى!. [١]

وقد قامت "مايو" بشن حملة ضد حزب مصر الفتاة. حيث أشارت إلى أنه تم اتخاذ احتياطات أمنية مشددة لنجاح مؤتمر الحزب فى ٨ مايو بالإسكندرية. ونشرت على لسان د. عبده السيد الذى وصفته بالذراع اليمنى لعلى الدين صالح الذى أنقلب عليه وانضم إلى اللواء عبد الله رشدى، كثيرا من الاتهامات لعلى الدين صالح من بينها تلقى الحزب والجريدة لدعم من ليبيا وحزب البعث العراقى والفاسى ومحاولة ابتزاز السعودية لتدفع لهم. [٢] وشنت فى نفس العدد حملة غير مسبوقة وبألفاظ يعاقب عليها القانون ضد رئيس تحرير صحيفة مصر الفتاة. [٣] وعقد هذا المؤتمر بالفعل، وحضره كما قالت جريدة الجمهورية فى اليوم التالى ٢٥٠٠ عضو من أعضاء الحزب، واختير اللواء عبد الله رشدى رئيسا للحزب، وألقى بعد انتخابه كلمة كال فيها الاتهامات لقيادة الحزب، حيث اتهم على الدين صالح بالاستيلاء على مبلغ ١٠٠ ألف دولار كانت مخصصة لدعم جريدة الحزب من دولة عربية وإيداع المبلغ فى بنك الاستثمار العربى. وقالت الجمهورية فى مقدمة الخبر "علمت" الجمهورية أن لجنة الأحزاب سوف تجتمع خلال الأيام القليلة القادمة لإقرار الوضع الجديد واعتماد محضر اجتماع ٨ مايو بالإسكندرية وتعيين عبد الله رشدى رئيسا لحزب مصر الفتاة خلفا لعلى الدين صالح الذى أسقطه أعضاء حزبه فى الاجتماع الطارئ الذى عقد بعد ظهر أمس بالإسكندرية. وكان واضحا من هذا الخبر أن أجهزة الدولة لم تكن بعيدة عن ترتيب هذا المؤتمر. [٤] ورد على الدين صالح بأن هؤلاء جميعا ليسوا أعضاء فى الحزب، وأن الذى تولى الإعداد لهذا المؤتمر خمسة من المفصولين لأسباب أخلاقية، ويقف خلفهم رئيس مجلس إدارة إحدى المؤسسات الصحفية القومية وجهاز مباحث أمن الدولة برئاسة اللواء يحيى

(١) الجمهورية ٢ فبراير ١٩٩٢.
(٢) مايو ٤ مايو ١٩٩٢.
(٣) المصدر السابق.
(٤) الجمهورية ٩ مايو ١٩٩٢.

تعلب مفتش أمن الدولة بالإسكندرية، ولفت النظر إلى التصريح الذى أدلى به د. أحمد سلامة فى جريدة المساء حول اجتماع لجنة الأحزاب.(١)

وتأكد موقف السلطة التنفيذية المناوئ لمصر الفتاة فى أمرين، أولهما، التهديد بإغلاق صحيفة الحزب بعد نشرها عدة مقالات تدعو لتدويل الأماكن المقدسة بالسعودية، وقد تم ذلك بناء على طلب السفير السعودى بالقاهرة، تشبها بما قام به إزاء صحيفة صوت العرب من قبل.(٢) ثانيهما، قيام لجنة شئون الأحزاب السياسية بعقد اجتماع فى ٢٢ مايو ١٩٢٢ للتدخل فى النزاعات داخل الحزب، وقد قررت اللجنة الاعتداد بما تم فى المؤتمر العام لحزب مصر الفتاة الجديد المنعقد فى ٨ مايو ١٩٩٢، والتعامل مع عبد الله رشدى محمد ماهر باعتباره رئيسا للحزب.(٣) ولم يكن هذا القرار هو نهاية المطاف، إذ تقدم عبد الله رشدى ببلاغ للنائب العام ضد على الدين صالح ومصطفى بكرى، بتهمة قيام قيادة الحزب بازدراء نظام الحكم والحض على كراهيته والتشهير به، وسأل المحقق عما دار فى الندوة التى أقامها الحزب للتعليق على خطاب رئيس الجمهورية فى عيد العمال، وحول مالية الحزب.(٤)

أما فيما يتعلق بموقف أحزاب المعارضة، فقد حدث تطور هام تمثل فى إصدار بيان يفيد عدم اعترافها بقرار لجنة الأحزاب، والإشارة إلى أن ملاحقة اللجنة للحزب تستهدف الموقف الوطنى والقومى له.(٥)

وفى يوم ٣٠ يونيو ١٩٩٢ قضت محكمة القضاء الإدارى برئاسة المستشار طارق البشرى بوقف تنفيذ قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية. وقالت فى حيثياتها أن ما قامت به لجنة الأحزاب يخرج عن اختصاصها، لكونها نصبت نفسها حكماً بين طرفين متنازعين داخل الحزب وتدخلت فى أمر يخرج عن سلطاتها، ويفصل فيه الحزب نفسه وفقاً للائحة الداخلية.(٦) وقد لجأ عبد الله رشدى للاستشكال فى الحكم أمام قاضى الأمور المستعجلة، رغم أن قضاء مجلس الدولة لا يعرف الاستشكال فى أحكامه. وساندته لجنة شئون الأحزاب السياسية عندما أرسل مصطفى كمال حلمى رسالة إلى مؤسسة الأهرام لمنع طبع صحيفة "مصر الفتاة" التى كان على الدين صالح فى سبيله لاستئناف إصدارها. واستند خطاب رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية إلى المادة

(١) مصر الفتاة ١١ مايو ١٩٩٢.
(٢) مجلة اليسار ١٩٩٢/٧/٢٩.
(٣) الأخبار ٢٦ مايو ١٩٩٢.
(٤) الشعب ١٦ يونيه ١٩٩٢.
(٥) الشعب ٢ يونيه ١٩٩٢.
(٦) الأهالى ١ يوليو ١٩٩٢.

٣١٢ من قانون المرافعات التى تنص على أن الإشكال فى الحكم يوقف التنفيذ، متجاهلاً عن عمد القانون الخاص بمجلس الدولة.

وفى ١٤ يناير ١٩٩٣، قررت محكمة القضاء الإدارى رفض الاستشكالات التى توقف تنفيذ الحكم الصادر فى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ وأمرت بتنفيذه وأدانت عرقلة السلطات تنفيذه وأكدت بطلان قرار لجنة الأحزاب بتنصيب عبد الله رشدى رئيساً للحزب من تاريخ صدوره فى ٢٣ مايو ١٩٩٢، واعتبرت عبد الله رشدى غاصباً للسلطة بقرار باطل وأن رئاسة على الدين صالح للحزب سارية دون انقطاع من تاريخ تأسيس الحزب فى أبريل ١٩٩٠.[١]

ومع ذلك لم يستطع على الدين صالح وقيادة الحزب العودة لممارسة نشاطها. فقد ظهر شخص جديد غير معروف هو "الوصيف عبد الوصيف" وأدعى أنه عقد مؤتمراً طارئاً لحزب مصر الفتاة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢، وقرر انتخابه رئيساً للحزب وسحب الثقة من عبد الله رشدى، ولجأ للاستشكال فى حكم محكمة القضاء الإدارى، وقام بإبلاغ لجنة الأحزاب التى عقدت اجتماعها فى ٣١ يناير ١٩٩٣، وقررت عدم الاعتداد بأى من المتنازعين حول رئاسة حزب مصر الفتاة، وبالتالى تجميد الحزب ووقف إصدار صحفه. وبررت قرارها "بان محكمة القضاء الإدارى حرصت فى حكمها على إبراز أن قضاءها لا يعنى أن رئاسة الحزب معقودة لشخص بعينه. وإن المرجع فى حل النزاع حول هذه الرئاسة هو للتراضى أو التقاضى. وبناء على ما تقدم فإن مقتضى الحكم هو عدم الاعتداد بأى من الطرفين المتنازعين (على الدين صالح، وعبد الله رشدى) حول رئاسة حزب المصر الفتاة الجديد حتى يفض الأمر ويحسم النزاع بالتراضى بينهما أو بحكم قضائى من المحكمة المختصة. ويصدق ذلك أيضاً بالنسبة إلى الوصيف عبد الوصيف أو غيره ممن قد ينازع فى رئاسة الحزب. وتأسيساً على ذلك كله، قررت اللجنة تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بوقف تنفيذ قرارها الصادر بجلستها ٢٢ مايو ١٩٩٢، لكن مع عدم الاعتداد بأى من المتنازعين حول رئاسة حزب مصر الفتاة الجديد حتى يتم الفصل فى النزاع بينهم رضاء أو قضاء"!!.[٢] ورغم وفاة على الدين صالح فى فبراير ١٩٩٦، استمر الصراع على رئاسة الحزب.

---

(١) **الشعب** ١٩ يناير ١٩٩٣.

(٢) **الجمهورية** ٢ فبراير ١٩٩٣.

٢- حزب العدالة الاجتماعية

كانت أزمة حزب العدالة الاجتماعية تكرارا للأزمات والانشقاقات التى واجهها حزب مصر الفتاة، وإن تميز "العدالة الاجتماعية" بممارسات من نوع خاص قادت رئيسه وعددا من قادته إلى المحاكمة الجنائية.

ويبدأ موضوع حزب العدالة الاجتماعية عندما تقدم د. محمد عبد العال فى ١٦ أغسطس ١٩٩٢ إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية بطلب الموافقة على تأسيس حزب سياسى جديد باسم "حزب العدالة الاجتماعية"، بصفته وكيلاً للمؤسسين (١٧٨ عضواً). وفى ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ قررت اللجنة الاعتراض على قيام الحزب على أساس أن برنامج الحزب وأساليبه وسياساته تفتقد شرط "التميز الظاهر" الذى عنته المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧. ولجأ وكيل المؤسسين إلى محكمة الأحزاب فى مجلس الدولة التى انتهت فى ٦ يونيو ١٩٩٣، إلى أن البرنامج قد تضمن سياسات وأساليب تميزه عن غيره . . ومن ثم تقرر إلغاء قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية، وبالتالى تأسيس حزب العدالة الاجتماعية.[١]

ومع بدء الحزب لنشاطه والاستعداد لإصدار صحيفة "الوطن العربى" نشرت الصحف على التوالى أخبار الحزب التى أثارت تساؤلات لدى الرأى العام. فنشرت إحدى الصحف خبراً يقول إن رئيس حزب العدالة الاجتماعية الجديد يقوم بتسويق جريدة حزبه التى لم تصدر بعد لبعض الدول العربية الخليجية، وأنه يبدو أنه نجح فى عقد صفقة لبيع خمسة آلاف نسخة من الجريدة لدولة الكويت. الجدير بالذكر أن الدكتور محمد عبد العال رئيس الحزب أسس لجنة للدفاع عن أسرى الكويت لدى العراق[٢]

وكان حزب العدالة الاجتماعية قد سعى لمغازلة الحكومة منذ نشأته، إذ طلب سحب تراخيص صحف الأحزاب الممولة من الخارج على الرغم من رفض الأحزاب السياسية المعارضة وصاية المجلس الأعلى للصحافة للسيطرة على الصحف الحزبية[٣]، واتخذ الحزب مواقف مؤيدة للحكومة ومتعارضة مع مواقف أحزاب المعارضة مثل تأييده لإحالة المدنيين للمحاكم العسكرية، وتعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية (القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥) الذى اشتهر باسم قانون اغتيال حرية الصحافة.

---

(١) الحكم الصادر من مجلس الدولة فى ١٩٩٣/٦/٦ بتأسيس حزب العدالة الاجتماعية – مركز الإعلام الدولى.
(٢) الأهرام الدولى ١ يناير ١٩٩٤.
(٣) الأهرام الدولى ١ مارس ١٩٩٤.

على أن حزب العدالة تلقى ضربة قوية عندما وافق مجلس الشورى عام ١٩٩٦ على "رفع الحصانة البرلمانية عن د. محمد عبد العال رئيس حزب العدالة لارتكابه جرائم".[١] وعندما قرر مجلس نقابة الصحفيين إحالته "إلى لجنة التأديب لخروجه على تقاليد وآداب المهنة، وارتكابه بعض المخالفات والتجاوزات التى تتنافى مع ميثاق الشرف الصحفى.[٢]

وقد بدأت الخلافات داخل الحزب تطفو على السطح فى أكتوبر ١٩٩٦، عندما شكك فى شرعية المؤتمر الذى عقده الحزب فى أكتوبر ١٩٩٦. حيث ذكر أن حزب العدالة الاجتماعية عقد مؤتمره العام الأول لانتخاب رئيس الحزب، وذلك على متن إحدى البواخر السياحية فى النيل. وتكمن المفاجأة فى غياب كل الأعضاء المؤسسين باستثناء عضوين فقط إلى جانب رئيس الحزب. إضافة إلى ذلك، ذكر أن جمهور الحاضرين للمؤتمر والذين لم يتعد عددهم مائة مشارك، قد جاءوا من محافظاتهم بناءً على دعوة الجريدة – الوطن العربى – لعقد اجتماع موسع لمراسلى الجريدة بالمحافظات. وفى الاجتماع تم توزيع استمارات عضوية عليهم، وبالتالى استطاع محمد عبد العال رئيس الحزب أن يعقد المؤتمر العام للحزب.[٣] وقد انتهى المؤتمر الذى لم يناقش فيه شئ إلى إعلان إعادة انتخاب محمد عبد العال (رئيساً للحزب)، وأعضاء الهيئة العليا للحزب للمرة الثانية.[٤]

وحدثت أول محاولة انشقاقية للحزب عام ١٩٩٨، عندما عقد عبد الرشيد أحمد السيد مؤتمراً لحزب العدالة الاجتماعية فى ١٥ إبريل ١٩٩٨، وقرر المؤتمر عزل د. محمد عبد العال من رئاسة الحزب، وفصله من الحزب، وانتخاب عبد الرشيد أحمد السيد رئيساً للحزب وإعادة تشكيل الأمانة العامة "وذلك عقب صراع بين قيادات الحزب حول السياسات التى يمارسها وتوجهات الجريدة التى يصدرها والتى أثارت العديد من الانتقادات." [٥] وقد طالب المؤتمر محمد عبد العال بتسليم مقار الحزب وأصوله الإدارية والعقارية للهيئة العليا الجديدة للحزب والتى تم اختيارها بالانتخاب الحر فى المؤتمر.[٦]

---

(١) الأهرام الدولى ٦ أبريل ١٩٩٦.
(٢) المصدر السابق.
(٣) العالم اليوم ٢٠ أكتوبر ١٩٩٦.
(٤) الأهرام الدولى ٢ نوفمبر ١٩٩٦.
(٥) الأحرار ١٦ أبريل ١٩٩٨.
(٦) الوفد ١٨ أبريل ١٩٩٨.

ويشرح عبد الرشيد أحمد عبد الرشيد الذى كان يشغل موقع أمين شباب الحزب أسباب هذا التغيير قائلاً . . "وصلنا إلى وضع لا يشعر فيه أى عضو بالفخر ولا يستطيع أن يجهر بأنه عضو به. وأصبحت العضوية كأنها "سبة" بعدما أصبحت جريدة الحزب "الوطن العربى" فى ظل قيادة عبد العال رائدة وقائدة ونموذجاً للصحف الصفراء التى يرفضها جميع الإعلاميين فى العالم. . كما أصبح الحزب حزباً للابتزاز والانحراف والفساد. . "[1] وأعلن أعضاء المؤتمر فى بيان لهم اعتذارهم للرأى العام لما أصابه من ضرر بالغ بسبب استخدام صحيفة الحزب لأسلوب الصحافة الصفراء، كما أعلنوا "اعتذارهم للعديد من شخصيات المجتمع وفئاته السياسية والفنية والعامة"، واتهموا د. محمد عبد العال بالدكتاتورية. [2]

وقد أبلغ عبد الرشيد أحمد عبد الرشيد رئيس لجنة الأحزاب بقرارات مؤتمره. وقررت لجنة شئون الأحزاب فى ٢٦ إبريل ١٩٩٨ عدم الاعتداد بأى من المتنازعين حول رئاسة حزب العدالة الاجتماعية، وهما د. محمد عبد العال وعبد الرشيد أحمد، حتى يتم حسم النزاع رضاء أو قضاء، ووقف إصدار جريدة "الوطن العربى" الناطقة باسم الحزب لحين حسم النزاع واختيار رئيس للحزب.[3]

وواكب هذه التطورات موافقة مجلس الشورى على رفع الحصانة عن د. محمد عبد العال فى أربع قضايا اتهم فيها بارتكاب جريمة القذف والسب. القضية رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ "النشره رسوماً وعبارات اعتبرها أصحاب الشكوى السادة أحمد بهجت ومحمود عبد العزيز سبا وقذفاً فى صحيفة الوطن العربى"، والقضية رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ والمرفوعة من المستشار محمد موسى رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب. . إلخ.[4]

وقبل صدور قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية بتجميد الحزب، صدرت نسختان مختلفتان من صحيفة الوطن العربى. الأولى عن د. محمد عبد العال التى اتهمت طاهر البريرى صاحب محلات مصر والسودان ود. أيمن نور عضو مجلس الشعب عن حزب الوفد ورجل الأعمال أحمد بهجت، بأنهم وراء محاولة الانقلاب. أما النسخة الثانية للصحيفة، فكانت لعبد الرشيد أحمد، وتضمنت مقالا بعنوان "هاتك الأعراض" وقالت الصحيفة أن عبد العال فصل تأديبياً من كلية الطب، واتهم فى قضايا اغتصاب وسرقة واحتيال وتزوير وابتزاز، وتصدر الجريدة عنوان يقول "سقوط الطاغية محمد

(١) الأحرار ٢٠ إبريل ١٩٨٨.
(٢) الوفد ١٨ إبريل ١٩٨٨.
(٣) الأخبار ٢٧ إبريل ١٩٩٨.
(٤) الأهرام ١٢ إبريل ١٩٩٨.

عبد العال" ومانشيت آخر بتأييد ومبايعة الرئيس حسنى مبارك، فى محاولة منهما لإستمالة الرئيس للقادة الجدد للحزب، وردت صحيفة عبد العال بخبر يعلوه صورة الرئيس وتحت عنوان "مبارك الشخصية الأولى فى أمريكا"!.

وفى مايو ١٩٩٨ تلقى النائب العام مذكرة من مجلس نقابة الصحفيين تشير إلى أن "النقابة تلقت العديد من الشكاوى ضد محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية لانتحاله صفة صحفى التى لا تتوافر فيه بعد شطب اسمه من جدول نقابة الصحفيين، وبالتالى ينطبق عليه الحظر المنصوص عليه فى القانون رقم ٧٦ لعام ١٩٧٠ الخاص بنقابة الصحفيين" وكان النائب العام المستشار رجاء العربى قد وافق على إحالة محمد عبد العال وأربعة آخرين إلى محكمة جنح قصر النيل لاتهامهم بالسب والقذف بطريق النشر فى حق أحد رجال الأعمال ورئيس البنك الأهلى.(١) وقام عبد الرشيد أحمد برفع عدد من القضايا .. الأولى أمام محكمة القضاء الإدارى والثانية أمام محكمة شئون الأحزاب السياسية، ضد عدم الاعتداد به رئيساً للحزب والثالثة أمام محكمة عابدين. وطالب جهاز الكسب غير المشروع بمساءلة د. محمد عبد العال عن مصدر ثروته من أموال وعقارات، فهو "ليس له مصدر رزق معروف لى منذ تخرجه من الجامعة وخروجه من حارة برعى بالسيدة زينب، فمن أين له كل هذه الفيلات. . وما هى وظيفته الآن ومن أين ينفق؟".(٢)

وبالمقابل قام د. محمد عبد العال برفع مجموعة من القضايا .. وطبقاً للإعلان الذى تم تسليمه على يد محضر إلى كل من إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام وإبراهيم سعده رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم وصفوت الشريف وزير الإعلام، فقد صدر حكم فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٨ ببطلان جميع القرارات الصادرة عن المؤتمر الذى عقده عبد الرشيد أحمد فى ١٥ إبريل ١٩٩٨، وإلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه (الدعوى رقم ٩٨/١٢٢٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة) وحكم آخر (الدعوى رقم ٩٨/٢٢٤٥ مدنى كلى الجيزة) بتاريخ ٢٨ فبراير ٩٩ بصحة إجراءات المؤتمر العام الثالث للحزب بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٩٨ والذى أعاد انتخاب د. محمد عبد العال رئيساً لحزب العدالة الاجتماعية، وحكم ثالث فى "الجنحة رقم ٩٨/٨٦٣٣ جنح بندر الجيزة" فى ١٨ يوليو ١٩٩٨ بحبس عبد الرشيد أحمد ثلاث سنوات بتهمة اختلاس مبلغ ثمانين ألف جنيه من أموال حزب العدالة الاجتماعية، وحكم رابع (الجنحة رقم ٩٨/٢٤٤٥) يقضى بحبس عبد الرشيد أحمد ستة أشهر بتهمة انتحال صفة رئيس حزب العدالة الاجتماعية، وقررت لجنة شئون الأحزاب السياسية

(١) الأهرام الدولى ٢٣ مايو ١٩٩٨.
(٢) مايو ٢٧ يوليو ١٩٩٨.

الاعتراف بمحمد عبد العال رئيسا لحزب العدالة الاجتماعية. على أن عبد العال ما كاد ينتهى من مشكلات عبد الرشيد حتى جرت محاولة أخرى للانقلاب عليه قام بها محمد حامد عوض، الذى أبلغ لجنة شئون الأحزاب السياسية بعقد المؤتمر الرابع للحزب بحضور ٢٦٥ عضواً الذى قرر فصل د. محمد عبد العال من رئاسة وعضوية الحزب، وانتخاب عوض رئيساً للحزب، لم يقدر لها النجاح.(١)

ورغم كل ذلك لم تنته مشاكل حزب العدالة الاجتماعية، إذ تقدم عبد الرشيد أحمد ببلاغ ضد عبد العال ذكر فيه أن الأخير خطفه واحتجزه فى مقر صحيفة الحزب بمنطقة المهندسين" وقام بمساعدة زوجته وبعض العاملين فى الصحيفة بالاعتداء عليه وتجريده من ملابسه، ثم أحضروا سيدة وصوروه معها . . وإن المعتدين أجبروه على توقيع وثيقة زواج من تلك السيدة التى يجهلها، ثم اعتدوا عليه مجدداً وصوروه بكاميرا فيديو معها فى أوضاع مخلة بالآداب . . وأن عبد العال ومساعديه أجبروه على توقيع إقرار بأنه تواطأ مع وزير الداخلية السابق السيد حسن الألفى وبعض رجال الأعمال فى تنظيم مؤتمر عام للحزب عام ١٩٩٨ تم خلاله عزل عبد العال، وإعلان عبد الرشيد أحمد رئيساً للحزب . . واستمعت النيابة إلى أقوال محمد عبد العال الذى نفى كل ما قاله منافسه واصفاً إياه بأنه فيلم خيالى"(٢)

وأحال المحامى العام لنيابة أمن الدولة المستشار هشام بدوى، كلا من د. محمد عبد العال رئيس حزب العدالة الاجتماعية ورئيس تحرير صحيفة الوطن العربى وخمسة من معاونيه هم رأفت إبراهيم سلامه وأحمد مختار محمد زكى ومحمود الغلبان ومحمد مرسى وسيد محمد عبد الجواد (من بينهم صحفيان) بتهمة الاستيلاء على أموال الدولة بغير وجه حق والرشوة، حيث قام د. عبد العال بنشر عدة مقالات منقولة من النشرات الخاصة بالصندوق الاجتماعى للتنمية، وبعد ذلك طالب مدير عام التعاون الدولى والإعلام بالصندوق الاجتماعى بمبلغ ٩٠ ألف جنيه مقابل نشر هذه المقالات، وأن المتهم أحمد مختار زكى سهل لعبد العال الحصول على المال العام حيث أصدر شيكاً بالمبلغ الذى قدمه الصندوق الاجتماعى لرئيس تحرير جريدة الوطن العربى بزعم أنه مقابل إعلانات، وأن محمد محمد مرسى صاحب شركة مصر والسودان للأغذية قدم رشوة قدرها ٣٠ ألف جنيه للدكتور محمد عبد العال مقابل وقف الحملة الصحفية التى تنوى الصحيفة نشرها ضده، وأن صاحب محلات التوحيد والنور (رجب السويركى) قدم رشوة قدرها ٥٠ ألف جنيه لوقف حملة كانت الصحيفة تنشرها وتشكك فيها فى مصدر ثروة السويركى، وأنه يتاجر فى الممنوعات ويبيع سلعاً مغشوشة،(٣) وقررت

(١) الأسبوع ٦ يناير ٢٠٠٠.
(٢) الحياة ٢٧ فبراير ٢٠٠١ .
(٣) الأسبوع ٢ ديسمبر ٢٠٠٢.

محكمة امن الدولة العليا يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٢ منع د. محمد عبد العال من السفر وإدراج اسمه على قوائم الممنوعين من مغادرة البلاد، وأدرجت أسماء جميع المتهمين فى قضية الرشوة والابتزاز المنظورة أمام المحكمة فى قوائم الممنوعين من السفر [١]

٣- حزب الخضر

بدأت فكرة إنشاء حزب الخضر عام ١٩٨٧. وقد جاءت فكرة تأسيس هذا الحزب، كما يقول مؤسسه عبد السلام داود بعد كارثة تشيرنوبل فى الاتحاد السوفيتى وامتداد الإشعاع النووى إلى أوروبا. فى ذلك الوقت كانت هناك شحنة من اللبن الملوث بالإشعاع مصدرة إلى مصر. لكن حزب الخضر الألمانى تصدى للقطار المحمل بهذا اللبن، فأجبر الحكومة على إعدام هذه الشحنة. من ناحية أخرى، نصح بعض أعضاء جماعة البيئة فى مصر بتكوين حزب سياسى لأنهم فشلوا كجماعة فى عمل أى شيئ. من هنا تحولت الفكرة إلى حزب. وقد كان كل الأعضاء الذين انضموا إليه لم يكن لهم نشاط حزبى سابق .. وغلب عليهم صفة أساتذة الجامعات والعلماء والطلبة، وهؤلاء ليست لديهم قدرة مالية. لذلك بدأ الحزب نشاطه بمبلغ بسيط عن طريق الاشتراكات. وقدم الدكتور حسن رجب القرية الفرعونية كمقر لاجتماعاته.

وفى عام ١٩٨٨ تقدم الحزب إلى لجنة شئون الأحزاب السياسية بأسماء المؤسسين (١١٨ مؤسساً منهم ٥٩ من العمال والفلاحين و٥٩ من الفئات) يتقدمهم د. حسن رجب وعبد السلام داود وكمال كيره (الوكيل الشرفى) ومحمد عبد الحميد نونو (الوكيل التنفيذى للمؤسسين) ود.بهاء الدين بكرى. [٢] وكما جرى العمل، اعترضت لجنة شئون الأحزاب على قيام الحزب. وفى ١٤ أبريل ١٩٩٠ قررت محكمة الأحزاب إلغاء قرار اللجنة، وقضت بتأسيس حزب الخضر. [٣] وتولى د.حسن رجب رئاسة الحزب وخلفه عبد السلام داود الذى استقال بدوره، ليحل محله كمال كيره الأمين العام للحزب فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣. [٤] ويصبح محمد عبد الحميد نونو أمين التنظيم أميناً عاماً للحزب. وواجه الحزب من البداية أزمة مالية أدت إلى تأجيل إصدار صحيفته (الخضر).

وفى يناير ١٩٩٤ انتقل الحزب إلى مقر جديد فى شارع وادى النيل بميت عقبة. وأعلن أن عضوية الحزب فى تزايد مستمر وتجاوزت العشرة آلاف عضو، وأن الحزب أصبح قادراً على تغطية نفقات أنشطته من خلال رفع الاشتراك إلى عشرة جنيهات سنوياً، وهو الأمر الذى سيمكن الحزب من إصدار جريدته فى الشهر القادم .

(١) الأهرام ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٢ .
(٢) الجمهورية ٢ نوفمبر ١٩٨٨.
(٣) الأخبار ١٥ أبريل ١٩٩٠.
(٤) الوفد ٢٤ أغسطس ١٩٩٤.

كما سيشهد نشاطه حزبه انطلاقة كبيرة على ساحة العمل الحزبى فى ضوء قيادته الجديدة .." [1] وقد جاء كل ذلك بالرغم أن كمال كيره كان قد أعلن قبل وقت قصير أن حزبه يعانى من ضعف العضوية التى لا تزيد على حد تعبيره حينئذ عن ٥٠٠ عضو. [2]

وكان المهندس عادل شلش أحد الأعضاء المؤسسين للحزب قد أعلن فى ذلك الوقت صراحة أن الحزب يتلقى مساعدات وأموالا ضخمة من أحزاب خارجية تحمل نفس الاسم، وأن الحزب الذى استأجر قصراً ضخماً بالدقى وسيصدر جريدته، كان عاجزاً عن دفع مرتب السعاه، وأنكر أن تكون حصيلة الاشتراكات كافية لسداد المصروفات الضخمة، فى الوقت الذى طلب فيه الحزب تعيين عدد كبير من الموظفين والإداريين بمرتبات خيالية". [3] وكان هذا بداية الأزمة الداخلية لحزب الخضر.

انفجر الصراع بين الأمين العام للحزب عبد الحميد نونو ورئيس الحزب كمال كيره، وعلى صفحات الجرائد، حيث أتهم نونو رئيس الحزب بارتكاب عدة تجاوزات إدارية ومالية، إضافة إلى اتخاذ عدة إجراءات مالية دون الرجوع إلى أمين الحزب وبدون عرضها على المكتب التنفيذى أو على الهيئة العليا، وهو أسلوب دكتاتورى اتسمت به سياسة كمال كيره، حتى أصبح مسيطراً على كافة شئون الحزب، وكان أحد أهم تلك الأمور اتفاقه وحده مع جريدة الأهرام لإصدار جريدة الحزب، وكذلك اختيار محمود سامى رئيساً لتحرير جريدة الحزب "الخضر". وإنفاقه على تلك الجريدة أكثر من ٢٠٠ ألف جنيه. من ناحية أخرى، قام كمال كيره بشراء سيارة دوجان لخدمة رئيس الحزب بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه دون إطلاع نونو على طريقة الشراء، باعتباره – أى نونو – مسئولا إداريا وماليا بالحزب، كما قام بتعيين إبنه وكيلاً للإعلانات بالجريدة. وأعلن عبد الحميد نونو أنه أقام دعوتين قضائيتين ضد رئيس الحزب إحداهما أمام محكمة الجيزة الابتدائية الدائرة الثامنة تنظر يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٩٤ يطلب فيها تعيين خبير على الحزب، وعمل كشف حساب للحزب. والثانية أمام محكمة الجيزة الابتدائية الدائرة الأولى تنظر يوم ٢ أكتوبر القادم، يطلب فيها فرض الحراسة على حزب الخضر.

أما بالنسبة إلى كمال كيرة، فقد سعى إلى التهدئة، بأن أكد على تفضيل بحث نقاط الخلاف داخل الحزب من خلال الهيئة العليا بدلاً من اللجوء للقضاء .. وأشار إلى أن

(١) السياسى المصرى ٩ يناير ١٩٩٤ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) السياسى المصرى ١٦ يناير ١٩٩٤.

الهيئة العليا للحزب بحثت الاتهامات المنسوبة فى هذا الشأن ولم يتأكد لها ذلك".[1] من ناحية ثانية، تردد تدخل الملياردير د.إبراهيم كامل فى الصراع الداخلى بالحزب. حيث دعا كامل بعض أعضاء الهيئة ومن بينهم كمال كيرة (الذى اعتذر فى اللحظة الأخيرة) وعبد الحميد نونو لحفل عشاء بمنزله بالجيزة يوم ٣ ديسمبر ١٩٩٤، وفى نهاية الحفل طلب نونو و٧ من أعضاء المكتب التنفيذى ضم إبراهيم كامل لعضوية الحزب، وعلق كمال كيرة على ذلك بأن حزب الخضر يرحب بجميع الأعضاء الجدد، ولكنه يرفض أن يسطو أى من هؤلاء الأعضاء الجدد على الحزب. ولن يسمح بأن يشترى الحزب أو يؤجر مفروشاً.. وأتهم نونو وبعض أعضاء الهيئة العليا بتدبير مؤامرة ضد الحزب.

وتطورت الخلافات وعقد الحزب مؤتمراً عاماً قرر سحب الثقة من كمال كيرة وانتخاب د.بهاء بكرى رئيساً للحزب، وكل من د.إبراهيم الكيلانى ود. وفاء أحمد عبد الله نائبين للرئيس وعبد الحميد نونو أميناً عاماً. وأرسل بهاء بكرى خطاباً إلى د.مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ورئيس لجنة شئون الأحزاب يبلغه فيها بقرارات المؤتمر وانتهاء النزاع على الرئاسة. ورفض كمال كيرة هذه القرارات، وأكد أنه مازال رئيساً للحزب، وفى هذا الشأن يقول د.بهاء الدين بكرى – وهو أستاذ التخطيط البيئى وايكولوجيا العمران بكلية الهندسة جامعة القاهرة - خلال السنوات الخمس الماضية لم يشهد الحزب سوى مهاترات ومناقشات لم تخرج عن نطاق الأربعة جدران حتى كدنا نفقد مصداقيتنا وفقدنا تواجدنا فى الشارع السياسى المصرى .. وقررت الهيئة العليا للحزب برئاسة كمال كيره الدعوة لعقد مؤتمر عام تحدد له يوم الجمعة ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥.. وتم فتح الترشيح للمناصب ابتداء من رئيس الحزب ونائبى الرئيس وحتى الأمين العام وأمين الشئون المالية .. وفوجئنا قبل انعقاد المؤتمر بيومين بورقة معلقة على باب المقر موقعة من كمال كيرة تقول إنه بناء على قرار مباحث أمن الدولة واتصال الضابط الفلانى تم تأجيل انعقاد المؤتمر العام للظروف الأمنية التى تمر بها البلاد، وسيقوم رئيس الحزب بتحديد موعد آخر. وعندما علمنا بأمر هذه الورقة ذهبت أنا ومحمد عبد الحميد نونو الأمين العام للحزب إلى مباحث أمن الدولة وقابلنا المسئولين الذين قالوا لنا بالحرف الواحد، نحن جهاز قومى لا دخل لنا بالانتخابات فى الأحزاب السياسية، وأى كلام غير هذا محض افتراء وكذب .. اذهبوا واعقدوا مؤتمركم وقت ما تشاءون. وبالفعل أخطرنا قسم الدقى والجهات المسئولة بانعقاد المؤتمر فى موعده بشكله المرسوم برئاسة د.حسن رجب الرئيس الشرفى للحزب ومؤسسه وصاحب فكرته.. [2]

(١) الوفد ٢٤ أغسطس ١٩٩٤.
(٢) الأهرام ١٧ مارس ١٩٩٦.

ولأول مرة لم تتخذ لجنة شئون الأحزاب السياسية أى قرار. وظل كمال كيرة هو الرئيس الفعلى للحزب. وفى مارس ١٩٩٦ توفى د.كمال كيرة. وقررت الهيئة العليا للحزب (جناح كمال كيرة) اختيار اللواء طبيب/ عبد المنعم الأعصر نائبه رئيساً للحزب، والمهندس محمد رفعت نجيب نائباً للرئيس. ودعا الأعصر "الفصائل المتصارعة إلى تنقية الأجواء ولم شمل الحزب لدفع الحزب إلى الأمام فى الساحة السياسية".[١] وبعد ٤٨ ساعة أعلن أن الجمعية العمومية الأولى لحزب الخضر صدقت على أعمال المؤتمر العام الذى عقد فى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥ والذى انتخب د.بهاء الدين بكرى.[٢]

وقد ازداد الموقف تعقيداً بدخول "نونو" حلبة الصراع بشكل مباشر، إذ قام بجمع توقيعات ٣٠ عضواً فى الهيئة العليا للحزب من ٤٥ عضواً وأعلن عزمه على عقد المؤتمر العام وتنصيب نفسه رئيساً لحزب الخضر واتخذ د.بهاء بكرى قراراً بفصل عبد الحميد نونو من موقعه كأمين عام ومن عضوية الحزب. وكان نونو قد خاطب لجنة شئون الأحزاب مطالباً بوقف نشاط الحزب.[٣]

وكان المتصارعون الثلاثة قد توصلوا قبل ذلك إلى اتفاق ينص على تداول رئاسة الحزب بينهم بحيث يتولى كل واحد منهم الرئاسة لمدة عام ثم يتركها للآخر، وتم إرسال الوثيقة الموقعة من "الرؤساء" الثلاثة إلى مجلس الشورى ولجنة شئون الأحزاب السياسية. وبمقتضى الاتفاق تولى د.بهاء بكرى رئاسة الحزب اعتباراً من ٢٦ أبريل ١٩٩٨ واللواء عبد المنعم الأعصر نائباً للرئيس وعبد الحميد نونو أميناً عاماً على أن يتولى الأعصر الرئاسة فى السنة الثانية يليه نونو.

وجاء قرار د. بهاء بكرى بفصل نونو ليتحالف الأخير مع الأعصر ويطلبا تنحية بكرى وتولى الأعصر الرئاسة فى أبريل ١٩٩٩. ولكن سرعان ما تقدم عبد الحميد نونو بمذكرة تتهم بكرى بخرق الاتفاق على تداول السلطة فى الحزب، وتتهم الأعصر بفصل أعضاء أصليين من الهيئة العليا للخضر واستبدالهم بأعضاء آخرين من خارج الحزب وأنه "تمادى فى إنفاق أموال الحزب فى غير أغراض الحزب ودون شرعية قانونية" وأن كلاً من بكرى والأعصر تجاهلا دعوة الهيئة العليا الأصلية لاعتماد مصروفاتهما. وقد طالب عدد من أعضاء الحزب لجنة شئون الأحزاب السياسية بتقديم ميعاد دعوة المؤتمر العام للحزب والمقرر له أبريل ٢٠٠٠.[٤] ودون انتظار لصدور

(١) الأهرام الدولى ١١ مايو ١٩٩٦.
(٢) مايو ١٣ مايو ١٩٩٦ .
(٣) السياسى المصرى ١٦ أغسطس ١٩٩٨.
(٤) الأحرار ٩ أغسطس ١٩٩٩.

أى قرار من اللجنة، عقد الأعضاء الذين أرسلوا المذكرة، اجتماعاً وقرروا فصل اللواء عبد المنعم الأعصر رئيس الحزب (فى السنة الثانية) ونائبه بهاء بكرى من عضوية الحزب "بسبب تجميدهما لنشاط الحزب لمدة سنتين، إضافة إلى إهدار أموال الحزب". كما تم انتخاب د.مهندس سمير طاهر رئيساً لحزب الخضر المصرى".[1]

وفى ٢٠ أبريل عقد المؤتمر العام للحزب وانتخب عبد المنعم الأعصر رئيساً للحزب.[2] ورغم أن لجنة الأحزاب لم تتدخل فى هذه الخلافات، فقد تم تجميد الحزب عمليا.

٤- حزب مصر

يعد حزب مصر من أقدم الأحزاب المصرية، ولكنه يعتبر حزباً صغيراً نتيجة تجريده من أعضائه وممتلكاته عام ١٩٧٨، ثم تجميد نشاطه حتى مطلع الثمانينات، ومنذئذ لم يمثل هذا الحزب فى مجلس الشعب.

وتبدأ مشكلة حزب مصر فى ٢٢ يوليو ١٩٧٨، عندما أعلن الرئيس السادات أنه قرر إنشاء حزب برئاسته (الحزب الوطنى الديمقراطى).

وسارعت أغلبية أعضاء مجلس الشعب من أعضاء حزب مصر للانضمام إلى حزب الرئيس (٢٥٠ من ٣٠٨ نائبا) من بينهم معظم الوزراء وأعضاء المكتب السياسى. أمام هذا الموقف دعا الفريق سعد الدين الشريف السكرتير العام المساعد للحزب إلى اجتماع الهيئة التأسيسيه للحزب فى ٣ أغسطس. وبالفعل حضر الاجتماع ٢٠ عضواً من أعضاء مجلس الشعب والوزراء وثلاثة من أعضاء المكتب السياسى، وبلغ عدد المجتمعين ٢٧ عضوا كان منهم المهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الرى، والمهندس أحمد سلطان نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء، وعقد الاجتماع برئاسة ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس الحزب فى مقر الحزب بالزمالك.

وأكدوا فى الاجتماع تمسك حزب مصر بوجوده فى الحياة السياسية إلى جانب الحزب الوطنى الديمقراطى، وعقب إلقاء ممدوح سالم لكلمته، عقدت الهيئة التأسيسية اجتماعاً برئاسة المهندس عبد العظيم أبو العطا وتم انتخاب هيئة مكتب الحزب من د.مهندس عبد العظيم أبو العطا سكرتيراً عاماً، مهندس عيسى شاهين وزير الصناعة أميناً عاماً، الفريق سعد الدين الشريف أميناً للصندوق، جمال ربيع سكرتيراً عاماً مساعداً، ممدوح فوده أميناً للشباب.

(١) أخبار اليوم ٦ نوفمبر ١٩٩٩.
(٢) الأخبار ١٩٩٩/٤/٢٤.

وفوجئت القيادة الجديدة للحزب بالصحف تنشر خبراً يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨ أن المكتب السياسى لحزب مصر قد أصدر قراراً بدمج الحزب فى الحزب الوطنى الديمقراطى فور إنشائه. [(١)] وأصدر الحزب – رداً على ذلك- بياناً وقعه د.مهندس عبد العظيم أبو العطا وهيئة المكتب وجاء فيه "نشرت الصحف بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨ (الجمعة) أن المكتب السياسى لحزب مصر قد قرر الاندماج فى الحزب الوطنى الديمقراطى. وقد نما إلى علمى أن الذين أعدوا هذا البيان مجموعة من الزملاء القدامى الذين تركوا حزب مصر وانضموا للحزب الجديد والذين انطبق عليهم قرار الهيئة التأسيسية التى عقدت برئاسة رئيس الحزب فى ٣١ أغسطس الماضى، وقررت قبول استقالة كل من انضم إلى أحزاب أخرى، وشكلت السكرتارية العامة الجديدة.

وفى هذا الشأن أوضح الآتى:- أن ما حدث هو مؤامرة بكل أبعادها ضد النظام الديمقراطى والحياة السياسية فى مصر .. من إخوة كانوا للأسف الشديد قيادات فى حزب مصر، ثم انضموا إلى الحزب الجديد، ولما وجدوا السفينة لازالت مفرودة الشراع، عادوا جميعاً ليخرقوها، ويقضوا على حركتنا السياسية مع الجماهير .

إن الهدف من وراء هذا التصرف، هو هدف ذاتى، لاصلة له بمصلحة الجماهير خاصة فى هذه المرحلة الدقيقة من حياتنا السياسية. فالاستيلاء على أموال الحزب وصحافته ومقاره ومنقولاته، هو غاية يسعون إليها .. اليوم إمكانيات فى يد حزب تخفف من أثقاله .. وتمكنه من أن ينطلق نحو دعم الديمقراطية فى مصر.

إن الذين بقوا فى حزب مصر وتمسكوا بمواقعهم يقفون شاهدا حيا وتاريخيا، على أن بعض الذين احترفوا السياسة فى كل العهود، ومع كل الأنظمة، قد ارتكبوا عملاً من شأنه إفساد الحياة السياسية والقضاء على المظهر الديمقراطى للحكم فى مصر.

ثم اختتم البيان بقوله، أن هناك تحدياً للذين أصدروا هذا الخبر أن ينشروا أسماءهم ليعلم الناس أنهم أعضاء فى الحزب الوطنى، وأن فعلتهم هذه معناها أن بعض أعضاء الحزب الوطنى قد اجتمعوا لحل حزب مصر، وهى وصمة لن يغفرها التاريخ لهم، وإن لم ينشروا أسماءهم فسننشرها، بل وسنكشف أبعاد وأطراف المؤامرة وأسبابها ودواعيها والمشتركين فيها، ولدينا كل الأدلة عليها وسنضعها أمام الجماهير فى الوقت المناسب". [(٢)]

---

(١) **السياسية الكويتية** ٢ مايو ١٩٨٥ .
(٢) **التقدم** – النشرة الداخلية لحزب التجمع – العدد ١١ – ٥ نوفمبر ١٩٧٨- صفحة ٨.

وامتنعت كل الصحف عن نشر هذا البيان. ولم ينشر إلا فى النشرة الداخلية لحزب التجمع ليحفظ هذا البيان الذى يؤرخ للحظة هامة فى تاريخ الحياة الحزبية والسياسية المصرية.

واستولى الحزب الوطنى الديمقراطى على كل مقار وأموال وصحف حزب مصر. واعتقل الرئيس السادات السكرتير العام د.مهندس عبد العظيم أبو العطا فى حملة سبتمبر ١٩٨١، حيث سقط شهيداً فى سجن ملحق مزرعة طرة عقب إصابته بأزمة قلبية لم يتسنى إنقاذه منها لعدم وجود الحقنة الضرورية فى مثل هذه الحالة، وضرورة صدور قرار من خارج السجن بشرائها من الخارج. وتوفى أيضاً عيسى شاهين أمين التنظيم. وخاض جمال ربيع السكرتير العام معركة قضائية مشهودة لاستعادة شرعية حزب مصر.

وفى أكتوبر ١٩٨٣ قرر حزب مصر العربى الاشتراكى استئناف نشاطه السياسى من جديد، وإخطار لجنة شئون الأحزاب السياسية بهذا القرار. وقال جمال ربيع أنه أخطر د.صبحى عبد الحكيم رئيس اللجنة بهذا القرار وسلمه إخطارا شخصياً، كما بعث بإخطار مسجل بعلم وصول .. أن قرار دمج حزب مصر العربى الاشتراكى فى الحزب الوطنى أصدره د.فؤاد محيى الدين سكرتير عام حزب مصر سابقاً وأمين عام الحزب الوطنى حالياً، وهو قرار باطل وليس له سند قانونى لأن الهيئة التأسيسية لحزب مصر فصلت قبل ذلك ٢١ عضواً من أعضاء المكتب السياسى من ضمنهم د.فؤاد محى الدين. [١]

وأصدرت الدائرة التاسعة بمحكمة جنوب القاهرة فى ٣٠ أبريل ١٩٨٥ برئاسة المستشار محمد عبد الغفار حكمها، بانعدام قرار دمج حزب مصر العربى الاشتراكى فى الحزب الوطنى الديمقراطى الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٩٧٨. [٢] وقد جاء هذا الحكم الأخير بعد أن أصدرت محكمة القضاء الإدارى من ٣ أبريل ١٩٨٤ حكما بعدم اختصاصها، وأحالت القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية، حيث قيدت الدعوة تحت رقم ٤٨٩٦ لسنة ١٩٨٤. [٣]

واستأنف الحزب الوطنى الحكم، وأصدرت محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار حسن منيس حكمها عام ١٩٩١ برفض استئناف الحزب الوطنى، وتأكيد الحكم السابق، وشرعية وجود حزب مصر ليستأنف نشاطه بعد ١٣ عاماً من التجميد.

---

(١) الشرق الأوسط ٢٧ أكتوبر ١٩٨٣ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) السياسة الكويتية ـــ مصدر سابق .

وجرت أول محاولة لتجميد حزب مصر عندما نشر بيان صادر عن على حسين عاصى سكرتير حزب مصر فى الإسكندرية، زعم فيه أن الهيئة العليا للحزب وقياداته وممثلين عن المحافظات عقدوا اجتماعاً خلال الأسابيع الماضية لبحث حالة الحزب، وذلك بعد انتهاء صلاحيات رئيس الحزب السابق فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤، وقررت انتخاب على حسن عاصى رئيساً للحزب "وتفويض سيادته فى اتخاذ كافة ما يراه من إجراءات قانونية لتصحيح مسار الحزب، والحفاظ على مصالحه وأمواله مع كافة الأجهزة المختصة، وهو الممثل القانونى الوحيد للحزب أمام القضاء وأجهزة الرقابة وتكليفه بإعداد بلاغ للنائب العام ضد رئيس الحزب السابق (جمال ربيع) الذى انتهت صلاحياته، بشأن المخالفات المالية الجسيمة التى ارتكبها، وأدت إلى إلحاق أضرار بالغة أثرت على وجوده فى الساحة السياسية".[1] وكانت المحاولة من السذاجة والضعف بحيث انتهت إلى الفشل.

وأقام جمال ربيع دعوى أمام القضاء لتنفيذ الحكم الصادر لصالحه، باستعادة مقرات حزب مصر التى استولى عليها الحزب الوطنى الديمقراطى، وطالب محكمة القضاء الإدارى أن تلزم الحزب الوطنى ومجلس الشورى بتسليم مقار الحزب الوطنى بالقاهرة والمحافظات التى انتزعها من حزب مصر، بما فيها مقاره فى مبنى الاتحاد الاشتراكى.[2]

وتكررت اللعبة بعد أن اتفق جمال ربيع مع أيمن نور عضو مجلس الشعب (عن الوفد سابقا) على الانضمام لحزب مصر، وتولى موقع نائب الرئيس، والعمل على تكوين هيئة برلمانية للحزب، وتوفير التمويل اللازم لإعادة إصدار صحيفة الحزب. فقام نائب رئيس الحزب وسكرتيره العام "وحيد فخرى الأقصرى" بالإطاحة بجمال ربيع، وتكررت الاتهامات التقليدية من أن سياسات جمال ربيع وممارساته أدت إلى انهيار دعائم ومقومات حزب مصر العربى الاشتراكى منذ عودته للشرعية .. وتوقف جريدة مصر الناطقة بلسان الحزب عن الصدور بقرار من المجلس الأعلى للصحافة، لعدم صدورها منتظمة، كما تم إلغاء تراخيص جميع الصحف الإقليمية للحزب، واستفحلت المخالفات المالية للحزب والجريدة.[3] وعقد الأقصرى ما أسماه مؤتمراً عاماً للحزب يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠٠١ حيث انتخب رئيساً للحزب. واحتفت صحيفة مايو – صحيفة الحزب الوطنى – بالانقلاب تحت عناوين "الأقصرى يطيح بربيع ..

(١) أخبار الإسكندرية ٢٧ أغسطس ١٩٩٥.
(٢) الوفد ٢٥ سبتمبر ١٩٩٨.
(٣) مايو ٢٩ أكتوبر ٢٠٠١.

والمؤتمر العام اختاره رئيساً للحزب - إبلاغ النيابة بمخالفات رئيس الحزب السابق وتجاوزاته".[١]

وفى نفس اليوم، أصدرت لجنة شئون الأحزاب السياسية (٢٩ أكتوبر ٢٠٠١) قرارها بعدم الاعتداد بأى من المتنازعين حول رئاسة حزب مصر العربى الاشتراكى، السيدين جمال الدين ربيع ووحيد فخرى الأقصرى، إلى أن يتم حسم النزاع بينهما رضاء أو قضاء، مع ما يترتب على ذلك من آثار".. أى تجميد حزب مصر!

ولم تفلح محاولة أيمن نور للالتفاف على هذا القرار. فعقب حفل إفطار أقامه لقيادات حزب مصر اختير جمال ربيع زعيماً للحزب وأيمن نور رئيساً تنفيذياً للحزب، وتم توزيع اللائحة ونسخ جريدة الحزب التى قام أيمن نور بطباعتها.[٢]

وفى مطلع عام ٢٠٠٢ توفى جمال ربيع. وانحصر الخلاف بين وحيد الأقصرى وأيمن نور. فأرسل وحيد الأقصرى خطاباً إلى د. مصطفى كمال حلمى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية أكد فيها تحقق شرط حسم النزاع على رئاسة حزب مصر الصادر من لجنة الأحزاب فى أكتوبر ٢٠٠١، وذلك بوفاة جمال ربيع. وأصدر بياناً هاجم فيه إعلان أيمن نور نفسه رئيساً لحزب مصر.[٣] وقال أن جمال ربيع أرسل خطاباً مسجلاً بعلم وصول إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب برقم ١٥٨٣ بريد القصر العينى بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ يخطره فيه بما يفيد تعرضه لخديعة دعوته من أيمن نور على مائدة إفطار رمضانية بدار الأوبرا، ثم فوجئ بأن أيمن نور يشيع فى الأوساط السياسية أنه أصبح رئيساً للحزب بموجب قرارات المؤتمر المزعوم.[٤]

٥- حزب الشعب الديمقراطى

تقدم حزب الشعب الديمقراطى بأوراق تأسيسه إلى لجنة شئون الأحزاب فى مارس ١٩٩٠، وكما هو معتاد رفضت اللجنة قيام الحزب، ومن ثم تم التقدم بطعن أمام المحكمة الإدارية العليا (محكمة الأحزاب) التى أصدرت حكمها بالموافقة على تأسيس الحزب " فى ٢٣ مارس ١٩٩٢.

واعترف المهندس أنور عفيفى وكيل المؤسسين ورئيس الحزب، والذى يعمل فى مجال المقاولات أن تجربة حزب الشعب الديمقراطى هى أول تجربة له فى العمل السياسى، فلم يسبق له العمل فى السياسة من قبل. ورداً على ما تردد من اتهامات سبقت

(١) المصدر السابق.
(٢) أخبار اليوم ٢٤ نوفمبر ٢٠٠١.
(٣) الأحرار ٦ مايو ٢٠٠٢.
(٤) مايو ١٧ يونيه ٢٠٠٢.

تشكيل الحزب، والتى تؤكد أن الحزب من "صناعة" نائب مجلس الشعب أبو الفضل الجيزاوى لتصفية حساباته مع الحزبيين الذين يختصمهم دائماً قال المهندس عفيفى" أن أبو الفضل هو الذى صاغ الإطار الفكرى للحزب .. كما أننا استفدنا من خبرته فى صياغة برنامج الحزب .. ومن يقول أن الحزب صيغة الجيزاوى فهو مخطئ". ورفض رئيس حزب الشعب الديمقراطى فكرة تحالف أحزاب المعارضة وقال مستنكراً " تحالف لمصلحة من ؟! ومع من ولماذا ولأى هدف ؟!..".[1]

ولم تمض أيام على قيام الحزب من ٢٢ مارس ١٩٩٢،[2] حتى بدأ الصراع الداخلى بين أبو الفضل الجيزاوى وأنور عفيفى. إذ اعتبر الجيزاوى نفسه رئيس الحزب، وبدأ فى ممارسة مهامه بالفعل باعتبار أنه صاحب فكرة إنشائه، وهو الذى قام بصياغة برنامجه والدفاع عنه أمام المحاكم، وقال "لقد كان (عفيفى) واجهة للحزب، أتيت به وجعلته فى الصورة حتى أحصل على الحكم القضائى بقيام الحزب، لأننى شعرت أن وجودى كوكيل للمؤسسين سيضعف فرص قيام الحزب .. إن أنور عفيفى أصبح الآن لا صفة له .. هو فى ذمة التاريخ. لقد كان وكيلاً للمؤسسين حتى صدور الحكم القضائى، وبعدها تنقطع صلته تماماً بالحزب، ولو كان أحد المؤسسين، فمن حقه أن يرشح نفسه، ولكنه لن يتمكن من ترشيح نفسه، لأنه ببساطة ليس مؤسساً للحزب .. ولن أسمح له أن يعيد تجربة الصباحى أو على الدين صالح. فالأول جعل الحزب عائلياً له ولأبنه ولزوجة أبنه، والثانى رأس الحزب بالتزوير. وأنا أقول لأنور عفيفى الحزب ليس دكاناً أو مقهى حتى أجعلك تجلس على مقاعدها .. سأدعو جميع المؤسسين وعددهم ٩٠ فرداً إلى اجتماع فى مكتبى يوم ٩ أبريل القادم، لانتخاب مجلس مؤقت لإدارة أمور الحزب يتكون من ٣٠ شخصاً، وأنا أبشر أنور عفيفى بأنه لن يكون من بين هؤلاء الـ ٣٠ لأن هذا المجلس لن يدخله سوى المؤسسين، وسيتولى المجلس إدارة أمور الحزب لمدة ثلاثة أشهر ويفتح باب العضوية للراغبين ثم يدعو لجمعية عمومية لانتخاب الرئيس .. هذا المجلس سيجعلنى المتحدث الرسمى باسم الحزب وممثله فى داخل مجلس الشعب وسأتحرك من خلال هذه الصفة وأدعو الأعضاء المستقلين فى المجلس إلى تناول كوب شاى بمكتبى، وسأعرض عليهم البرنامج والانضمام للحزب، حتى أستطيع تكوين هيئة برلمانية محترمة للحزب داخل المجلس، وأتوقع أن ينضم للحزب ١٠ أعضاء على الأقل" وأضاف الجيزاوى المؤسسين "كلهم أنا اللى جايبهم وأنور لم يحضر سوى ٢ فقط، سأجمعهم وهم الذين سينتخبون مجلس الإدارة وسأرشح

(١) الأهرام ٤ إبريل ١٩٩٢.
(٢) الأخبار ٢٣ مارس ١٩٩٢.

نفسى لرئاسة الحزب بعد انتهاء مدة الثلاثة أشهر، لأننى الأحق ولدى خبرة واسعة وإمكانيات كبيرة ..". [١]

ووصف أنور عفيفى محاولة أبو الفضل الجيزاوى بأنها "سرقة علنية للحزب .. ومهمة الجيزاوى قد انتهت بعد أن تم توكيله للترافع أمام محكمة الأحزاب، وليس له صفة قانونية للتحدث باسم الحزب"، وإضافة إلى ذلك، قام عفيفى بإلغاء توكيل الجيزاوى الخاص بالترافع عن قضايا الحزب أمام القضاء، وقدم مذكرة رسمية بصفته إلى لجنة شئون الأحزاب السياسية للتعامل معه فقط باعتباره وكيل المؤسسين. [٢] وعقدت جمعية المؤسسين الذين دعاهم أبو الفضل وانتخبت "محمود الصاوى" رئيساً للحزب، وتم إبلاغ لجنة الأحزاب بذلك. وقررت لجنة الأحزاب عدم الاعتداد برئاسة أى من السيدين محمود الصاوى أو أنور عفيفى كرئيس لحزب الشعب الديمقراطى. [٣] ولجأ الطرفان إلى محكمة القضاء الإدارى وظهر طرف ثالث إدعى عقده لجمعية عمومية طارئة فى ١٥ أغسطس ١٩٩٥ قررت عزل المتنازعين واختياره رئيساً للحزب، وهو "محمد سعد محمد حسب الله". [٤] وتوصل أبو الفضل الجيزاوى ومحمود الصاوى وأنور عفيفى لاتفاق يتولى أنور عفيفى بموجبه رئاسة الحزب ومحمود الصاوى نائباً للرئيس، واستأنف الحزب نشاطه وأصدر جريدته التى تولى رئاسة تحريرها "أحمد جبيلى" الصحفى بجريدة الأحرار، وفوجئ الجميع بجبيلى يعلن عقده مؤتمراً عاماً للحزب واختياره رئيساً له. ورفضت لجنة شئون الأحزاب السياسية "الاعتداد بأى من المتنازعين حول رئاسة حزب الشعب الديمقراطى . . حتى يتم حسم هذا النزاع رضاءً أو قضاءً، وأخطرت أحمد الجبيلى أنه لا يجوز إصدار صحف باسم الحزب حتى يتم حسم هذا النزاع. [٥] وهكذا تم تجميد الحزب منذ عام ١٩٩٩ وحتى الآن.

٦- حزب التكافل الاجتماعى

بدأ حزب التكافل الاجتماعى بحكم أصدرته محكمة الأحزاب فى ٥ فبراير ١٩٩٥ وتولى رئاسة الحزب د. أسامه شلتوت الأستاذ المتفرغ بجامعة القاهرة، وقائد لواء الصواريخ بحرب أكتوبر ١٩٧٣. [٦]

---

(١) مايو ١٦ إبريل ١٩٩٢.
(٢) المصور ١٠ إبريل ١٩٩٢.
(٣) الأهرام ٢٦ مايو، ١٩٩٢ .
(٤) مايو ١٨ سبتمبر ١٩٩٥.
(٥) الجمهورية ١٨ أكتوبر ١٩٩٩.
(٦) الأسبوع ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠.

وتعرض الحزب لمحاولة انشقاق من عبده المغربى الذى يقول عنه محمد عصام عبد الرازق أمين عام حزب التكافل أنه "طالب يبلغ عمره ٢٧ عاماً لم يحصل حتى الآن على بكالوريوس التجارة من جامعة الأزهر، وظل فى الفرقة الرابعة وحدها ٥ سنوات، ومع ذلك ظل الحزب يرعاه مادياً ومعنوياً وجعله يشغل منصب مقرر الإعلام بالحزب".[١] وكان المغربى قد ولجأ إلى رفع دعوى أمام مجلس الدولة ضد كل من رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، وقال فى دعواه أن د. أسامه شلتوت قام بتعيين أقاربه فى المناصب القيادية بالحزب "زوجته نائباً لرئيس الحزب وأمينة المرأة، وشقيقها أميناً عاماً للحزب، وصهره أميناً مساعداً للحزب، وابنه أمين صندوق للحزب، وابنه الآخر أميناً لشباب الحزب، حتى سائقه الخاص قام بتعيينه أميناً لعمال الحزب، ليظل هو وأسرته مسيطرين على الحزب دون مناقشة لميزانيته والشئون التنظيمية والسياسية.[٢] وقال عبده المغربى، أنه عقد مؤتمراً للحزب بعد أن ظل الحزب تحت رئاسة شلتوت مدة ٨ سنوات دون أن يدعو لعقد المؤتمر. ورد أمين عام الحزب أن المدعى "عقد اجتماعاً غير شرعى مع عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة لا تربطهم أى صلة بالحزب، مدعياً أنه انتخب من قبلهم رئيساً للحزب، وعلاوة على ذلك، فإن من اجتمع بهم، هم ممن ليس لهم صفة بالحزب، تنكروا له بعد هذا الاجتماع.[٣] واتهم الأمين العام لحزب التكافل الاجتماعى الصحفى صلاح بديوى بأنه "المحرك الرئيسى لهذه الأحداث، حيث أراد أن يحتفظ برئاسة تحرير جريدة التكافل ليتمتع بعضوية المجلس الأعلى للصحافة، لإحراج القضاء المصرى والرأى العام حال الحكم عليه فى قضية "د. يوسف والى مع صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل" على اعتباره عضواً بالمجلس الأعلى للصحافة وتم حبسه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن صلاح بديوى كان مراقباً على المؤتمر المزعوم، تشاركه فى ذلك زوجته هدى إمام والتى تساند صلاح بديوى فى حملته ضد جريدة التكافل . . ونشير إلى أن صلاح بديوى كان يشغل منصب رئيس تحرير التكافل بجانب عمله محرراً بجريدة الشعب، وبعد صدور الحكم عليه فى قضية "الشعب – والى" قدم استقالته إلى الدكتور أسامه شلتوت، وقد رأى الحزب إرجاء الاستقالة إلى ما بعد خروجه من السجن وفاء حتى لا يكون قبول الاستقالة سبباً فى زيادة محنته".[٤]

(١) المصدر السابق.
(٢) الأسبوع ٢١ أغسطس ٢٠٠٠.
(٣) الأسبوع ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠.
(٤) مايو ٧ فبراير ٢٠٠٠.

٧- حزب الوفاق القومى

يعد حزب الوفاق القومى، أحد الأحزاب القليلة التى خرجت إلى الوجود بقرار من لجنة شئون الأحزاب السياسية (٢ مارس ٢٠٠٠) دون حاجة للجوء إلى محكمة الأحزاب.[١]

ويعترف "الوفاق القومى" فى برنامجه بانتمائه الناصرى، إذ يتخذ من المشروع الحضارى لثورة ٢٣ يوليو مرتكزا فكريا وطريقا إلى غد أفضل لمصر والأمة العربية. ومن بين ٩٤ مؤسسا، هناك عدد من القيادات السياسية الناصرية المعروفة مثل أحمد شهيب أحد الضباط الأحرار ورئيس الحزب، ومحمد عقل عضو مجلس الشعب السابق وأمين عام الحزب، وعادل بطران أمين التنظيم، وعطيه سليمان المحامى، وحسن بديع المتحدث الإعلامى بأسم الحزب ورئيس تحرير جريدة الحزب.[٢]

وقد بدأ الانشقاق فى الحزب بعد عام وثلاثة أشهر من نشأته. فقد أرسل ثمانية من الأعضاء المؤسسين لحزب الوفاق القومى مذكرة إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية "د. مصطفى كمال حلمى" يتهمون فيها أحمد شهيب رئيس الحزب بمخالفته لبرنامج الحزب، وبتحالفه مع قوى سياسية محظورة (الإخوان المسلمون).[٣]

وأرسل د. رفعت العجرودى أمين الشئون العربية بالحزب إلى لجنة شئون الأحزاب السياسية مذكرة يتهم فيها قيادة الحزب بارتكاب عدة مخالفات، منها انفراد رئيس الحزب والأمين العام بالعمل دون الرجوع إلى الأمانة العامة، مما يعد أمراً مخالفاً للنظام الأساسى للحزب، حيث تقول المادة (٤) يقوم العمل والإدارة الحزبية على أسلوب ديمقراطى فى كل مستوياته. وهذا لم يحدث خلال العام المنصرم من عمر الحزب .. والأمثلة على ذلك كثيرة منها إصدار جريدة الحزب دون اعتماد ميزانيتها فى الأمانة العامة، وتعطيل استكمال هيكل الحزب، وانكماش الحزب على مؤسسيه، وإصدار رئيس الحزب قراراً إدارياً بتعيين نائب لرئيس الحزب وهو مركز غير موجود بالنظام الأساسى، فضلاً عن أن هذا النائب ليس مؤسساً أو عضواً بالحزب، وعدم اجتماع الأمانة العامة سوى مرتين خلال عام بالمخالفة للائحة التى تقرر اجتماع الأمانة العامة مرة كل شهر على الأقل. إضافة إلى ذلك، هناك مخالفات على المستوى المالى، إذ لم تبلغ قيادة الحزب (الأمانة العامة) بالموارد المالية للحزب، كما أن هناك

(١) الأحرار ٣ مارس ٢٠٠٠.
(٢) الأسبوع ٦ مارس ٢٠٠٠.
(٣) أخبار اليوم ٢١ يوليو ٢٠٠١.

مخالفات على المستوى الإعلامى، تتمثل فى إصدار جريدة بدون قرار من الأمانة العامة وبدون وضع سياسة إعلامية لها. والمراقب لهذه الجريدة يجد أنها غير معبرة عن أهداف الحزب، وسيطر على الجريدة تيار آخر".[1]

وتكراراً لسيناريو الانشقاق، نظم رفعت العجرودى مؤتمراً اختاره رئيساً للحزب. وأعلن أن ٢٢ من أعضاء الأمانة العامة البالغ عددهم ٣٤ يؤيدونه ووقعوا معه المذكرة التى تقدم بها للجنة شئون الأحزاب السياسية. وكما يقول العجرودى أنه عقد مؤتمر عام للحزب فى ١٠ أغسطس ٢٠٠١، تقرر خلاله سحب الثقة من أحمد شهيب كرئيس للحزب ومحمد عقل كأمين عام، وانتخابه رئيساً، كما قرر المؤتمر وقف إصدار جريدة "القرار".[2] وفى ١٩ أغسطس أصدرت لجنة شئون الأحزاب قرارها المعروف.. "عدم الاعتداد بأى من المتنازعين حول رئاسة حزب الوفاق القومى بين السيدين أحمد شهيب ورفعت العجرودى، مع ما يترتب على ذلك من آثار، وذلك حتى يتم حسم النزاع بالتراضى أو التقاضى".[3]

وقبل أن يصدر قرار لجنة شئون الأحزاب، تم مصادرة العدد ٢٧ من جريدة الحزب (القرار). ويقول بيان صادر عن الأمانة العامة للحزب أن المصادرة كانت "بسبب ما تضمنه من موضوعات صحفية تناولت هموم الناس، ومستقبل الحياة السياسية فى مصر، وموقع نائب رئيس الجمهورية الشاغر منذ ٢١عاماً، وموقف الوزراء المكروهين شعبياً والجاثمين فوق صدر الشعب المصرى منذ سنوات طويلة دون أمل فى تغييرهم أو إزاحتهم عن مواقعهم الوزارية.

ويؤكد حزب الوفاق القومى، أن قرار الدولة ممثلة فى أجهزة الأمن بمصادرة جريدة (القرار) داخل مطابع مؤسسة صحفية قومية، هى دار التعاون عمل يكشف عبث ما يسمى بالممارسة الديمقراطية، ويظهر العجز الفاضح للحكم وحزبه المتسلط على مصالح الشعب الوطنية، فى مواجهة أى انتقادات أو آراء موضوعية أو أفكار تناقش مستقبل العمل السياسى ومستقبل الحكم فى مصر".[4]

وقبل ذلك كان محمود زاهر (من الإخوان المسلمين) قد كتب مقالاً يقول هو عنه فى المؤتمر الصحفى الذى عقده الحزب بعد صدور قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية بتجميده وعقد المؤتمر يوم ٢٧ أغسطس ٢٠٠١ "كنت أتساءل فى المقال عن عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية، وقد عددت إيجابيات ذلك الإجراء المطلوب بصرف

---

(١) الأحرار ٤ يونيه ٢٠٠١.
(٢) الأهرام المسائى ٢٠ أغسطس ٢٠٠١ .
(٣) الأهرام ٢٠ أغسطس ٢٠٠١ .
(٤) بيان من حزب الوفاق القومى حول مصادرة صحيفة القرار ١٦ أغسطس ٢٠٠١.

النظر عن سر تداول السلطة في مصر. أما المحور الثاني-في المقال فقد تناول منهاج المرأة في مصر تحت مسمى" المجلس القومي للمرأة"، وهو محور أيضاً لا يعجب النظام لأنني كشفت أن هذا المجلس يمثل دولة داخل الدولة، وعلى رأسه امرأة. وهناك نقطة حساسة أثارت النظام وهي ما ذكرت حول الشرط الرابع لنائب الرئيس وهو الصفة العسكرية. من حقي أن أتساءل: هل الرئيس قادر على تعيين نائب رئيس أم غير قادر؟ وهل هو قادر على فصل الوزراء المرفوضين أو غير قادر؟". [1]

أما د. رفعت العجرودي، فقد ذكر أن تفجر النزاع جاء في ضوء رفضه "التحالف الإسلامي" الجديد، الذي كان متوقعاً إعلانه خلال الأيام المقبلة. إن الرئيس السابق أحمد شهيب وآخرين عقدوا صفقة مع جماعة "الإخوان المسلمين" خلال مأدبة عشاء حضرها المرشد العام للجماعة مصطفى مشهور ونائبه المستشار مأمون الهضيبي بوساطة أطراف انضمت إلى الحزب أخيراً، وحصلت على مواقع قيادية فيه. هذه القيادات عقدت العزم على التحالف مع حزب العمل، والإخوان المسلمين. أما صحيفة القرار، فقد بدأت في الأشهر الأخيرة تنشر البيانات التنظيمية الصادرة عن قيادات حزب العمل، وغاب عنها المفهوم الناصري تماماً". [2]

الطريف أن أحمد شهيب عرف بقرار لجنة شئون الأحزاب من الصحف، فسارع بعقد اجتماع لعدد من أعضاء الحزب، وأصدروا بياناً يرفض القرار، ويعلن التمسك بشهيب ويقرر فصل ٦ من الأعضاء المنشقين على رأسهم العجرودي كما قرروا إقامة دعوى قضائية.

ثانياً- أزمة الحياة الحزبية

يتضح من هذا الاستعراض لخلافات سبعة من الأحزاب، والتي أدت بصورة أو أخرى لتجميد نشاطها، وجود اكثر من خلل في الحياة الحزبية والسياسية في مصر.

ففي ظل القيود المفروضة على قيام الأحزاب السياسية طبقاً لقانون الأحزاب (رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧) وتعديلاته (القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩) ووجود شروط مغالى فيها لتكوين الأحزاب، شلت التجربة الحزبية الوليدة. فبداية هناك اشتراط عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدراً رئيسياً للتشريع، ومبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١، والحفاظ على الوحدة الوطنية

(١) وقائع المؤتمر الصحفي لحزب الوفاق القومي، صحيفة الأهرام ٢٧ أغسطس ٢٠٠١.
(٢) الحياة ٢٥ أغسطس ٢٠٠١.

والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية، وتميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزاً ظاهراً، وعدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي، وعدم انتماء أي من مؤسسي أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المنصوص عليها في البند أولاً من هذه المادة، وحرمان كل من تسبب في إفساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في المشاركة في العمل الحزبي. وإذا أضيف لكل هذه القيود انفراد لجنة شئون الأحزاب السياسية (الحكومية) والتي تتكون من رئيس مجلس الشورى ووزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى ووزير الداخلية وثلاثة من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم، ويصدر قرار باختيارهم من رئيس الجمهورية (رئيس الحزب الحاكم)، بإصدار الترخيص بقيام الأحزاب، لاتضح حجم القيود الواقعة على عاتق العمل الحزبي.(١)

في ظل هذه القيود، حرمت تيارات فكرية وسياسية أساسية من حق تكوين الأحزاب مثل تيار الإسلام السياسي والتيار الشيوعي، بينما قامت أحزاب سياسية لا وجود لها في الواقع. ومما يلفت النظر في كثير من هذه الأحزاب أن مؤسسيها وقادتها مجهولون من الرأي العام المصري، ومن المشتغلين بالعمل السياسي، وكثير منهم لم يمارس أي عمل سياسي، أو عملاً عاماً قبل رئاسته أو تأسيسه لهذا الحزب السياسي!

وهناك أكثر من تفسير لهذه الأزمات الداخلية للأحزاب.

فهناك بداية القطيعة المؤسسية التي أعقبت انقطاع الحياة الحزبية في مصر منذ عام ١٩٥٢ وحتى منتصف السبعينيات، وقد أثرت تلك القطيعة على تقاليد التكوينات الحزبية حتى اليوم. من ناحية أخرى، هناك ارتباط بين جماهيرية الحزب وبين تكوينه المؤسسي، فكلما إتسعت عضوية الحزب وإستمر هذا الاتساع كلما فرض ذلك نفسه على التكوينات التنظيمية والمؤسسية، وكلما ضاقت العضوية كلما كان الاعتبار الشخصي أقوى في العلاقات والاختيارات ".(٢) وبمعنى آخر، فإن الطريقة التي نشأت بها الأحزاب المصرية جعلتها أحزابا شخصية، بمعنى التفاف مجموعة من الناس حول شخص بعينه – مما يؤدي إلى وجود الزعيم وغياب البرنامج.(٣)

---

(١) حول تلك القيود انظر:- عصام الدين محمد حسن، **نظام الحزب الواحد في قالب تعددي**، القاهرة: مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٩، صفحة ٣١ وما بعدها.
(٢) انظر رأى المستشار طارق البشرى في **الجمهورية** أكتوبر ١٩٩٨.
(٣) انظر رأى د. يونان لبيب رزق في المصدر السابق.

إضافة إلى ذلك، يرجع البعض أزمات الأحزاب إلى غياب القضايا الحقيقية فى هذه الأحزاب، والطريقة التى قامت بها، وعدم خوضها معارك حقيقية تجعل الناس تلتف حولها وتنضجها. (١)

ومما لا شك فيه، أن مواجهة ذلك لن يحدث إلا إذا تحولت هذه الأحزاب إلى مؤسسات سياسية وجماهيرية راسخة تعطى للجماهير القدوة وتتفاعل مع مشاكلهم، وان تكون اللوائح الداخلية محصلة حوار جماعى ديمقراطى، تكتسب وضوحها وتحديدها من التزام جميع مستويات الحزب بها، وان يتم مراجعتها بشكل مستمر عَلى أن يتضمن فى كل الأحوال تحديدا دقيقا لصلاحيات مختلف القيادات..". (٢)

وبطبيعة الحال، فإن هذا المناخ الفوضوى يؤثر سلبا على المشاركة فى العمل الحزبى، فالفساد والفوضى والعنف الذى يمارسه البلطجية فى مجالات عامة كثيرة مثل بعض النقابات والأحزاب والنوادى، وذلك من قبل من يحتلون مواقع قيادية، تغرس اليأس فى قلوب وعقول " الأغلبية الصامتة ".فإذا كانت النخبة تمارس هذا النوع من النشاط العصابى داخل الأحزاب والنقابات والجمعيات، فمن يود "أن يشارك فى نشاطات هذه المؤسسات إلا إذا كان قد فقد عقله؟.

إن رؤية المواطن العادى لطبيعة العمل الحزبى فى مصر تجعله يتراجع عن المشاركة، فهناك غياب كامل للحوار داخل الأحزاب التى فشلت فى الخروج إلى الشارع وتعودت العمل بنفس المنهاج الحكومى. كما أن القوى السياسية لم تنضج حتى الآن، فلا تقبل بالرأى الآخر وترفض خطاب الآخرين فيصبح عضو الحزب واقعا بين قهر الحكومة وقهر المعارضة ... ولدى أحزاب المعارضة ترسانة من عبارات التخوين للآخرين حتى داخل التيار الواحد، الأمر الذى ينتهى بتدمير أو تعطيل الحزب ..". (٣)

وواقع الأمر، أن الخلل فى البناء الحزبى لا ينفى دور السلطة فى تفشى هذه الظاهرة. فقانون الأحزاب يتحمل جزءا أساسيا فى بروز هذه المشكلة ... ففى الدول المتقدمة اذا حدث خلاف فكرى داخل حزب من الأحزاب يمكن أن يحدث انشقاق وتخرج مجموعة تكون حزبا جديدا، وعلى الشعب أن يكون الحكم فى فرز الأحزاب السياسية التى تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة ، أما فى مصر فالقيد على حرية تأسيس الأحزاب أدى إلى احتقان مكتوم داخل الأحزاب ... هذا الاحتقان يأتى عليه وقت ينفجر، فتستثمر الحكومة هذا الانفجار لتسارع بتجميد الحزب خاصة إذا كان له مواقف

(١) انظر رأى د. يحيى الجمل فى المصدر السابق .
(٢) انظر رأى د. أحمد ثابت فى المصدر السابق .
(٣) انظر رأى أمينة شفيق فى العربى ٢٩ أغسطس ٢٠٠١.

معارضة حقيقية،وأسلوبها واضح حيث تنصر طرفا على آخر بوسائل إدارية، وقمعية.[1] إضافة إلى ذلك، يمكن رصد ظاهرة جديرة بالملاحظة، لا توجد إلا فى الأحزاب المصرية، وهى حدوث الانشقاق والانقسام الحزبى بترتيب مع أجهزة الأمن أو قوى خارجية فى جهاز الدولة أو الحزب الحاكم. ولذلك كله فإن من المهم إشاعة الديمقراطية فى المجتمع، بحيث يصبح من حق أصحاب أى اجتهاد معين تشكيل حزب سياسى بمجرد الإخطار ودون قيود، وكذلك إشاعة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بحيث لا يدفع الذين يؤمنون بخط سياسى أو موقف معين مخالفا لرأى القيادة للخروج من الحزب ولا تستطيع اقلية ان تفرض إرادتها على الحزب. إن الدور الذى تلعبه لجنة الأحزاب، والذى يجعلها سريعة التدخل وسريعة الإقرار بتجميد الحزب إلى أن يحل الخلاف بالتراضى، أو بالتقاضى، هذا الدور يقوض التجربة الديمقراطية فى مصر. فمنذ صدور قانون الأحزاب عام ١٩٧٧، أتسم بأنه قانون يهدف لسيطرة الدولة على الحياة الحزبية، وأن لجنة الأحزاب وهى لجنة حكومية فى تكوينها، هى أبرز أدوات الحكومة للتدخل والسيطرة على الحياة السياسية. وبمعنى آخر، فإن لجنة الأحزاب المنصوص عليها فى المادة ٨ من هذا القانون تجعل من تعدد الأحزاب فى مصر مجرد مسألة صورية، لأن مستقبل الأحزاب منذ ميلادها على يد هذه اللجنة والتى توافق على قيام أى حزب أو تعترض على تأسيسه.. وهذه اللجنة لا يمكن بحسب انتماء أغلبيتها – رئيسها وثلاثة من أعضائها – الى الحكومة أن تكون محايدة .."[2]

وقد تصدى د. محمد حلمى مراد عام ١٩٩٢ لقيام لجنة شئون الأحزاب السياسية بتجميد الأحزاب، ووقف صدور صحفها فى حالة وجود تنازع حقيقى أو مفتعل على الرئاسة، عندما صدر قرارها الخاص بحزب مصر الفتاة. يقول الدكتور محمد حلمى مراد.. "وهو قرار باطل دستوريا وقانونيا لمخالفته الاحترام الواجب للتعددية الحزبية، ولحرية الصحافة التى ينص عليها الدستور، وخروجه على قانون الأحزاب السياسية نفسه، الذى صدر عن النظام القائم، وبصرف النظر عما يشوبه من عورات دستورية على النحو الذى سنبينه بعد قليل، ويعتبر هذا القرار سابقة خطيرة تهدد الحياة الحزبية، واستقلال الصحافة فى مصر، إذ ما أسهل أن تدس أجهزة الدولة بعض العناصر فى حزب من الأحزاب، ثم تفتعل شقاقا وتجمع أفرادا من هنا وهناك لإقامة مؤتمر يعزل قيادات هذا الحزب وتعين آخرين بدلا منهم، ثم تسيطر على جريدة الحزب وممتلكاته. ولعل ما حدث بالنسبة لحزب "مصر الفتاة" هو تهديد وإنذار موجه إلى أحزاب المعارضة الأخرى، إذا أن ما اتخذ بالنسبة له اليوم يمكن أن يصطنع مثله بالنسبة لغيره غدا. (وقد حدث ما تنبأ به د. حلمى مراد لحزب العمل نفسه والذى كان د. حلمى مراد

---

(١) انظر رأى عبد الغفار شكر فى المصدر السابق .
(٢) الأحرار ٢٧ أغسطس ٢٠٠١.

نائبا لرئيسه، فقد تم تجميد الحزب بحجة وجود صراع على الرئاسة فيه عام ٢٠٠٠).
فإذا انتقلنا إلى اختصاصات لجنة شئون الأحزاب نجد أن قانون الأحزاب السياسية قد حددها في أمرين، الأمر الأول، النظر في الطلبات الخاصة بتأسيس الأحزاب (المادة ٧). الأمر الثانى، التقدم بطلب إلى دائرة شئون الأحزاب بالمحكمة الإدارية العليا لحل الحزب الذى يثبت من تقرير المدعى العام الأشتراكى – بعد التحقيق الذى يجريه – تخلف وزوال شرط من الشروط الخاصة بتأسيس الأحزاب المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون، والتى تقول فى هذا الشأن ما يلى "ويجوز للجنة شئون الأحزاب لمقتضيات المصلحة القومية وقف إصدار صحف الحزب أو نشاطه أو أى قرار مخالف اتخذه الحزب، وذلك فى هذه الحالة". أى فى حالة تخلف أو زوال شرط من شروط تأسيس الأحزاب الواردة فى المادة الرابعة من قانون الأحزاب السياسية. وهذه الحالة .. غير متوافرة فى الخلاف الذى وقع داخل حزب مصر الفتاة والذى استند إليه فى اتخاذ القرار بالباطل. فإن أحدا لم ينازع فى " تخلف أو زوال أى شرط من شروط تأسيس الأحزاب الواردة فى المادة الرابعة من قانون الأحزاب". وإنما الخلاف القائم يدور حول شخص رئيس الحزب الحالى، ومدى صحة الاجتماع الذى عقد فى مدينة الإسكندرية من عدد من الأشخاص يقال أنهم من أعضائه وانتخابهم لشخص آخر يحل محله كرئيس للحزب . وهو " خلاف داخلى " لا تختص لجنة شئون الأحزاب به ، لكنه أمر يحكمه النظام الداخلى للحزب، ويختص القضاء العادى بالفصل فيه ".[(١)]

وقد توالت فى الفترة الأخيرة الأحكام القضائية التى تؤكد أن لجنة شئون الأحزاب لا اختصاص لها فى الصراعات على رئاسة الحزب، وتعديل اللائحة الداخلية، ومنها حكمان صدرا أخيرا.

الأول، حكم المحكمة الإدارية العليا الخاص بحزب العمل والصادر يوم ٤ يناير ٢٠٠٣ ، والذى جاء فى حيثياته إن لجنة شئون الأحزاب ليس لها الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية للأحزاب ، بما فيها النزاعات التى تنشأ داخل الأحزاب على رئاستها أو مشروعية ما تعقده الأحزاب من مؤتمرات ، وأكدت المحكمة أن هذا الشأن خاص بالأحزاب ، تبت فيه رضاء أو قضاء، وأن لجنة شئون الأحزاب ليس من حقها أن تعتد بأحد المتصارعين على رئاسة الحزب، ولا أن تجمد نشاطه بدعوى أن هناك خلافا على رئاسته، وان هذا نزاع مدنى يختص به القضاء وحده دون سواه.[(٢)]

الثانى، حكم محكمة القضاء الإداري فى القضية الخاصة بتعديل لائحة النظام الأساسى لحزب الوفد والصادر فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وجاء فى حيثيات الحكم ..

(١) الشعب ٢٦ مايو ١٩٩٢.
(٢) الأهالى ٨ يناير ٢٠٠٣.

"ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان مصر قد اختارت بإرادة شعبية أفرغت فى التعديل الوارد على الدستور، العدول عن التنظيم السياسى الواحد الذى ظل سنوات عديدة مهيمنا على مجالات العمل السياسى إلى التعدد الحزبى التى تستهدف تعميق الديمقراطية وإرساء دعائمها، ومظهر التعدد الحزبى وجوهره هو حرية الأحزاب السياسية واستقلالها حال مباشرة دورها السياسى والاجتماعي على وجه يمكنها من الاتصال بالجماهير عن طريق ما تقدمه من برامج ومبادئ وآراء تتفق أو تختلف مع النظام السياسى الحاكم، وطالما كان ذلك فى إطار المحافظة على المبادئ والقيم العليا للمجتمع. ومن حيث أن سبيل قيام التعددية الحزبية باعتبارها المظهر الأسمى للتعددية يتحقق بأمرين: أولهما تماسك البناء الداخلى للأحزاب السياسية بما يصدر عنها من برامج وسياسات تعبر عن الرؤية الذاتية للحزب السياسى، وكوادر وقيادات تقوم على تحقيق أهدافه وآماله فى الوصول إلى الحكم، والاستمرار فيه. وثانيهما الحد من تدخل الأجهزة والمؤسسات الحكومية فى شئون الأحزاب السياسية. ولا خلاف على أن دستورية النظام الحاكم لشئون الأحزاب يتحقق بتضاؤل السلطات الممنوحة للإدارة أوغل يدها عن التدخل فى شئون الأحزاب. ومن حيث أن جل تشكيل لجنة شئون الأحزاب ينتمى إلى أحد الأحزاب السياسية، الحزب القائم على سدة الحكم، وهو ما يفترض توحدا بينهم كأعضاء فى حزب واحد فى الرؤية السياسية يتفق أو يختلف عن الأحزاب الأخرى، فإن تحديد اختصاص هذه اللجنة وتصنيفه يضحى إعمالا صحيحا للمبدأ الدستورى المقرر للتعددية السياسية كمنهج للحياة السياسية فى مصر، ولا جدال فى أن الحد من سلطة لجنة شئون الأحزاب يؤدى إلى اتساع مساحة الممارسة السياسية بها ومن ثم قدرتها، دون تدخل من اللجنة فى سبرغور خلافاتها ونزاعاتها الداخلية داخل الحزب السياسى ذاته أو اللجوء إلى القضاء المختص إذا عز على أعضاء الحزب الاتفاق فيما بينهم. والقضاء بحيدته وبعده عن الهوى السياسى قادر ولا ريب على حسم الخلاف انتصاراً للمبادئ الدستورية وإعمالا لقواعد الشرعية .."[1]

ومن المؤكد أن مشكلة الحياة الحزبية لا تتركز فقط فيما يسمى بالأحزاب الصغيرة . فهناك مشاكل تحيط بالحياة الحزبية كلها، والحياة السياسية عامة . ويكفى ان هناك حزبين رئيسيين مجمدان عمليا (الأحرار والعمل). ولا تخلو الأحزاب الأخرى من مشاكل وتعانى جميعها من تحديد إقامتها فى المقر والصحيفة ، والحصار المفروض عليها بقانون الأحزاب وعديد من القوانين المقيدة للحرية ، والنقص الواضح فى الديمقراطية واستحالة تداول السلطة فى ظل تدخل السلطة التنفيذية فى انتخابات مجلس الشعب (والمجالس التمثيلية عامة) لضمان فوز الحزب الحاكم بالأغلبية المطلقة بل والكاسحة (٩٠% من مقاعد مجلس الشعب عامة) واحتكاره لأجهزة الإعلام والصحافة

(١) الوفد ٩ يناير ٢٠٠٣.

القومية، واستمرار حالة الطوارئ معلنة منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ وحتى ٣١ مايو ٢٠٠٦ على الأقل إن لم يتم مد العمل بها ثلاث سنوات أخرى، والتدخل فى العمل النقابى فى ظل القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣وفى الاتحادات الطلابية والمنظمات غير الحكومية (القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢).

ولا يمكن معالجة مشاكل الأحزاب الصغيرة خاصة، والحياة الحزبية والسياسية عامة، دون إصلاح سياسى شامل، وقد طرحت سبعة أحزاب سياسية (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى – حزب الوفد – حزب الأحرار – حزب العمل – الحزب العربى الديموقراطى الناصرى – الإخوان المسلمون – الحزب الشيوعى المصرى) برنامجا متكاملا للإصلاح السياسى والدستورى الديمقراطى فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٧، بعد مؤتمر عقدته يومى ٨ ، ٩ ديسمبر ١٩٩٧، وطرح خلاله ٢٧ بحثا قدمتها الأحزاب وباحثون فى مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز البحوث العربية، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومركز يافا، وعدد من أساتذة الجامعات وفقهاء القانون.

ويقوم البرنامج على عدد من الأسس فى مقدمتها:

- إطلاق حرية التنظيمات السياسية والنقابية والجمعيات الأهلية، وذلك عن طريق إلغاء قانون الأحزاب ٤٠ لسنة ١٩٧٧، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب لكافة القوى والتيارات السياسية بمجرد الإخطار، على أسس ديموقراطية تضمن أن يكون الحزب مفتوحا لجميع المصريين بلا تمييز، واعتبار حق المواطنة مناطا للحقوق والواجبات، وأن يلزم بقواعد العمل الديموقراطى فى إطار دستور يضعه الشعب ويقره ديمقراطيا، وقبول مبدأ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة والتعددية الحزبية الأن وفى المستقبل، وأن لا ينشئ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. وتختص المحكمة الدستورية دون غيرها بالفصل فى أى منازعة حول التزام الحزب بهذه المبادئ، وإلغاء كافة صور الدمج بين مؤسسات وأجهزة الدولة وتنظيمات حزب الحكومة، بما يضمن أن تكون الدولة لكل المصريين وليس لحزب واحد، وحماية حق الانتماء والنشاط الحزبى لكافة المواطنين وضمان عدم التعرض للاضطهاد أو التمييز بسبب النشاط الحزبى أو النقابى أو النشاط العام، وإلغاء الحظر القائم حاليا على ممارسة العمل السياسى فى الجامعات والمدارس والمصانع، وإطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية – المهنية والعمالية – والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها طبقا للوائح تضعها بنفسها، وانتخاب مجالس إدارتها دون تدخل من الأجهزة الإدارية، وتأكيد استقلال الحركة النقابية والتعاونية والطلابية بإلغاء القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، وتأكيد حرية الحركة العمالية فى بناء تنظيماتها، وإلغاء القيود على تشكيل ونشاط الجمعيات الأهلية والاجتماعية والثقافية والشبابية، بما يضمن رفع أيدى الأجهزة الأمنية والإدارية عن

هذه الجمعيات وإلغاء القانون الحالى والعودة إلى مواد القانون المدنى التى ألغيت بالقرار الجمهورى رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦.

- ضمان الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، وحرية تكوين الجمعيات، والتعدد الحزبى، وحق التظاهر والإضراب السلميين دون قيود وشروط مانعة، والحق فى الحرية والأمان الشخصى وسلامة الجسد، وإلغاء كافة التشريعات التى تنتقص من هذه الحقوق.

- توفير ضمانات التقاضى واستقلال القضاء وتيسير إجراءات التقاضى، وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائى، بما فى ذلك إلغاء محاكم أمن الدولة، وعدم جواز محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية.

- إلغاء حالة الطوارئ القائمة، وتعديل قانون الطوارئ بحيث يقتصر جواز إعلان حالة الطوارئ فى حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، ولفترة محدودة لا يتم تجديدها إلا بشروط دقيقة، وتحديد سلطات المحاكم العسكرية فى ظل الطوارئ، بحيث لا يتم تجميد الدستور فى ظلها وانتهاك الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطنين.

- توفير ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، وإعادة الحق للمواطنين فى التعبير عن إرادتهم عبر صندوق الانتخابات، وذلك بتوفير ضمانات حقيقية وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية.. وتولى لجنة قضائية مستقلة غير قابلة للعزل الإشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين، وتخضع لها كافة الأجهزة التنفيذية والمحلية والأمنية التى تتصل أعمالها بالانتخابات، بحيث تشمل مرحلة الترشيح والتصويت والفرز وإعلان النتائج.

- تحرير أجهزة الإعلام والصحافة من السيطرة الحكومية والاحتكار، وذلك عن طريق إطلاق حرية تملك وسائل الإعلام (الإذاعة والتليفزيون) للمصريين، وتعديل قانون الإذاعة والتليفزيون لتصبح جهازا إعلاميا قوميا مستقلا عن الدولة تمثل فى إدارته التيارات الفكرية والسياسية والحزبية.. وإطلاق حرية تملك وإصدار الصحف دون ترخيص للمصريين، مع حظر مشاركة غير المصريين فى تملك الصحف، وإعادة النظر فى تملك الدولة للمؤسسات الصحفية القومية وتعديل قانون تنظيم الصحافة وقانون العقوبات بإلغاء العقوبات المقيدة للحريات فى سائر الجرائم التى تقع بواسطة النشر فى الصحف.

- ضرورة تعديل الدستور بعد فترة انتقالية تطلق فيها الحريات طبقا لما سبق بيانه، ليصبح دستورا ديمقراطيا يجعل الأمة مصدرا حقيقيا للسلطة، ويركز السلطة التنفيذية فى مجلس وزراء يكون مسئولا أمام مجلس نيابى منتخب انتخابا حرا نزيها.. بما فى ذلك تعديل نظام انتخاب رئيس الجمهورية (ونوابه) ليصبح بالاقتراع الحر المباشر بين

أكثر من مرشح، وتحديد وتقليص السلطات المطلقة الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور، وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور درءا لإساءة، استخدام السلطات المطلقة الخطيرة الواردة فيها، وإلغاء نظام المدعى الاشتراكى الوارد في المادة ١٧٩ من الدستور. [١]

فالإصلاح السياسى الشامل هو الطريق لقيام حياة حزبية صحيحة ومعالجة نواقصها وعيوبها وخلافاتها.

(١) لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية – الإصلاح السياسى والديمقراطية – ديسمبر ١٩٩٧.

القسم الخامس

موقف لجنة شئون الأحزاب من طلبات تأسيس الأحزاب الصغيرة

... دراسة لبعض الحالات

رضا محمد هلال

أضحى حق إنشاء وتأسيس الأحزاب السياسية من الحقوق الدستورية فى أغلب الدول النامية، استنادا إلى حق تكوين الجمعيات والتنظيمات السياسية وحق الانتخاب، كما أصبح هذا الحق إحدى الضرورات لأنظمة الحكم التى تسلك مسار التحول الديمقراطى، وتؤكد دساتيرها على حرية الفكر وحرية الاجتماع.

ومع اتفاق غالبية الدول على النص فى أنظمتها ودساتيرها على التعددية الحزبية، إلا إنها تباينت فى أساليب وطرق تأسيس الأحزاب السياسية. ففى بعض النظم تنشا الأحزاب دون نص صريح فى القانون، وفى البعض الآخر يتم السماح بالتأسيس بناء على نص فى القانون.

وتنضم مصر إلى مصاف النوع الثانى، حيث ينظم القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية إنشاء هذه الأحزاب حيث أوكل إلى لجنة سميت بـ "لجنة شئون الأحزاب اختصاص الموافقة أو الاعتراض على طلبات تأسيس الأحزاب السياسية، بعد التأكد من استيفائها للشروط والضوابط التى يحددها الدستور وقانون الأحزاب السياسية.

ويسعى هذا القسم من دراسة الأحزاب السياسية الصغيرة فى مصر، إلى محاولة التعرف على النظم المتعددة لتكوين وتأسيس الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى رصد المواقف أو الثوابت التى اعتمدتها لجنة شئون الأحزاب فى مصر عند فحصها لطلبات تأسيس الأحزاب الجديدة، وذلك فى الفترة من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٢. وقد تم اعتماد العام ١٩٩٤ كبداية هنا، نظرا لاستقرار مواد القانون رقم ٤٠ لسنة١٩٧٧ على شكلها الحالى، بعد حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية بعض تلك المواد، ودستورية القانون بصفة عامة ومواد تشكيل لجنة شئون الأحزاب والشروط والضوابط التى يتعين توافرها فى برنامج أى حزب سياسى جديد بصفة خاصة.

ولمعالجة كافة العناصر والأبعاد السابقة سيتم تقسيم هذا القسم إلى قسمين فرعيين هما:

أولا: أساليب تشكيل الحزب السياسى.

ثانيا: طلبات تأسيس الأحزاب، ورأى اللجنة فيها على ضوء أحكام القانون.

أولا - أساليب تشكيل الحزب السياسى

خصصت بعض الدول أحكاما دستورية للحديث عن أهمية الأحزاب السياسية ودورها فى تكوين إرادة عامة فى البلاد، بل لعل بعض الدول ذهبت إلى أكثر من ذلك، بالحث على إنشاء أحزاب سياسية باعتبارها مؤسسات لابد منها لضمان الحياة الديمقراطية، من خلال حق كل فرد فى الانتساب والخروج من أى حزب سياسى. ويلاحظ أن الدساتير العالمية لم تتخذ موقفا موحدا إزاء هذا الموضوع، بل كانت مواقفها مختلفة نتيجة الظروف السياسية العامة التى عاشتها كل دولة من ناحية، والظروف الخاصة التى كانت مهيمنة على النظام السياسى وواضعى الدستور أو معدليه من ناحية أخرى،[1] وبمراجعة بعض النصوص الدستورية المختلفة ومعالجتها لإنشاء الأحزاب السياسية، سواء بالنص عليها صراحة أو ضمنا أو عدم الإشارة إليها يتضح مايلى:

١ – أن الدساتير فى الدول المختلفة قد أولت اهتماما كبيرا بالأحزاب السياسية واعتبرتها جزءا من النظام السياسى، وقد تباينت هذه الدساتير فى نصوصها المتعددة، عبر نمطين:-

أ – نمط خال من أية قيود أو شروط مسبقة، وهو نمط يعكس فى مضمونه الحرية الكاملة فى إنشاء الأحزاب السياسية وممارسة أنشطتها، بعيدة عن أى قيود أو ضغوط تحد من هذه الحرية.

ب – نمط ورد مقرونا بشروط وقيود تعد بمثابة انتقاص صريح من حرية الأحزاب، سواء وردت هذه الشروط على مرحلة إنشائها أو على مرحلة مباشرتها لأنشطتها، وقد استغلت بعض الدول هذه القيود للوقوف أمام إنشاء أى حزب سياسى فيها أو إلغائه إن وجد.

٢ – إن بعض الدساتير جاءت معبرة عن تجربة حزبية مريرة خاضتها دولها ونظمها السياسية، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك كل من الدستور الفرنسى والقانون الأساسى الألمانى الحاليين واللذين حرصا على رسم الإطار العام لمسار الأحزاب

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول أساليب وطرق تشكيل الحزب السياسى يمكن الرجوع إلى: **الموسوعة العربية للدساتير العالمية** ، القاهرة: مجلس الأمة المصرى، ١٩٩٦، صص: ٧١-٧٥ ، ٨٣-٨٦ و١١٤-١١٦ ، ٢١٥-٢١٨، ٢٣١-٢٣٥.

السياسية ضد أى انحراف ينعكس بدوره على النظام السياسى القائم، وبذلك يتم تلافى ما عاصرته الأنظمة السابقة من تدهور وضعف.[1]

وقد أخذت مصر بالرقابة السياسية والقضائية على إنشاء ونشاط الأحزاب، حيث جعلتها من اختصاص لجنة شئون الأحزاب السياسية والمحكمة الإدارية العليا، وفقا لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧.

٣ - إن صمت بعض الدساتير عن إجازة الأحزاب أو تحريمها، لا يعنى بالضرورة أن الأحزاب السياسية غير مشروعة، بل يترك ذلك لتقاليد الدولة وقوانينها العادية، مثال ذلك كل من الدستور اللبنانى واليابانى، حيث يلاحظ أن كلا من النظامين السياسيين مسرح لتعدد حزبى بارز.

وقد خبرت الحياة السياسية المصرية طوال تاريخها السياسى الحديث، الذى يمتد من عام ١٨٨٢ وحتى الآن، عدة أشكال ونظم لتكوين الأحزاب السياسية، تراوحت بين إنشاء وتكوين هذه الأحزاب دون نص صريح فى الدستور، أو بناء على نص فى الدستور أو القانون. فقبل عام ١٩٥٢، قامت معظم الأحزاب السياسية فى مصر قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ واستمرت قائمة بعده، كما نشأت أحزاب أخرى بعد صدور هذا الدستور، دون أن يجادل أحد فى أن حق تكوين الجمعيات شامل لها بجميع أنواعها وبينها الأحزاب السياسية، وأنه حق متفرع كذلك عن حرية الاجتماع وحرية إبداء الرأى، وحق الترشيح وحق الانتخاب للمجالس النيابية، وهى حقوق قررها دستورا سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠.[2]

أما الشكل الثانى، فهو السماح بإنشاء وتكوين الأحزاب السياسية وفق مواد دستورية وقوانين تنظم إجراءات الموافقة لهذه الأحزاب وشروطها وضوابط ممارسة الأحزاب لوظائفها، وهو الشكل الذى شهدته مصر بدءاً من عام ١٩٥٢، فبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، وإعلان مبادئها الستة المعروفة وبينها "إقامة حياة ديمقراطية سليمة"، صدر فى سبتمبر ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب

(١) لمزيد من المعلومات حول أثر التجارب السياسية على شكل وطرق إنشاء الأحزاب، يمكن الرجوع إلى:
- د. محمد سعد أبو عامود، الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية، **مجلة الديمقراطية**، ع ٤، خريف ٢٠٠١، ص ص ٣٥-٥٤.
- عمرو الشوبكى، هل انتهى عصر الأحزاب الأيديولوجية؟، **مجلة الديمقراطية**، المرجع السابق، ص ص ٤٦- ٥٤.

(٢) د. رءوف عباس حامد (تحرير)، **الأحزاب المصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥، ص ص ٣٥٢-٣٥٤.

السياسية، وقد استهدف هذا المرسوم إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية القائمة، لتنظيم نفسها وتطهير صفوفها بما يزيل عيوب تعددها وتفتتها عن غيرها من الأحزاب التى نشأت قبل المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢.

وكان من أهم نصوص هذا القانون، أنه من أجل أن ينشأ أى حزب فى مصر، فإنه يكفى إخطار وزير الداخلية، على أن يشفع الإخطار بنسخة من نظام الحزب وبيان بأعضائه المؤسسين وموارده المالية، وكان لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب أو على إعادة تكوينه أو على انضمام عضو أو أكثر إليه أو على بقائهم فيه، ولمحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة أن تحكم فى النزاع الذى ينشب بين وزير الداخلية والحزب المنشأ.[١]

ولم يدم هذا الوضع طويلا، حيث أصدر القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيسا للثورة وفى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ إعلانا دستوريا، انتهى فيه إلى إعلان فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات، يتم فيها حل الأحزاب السياسية اعتبارا من هذا التاريخ ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب، وذلك كله حتى تتمكن الثورة من إقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم.[٢]

واستمر هذا الوضع قائما حتى صدر دستور ١٩٧١ بعد موافقة الشعب عليه فى الاستفتاء العام فى ١١ من سبتمبر ١٩٧١، والذى أفرد الباب الثالث منه للحريات والحقوق والواجبات العامة، وتضمن النص على حرية الرأى وحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام، حق المواطنين فى الاجتماعات العامة والمواكب الشعبية، وبينما أقر حق المواطنين فى تكوين الجمعيات على الوجة المبين فى القانون، حظر فى ذات الوقت إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى.[٣] وبعد تطوير نظام المنابر، طالبت اللجنة البرلمانية المشكلة للرد على بيان الحكومة بمجلس الشعب فى تقرير لها فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ بإعداد تشريع للأحزاب السياسية، لأنه قد صار ضروريا أن يصدر مجلس الشعب قانونا بتنظيم قيام الأحزاب، وأسلوب إعلانها والضوابط الموضوعية التى تصاحب قيامها.[٤]

---

(١) د. محمود متولى، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢: دراسة تاريخية وثائقية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ص ٢٠٦-٢٢٥.
(٢) د. رءوف عباس حامد (تحرير): مرجع سابق، ص٣٦٢.
(٣) - دستور ١٩٧١، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٥.
- د. على الدين هلال وآخرون: ربع قرن من الديمقراطية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨، ص٨٢.
(٤) د. على الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ص ٨٢.

ففى عام ١٩٧٧ شهدت الساحة السياسية فى مصر عدة أحداث داخلية وخارجية دفعت الرئيس الراحل أنور السادات إلى السعى لتقديم تشريع خاص بنظام الأحزاب السياسية. فعلى المستوى الداخلى، وقعت أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ والتى طالبت فيها الجماهير الغاضبة بإقالة عدد من المسئولين عن رفع أسعار بعض السلع الحيوية والضرورية، واستخدمت هذه الجماهير الوسائل العنيفة فى التعبير عن مطالبها مما سبب ضيقاً شديداً للقيادة السياسية. أما على المستوى الخارجى، فقد قام الرئيس السادات بزيارة القدس فى ذات العام لبدء محادثات السلام مع إسرائيل، وهو الموقف الذى عارضته العديد من القوى السياسية فى مصر. لذا قررت القيادة السياسية المضى قدماً فى إصدار قانون للأحزاب بحيث يمكن من خلاله احتواء القوى المعارضة داخل هياكل شرعية يسهل السيطرة عليها.

وبناء على ما سلف ذكره صدر فى ٢ يوليو القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الأحزاب السياسية، والذى أصبح نافذا اعتبارا من ٧ يوليو سنة ١٩٧٧، ونص فى المادة (٣٠) منه على أن تستمر قائمة التنظيمات الثلاثة، وهى: حزب مصر العربى الاشتراكى، حزب الأحرار الاشتراكى، حزب التجمع الوطنى التقدمى.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون السابق قد أدخلت عليه عدة تعديلات بالقوانين رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨، و٣٦ لسنة ٧٩، و١٤٤ لسنة ١٩٨٠، و٣١ لسنة ١٩٨١، و١٠٨ لسنة ١٩٩٢، وأخيراً القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤. والملاحظ على التعديلات السابقة أن غالبيتها قد شكل قيداً إضافياً من جانب السلطة التنفيذية على حرية تشكيل الأحزاب، أما البعض الآخر من التعديلات فقد جاء ليصحح عدم دستورية بعض نصوص القانون.

أما فيما يتعلق بمواد القانون، فقد نصت المادة الأولى منه على أن للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى، وذلك طبقا لأحكام هذا القانون. ونصت المادة الثانية على تعريف الحزب السياسى بأنه كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون، وتقوم على مبادىء وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة، تتعلق بالشئون الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم. وحددت المادة الثالثة دور الأحزاب السياسية، بالنص على أن تسهم الأحزاب السياسية التى تؤسس طبقا لأحكام القانون فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن على أساس الوحدة الوطنية، وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين، وذلك كله على الوجه المبين بالدستور. وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية تقوم بتجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا. وفصل القانون المذكور الأحكام الخاصة بشروط تأسيس الأحزاب السياسية واستمرارها وانقضائها، وأنشأ لجنة خاصة لشئون الأحزاب

تقدم إليها طلبات تأسيس الأحزاب، ولها حق الاعتراض عليها بقرار مسبب إذا كان قيامها يتعارض مع أحكام القانون.[1]

ومن حيث المبادئ والأسس التى تستند اللجنة إليها فى أعمالها، فقد نص القانون على أنه يشترط لتكوين أو استمرار أى حزب سياسى ما يلى:

- عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادؤه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع. ومبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١. والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية.
- تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى.
- عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٧ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى.
- عدم انطواء الحزب على إقامة أى تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.
- وجوب تقديم إخطار كتابى إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية عن تأسيس الحزب، موقعا من خمسين عضوا من أعضائه المؤسسين، ومصدقا رسميا على توقيعاتهم، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويرفق بهذا الإخطار جميع المستندات المتعلقة بالحزب.
- تشكل لجنة شئون الأحزاب السياسية من كل من: رئيس مجلس الشورى رئيسا، ووزير العدل، ووزير الداخلية، ووزير الدولة لشئون مجلس الشعب، وثلاثة من غير المنتمين إلى أى حزب سياسى أو من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم.

---

(١) هناك خلاف فقهى قانونى حول مدى قانونية سن قانون جديد ينظم تكوين وتأسيس الأحزاب قبل تعديل المواد الدستورية المعرقلة لتعدد الأحزاب. ويمكن الرجوع إلى كل من وجهات النظر التالية فيما يلى: -

- د.إيهاب سلام، الأحزاب السياسية وحق تكوينها، **قضايا برلمانية**، ع (٣٠)، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٣٢ وص ٣٦ .
- د. عبد الحميد متولى، **نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٩٢، ص ص ٢٤-٢٥.
- **مجلس الدولة**، مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا الدائرة الأولى فى شأن الأحزاب السياسية القاهرة ٢٠٠٢، ص ص ٥٥١ ـ ٥٥٥.

وتختص اللجنة بالنظر فى المسائل المنصوص عليها فى القانون، وبفحص ودراسة إخطارات تأسيس الأحزاب السياسية طبقا لأحكامه. وللجنة فى سبيل مباشرة اختصاصاتها، طلب المستندات والأوراق والبيانات والايضاحات التى ترى لزومها من ذوى الشأن فى المواعيد التى تحددها لذلك، ولها أن تطلب أية مستندات أو أوراق أو بيانات أو معلومات من أية جهة رسمية أو عامة، وأن تجرى ما تراه من البحوث بنفسها أو بلجنة فرعية منها، وأن تكلف من تراه من الجهات الرسمية بإجراء أى تحقيق أو بحث أو دراسة لازمة للتوصل إلى الحقيقة فيما هو معروض عليها. ويجب أن يصدر قرار اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب، مسببا بعد سماع الإيضاحات اللازمة من ذوى الشأن. (١)

وبمقتضى ما تقدم من نصوص قانون الأحزاب، فإن مهمة اللجنة وسلطاتها إزاء الأحزاب المزمع تأسيسها تتحدد فى ضوء المبادئ الدستورية والقانونية سالفة البيان، والتى قررت أن تكوين الأحزاب حق عام للمصريين ولهم حرية تكوين الأحزاب والانتماء إليها، بحيث جعل الشارع مسئولية كل جماعة فى تكوين الحزب السياسى الذى ترتضيه منحصرة فى التقدم بإخطار للجنة المذكورة، وهى فى طريق مرورها الطبيعى إلى ممارسة مهامها على الساحة السياسية. كما جعل مهمة اللجنة محصورة فى بحث أوراق الحزب وهو تحت التأسيس، والتأكد من مدى توافر الشروط التى حددها الدستور، والتى ورد تفصيلها فى القانون فى حقه، وعليها فى هذه الحالة ترك سبيل مسيرته السياسية الطبيعية نحو أهدافه التى حددها برنامجه الذى تتوافر فيه الشروط الواردة فى القانون. وعلى اللجنة الاعتراض على قيام الحزب قانونا إذا ما تخلف فى حقه شرط أو أكثر من الشروط التى اقتضاها الدستور والقانون، وفى هذه الحالة فإن عليها أن تصدر قرارها مسببا بعد سماع الايضاحات اللازمة من ذوى الشأن. وقد حتم المشروع سماع ذوى الشأن، حرصا على تحقيق دفاعهم وايضاح مواقفهم وتوجهاتهم أمام اللجنة، لتبصيرها بأهداف وأغراض مؤسسى الحزب وبرامجه. كما حرص المشرع على تسبيب قرار اللجنة، باعتبارها تتصرف فى إطار سلطة مقيدة بنص الدستور وأحكام القانون فى مجال حرية من الحريات وحق من الحقوق العامة للمصريين، الذى يعد أحد أركان النظام العام الدستورى والسياسى للبلاد. ويخضع ما تقرره اللجنة للرقابة القضائية من المحكمة الإدارية العليا، التى شكلها المشرع بالتشكيل المتميز، الذى يكفل لها إعمال هذه الرقابة على مدى سلامة قرار اللجنة ومطابقته لأحكام الدستور والقانون.

---

(١) قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٢٨ ـ ٣٢.

وقد حرصت نصوص القانون على تأكيد هذا المعنى، عندما عبر المشرع فى المادة السابعة عن الطلب المقدم بتأسيس الحزب بأنه إخطار، أى إبلاغ عن نية جماعة منظمة فى ممارسة حقوقها الدستورية على الوجه الذى يكفله الدستور والقانون. كما عبر المشرع عن سلطة اللجنة عند البت فى إخطار التأسيس مستبعدا بحق عبارات الموافقة أو الرفض غير المبرر، حرصا على التأكيد على أن مهمة هذه اللجنة هى بالأساس فحص أوراق الحزب والتحقق من توافر الشروط الواردة فى الدستور والقانون أو الاعتراض عليها. وفى هذه الحالة الأخيرة يتعين على اللجنة أن تصدر قرارها بالاعتراض مسببا، فاللجنة تباشر سلطة مقيدة لا يسمح لها أن تقف حائلا فى سبيل ولوج أى حزب إلى ميدان السياسة، إلا إذا كان لديها من الأسباب الحقيقية والجوهرية وفقا لما ورد بنص الدستور والقانون ما يبرر - إعلاء للشرعية واحتراما لأحكام الدستور والمصالح القومية العليا السياسية والديمقراطية الشرعية للأمة - عدم السماح لمؤسسى الحزب بإقامته.

ثانياً – طلبات تاسيس الأحزاب ورأى اللجنة فيها على ضوء أحكام القانون

قامت لجنة شئون الأحزاب فى الفترة من عام ١٩٧٧ وحتى أوائل ديسمبر ٢٠٠٢ بفحص ما يربو على ٤٩ طلبا لتأسيس أحزاب سياسية جديدة، اعترضت اللجنة على حوالى ٩٠% من هذه الطلبات، ووافقت على قلة زهيدة منها.

وسيحاول هذا القسم من الدراسة فحص برامج بعض الأحزاب التى اعترضت اللجنة على تأسيسها، وكذلك عرض أوجه وحيثيات اعتراض اللجنة، وذلك فى الفترة من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٢. ونظرا لصعوبة تقديم وعرض ملخص جميع برامج الأحزاب، فستقوم الدراسة بتصنيف هذه البرامج حسب التوجهات السياسية والأيديولوجية التى تتبناها هذه الأحزاب والأهداف التى تسعى لتحقيقها فى حال موافقة لجنة شئون الأحزاب على تأسيسها، والقضايا والفئات التى تدعى الدفاع عنها، ووفق هذا المعيار يمكن تقسيم هذه الأحزاب إلى: الأحزاب ذات التوجه الإسلامى، والأحزاب ذات التوجه القومى، والأحزاب ذات التوجه الداخلى أو المحلى، والأحزاب الفئوية أو أحزاب القضايا.

١ - الأحزاب ذات التوجه الاسلامى

يقصد بهذا النوع من الأحزاب مجموعة الأحزاب التى تتبنى مطالب وتوجهات ذات طابع اسلامى من قبيل تطبيق الشريعة الاسلامية، وأن يكون للمؤسسات الدينية دور فى الحياة السياسية سواء من حيث اختيار وكلاء الأمة (أعضاء المجلس التشريعى)، وكذلك انشاء مؤسسات ذات طابع دينى بديلا عن المؤسسات القائمة للخروج بالأمة من أزماتها، علاوة على وجود رؤية حاكمة لأنصار هذا التوجه من الأحزاب مفادها الانطلاق إلى مجال أوسع من الدول لتحقيق رؤيتهم وبرنامجهم السياسى، وفى هذه الحالة ستكون مصر مجرد حلقة فى إطار أوسع هو العالم العربى والاسلامى.

وقد قدم وفق هذا التوجه أربعة طلبات لتأسيس أحزاب جديدة هى: حزبا الوسط والوسط المصرى ويمثلان التيار المنشق عن الإخوان المسلمين، وحزبا الشريعة والإصلاح واللذان يعبران عن رغبة وطموح أفراد الجماعات الاسلامية وتنظيم الجهاد فى رفض مسلك التغيير بالعنف والاتجاه للعمل من داخل المؤسسات الشرعية للنظام السياسى. ومما لاشك فيه، أن تلك الأحزاب وضعت برامج محددة، وقد رفضت لجنة الأحزاب تأسيس تلك الأحزاب.

أ - حزبا الوسط والوسط المصرى

تقدم أعضاء ناشطون كانوا فى السابق من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين من أبرزهم: المهندس أبو العلا ماضى والمحامى عصام سلطان والدكتور محمد عبد اللطيف والدكتور مهندس صلاح عبد الكريم وآخرون فى يناير ١٩٩٦، بطلب إلى لجنة شئون الأحزاب لتأسيس حزب سياسى يحمل اسم "الوسط". وقد هدف المؤسسون من انشاء هذا الحزب إلى توصيل رسالة محددة، وهى وضع الحكومة فى مصر أمام اختبار حقيقى، تثبت فيه أنها غير مؤمنة أساسا بفكرة التعددية الحزبية، وأنها لن تسمح لقوة سياسية معينة وهى القوة الاسلامية لأن تعبر عن نفسها.[١]

(أولا) برنامج حزب الوسط : ينقسم برنامج حزب الوسط إلى البنود والعناصر التالية [٢]:

(١) فى المرجعية العامة : تقوم رؤية الحزب على المبادئ والمقومات الأساسية الأتية: أن المرجعية الحضارية هى الاطار الذى لا يجوز الخروج عليه، ومنه تستمد

---

(١) **الشرق الأوسط** ١٩٩٩/٦/٥.

(٢) المهندس أبو العلا ماضى أبو العلا، **برنامج حزب الوسط**، غير منشور، القاهرة، مجلس الشورى، ١٩٩٦.

كل الرؤى والبرامج والأنظمة، وأن الهوية المصرية جزء من كل هو الهويتين العربية والاسلامية، وإعادة إحياء دور الأمة باعتبارها مصدرا للسلطة ومعبرا أصيلا عن الشرعية وحاميا دائما لها، وبذلك يحل الحزب الأمة محل الدولة، ويعتبر أن الدستور هو دستور الأمة وليس دستور الدولة، ويطالب الحزب وفق هذا المنحى بتغيير نظام الدولة إلى نظام الأمة.[1]

(٢) فى الشريعة الاسلامية : يرى المؤسسون لحزب الوسط، أنه انطلاقا من أن الدستور المصرى قد تضمن فى مادته الثانية النص على أن مبادئ الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، بالإضافة إلى افتراض أن المرجعية الاسلامية العامة فى مصر محل اتفاق المصريين جميعا بحكم التاريخ البالغ أربعة عشر قرنا وبضع سنين، فأنه من أهم واجبات الحزب تنشيط عملية وضع نص المادة الثانية من الدستور موضع التطبيق بالنسبة للمسلم، أما بالنسبة لغير المسلم، فالقاعدة الاسلامية أن يترك وما يدين، حيث تطبق عليه شريعته فى الزواج والطلاق، وتطبق عليه الشريعة الاسلامية فيما لا يتعارض مع العقيدة.[2]

(٣) المبادئ الأساسية للنظام السياسى : لم يتضمن البرنامج موقف حزب الوسط من النظام السياسى الحالى فى مصر، سواء من حيث الشرعية وهل يمثل هذا النظام النظام المبتغى من وجهة نظره أم لا؟ وإنما رسم معالم ووضع اشتراطات للنظام السياسى الأمثل من وجهة نظره، وذلك من خلال صياغته لأهم المبادئ والأسس التى ينطوى ويقوم عليها هذا النظام، ومن أهم هذه المبادئ: التعددية، والأمة مصدر السلطات، وتوكيل لا تمثيل، وتطوير العمل الأهلى، واستقلال المؤسسات الدينية عن الدولة.[3]

(٤) الأزمة الحضارية فى المجتمع المصرى[4]: يرجع حزب الوسط تدنى وتدهور الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة فى مصر، إلى أنها تمر بأزمة حضارية شاملة، تتمثل أبرز مظاهرها فى تصدع منظومة القيم فى المجتمع، والتى أدت بدورها إلى بروز ظواهر لم يعرفها مجتمعنا من قبل مثل الاعتداء على المحارم جسديا وجنسيا، وشيوع استباحة المال العام وصور الفساد الإدارى والوظيفى، مما يستدعى تقوية دور المؤسسات الدينية والاجتماعية وتطوير رسالة أجهزة الثقافة والاعلام والفن، وأن يكون التعليم مجالا للتعددية المعبرة عن الأمة، فيأتى تعبيرا عن

(١) المرجع السابق، ص ص ١٧ ـ ١٨.
(٢) المرجع السابق، ص ص ١٩ ـ ٢٣.
(٣) المرجع السابق ...... ، ص ص ٢٤ ـ ٢٥.
(٤) المرجع السابق ....، ص ص ٣٦ ـ ٤٢.

القائمين عليه، ويسمح بظهور مناهج وأساليب تعبر عن الثوابت الوطنية، وأن يكون للأمة دورها فى تحديد القواعد والأسس التى يجب أن يتضمنها النظام التعليمى محافظة على التماسك الاجتماعى والثقافى لعموم الأمة.

(٥) العلاقات الخارجية والأمن القومى : ينطلق الحزب فى تعامله مع الوضع الدولى الجديد، من اعتقاد مؤسسية الراسخ بإمكان المساهمة فى التأثير فيه، وفى تشكيل ما قد يتمخض عنه من نظام دولى. ويتميز الحزب برؤية غير تقليدية للوضع الدولى تتضمن تحديدا متميزا لحقيقة الوضع الراهن، تصحبها جملة أسس توجه تعامل الحزب معه. ومن أبرز هذه الأسس، التعايش السلمى بين أعضاء المجتمع الدولى واحترام المواثيق الدولية والمعاهدات ومبادئ القانون الدولى، وتعزيز القوة الاقتصادية للأمة بما يجعلها قادرة على أن تؤدى دورا حقيقيا فى المجتمع الدولى ، وضرورة قيام الأمة بصيانة أمنها القومى وتنفيذ المشروع الحضارى المتميز للأمة. وعلى المستوى الإقليمى يذهب الحزب إلى ضرورة توحيد الأمة، وتحقيق تكاملها باعتباره شرطا أساسيا لنهضتها ومطلبا رئيسيا لشعوبها، وذلك من خلال البدء بإقامة اتحاد تعاونى اقتصادى عربى اسلامى، وإعمال مبدأ تحرير فلسطين وانتماء القدس العربى والاسلامى، وذلك من خلال تفعيل الانتفاضة مرة أخرى ومواجهة عملية الاستيطان المستمرة، والرفض الشعبى لخطوات التطبيع الثقافى والرسمى مع المحتل الصهيونى.[١]

(ثانيا) موقف لجنة الأحزاب من برنامج الحزب والتقدم بأوراق حزب الوسط المصرى: عقب تقدم المهندس أبو العلا ماضى أبو العلا – وكيل المؤسسين - بأوراق تأسيس حزب الوسط إلى لجنة شئون الأحزاب، أصدرت اللجنة عقب دراستها لبرنامج وأهداف الحزب الجديد المزمع إنشاؤه قرارها فى مايو ١٩٩٦ بالاعتراض على تأسيس الحزب، دون الاستماع لمؤسسى الحزب، وهو ما يخالف صحيح قانون الأحزاب، مما لجأ إزاءه المؤسسون إلى دائرة الأحزاب السياسية فى المحكمة الإدارية العليا للطعن فى قرار اللجنة، ولكن المحكمة رفضت الطعن فى مايو عام ١٩٩٨، وأيدت قرار اللجنة فى رفض طلب تأسيس حزب الوسط.

ويمكن إجمال أسباب رفض لجنة شئون الأحزاب لطلب تأسيس حزب الوسط فيما يلى[٢]:

---

(١) **المرجع السابق**، ص ص ٥١ – ٦٢.

(٢) **مجلس الدولة**، مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا : الدائرة الأولى بتشكيلها الخاص فى شأن الأحزاب السياسية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٩١٩-٩٥٣.

(١) تعارض فكر وبرنامج الحزب مع الدستور، حيث تضمن برنامج الحزب أن الأمة هى مصدر السلطات، والدستور هو دستورها وليس دستور الدولة.

(٢) ينطوى برنامج الحزب على خلل باشتراطات قانون الأحزاب السياسية الذى يؤكد على ضرورة محافظة أى حزب سياسى على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وحيث أن برنامج حزب الوسط يطالب بتغيير نظام الدولة إلى نظام الأمة، فإنه قد خالف شرطا جوهريا من شروط التأسيس والموافقة على إنشاء أحزاب سياسية جديدة.

(٣) تثير مبادئ الحزب النعرات الطائفية والفرقة، وتعرض البلاد لخطر كبير خاصة مع تأكيده على تطبيق الشريعة الإسلامية على الجميع، وفى كل القضايا والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، فيما عدا ممارسة الشعائر الدينية.

(٤) اشتمال برنامج الحزب على مشاركة المؤسسات الدينية مع المؤسسات الأخرى فى اختيار وكلاء الأمة، مما يعنى إقحام رجال الدين بصفتهم فى أمور السياسة، وخلق دور لهم فى العمل السياسى، وإعطاءهم الحق والسلطة فى إدارة شئون الحكم بوصفهم أعضاء المؤسسة الدينية التى يمثلونها سواء أكانت إسلامية أو مسيحية، وبالتالى فان هذا الحزب وفق ما ينادى به برنامجه قد أصبح حزبا دينيا وطائفيا، وهو نوع من الأحزاب التى حظر قانون الأحزاب السياسية تأسيسها.

عقب اعتراض لجنة الأحزاب السياسية على طلب المهندس أبو العلا ماضى تأسيس حزب الوسط، وتأييد دائرة الأحزاب السياسية بالمحكمة الإدارية العليا لقرار لجنة الأحزاب السياسية ورفض الطعن المقدم من مؤسس حزب الوسط، لجأ أبو العلا ماضى وزملاؤه إلى الأوساط السياسية بتقديم طلب جديد إلى لجنة شئون الأحزاب لتأسيس حزب آخر، تحت اسم "الوسط المصرى"، وقد تم ذلك بعد يومين فقط من صدور حكم دائرة الأحزاب السياسية فى المحكمة الادارية العليا برفض تأسيس حزب الوسط.

ويلاحظ على طلب حزب الوسط المصرى أنه قد تضمن نفس البرنامج السياسى لحزب الوسط كما عرض سلفاً، بالإضافة إلى تضمن قائمة المؤسسين لنفس الأسماء والأعضاء التى تضمنتها قائمة المؤسسين لحزب الوسط. [1] واجتمعت لجنة شئون الأحزاب فى سبتمبر ١٩٩٨ لبحث طلب تأسيس حزب الوسط المصرى، واستمعت فى اجتماعها لشرح من المهندس أبو العلا ماضى أبو العلا، حول برنامج الحزب وأهدافه

---

(١) د. صلاح عبدالكريم (تقديم). **أوراق حزب الوسط المصرى**، بدون دار نشر، بدون تاريخ نشر.

ونظامه الأساسى، وبجلسة ٢١ سبتمبر ١٩٩٨ أصدرت لجنة شئون الأحزاب قرارها بالاعتراض على طلب تأسيس الحزب، على أساس أن برنامج الحزب وسياساته وأساليبه مطبقة فعلا أو يجرى العمل على تطبيقها، وأنها وردت فى برامج الأحزاب الأخرى القائمة، ولا يوجد بصمة واحدة وظاهرة يمكن أن تميزه تمييزا ظاهرا عن الأحزاب القائمة على الساحة السياسية. وفيما يتعلق بفكرة تمثيل الأمة واختيار وكلائها، فان هذا الفكر - وفق رأى لجنة شئون الأحزاب- يتناقض مع الدستور القائم الذى كفل للمواطن حقه فى الانتخابات والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء، كما يتعارض مع أحكام قانون الأحزاب السياسية الذى يشترط لتأسيس أى حزب الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى، وعدم قيام الحزب فى مبادئه أو فى برامجه ومباشرة نشاطه واختيار أعضائه على أساس طبقى أو طائفى أو فئوى أو جغرافى. وأضافت اللجنة إلى ذلك بأن برنامج الحزب يكاد يتطابق فى مجموعه وعباراته وسياساته وأساليبه مع برنامج حزب الوسط، الذى سبق الاعتراض على تأسيسه من جانب اللجنة. وذكرت لجنة شئون الأحزاب أيضا أن برنامج الحزب لم يأت بجديد فى تطبيق الشريعة الاسلامية،(١) فقد نصت المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، ويتم الالتزام بهذا المبدأ فيما يصدر من تشريعات، فى ظل رقابة المحكمة الدستورية العليا، أما عما ينادى به الحزب من تطبيق الشريعة الاسلامية على غير المسلم، بما يتعارض مع العقيدة كأمور الزواج والطلاق، حيث تطبق عليه الشريعة الخاصة به، فإن ذلك مطبق فعلا - فى رأى اللجنة – حيث تكفلت المادة (٤٦) من الدستور بالنص على حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وهو ما وقر فى ضمير الأمة منذ دخول الإسلام البلاد، ونصت المادة (٤١) من الدستور على أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم فى ذلك، بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

ب – حزب الشريعة (تيار الجهاد الاسلامى)

تقدم المحامى ممدوح اسماعيل فى الثامن من اكتوبر ١٩٩٩ بطلب إلى لجنة شئون الأحزاب، للحصول على موافقتها لتأسيس حزب الشريعة. وحول سبب تقدم حركة وتنظيم الجهاد بطلب لتأسيس حزب سياسى رغم تحريمه للعمل الحزبى، أرجع ممدوح اسماعيل أسبابه لما يلى:(٢) أن الجماعات الاسلامية قررت إنشاء وتكوين حزب يستند

(١) مجلس الدولة ؛ مجموعة المبادئ القانونية، مرجع سابق، ص ص ١١٦٢ ـ ١١٨٨.
(٢) القدس العربى ١٩٩٩/٩/٣.

إلى المرجعية الاسلامية فى اطار استراتيجية تهدف للوصول للجماهير، والخروج من خندق الارهاب الذى تحاول الحكومة وضع هذه الجماعات فيه، وقد لجأت الجماعات الاسلامية لهذه الخطوة بعد أن تأكدت أنه لا بديل أمامها للعمل فى السياسة سوى النشاط الحزبى، خصوصا أن الدولة قيدت كل قنوات الاتصال بالجماهير بالعديد من القوانين "المشبوهة". وفى تصريحاته للصحف كشف ممدوح اسماعيل عن أن إنشاء حزب سياسى للجماعات الإسلامية، سيكون أحد أسباب تكريس حالة الهدوء التى تتمتع بها البلاد، كما أنه سيساهم فى استيعاب الآلاف من شباب الإسلاميين الذين لجأوا إلى العنف لفترة بعد ما سدت فى وجوههم كل المنافذ.(١)

وقد ضمت لائحة مؤسسى حزب الشريعة أصوليين كانوا يعتبرون من "غلاة المتشددين" ممن اتهموا فى قضية اغتيال الرئيس الراحل السادات، وفى قضايا عنف أخرى.(٢)

(أولاً) برنامج الحزب الشريعة

وينقسم برنامج حزب الشريعة إلى خمسة أقسام رئيسية هى (٣):

(١) المبادئ العامة: تنطلق الفلسفة الحاكمة للرؤية السياسية لحزب الشريعة من ثلاثة مبادئ، تدور حولها حركة الحزب وأفكاره وهى: الإيمان بالشريعة الاسلامية، والايمان بالتعددية فى إطار النسق الاسلامى الحضارى، ومحورية دور الأمة فى النهضة السياسية والحضارية، ومركزية مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية، وفق الفهم الاسلامى والدستورى والقانونى الصحيح.

(٢) قضايا المجتمع المصرى: ينطلق فى ذلك من رؤية إسلامية واضحة، تؤمن بأن النهضة الحقيقية للأمة العربية والاسلامية تبدأ من مصر، التى هى بمثابة الجهاز العصبى للأمة. من هذا المنظور، فإن لحزب الشريعة موقفه الحاسم من القضايا التالية: الأزمة الاقتصادية، والعنف السياسى والاجتماعى، والعمل النقابى، والتعليم، والثقافة والإعلام، والسياحة.(٤)

---

(١) **الحياة الدولية** ١٩٩٩/١٠/٢.
(٢) **الحياة الدولية** ١٩٩٩/٨/١٨.
(٣) د.رفعت سيد أحمد (تقديم)، **وثائق حزب الشريعة: البرنامج السياسى**، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ٢٠٠٠ ص٢٥، ص ٤٦.
(٤) **المرجع السابق**، ص ص ٣٠ ــ ٣٦.

(٣) العلاقات الخارجية: ينطلق حزب الشريعة فى نظرته للسياسة الخارجية من منظور إسلامى مصرى يراعى مصالح الأمة ولا يتصادم معها، ويرى أن هذه السياسة لابد أن تعى أبعاد الصراع الدولى والتطورات الدولية المحيطة بنا وموقفنا من هذا الصراع الكونى الحاصل حولنا، والمسمى تارة وفق الحزب بالنظام العالمى الجديد وتارة أخرى بالعولمة، وحين يصل إلى منطقتنا يترجم على أنه السوق الشرق أوسطية، ذات الأهداف الإسرائيلية الواضحة، فى الاستغلال السياسى والاقتصادى لثرواتنا ومصالحنا. ويرى الحزب أن العلاقات الخارجية فى ظل هذه التحديات وفى إطار هذه الصورة العامة التى رسمها للغرب تتطلب منطقا إسلاميا واعيا بكل المتغيرات، وملسما بها، ومتفاعلا معها من أجل نهضة مصر والأمة وبحثا عن عودة كاملة لفلسطين.[١]

ولمواجهة الكيان الصهيونى والتصدى له بكافة السبل المتاحة والشرعية، وضع الحزب برنامجا دقيقا وشاملا من أبرز عناصره تكوين جبهة شعبية مصرية موحدة من كافة القوى والتيارات لمشروعات التسوية والتطبيع والتفاوض، والتوقيع على ميثاق شرف للصحفيين والكتاب والباحثين يكون بمثابة وثيقة ملزمة ضد عمليات الاختراق والتطبيع، والتصدى لعمليات تهويد القدس، والتوعية بالحقوق الفلسطينية والعربية، ومقاطعة المنتجات والمصنوعات الإسرائيلية، وتشجيع دراسة التراث الفلسطينى العربى – الإسلامى.[٢]

(ثانيا) موقف لجنة شئون الأحزاب من طلب تأسيس حزب الشريعة

اجتمعت لجنة شئون الأحزاب فى أوائل عام ٢٠٠٠ للبت فى الطلب المقدم لتأسيس حزب الشريعة، واستمعت اللجنة أثناء اجتماعها إلى عرض شفهى من وكيل المؤسسين حول برنامج وأهداف وقائمة المؤسسين للحزب. وعقب المداولة بين أعضاء اللجنة، أصدرت اللجنة قرارها بالاعتراض على الطلب المقدم من ممدوح اسماعيل وكيل المؤسسين بتأسيس حزب الشريعة. وقدمت اللجنة عددا من الأسباب لرفض تأسيس هذا الحزب منها: - [٣] إن الفكرة والمبدأ الأساسى للحزب هو تطبيق الشريعة الإسلامية وفى هذا الشأن لم يأت الحزب بجديد، حيث إن المادة الثانية من الدستور قد حسمت المرجعية العامة للدولة، ونصت على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وهو مبدأ يجرى العمل على تطبيقه ومراعاته حتى من قبل النص على ذلك

(١) المرجع السابق ، ص ص ٣٦ ـ ٤٠.
(٢) المرجع السابق، ص ص ٤٠ ـ ٤٠.
(٣) مجلس الشورى، حيثيات الاعتراض على طلب تأسيس حزب الشريعة ، تقرير غير منشور للجنة شئون الأحزاب ، ٢٠٠٠.

فى الدستور، كما أن هناك لجاناً عديدة مشكلة لمراجعه القوانين الأخرى لتغييرها واستبدالها بقوانين تتمشى مع الشريعة الإسلامية كالقانون التجارى، هذا فضلا عن أن هذه الأفكار قد وردت فى برامج الأحزاب الأخرى كالأمة (ص٤)، وحزب مصر الفتاة (ص٦٢)، وحزب مصر العربى الاشتراكى (ص٩٠و ٩١)، وحزب الأحرار الاشتراكيين (ص ١)، وحزب التكافل الاجتماعى (ص ٩)، وحزب الوفد (ص١١)، وحزب الخضر (ص٥).

وعن فكرة الحزب عن الإيمان بالتعددية السياسية وبحق التعبير والحريات العامة، فقد ردت اللجنة على ذلك بالقول بأن المواد أرقام (٤) و(٤٧) و(٢٠٧) و(٢٠٨) من الدستور قد نظمت استخدام هذه الحريات، كما تضمنت برامج الأحزاب الأخرى هذا الفكر ومنها: أحزاب مصر العربى الاشتراكى والوطنى الديمقراطى والتجمع والوفد والديمقراطى الناصرى هذه المبادئ والحقوق والحريات العامة، ومن ثم فإن برنامج الحزب لم يأت بجديد فى هذه الناحية.

وعن المبدأ الذى ركز عليه الحزب وهو إعادة الاعتبار لدور الأمة والوحدة الوطنية بين عناصرها وتطبيق الشريعة الاسلامية على المسلمين والمسيحيين، فإنه فان يتناقص ويتعارض مع الدستور الذى جعل الدولة ومؤسساتها هى مصدر السلطات، وأن الذى يقوم بالسلطة التشريعية هو مجلس الشعب الذى ينتخب أعضاؤه بالانتخاب العام المباشر من المواطنين.

وأما بشأن الجزء الثانى فى برنامج الحزب والذى كتب تحت عنوان "فى قضايا المجتمع المصرى" فإن ما أورده برنامج الحزب لا يتضمن جديدا، حيث أن هذه القضايا تحظى باهتمام الحكومة، وأضافت اللجنة بأن هذه القضايا تعرضت لها برامج الأحزاب الأخرى، ومنها أحزاب العدالة والاتحادى الديمقراطى والأحرار الاشتراكيين والناصرى والوفد ومصر الفتاة والتكافل والشعب الاشتراكى.

ومن حيث الجزء الثالث الوارد فى برنامج الحزب عن العلاقات الخارجية، والجزء الرابع المعنون بـ "مواجهة قضية الصراع العربى الاسرائيلى" فقد قالت اللجنة بأن ما ورد فى برنامج الحزب فى هذا الشأن لم يخرج عن كونه عبارات إنشائية لا تحمل جديدا ولا تضيف مستحدثا، حيث تضمنت برامج الأحزاب الأخرى نفس الأفكار، علاوة على ترديد العديد من الجمعيات والتنظيمات الأهلية والنقابات لهذه الأفكار والمبادى العامة، فى التعامل مع الكيان الاسرائيلى.

وخلصت اللجنة من كل ما سلف، إلى أن برنامج حزب الشريعة تحت التأسيس لا يتضمن إضافة جديدة للعمل السياسى تميزه تميزا ظاهراً عن الأحزاب الأخرى، ومن ثم يكون فاقدا لشرط التميز الظاهر بالمفهوم الذى عناه المشرع فى المادة الرابعة من

قانون الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى قيام الحزب على أساس دينى، وهو ما يخالف أحكام الدستور المصرى الصادر فى ١٩٧١، والذى يحظر إنشاء أحزاب سياسية على أساس دينى. وقررت اللجنة بناء على ما سبق الاعتراض على تأسيس الحزب، ولم يكن هذا القرار مفاجئا لوكيل المؤسسين وزملائه، حيث توقعوا هذا القرار أثناء طرحهم لوثائقه.(١)

جـ- حزب الإصلاح

تقدم جمال سلطان وكيلا عن مؤسسى "حزب الإصلاح" فى أواخر عام ١٩٩٩ بطلب للجنة شئون الأحزاب للحصول على موافقة اللجنة لممارسة الحزب العمل السياسى فى إطار قناة شرعية. وأرجع جمال سلطان تأسيس الحزب إلى جملة من الأسباب، كان ضمنها أن مصر لم تعرف حزبا سياسيا إسلاميا طوال تاريخها، بالإضافة إلى تلقيه إشارات من قيادات الجهاد والجماعة داخل السجون ومن قيادات الجماعات فى الخارج، بالاستفادة من الوجود القوى للحالة الإسلامية وترجمتها لفعل سياسى إسلامى.(٢)

(أولاً) برنامج حزب الإصلاح

قدم حزب الاصلاح برنامجا أكثر اكتمالا وإحكاما من برنامج حزب الشريعة، فقد جاء برنامج الحزب ليضمن فى سطوره الأولى ما يشبه الاعتذار عن ممارسة العنف، والتأكيد على أن تلك المرحلة هى جزء من الماضى الذى لا يجب العودة اليه(٣)

وقد تضمن برنامج حزب الإصلاح مواقفه ورؤاه لنحو ١٣ قضية أساسية، بدأها بالتأكيد على المرجعية الأولى للشريعة، ثم على ضرورة إصلاح الحياة الدينية وأحوال الأزهر وعلماء الدين، بحيث يكون علماء هذه الشريعة، أصحاب حصانة قانونية وأن تكون لهم سلطة فى حدود اختصاصاتهم الدينية، مكملة للسلطات الثلاث وأسوة بالسلطة الرابعة الصحافة. وفى هذا الإطار، فقد رأى البرنامج أنه من الطبيعى أن يتمتع الأزهر بالاستقلالية، وأن يكون اختيار شيخ الأزهر بالانتخاب الحر بين علمائه، وليس بالتعيين من قبل السلطة التنفيذية، حتى لا يكون للحزب الحاكم وصاية وسطوة على مرجعية الشريعة فى المجتمع.(٤)

---

(١) القدس العربى ١٩٩٩/٩/٣.
(٢) جمال سلطان، مراجعات فى أوراق الحركة الإسلامية فى مصر، القاهرة، دار المنار الجديد، ١٩٩٩، ص ص ١٠ – ١١.
(٣) جمال سلطان، برنامج حزب الإصلاح، نسخة غير منشورة من برنامج الحزب، مجلس الشورى، لجنة شئون الأحزاب، ١٩٩٩، ص ٤.
(٤) المرجع السابق، ص ص ١٢ – ١٧.

واعتبر البرنامج أن من أولى الفرائض العامة التى يوجبها علينا احترام الدستور والعمل به، أن نبذل كل جهد من أجل مجاهدة أى مظهر من مظاهر تبديل أو تغيير شرع الله، والدعوة إلى تنقية القوانين من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية. ثم تنقل البرنامج بدءا من البند الثالث إلى الحديث عن قضايا حقوق الانسان والحريات العامة، واتخذ موقفا متقدما فى اتجاه الاعتراف ببعض قواعد الديمقراطية والتعددية الحزبية حتى لو كانت تعددية مقيدة، وهو بلا شك تطور كبير ومحمود، خاصة حين يأتى من أحد أبرز مدارس "العنف الدينى" فى مصر، والتى كانت حتى العقد الماضى تكفر تقريبا بالديمقراطية وتجربة التعددية الحزبية فى البلاد.

وقد أشار برنامج الحزب إلى "إعلانه لقيم حقوق الانسان بمفهومها الواسع من خلال ثوابت الفطرة الانسانية، وثوابت الشريعة الالهية، والتأكيد عليها طبقا للدستور والمواثيق الدولية، وتحريم كل ما من شأنه أن يمثل اعتداء على هذه الحقوق، وملاحقة كل من يقترف إثم إهدار حقوق الانسان جنائيا وقضائيا، أيا كان موقعه أو منصبه".

وقد اعترف برنامج حزب الاصلاح بحرية الرأى والتعبير، ولكن وفقا لأحكام الشريعة، كما أقر مبدأ الالتزام برأى الأغلبية، ولكن فيما لا يخالف الشريعة الاسلامية مخالفة قطعية، فلا طاعة فى معصية ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق، كما أكد أيضا على حرية تأسيس الروابط والمنظمات والجمعيات السياسية (الأحزاب) والثقافية والعلمية والاجتماعية، ويحظر ما كان نشاطه معاديا لعقيدة المجتمع، أو مخالفا بأى وجه من الوجوه لأحكام الشريعة القطعية، أو تقاليد المجتمع وموروثاته الخلقية والاجتماعية. (١)

(ثانياً) موقف لجنة شئون الأحزاب من طلب تاسيس حزب الاصلاح

استمعت لجنة شئون الأحزاب فى مارس ٢٠٠٠ إلى شرح وتوضيح من جمال سلطان وكيل المؤسسين، حول أهداف وبرنامج حزب الإصلاح. وبعد عدة جلسات اعترضت اللجنة على الطلب المقدم من جمال سلطان لتأسيس حزب الإصلاح، وساقت عدة أسباب لذلك الرفض من بينها (٢): تعارض مبادئ وأفكار الحزب مع مواد الدستور الحالى والصادر فى عام ١٩٧١، بالإضافة إلى إخلال الحزب بالشروط التى وضعها قانون الأحزاب السياسية لتأسيس أحزاب جديدة، ومن أبرز هذه الشروط: ألا يقوم الحزب على أساس دينى أو طائفى يتعارض مع مواد الدستور. علاوة على ما سبق، فإن برنامج الحزب - وفق رأى اللجنة - لم تتحقق فيه صفة التميز عن برامج الأحزاب

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٤ ـ ٢٥.
(٢) مجلس الشورى، تقرير اعتراض لجنة شئون الأحزاب على تأسيس حزب الإصلاح ،غير منشورة، ٢٠٠٠.

السياسية القائمة حاليا. ولم تخرج تفصيلات وحيثيات قرار اللجنة تجاه تأسيس حزب الإصلاح عن تلك التفصيلات والحيثيات، التي عرضتها أثناء رفضها لتأسيس الأحزاب ذات التوجه الإسلامي عموما ومنها أحزاب: الوسط والوسط المصرى والشريعة. مما يؤكد أن المبرر الأكثر شيوعا فى رفض تأسيس أحزاب إسلامية هو عدم تميز برنامج الحزب، إلى جانب اعتبار بعض البرامج مخالفة للدستور.[1]

٢ - الأحزاب ذات التوجه القومى

رفعت بعض الأحزاب تحت التأسيس شعارات ومبادئ تؤكد على حتمية الوحدة والتكامل الاقتصادى العربى، باعتبارها مدخلا وظيفيا لتحقيق وحدة سياسية أشمل تضم الدول العربية، فى كيان سياسى موحد على غرار تجربة الإتحاد الاوربى. وقد جاءت بعض هذه الأحزاب نتيجة انشقاق بعض القيادات عن أحزاب الناصرى والعمل والأحرار، وشكلت مشروعا حزبيا جديدا أخذ مسمى: الكرامة، والطليعة العربية، والتحالف الشعبى القومى الديمقراطى، والنهضة. وعلى الرغم من وجود نقاط اتفاق عامة بين أحزاب هذا التوجه، إلا إنها تباينت فيما بينها حول قضايا الشأن المصرى، فبعضها يطالب بتجميد وانهاء عمليات الخصخصة، وبعضها ينادى بمراعاة الجانب الاجتماعى أثناء تنفيذ برنامج خصخصة الشركات والمصانع المملوكة للقطاع العام. وفى حين اتفق الجميع من أحزاب هذا التوجه على رفض أن يكون الدين عنصر تميز لمواطن على آخر، أو عنصراً حاكماً للنظام السياسى فى مصر، إلا أنهم اختلفوا فى تناول قضية السلام والصراع العربى الاسرائيلى، وقضية التحول الديمقراطى فى مصر وأدوات تحقيقها. ومما لا شك فيه، إن تلك الأحزاب وضعت برامج محددة، وقد رفضت لجنة الأحزاب تأسيس تلك الأحزاب.

أ - حزب الطليعة العربية

تقدم محمد محمود البدرشينى إلى لجنة شئون الأحزاب بمجلس الشورى فى عام ١٩٩٣ بطلب لتأسيس حزب الطليعة العربية، وأرفق بطلبه نسخة من برنامج الحزب وقائمة الأعضاء المؤسسين.

(أولاً) برنامج حزب الطليعة العربية

قسم حزب الطليعة العربية برنامجه إلى ثلاثة أبواب.[2] تحدث الباب الأول عن النظام السياسى، والباب الثانى عن النظام الاقتصادى، والثالث عن النظام الاجتماعى،

---

(١) الأهرام ٢٠٠٢/٣/٣٠.

(٢) محمد محمود البدرشينى، **برنامج حزب الطليعة العربية**، نسخة غير منشورة من برنامج الحزب، لجنة شئون الأحزاب، مجلس الشورى، القاهرة ١٩٩٣.

وانتهى البرنامج ببيان عن أوجه التميز في هذا البرنامج. فبالنسبة للنظام السياسي: تضمن البرنامج عدم تجاوز تولى رئيس الجمهورية فترتين للرئاسة، وتخليه عن رئاسة أى حزب، وعدم الجمع بين عضوية المجالس التشريعية والوظائف الحكومية واستكمال الصفة التشريعية لمجلس الشورى، ورفع القيود عن الأحزاب، وحرية تأسيس الأحزاب.

وفى الباب الثانى، يرى الحزب تجنيب المواطن المصرى سلبيات مرحلة التحول الاقتصادى، بحيث يستهدف التحول: تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوسيع مظلة التأمينات وإدخال التأمين ضد البطالة، وتغليب الملكية الجماعية والتعاونية على الملكية الفردية، وتحرير العملية الاستثمارية من كافة القيود، واقتحام مواطن الفساد، والإبقاء على الدعم للفئات غير القادرة.

وفى الباب الثالث الخاص بالنظام الاجتماعى، يؤكد برنامج الحزب على أهمية دور المواطن الفرد، والاهتمام بدور المرأة، وإعمال التشريعات الخاصة بحماية الأسرة والطفولة. وفى مجال التعليم ذهب الحزب إلى ضرورة توجيه مخصصات التعليم لتنمية المعرفة العلمية وضرورة رعاية الدولة للمتفوقين من غير القادرين وأن تنهض المؤسسات الصناعية بدورها فى تبنى وتعزيز منشآت التعليم التخصصى.

وفى الشئون الدولية. يرى الحزب ضرورة نزع الأسلحة الذرية والنووية، والتأكيد على الهوية العربية والافريقية لمصر وحتمية تحقيق التكامل الاقتصادى العربى مع إقامة سوق عربية مشتركة، وتوسيع دور جامعة الدول العربية كأداة لتحقيق التكامل العربى، والنظر فى تكوين جيش عربى موحداً.

وانتهى الحزب فى برنامجه إلى توضيح أوجه التميز فى برنامجه، وهى تشريعيا: إلغاء تشريع التفويض، ودوليا: تحقيق السلام العادل وحتمية التكامل العربى، وداخليا: حرية تشكيل الأحزاب، ورفض أن يكون الدين عنصر تميز لمواطن على آخر، وحماية المواطن من سلبيات التحول الاقتصادى.

(ثانياً) موقف لجنة شئون الأحزاب من طلب تاسيس حزب الطليعة العربية

عقب استماع اللجنة لشرح من محمد البدرشينى وتدارسها لبرنامج الحزب وقائمة المؤسسين، قررت فى ٩ أكتوبر ١٩٩٤ الاعتراض على تأسيس هذا الحزب، وكان السبب الذى قام عليه اعتراض لجنة شئون الأحزاب يتلخص فى عدم تميز برنامج الحزب وسياساته تميزا ظاهرا عن برامج الأحزاب الأخرى، وبالتالى افتقاره إلى ملامح الشخصية الحزبية المتميزة التى تشكل إضافة جادة للعمل السياسى، حيث إن برنامج الحزب يقوم على مبادىء عامة وسياسات مشابهة لبرامج أحزاب قائمة أو انه يتبنى شعارات وأفكاراً منصوصاً عليها فى الدستور وفى التشريعات القائمة.(١)

---

(١) تقرير لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تأسيس حزب الطليعة العربية، نسخة غير منشورة، مجلس الشورى، ١٩٩٤.

ب – حزب التحالف الشعبى القومى الديمقراطى

تقدم الدكتور فوزى خليل محمد غزال وكيل المؤسسين عن حزب "التحالف الشعبى القومى الديمقراطى" فى ١٠ اكتوبر ١٩٩٥ بطلب إلى رئيس مجلس الشورى بصفته رئيسا للجنة شئون الأحزاب السياسية للموافقة على تأسيس هذا الحزب، وأرفق بطلبه برنامج الحزب ولائحة نظامه الاساسى وتوكيلات عن ٦٤ عضوا من المؤسسين منهم ٢٤ فئات و ٤٠ من العمال والفلاحين.

(أولاً) برنامج حزب التحالف الشعبى القومى الديمقراطى

تضمن برنامج حزب التحالف القومى الديمقراطى مقدمة ركز فيها على الممارسة الديمقراطية الكاملة القائمة على مبدأ السيادة الشعبية إضافة إلى سبعة أبواب.(١)

اختص الباب الأول منها باختيار القيادات والهيئة التنفيذية وعلى قمتها رئيس الجمهورية. وإعادة التقسيم الإدارى لمحافظات الجمهورية لمواجهة الزيادة المطردة فى أعداد السكان واستجابة للتغيرات الاجتماعية.

وخصص برنامج الحزب الباب الثانى منه للمؤسسات القومية المتخصصة وهى: المؤسسة القومية للتعليم والثقافة والبحث العلمى والقوى العاملة، والمؤسسة القومية للنقل والمواصلات، والمؤسسة القومية للصحة ... وغيرها، وحدد البرنامج مهام ووظائف واختصاصات كل مؤسسة على حدة.

وتناول برنامج الحزب فى الباب الثالث الهيئة التشريعية، التى يرى أنها تتكون من مجلسين هما: مجلس النواب الذى ينتخب أعضاؤه بالاقتراع السرى المباشر، ومجلس الشيوخ الذى يتم تعيين أعضائه من الشخصيات العامة.

وركز برنامج الحزب فى الباب الرابع منه على تقديم تصوراته وحلوله لعدد من القضايا مثل: التعليم، والأمية، والزراعة واستصلاح الأراضى، والتجارة، والصحة، والبيئة، والصحة والعلاج، والعمالة الحرفية.

كما خصص برنامج الحزب الباب الخامس لسبل تحقيق الوحدة العربية، التى تتضمن دعم الصلات بين التنظيمات الشعبية والاتحادات والنقابات فى جميع البلاد العربية، وإنشاء السوق العربية المشتركة ورفع القيود أمام انتقال البضائع والأفراد، وتشكيل لجان برلمانية عربية متخصصة.

---

(١) د.فوزى خليل غزال، برنامج حزب التحالف الشعبى القومى، نسخة غير منشورة، مجلس الشورى، ١٩٩٥.

أما الباب السادس فقد تناول السياسة الخارجية، حيث أورد برنامج الحزب عددا من الضوابط والثوابت التى ينبغى مراعاتها فى السياسة الخارجية المصرية.

وأخيرا، أفرد الباب السابع لنقاط ختامية، تؤكد على حق المواطنين فى الإضراب والتظاهر السلمى المنظم للتعبير عن الرأي، ويكون لجميع الأحزاب حقوق متساوية فى العمل الجماهيري وفى جميع وسائل الإعلام.

(ثانيا) موقف لجنة شئون الأحزاب من طلب تاسيس حزب التحالف الشعبى القومى الديمقراطى

إعمالا لنص المادة الثامنة من قانون نظام الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤، قام رئيس لجنة شئون الأحزاب بعرض طلب التأسيس على اللجنة بجلستها المنعقدة فى٨ فبراير ١٩٩٦ حيث استمعت اللجنة لملاحظات مقدم الطلب أعقبها صدور قرارها فى اجتماعها المعقود بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٩٦ بالاعتراض على الطلب المقدم فى هذا الشأن .

وأقامت اللجنة قرارها على أساس أن الحزب غير جدير بالانضمام إلى حلبة النضال السياسى مع بقية الأحزاب القائمة، إذ إن برنامج الحزب يفتقر إلى ملامح الشخصية الحزبية المتميزة، وأنه فيما عرض بالنسبة لنظام الحكم يعد مخالفا للقواعد الدستورية المقررة، وأنه فى باقى ما عرض من أمور واقتراحات افتقر إلى أى تميز يمكن معه أن يشكل إضافة جادة للعمل السياسى، وفى العديد مما ورد به يعتبر ترديدا لبرامج وخطط قائمة أو يجرى تنفيذها لسبق طرحها من جانب أحزاب سابقة، بل إن الأمر وصل فى هذا الخصوص إلى القول بأن ما ردده برنامج الحزب من مقترحات سبق أن أوردها برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى.

وأضافت لجنة الأحزاب بأن الحزب لم تتوفر فيه الشروط التى تطلبها المادة الثانية والبند ثانيا من المادة الرابعة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية، لما ثبت من أن برنامجه يتشابه فيما ورد عن قضية التعليم مع برامج أحزاب الوطنى، والعمل الاشتراكى، والوفد الجديد، والعدالة الاجتماعية ومصر العربى الاشتراكى، والأمة.

واختتمت اللجنة تقريرها بأنه ترتيبا على ما سلف، فإنها تقرر الاعتراض على الطلب المقدم من وكيل مؤسسى الحزب المذكور.[1]

([1]) **تقرير لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تأسيس حزب التحالف الشعبى القومى الديمقراطى** ، غير منشور، مجلس الشورى، ١٩٩٦.

جـ - حزب النهضة

قدم نبيل عبد العليم السيد فوده بصفته وكيلا عن طالبى تأسيس حزب النهضة فى ٦ يونية ١٩٩٣ بطلب إلى رئيس مجلس الشورى بصفته رئيس لجنة شئون الأحزاب للموافقة على تأسيس الحزب وأرفق بطلبه بيانا بأسماء المؤسسين له ومهنهم ومحال إقامتهم، وبلغ عدد المؤسسين ٧٠ مؤسسا منهم ٢٥ فئات و٤٥ عمالا، كما أرفق بطلبه برنامج الحزب واللائحة الداخلية له.

(أولا): برنامج حزب النهضة

يمكن إبراز أوجه التميز فى برنامج حزب النهضة عن غيره من الأحزاب فيما يلى[1]:

(١) الاهتمام بإعداد الفرد كأساس للتنمية البشرية.

(٢) تحديد وظيفة الدولة وقصرها فى أضيق الحدود على أداء الوظائف السيادية التقليدية المتعارف عليها، مما يحد من الإنفاق العام من ناحية، ويفسح الطريق أمام الإبداعات الفردية من ناحية أخرى.

(٣) اقتصاد السوق: تبنى البرنامج فكرة عدم خضوع القرارات الاقتصادية وتوظيفها لخدمة أغراض سياسية أو اجتماعية، وألزم الأفراد بدفع الثمن الحقيقى لتكلفة السلع والخدمات، وطالب بإلغاء الدعم نهائيا، ورفع الحد الأدنى للأجور وجعل الحد الأقصى للضرائب ٢٠%.

(٤) وفى المجال السياسى والحريات العامة: طرح الحزب فكرة المحلفين للأخذ بها فى النظام القضائى المصرى، وطالب بإعادة النظر فى نظام السجون والعقوبات السالبة للحرية، وإلغاء قانون الأحزاب السياسية والسماح بإنشاء الأحزاب دون قيود.

(٥) فى المجال الاجتماعى: طرح الحزب بعض الأفكار المميزة له، منها مشاركة مجالس الآباء فى العملية التعليمية، وتخصيص نسبة من الأرباح لتحقيق التقدم والبحث العلمى، كما أفرد فصلا خاصا للقاهرة كعاصمة لتطويرها والنهوض بها.

(ثانيا) موقف لجنة شئون الأحزاب من طلب تأسيس حزب النهضة

عرض طلب تأسيس حزب النهضة على لجنة الأحزاب بجلساتها المؤرخة فى ١٩٩٣/٦/١٦، ١٩٩٣/٧/١٨، ١٩٩٣/٦/١٥، ١٩٩٣/٩/٢٨، وبجلسة ١٩٩٣/١٠/١٠ أصدرت اللجنة قرارها المطعون فيه بالاعتراض على الطلب المقدم

([1]) نبيل عبدالعليم السيد فوده. برنامج حزب النهضة، نسخة غير منشورة من البرنامج، مجلس الشورى، ١٩٩٣.

من نبيل عبد العليم السيد فوده بتأسيس حزب باسم حزب النهضة.[1] وأقامت اللجنة قرارها على أنه بمراجعة برنامج الحزب، تبين لها أنه يفتقر إلى شرط التميز الظاهر عن الأحزاب الأخرى، وذلك لأن برنامج إما أنه قائم بالفعل فى الساحة السياسية ولا يتضمن جديداً، أو أن برنامجه ليس نابعاً من فكر جديد، وإما أنه يقوم على فهم خاطئ للأوضاع الدستورية أو القانونية القائمة بالفعل، بل تتضمن بعض فقراته مخالفة لمبادئ ثورة ٢٣ يوليو، وأن البعض الآخر إنما هو شعارات ومبادئ عامة دون أن يتبين منها كيفية تنفيذ هذا البرنامج. وفصلت اللجنة فى تقريرها حيثيات الاعتراض حسب التسلسل الوارد ببرنامج الحزب، من آراء فى مجالات الإصلاح السياسى والاقتصادى والقضائى والاجتماعى. ورأت اللجنة، أنه لكل ما تقدم فإن برنامج الحزب بوضعه الحالى يفتقر من وجهة نظر اللجنة إلى التميز الظاهر، كما أنه ينطوى على مخالفة لبعض مبادئ ثورة ٢٣ يوليو، ومن ثم يكون غير جدير بالانتماء إلى حلبة النظام السياسى مع باقى الأحزاب القائمة، ولذلك قررت اللجنة الاعتراض على الطلب المقدم من نبيل عبد العليم السيد فوده بتأسيس حزب سياسى.[2]

٣ - الأحزاب ذات التوجه الداخلى أو المحلى

يقصد بهذا النوع من الأحزاب ذلك الذى يغلب عليه تناول القضايا والهموم المصرية على كافة ما عداها، سواء عربية أو إسلامية، وتركز تلك الأحزاب على طرح الحلول انطلاقا من رؤية مصرية، تأخذ فى حسابها التجارب السياسية والاقتصادية الأخرى. وتجيء معظم طلبات تأسيس هذا النوع من الأحزاب غالبا من أشخاص لا ينتمون إلى أى حزب سياسى موجود على الساحة، أو كانوا أعضاء فى أحزاب تنتمى إلى خط الوسط وانشقوا عنها مثل: الوطنى والتجمع والعمل ... وغيرها، ومن أبرز أحزاب هذا النوع كل من: الحزب الجماهيرى الديمقراطى المصرى، والحزب الدستورى، وحزب السادات. وقد رفضت لجنة الأحزاب السياسية بعد قراءة برامج هذه الأحزاب، طلب تأسيسها.

أ - الحزب الجماهيرى الديمقراطى المصرى

قدم عادل عبد الحليم حسن والى بصفته وكيلا عن طالبى تأسيس حزب باسم "الحزب الجماهيرى الديمقراطى المصرى" طلبا بتاريخ ٤ مايو ١٩٩٤ إلى رئيس

(1) **تقرير لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تأسيس حزب النهضة، نسخة غير منشورة، مجلس الشورى، ١٩٩٣.**

(2) تقرير لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على طلب تأسيس حزب النهضة، **مجلس** الشورى، أكتوبر ١٩٩٣.

لجنة شئون الأحزاب السياسية يطلب فيه الموافقة على تأسيس هذا الحزب، وأرفق بالطلب قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين البالغ عددهم ٦٦ عضوا منهم ٣٥ من العمال والفلاحين و ٣١ عضوا من الفئات، بالإضافة إلى كتاب يضم أهداف الحزب ومبادئه وبرنامجه ولائحة نظامه الأساسي.

(أولاً) برنامج الحزب الجماهيرى الديمقراطى المصرى

بالإطلاع على برنامج الحزب الجماهيرى الديمقراطى المصرى تبين أنه يتضمن مقدمة وخمسة أبواب [١]:

تناول الباب الأول الإطار الفكرى، وجاء فيه أن الشريعة الاسلامية الغراء مصدر هداية ونور وحب وتعاون، كما يؤمن مؤسسو الحزب بأن حرية الانسان هى أكبر حوافزه على العمل والإنتاج، ويرفع الحزب - تحت التأسيس - شعار (كلنا مصريون وطنيون نعمل من أجل بناء مصر)، وأن الأهداف الأساسية للحزب ترتكز على الانسان المصرى.

ضم الباب الثانى من برنامج الحزب (أهداف الحزب ونقاط التمايز الظاهر عن الأحزاب الأخرى)، ففى نظام الدولة يرى الحزب تعديل المادة ٧٦ من الدستور، لتصبح الإجراءات الخاصة بترشيح رئيس الجمهورية من المؤسسة العسكرية.

كما يرى الحزب ان مشكلة البطالة يمكن حلها عن طريق السماح للشباب الراغبين فى استخراج تراخيص قيادة مهنية، وتكريم العمل اليدوى، وكلها حلول غير تقليدية تجعل الحزب يتميز تميزا ظاهرا لم يسبق إليه أى حزب أخر كما يضع الحزب خطة للقضاء على ظاهرة التطرف والارهاب، من خلال الحوار، ورفع المستوى الفكرى والثقافى للشباب، والعودة إلى المعسكرات الصيفية وتشغيل شباب الجامعات .

واختتم الحزب الباب الثانى من برنامجه ببحث قانونى عن التمايز، استعرض فيه فقرات من بعض أحكام المحكمة الادارية العليا، دائرة الأحزاب، ورأى الحزب أن برنامجه حقق التميز على النحو الذى قصده قانون الأحزاب.

ويستعرض الباب الثالث فى برنامج الحزب المقومات الأساسية له، فهو يؤمن برفض الارهاب، وبحرية تكوين الأحزاب دون قيد ولا شرط عدا ما تقوم على أساس دينى، وباستكمال الديمقراطية وبحرية الشعب فى ممارسته لحقوقه السياسية.

---

(١) عادل عبدالحليم حسن والى، **برنامج الحزب الجماهيرى الديمقراطي المصرى**، نسخة غير منشورة ، مجلس الشورى لجنة شئون الأحزاب ، مايو ١٩٩٤.

كما يرى الحزب أن التنمية الاقتصادية هى التى تعزز أوضاعنا الوطنية القومية والدولية، ويؤمن الحزب بالتخطيط العلمى السليم وبدور القرية المصرية، والنهوض بها، ومنع الهجرة من الريف إلى الحضر وباعادة البناء والتعاون الدولى.

ويشتمل الباب الرابع الذى يجئ تحت عنوان "استراتيجية السياسات العامة" لبرنامج الحزب على أنه يجب أن تلتزم الحكومة بمبدأ سيادة القانون.

ويختتم الحزب برنامجه بالسياسة الاقتصادية، حيث يضع عناصر جديدة لاستراتيجية الاصلاح الاقتصادى (ص ٨٧ حتى ٩٦). وعن السياسة الزراعية، يضع الحزب خطة زراعية أسماها "المشروع القومى للحزب الجماهيرى الديمقراطى المصرى".

(ثانيا) موقف لجنة شئون الأحزاب من طلب تاسيس الحزب الجماهيرى الديمقراطى الجديد

بعد عرض طلب تأسيس الحزب الجماهيرى الديمقراطى الجديد على لجنة شئون الأحزاب السياسية بتاريخ ١٩٩٤/٥/١١، وبجلسة ١٩٩٤/٨/٢٤ أصدرت اللجنة قرارها بالاعتراض على الطلب المقدم من عادل عبد الحليم حسن وإلى بتأسيس حزب بأسم الحزب الجماهيرى الديمقراطى المصرى، وذلك لأن الحزب تحت التأسيس لم يقدم فى برنامجه أى جديد موضوعى يكسبه ملامح الشخصية الحزبية المتميزة، التى تشكل إضافة جديدة وجادة للعمل السياسى، أو تميزه تميزا ظاهرا عن برامج الأحزاب القائمة، بالإضافة إلى عدم اتسامه بالتحديد وإغراقه فى الخيال، وعدم حفاظه على المكاسب الاشتراكية، ومخالفة القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، الأمر الذى يتنافى مع أحكام المادتين الثالثة والرابعة (أولا، وثانيا، ثالثا) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية، مما يتعين معه عدم إجازة عمله فى الساحة السياسية.

واستندت لجنة الأحزاب فى قرارها، بعد أن تدارست مبادىء وأهداف وبرنامج الحزب، وفى ضوء النصوص القانونية والمبادئ التى أرستها الأحكام القضائية – على أن [1]:

(١) ما يدعو اليه الحزب فى شأن اختيار رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس الوزراء أمر يخالف النظام العام للمجتمع المصرى، الذى ينأى بالقوات المسلحة والشرطة والقضاء عن معركة السياسة.

---

(١) تقرير لجنة شئون الأحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس الحزب الجماهيرة الديمقراطية المصرى، غير منشور ، مجلس الشورى ، القاهرة ١٩٩٤.

(٢) أن ما يدعو إليه الحزب من إلغاء ما نصت عليه المادة ٨٧ من الدستور، من تقرير نسبة ٥٠% على الأقل للعمال والفلاحين فى المؤسسات التشريعية والمحلية يخالف صراحة نصوصا دستورية وقانونية.

(٣) أن برنامج الحزب عن السياسة الاقتصادية، لا يعدو أن يكون تقريرات عامة، أو مقتطفات منقولة عن مقالات وبحوث اقتصادية مطروحة فى الساحة فى مرحلة التحول الاقتصادى، التى يجتازها المجتمع المصرى.

(٤) إن كل ما يدعو إليه الحزب فى مجالات الثقافة والإعلام والسياحة والشئون الدينية والاجتماعية، وغيرها من الأمور كإنشاء المكتبات وإصدار كتيبات بأسعار معقولة، وتسهيل استقبال السائحين والاهتمام بالمرشدين السياحيين، والاهتمام بتدريب رجال الوعظ والارشاد ورعاية المعوقين، وإعادة النظر فى قانون الضمان الاجتماعى، كل ذلك أمور قائمة فعلا وتوليها حكومة الحزب الوطنى رعاية كاملة.

ب - الحزب الدستورى

قدم وحيد محمد خالد غازى عن نفسه وبصفته وكيلا عن طالبى تأسيس الحزب الدستورى طلبا إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية للموافقة على تأسيس "الحزب الدستورى" وأرفق بطلبه قائمة بأسماء مؤسسى الحزب وعددهم ٦٣ شخصا منهم ٤٠ من العمال والفلاحين ٢٣ من الفئات، كما أرفق بطلبه كتيبا بمبادىء الحزب وبرامجه وأساليب ولائحة نظامه الداخلى.

(أولاً) برنامج الحزب الدستورى

باستقراء برنامج الحزب الدستورى تبين أنه يقوم على مبادى عامة،[1] تتمثل فى إيمان الحزب الدستورى بالفرد باعتباره الركيزة الأساسية للمجتمع، لذا يتعين على الدولة أن تهيىء له كل وسائل الانطلاق لتحقيق حريته الفكرية والسياسية والاقتصادية فى حدود الدستور والقانون، ويكون من حقه المطالبة بتعديل ما يراه من نظام وقوانين عن طريق القنوات الشرعية، كما يؤمن الحزب بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وأن يكون الحوار هو أساس العمل السياسى، وأن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى كما يأخذ بمبدأ الفصل بين الدين والدولة، فالدين لله والوطن للجميع.

ثم حدد البرنامج عشرة مبادىء يقوم عليها، وهى: ضمان الحريات العامة، وتوزيع وتداول السلطة، والإسراع بخطوات الخصخصة ، وتحديث الخدمات العامة المقدمة

---

(١) وحيد محمد خالد غازى، برنامج الحزب الدستورى، نسخة غير منشورة، لجنة شئون الأحزاب، مجلس الشورى ، ١٩٩٤ .

للمواطنين، والقضاء على ظاهرتى البطالة والتسول، وتشجيع اندماج مصر فى النظام العالمى الجديد بمؤسساته المتعددة.

(ثانيا) موقف لجنة شئون الأحزاب من طلب تأسيس الحزب الدستورى

عرض طلب تأسيس الحزب الجمهورى على لجنة شئون الأحزاب السياسية فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٤، واستمر نظره بجلسات تالية حيث استمعت اللجنة إلى وكيل المؤسسين وحيد غازى، الذى شرح مبادئ الحزب وبرنامجه لتحقيق هذه المبادئ وأوجه تميزها عن برامج الأحزاب القائمة، وبجلسة ٨ ديسمبر ١٩٩٤، أصدرت اللجنة قرارها بالاعتراض على الطلب المقدم من وحيد غازى لتأسيس الحزب الدستورى. وأقامت اللجنة قرارها على أساس أنه قد تبين لها من دراسة برنامج الحزب طالب التأسيس، أنه يفتقد لشرط التميز الظاهر الذى عنته المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية. واستندت اللجنة إلى الأمور التالية للتدليل على افتقاد برنامج الحزب لشرط التميز.[1]

فبداية، رأت اللجنة، إن برنامج الحزب كما هو موضح فى المبادئ العشرة سالفة البيان، لم يطرح فكرا متميزا ظاهرا عما ورد فى برامج الأحزاب القائمة، وإنما هو ترديد لبعض المبادئ الواردة فى الدستور أو فى برامج الأحزاب الأخرى. فمثلا بالنسبة لما ورد فى المبدأ الأول والذى يتعلق بالحريات العامة وهى: حرية الرأى والعقيدة والتملك والديمقراطية وسيادة القانون، وحماية الملكية الخاصة، وعدم المساس بها عن طريق الحراسة أو التأميم، وحق الفرد فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى، فقد تكفل الدستور بتضمين هذه المبادئ ضمن المواد الخاصة به، واعتبرها من مقومات المجتمع التى يقوم عليها وتلتزم بها كافة السلطات فى الدولة، بالإضافة إلى أن كل ما تقدم ورد النص عليه ضمن برامج بعض الأحزاب القائمة. وبناء على ذلك، فإن الحزب لم يأت بجديد عما ورد فى برامج الأحزاب الأخرى القائمة على الساحة السياسية، وهذا الأمر يسرى على سائر البنود الأخرى المتعلقة بالسياسة الخارجية والزراعية والثروة الحيوانية والتأمينات الاجتماعية والتعليم والشباب، ومعالجة ظاهرتى البطالة والتسول، إذ لا يوجد فى سياسة الحزب وأهدافه السمة البارزة التى يمكن أن تحدد له شخصية متميزة ومنفردة عن غيره من الأحزاب فى هذه الأهداف والمبادئ، أو فى كيفية ووسائل القضاء عليها بمعالجتها.

---

[1] تقرير لجنة شئون الاحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس الحزب الدستورى، مجلس الشورى ، نسخة غير منشورة ، ١٩٩٤.

جـ- حزب السادات

قدم محمد محمود عبد الوهاب فى يوم ٨ أكتوبر ١٩٩٥ بصفته وكيلا عن مؤسسى حزب سياسى بأسم "حزب السادات"، طلبا إلى السيد الدكتور رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية، يطلب فيه الموافقة على تأسيس هذا الحزب، وأرفق بطلبه برنامج الحزب ولائحة نظامه الأساسى وكشفا بأسماء الأعضاء المؤسسين البالغ عددهم ٧٣ عضوا منهم ٢٣ من الفئات و ٥٠من العمال والفلاحين. وبالعودة إلى برنامج الحزب الذى تقدم به وكيل المؤسسين تبين أنه استهل البرنامج. بمقدمة أشار فيها إلى مؤثرات العمل الوطنى الخالص لله وللوطن والذى بدأ فيما نادت به ثورة ١٩١٩.[1]

(أولاً) برنامج حزب السادات

تناول برنامج الحزب الأمور التالية: -

(١) الشئون الخارجية: يدعو الحزب إلى تدعيم جامعة الدول العربية وتوثيق الروابط بين شعوبها، والتضامن معها فى استكمال حقوقها الشرعية، وإنشاء محكمة العدل العربية، وتحقيق الوحدة بين شعبى مصر والسودان باعتبار وادى النيل وطنا مشتركا، مع بذل الجهد لتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة فى قرار السلام العادل، لجميع شعوب المنطقة، واستعادة واحة جغبوب وردها إلى أرض الوطن عن طريق المفاوضات والتحكيم الدولى.

(٢) الدفاع: يرى الحزب ضرورة زيادة حجم القوات المسلحة الدفاعية، لصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه، وتمكين البلاد من المساهمة فى الحفاظ على الأمن الإقليمى والسلام العالمى.

(٣) الشئون الداخلية: يطالب الحزب بإعادة بناء الدولة على أسس العدل والحق والحرية، وذلك باحترام كرامة الفرد، وكفالة حرية الرأى، وتوطيد الحكم الديمقراطى، والدعوة إلى تعبئة عامة تشمل صفوة المفكرين من أبناء الوطن للعمل على تحقيق الأهداف القومية، واستقرار الحكم الدستورى، وتكوين رأى عام حر مستنير لرسم معالم الغد، وذلك بتقرير حرية نقل الأعضاء الصحيحة ونشر الحقائق على الشعب وإشاعة روح الشورى فى البلاد وتعديل طريقة الانتخاب.

(٤) الشئون الاقتصادية: يدعو الحزب إلى قيام ديمقراطية اجتماعية واقتصادية، ويتمثل ذلك فى أن يكون الاقتصاد القومى قائما على تحقيق رفاهية الفلاح والعامل ورفع مستواهما، وزيادة الثروة القومية فى مجال الزراعة والصناعة والتجارة، واستغلال الموارد الطبيعية على أساس البحوث العلمية والنظم الفنية.

---

(1) برنامج حزب السادات، نسخة غير منشورة ، مجلس الشورى ، ١٩٩٥.

(٥) الشئون الاجتماعية: عرض الحزب تحت هذا البند ما أسماه المجتمع المصرى، مطالبا بإقامة مجتمع على أساس الدين والأخلاق والوطنية، مبديا تصوراته بالنسبه للركائز التى تقوم عليها.

واختتم الحزب برنامجه بما يراه بالنسبة لنظام الحكم بأن يكون ذلك النظام الذى أعلن يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣، وهو النظام الجمهورى الذى يقوم على الشرعية الدستورية وليست الشرعية الثورية، وطالب الحزب بمزيد من الحريات والمحافظة على السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية وكل مكاسب الشعب المصرى، وأن تكون مبادى الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع.

(ثانيا) موقف لجنة شئون الأحزاب من طلب تأسيس حزب السادات

عرض طلب تأسيس حزب السادات على لجنة الأحزاب فى ٢١ أكتوبر ١٩٩٥، وتم نظره على مدى عدة جلسات، ثم أصدرت اللجنة قرارها فى ٨ فبراير ١٩٩٦ بالاعتراض على تأسيس هذا الحزب، استنادا إلى افتقاره إلى ملامح الشخصية الحزبية المتميزة، التى تشكل إضافة جادة للعمل السياسى، وتميزه ظاهرا عن برامج الأحزاب القائمة، فبرنامجه وفق تقرير اللجنة يتناول مجالات مطروحة سلفا من قبل أحزاب أخرى، أو ترديدا لبرامج وخطط قائمة يجرى تنفيذها فعلا، وفضلا عن ذلك، فقد اعتمد فى شرح برنامجه على صياغات لفظية وعبارات انشائية، وذلك كله يجعله غير جدير بالانتماء إلى حلبة النضال السياسى مع باقى الأحزاب القائمة، لعدم توافر الشروط التى تتطلبها المادة الثانية والبند ثانيا من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية. وتناولت اللجنة فى تقريرها بالاعتراض على تكوين الحزب، كافة الموضوعات التى تناولها برنامجه، وقامت بالرد عليها تفصيلا، وكان مرد اعتراضها، إما لأن ما يطالب به الحزب تقوم الحكومة بتطبيقه فعلا، ضمن سياستها أو لأنه دخل ضمن برامج أحزاب قائمة، أو لأنه لا يضيف جديدا للساحة السياسية أو النهج الاجتماعى، أو لأن الدستور والقوانين تكفلت بتنظيم تلك المسائل.[1]

٤ – الأحزاب الفئوية أو أحزاب القضايا

يقصد بهذا النوع من الأحزاب، تلك الأحزاب التى تدافع عن قضية أو مشكلة معينة تتبناها شريحة محددة من المواطنين. وتقدم الأحزاب من خلال طرحها لهذه القضية تصوراتها ورؤاها للتعامل معها، ومن خلال هذه التصورات والرؤى تنطلق إلى وضع استراتيجية على مستوى الدولة للتعامل والتفاعل مع هذه القضية، ومن أبرز هذه

---

(1) تقرير لجنة شئون الأحزاب السياسية بالاعتراض على حزب السادات ، نسخة غير منشورة ، مجلس الشورى، ١٩٩٥ .

الأحزاب: حزب السلام، وحزب حماية المستهلك، وحزب السلام والتنمية، وحزب المصريين المغتربين، وحزب السلام المصرى، وحزب شباب مصر، وحزب الوحدة الوطنية، وحزب الأمل، وحزب الحياة، وحزب النيل، وحزب ٦ أكتوبر . . . وغيرها، وتبنى تأسيس هذا النمط من الأحزاب فى الغالب افراد لاينتظمون فى أى حزب من الأحزاب القائمة، ولم يمارسوا أى نشاط سياسى بأى شكل من الأشكال، سواء بالترشيح لعضوية أى من المجالس التشريعية أو التنفيذية، وإنما اتجهوا إلى ميدان العمل الأهلى والاجتماعى، وكون بعضهم جمعيات ومنظمات غير حكومية، وشارك البعض فى إحدى الجمعيات أو المنظمات القائمة، وتوصلوا إلى قناعة مفادها ضرورة تحويل مبادئ وأسس هذه الجمعيات والمؤسسات إلى برامج أحزاب سياسية تفتقدها الساحة الحزبية فى مصر.

وخلصت لجنة شئون الأحزاب السياسية فى تقاريرها عن طلبات تأسيس هذه الأحزاب إلى الاعتراض على طلبات تأسيس هذه الأحزاب، نظرا لافتقار برامجها إلى الملامح الشخصية الحزبية المتميزة التى تشكل إضافة جادة للعمل السياسى، وتميزها تميزاً ظاهراً عن برامج الأحزاب الأخرى، كما أنها اعتمدت فى الكثير من برامجها على صياغات لفظية وعبارات انشائية، وذلك كله يجعلها غير جديرة بالانتماء إلى حلبة النضال السياسى مع باقى الأحزاب القائمة، كما أنه ليس من المستساغ قانونا وفق رأى لجنة شئون الأحزاب أن ينشأ حزب سياسى له برنامج يشمل جميع مناحى المجتمع من سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فى الوقت الذى يدعى أنه يكفى أن يكون هدفه حماية المستهلك أو تحقيق الوحدة الوطنية أو الدفاع عن طموحات وأمال فئة الشباب .... وفقط، والقول بأن ذلك الهدف هو مدخله إلى الحياة السياسية والنزول إلى حلبة النضال فى المجتمع، ناهيك عن أن بعض هذه الأحزاب يهدف إلى العمل الاجتماعى، مما ينفى عنه الصفة السياسية، ويضمه إلى مصاف الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

* * *

عالج هذا القسم من الدراسة إنشاء وتكوين وإجراءات تأسيس الأحزاب السياسية فى النظم السياسية المتعددة، وكانت علة رفض معظم الأحزاب ترجع إلى عدم تميز برامجها عن برامج الأحزاب القائمة، وقد أقرت المحكمة الدستورية العليا فى جلستها ١٩٨٨/٥/٧ فى القضية رقم ٤٤ لسنة ٧ قضائية دستورية - منشور بمجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، الجزء الرابع صفحة ٩٨ - دستورية المادة الرابعة من قانون الأحزاب الخاصة بشرط تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه تميزا ظاهرا عن غيره من برامج الأحزاب الأخرى القائمة.

وكانت لجنة شئون الأحزاب وإعمالا لنصوص ومواد القانون رقم ٤٠ لسن ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قامت بفحص جميع الطلبات المقدمة إليها لتأسيس الأحزاب السياسية، واستمعت لايضاحات من وكيل المؤسسين بكل حزب في الفترة من ١٩٩٤ وحتى ديسمبر ٢٠٠٢ ثم أصدرت قراراتها بالاعتراض على طلبات التأسيس - عدا الطلب المقدم من أحمد شهيب بتأسيس حزب الوفاق القومي - جميعا استنادا إلى عدم تميز البرنامج عن برامج الأحزاب القائمة، كذلك تعارض برامج بعض الأحزاب ومنها الأحزاب ذات التوجه الإسلامي تحديدا مع مواد الدستور وقانون الأحزاب، فضلا عن ذلك، فقد أعتمدت بعض الأحزاب فى شرح برامجها على صياغات لفظية وعبارات إنشائية وذلك كله يجعلها - من وجهة نظر اللجنة - غير جديرة بالانتماء إلى حلبة النضال السياسى مع باقى الأحزاب القائمة لعدم توافر الشروط التى تتطلبها المادة الثانية والبند ثانيا من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية.

وقد واجهت لجنة شئون الأحزاب العديد من الانتقادات من قبل المتخصصين أو من قبل مؤسسى الأحزاب تحت التأسيس، ومن أبرز هذه الانتقادات أن التشكيل الحالى للجنة يجعلها أقرب ما تكون إلى هيئة حكومية، ولا يصح أن تكون الحكومة التى يفترض أنها تمثل حزبا معينا هى صاحبة الحق فى البت فى طلبات تأسيس أحزاب جديدة تهدف إلى منافسة هذا الحزب، فاللجنة تتكون من ثلاثة وزراء هم: العدل والداخلية والدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى، وهم بحكم عضويتهم فى الحكومة أعضاء فى الحزب الوطنى الحاكم، ويرأس اجتماعات اللجنة رئيس مجلس الشورى الذى يتحتم أن يكون من الحزب الحاكم، ورأيه هو الذى يرجح إذا حدث خلاف بين أعضاء اللجنة وانقسموا بالتساوى. ويقترح فى هذا الصدد، إعادة النظر فى تشكيل هذه اللجنة بحيث تكون برئاسة رئيس محكمة النقض، على أن يصير أعضاؤها من فئتين: الأولى رجال قانون ترشحهم الأحزاب السياسية القائمة أو المجلس الأعلى للجامعات، أما الفئة الثانية فتضم ثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم على أن يتم انتخابهم كل عامين بواسطة الجمعية العمومية لنادى القضاء.

إضافة إلى ذلك، فإن انقضاء أربعة أشهر على تقديم طلب لتأسيس حزب دون إصدار قرار من اللجنة بالبت فيه، يعتبر بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس - يعد مناقضا لتجارب عدد من الدول فى إنشاء الأحزاب، وكذلك مخالفا لما استقر عليه العرف من أن الانقضاء سبب للموافقة وليس للاعتراض. لذا يتحتم تعديل نص المادة بحيث تنص على أن يكون انقضاء هذه الفترة بمثابة قرار بالموافقة على تأسيس الحزب.

وأخيرا، وفيما يتعلق بإجراءات الطعن على قرار اللجنة، فإن تنظيم وقصر الطعن فى قرار لجنة شئون الأحزاب يتم أمام دائرة الأحزاب السياسية بالمحكمة الإدارية العليا، وهذا الأمر يفضى إلى انتقاص لحق المواطنين فى الحصول على درجتين من التقاضى أمام المحكمة الإدارية. ففى القضاء الإدارى يكفل القانون للمواطنين حق الطعن على القرارات الإدارية فى مرحلتين، الأولى أمام محكمة القضاء الإدارى، ثم الثانية أمام المحكمة الإدارية العليا، أما فى قضايا تأسيس الأحزاب فإنه قد قصر حق الطعن على مرحلة وحيدة وهى أمام المحكمة الإدارية العليا. لذلك كله، يستلزم تعديل القانون بحيث يمكن لمؤسسى الأحزاب التمتع بنفس الحقوق الممنوحة لباقى المواطنين فى الطعن على القرارات الإدارية.

القسم السادس

دور القضـــاء المصـــرى فـــى تكويـــن الأحـــزاب السياســـية

أحمد عبد الحفيظ

واجه قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ منذ صدوره اعتراضات كثيرة بعدم الدستورية، على أساس أن الدستور - وقت صدور القانون - كان يقيم قواعد النظام السياسي بوضوح على أساس فلسفة التنظيم السياسي الواحد، الممثل لتحالف قوى الشعب العامل.

ولا يتسع المجال فى هذا السياق للتعرض للجدل الذى ثار وقتها وانتصر فيه الجانب المؤيد لصدور القانون، على اعتبار أن حق تكوين الأحزاب ليس إلا فرعاً من حقوق تكوين الجمعيات والرأى والتعبير والاجتماع والتى كفلها الدستور، لا يوجب للخوض فى هذا الجدل، [1] خصوصاً بعد أن قام المشرع بتعديل الدستور فعلاً عام ١٩٨٠، واستبدل المادة الخامسة السابقة التى كانت تقيم النظام السياسي على تحالف قوى الشعب العامل ممثلا فى التنظيم السياسى الوحيد وقتها، وهو الاتحاد الاشتراكى العربى، بمادة جديدة تقرر أنه "يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها فى هذا الدستور، وينظم القانون الأحزاب السياسية".

لكن وبعيدا عن هذا الجدل، لابد من تسجيل أن القانون قد جاء مليئا بالقيود الشديدة على قيام الأحزاب وسياستها واستمرارها، وهو الأمر الذى وإن كان منسجما مع نص المادة الخامسة من الدستور قبل تعديلها، فإنه أصبح يتنافر معها تماما بعد التعديل.

إن هذا التعديل قد أوجد أساسا دستوريا كبيرا لتعدد الأحزاب، يفوق فى قوته الأساس الدستورى لهذا التعدد فى دول عريقة فى الديمقراطية، مثل فرنسا وألمانيا، حيث لم يشر الدستور الفرنسى الحالى الصادر عام ١٩٥٨ إلى الأحزاب إلا بطريقة جزئية وعارضة، ولم يصدر للأحزاب أى تنظيم تشريعى حتى عام ١٩٨٨، بينما ابتدع الدستور الألمانى فكرة "دستورية الحزب" حين ألزم الأحزاب بمراعاة أسس النظام

(١) لمزيد من تفاصيل هذا الجدل وأطرافه أنظر: د.مصطفى أبو زيد فهمى. **الدستور المصرى فقهها وقضاء**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، الطبعة التاسعة، ١٩٩٦ود. حسن البدراوى، **الأحزاب السياسية والحريات العامة**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، طبعة ٢٠٠٠. وأحمد عبد الحفيظ، **نقد الدستور الحالى ودعوة لدستور جديد**، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، سلسلة مبادرات فكرية ١٩٩٧، العدد الثامن.

الديمقراطي الحر، وصولا إلى منع الشيوعيين والنازيين من تكوين أحزاب شرعية. وبرغم ذلك، فإن الأحزاب في فرنسا وألمانيا لا تستلزم أى شروط أو قيود لنشأتها، فتنشأ بمجرد إعلان أصحابها عنها كأصل عام. ولعل في هذه المقارنة - رغم محدوديتها - ما يؤكد على أن الجانب القانوني لا يعدو أن يكون جانبا واحدا فقط - يكاد يكون شكلانيا صرفا - في ظاهرة وجود الأحزاب وفاعليتها ودورها في تركيبة النظام السياسي وديناميكيته مما يمكن التماسه في جوانب متعددة أخرى - ربما أهم من الجوانب القانونية الصرفة - تتمثل في عمليات التطور والتقسيم الاجتماعي والمؤسسي، وبروز التعددية الحقيقية بمختلف مستوياتها وعلى جميع الأصعدة، وقيام المجتمع على توازن قوى شبه متكافئ بين مختلف الفصائل الاجتماعية والأفكار والأيديولوجيات المطروحة، واتفاقها المشترك على القبول بصندوق الانتخاب الحر كمعيار وحيد للمفاضلة فيما بينها. إن هذه العمليات الاجتماعية هي الأرضية والأساس الذى يجعل للنص القانوني - مكتوبا كان أو عرفيا - فاعلية حقيقية ولا يحيله إلى مجرد نص لا صلة له بالواقع الذى يعمل فيه وكأنه منتج غريب أو مولود ميت لا يمكن أن ينتج بدوره إلا كيانات ميتة أو جامدة في أحسن الأحوال. (١)

وفي مصر، فبرغم هذا الأساس الدستورى المتين فإن القانون يحمل أشد القيود، بل إن القيود ازدادت بالتعديلات المتوالية التي أدخلت على القانون في ظل النص الدستوري المعدل. ويكفي في بيان مدى وطأة القيود المعدلة أن القانون قد ناط النظر في إخطارات تأسيس الأحزاب بلجنة يرأسها رئيس مجلس الشورى وتضم وزراء العدل والداخلية والدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى، وثلاثة من غير أعضاء الأحزاب السياسية من رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم، وتصدر قرارات هذه اللجنة بالأغلبية، ويكفي لسلامة اجتماعها أن يحضرها خمسة أعضاء على أن يكون بينهم رئيسها والوزراء، أى أنه يكفي حضور واحد فقط من الثلاثة الآخرين المفترض أنهم من كبار رجال القانون المحايدين.

ثم أن القانون - وقت صدوره - كان يترك الطعن على قرارات هذه اللجنة للقواعد العامة أمام القاضي الطبيعي وهو محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة، والتي يجوز الطعن على أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا، لكنه عاد وسحب الاختصاص بالطعن من قاضيه الطبيعي وناطه بتشكيل خاص للدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا هو تشكيلها الأصلي برئاسة رئيس مجلس الدولة، مضافا إليه عدد مماثل من الشخصيات العامة التي يصدر بها قرار من وزير العدل، من كشوف معدة سلفا لديه بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية، ثم أن القانون جعل أحكام هذه المحكمة التي أصطلح على تسميتها "محكمة الأحزاب" نهائية وغير قابلة للطعن، ورغم مساوئ

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر د. أبو زيد، مرجع سابق. ود.البدراوى، مرجع سابق.

القانون خصوصاً بعدما أدخل عليه تعديلات متتالية، فقد استطاع القضاء المصرى – من خلال المحاكم المختلفة – أن يترك بصمات واضحة على قانون الأحزاب، وهو أمر ساهمت فيه محكمة الأحزاب نفسها رغم تشكيلها المعيب فهما وتاويلا وتطبيقا، وهو أمر ساهمت فيه محكمة الأحزاب نفسها رغم تشكيلها المعيب الأمر الذى يندرج - فى مجمله – فى جانب الآثار الإيجابية المباشرة للقضاء المصرى على تفاصيل العملية السياسية فى مصر، وهو ما يضاف إلى تأثيرات إيجابية أخرى وإن كانت غير مباشرة قدمتها أحكام القضاء المصرى بمختلف فروعه، وأسهمت جميعا فى إزالة العديد من القيود القانونية، التى طالما كبلت الحياة السياسية المصرية.

ولا يرى مجال هنا للتفاصيل فى الآثار الإيجابية المباشرة وغير المباشرة للأحكام القضائية على تفاصيل العملية السياسية، إلا أنه يجب لفت الانتباه إلى أن مجمل هذه التأثيرات لا يمكن أن تمتد للتأثير على طبيعة النظام السياسى، ولو بقدر محدود. إذ أن القضاء هو آخر مكان يصلح لإحداث مثل هذا التأثير، ويرجع ذلك إلى رغبة النخبة السياسية فى الهروب من المواجهة الحقيقية للأمور، والدليل على ذلك أن بعض الأحكام القضائية يمكن توظيفها لإعادة إنتاج ذات الظواهر السلبية داخل النظام السياسى. فتوظف أحكام القضاء – مثلا – بعدم دستورية الانتخاب أو بعدم صحة انتخاب بعض أعضائه على نحو يعطى للسلطة التنفيذية مزيدا من السطوة على أعضاء البرلمان من خلال ابتزازهم بإمكانية حل البرلمان كله، أو إسقاط عضوية الأعضاء الذين قضى ببطلان انتخابهم، وفى الحالتين يتم إعادة الانتخاب لإسقاط من لا ترغب الحكومة فى استمرار عضويته فى البرلمان.

والآن يثور تساؤل حول ماهية الطبيعة القانونية لكل من لجنة الأحزاب السياسية ومحكمة الأحزاب، فى سياق تحديد موقف القضاء المصرى من الأحزاب.

لقد طعن الكثيرون لدى "محكمة الأحزاب" على دستورية لجنة الأحزاب السياسية، باعتبارها لجنة غير محايدة، تتكون أغلبيتها من عناصر حكومية، بل إنه يصح اجتماعها طبقا لنص المادة بحضور رئيسها وأربعة أعضاء يلزم أن يكون منهم الوزراء.

وقد حسمت محكمة الأحزاب هذا الجدل بتحديدها لطبيعة هذه اللجنة، حيث رفضت الطعون الموجهة بعدم دستوريتها، مقررة بحق "أن اللجنة بحسب تكوينها واختصاصاتها وسلطاتها فى البحث والتقصى هى لجنة إدارية، وأن ما يصدر منها من قرارات بالأعتراض على تأسيس الحزب لا يعدو فى حقيقة تكييفه الصحيح أن يكون قرارا إداريا، خاضعا لرقابة السلطة القضائية، ومن ثم لا يسرى بشأن أعضاء هذه اللجنة ما هو مقرر بشأن القضاء من أحكام قانونية، تتعلق بالحيدة والتنحى والمنع من

المشاركة فى الحكم، وباعتبار أن من أسباب الطعن على القرار الإدارى عموما عيب الانحراف بالسلطة". (١)

وهكذا تكون محكمة الأحزاب قد حسمت طبيعة لجنة الأحزاب، التى ناط بها القانون الاختصاص بنظر إخطارات تأسيس الأحزاب، وأعطاها حق الاعتراض على تأسيس أى حزب تقدم مؤسسوه بإخطار تأسيسه لها. فهذه اللجنة هى لجنة إدارية بحتة، تصدر قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء.

* * *

أما فيما يتعلق بطبيعة محكمة الأحزاب، فإنه يدور جدك حقيقى حول تلك الطبيعة بسبب التشكيل الخاص لها من الدائرة الأولى من المحكمة الإدارية العليا بإضافة عدد مماثل لعدد أعضائها – سبعة أعضاء - "يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل، بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية من الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة المنظمة، وفق حكم المادة ٢٨ من قانون حماية القيم من العيب". والمادة الأخيرة تجعل تنظيم هذه الكشوف من سلطة وزير العدل، بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

وعلى هذا الأساس، فإن تشكيل المحكمة يخرج عن ضوابط القضاء الطبيعى وفقا للمعايير الدولية، ولما يقرره الفقه والقضاء المصريان حتى برغم أنها محكمة دائمة ومنظمة بقانون وسابقة على وقوع النزاع. وعلى ذلك، فإنها لا تمثل ضمانا حقيقيا ما دامت ضمانات الكفاءة والحيدة اللازمة لأعضائها محل تساؤل، بسبب الشخصيات العامة التى تدخل فى تشكيلها بواسطة وزير العدل، وهو ما يجعل العنصر الآخر من عناصر القضاء الطبيعى وهو ضمانات حق الدفاع موضع تساؤل أيضا. (٢)

(١) استقرت أحكام المحكمة على هذا الاتجاه فى العديد من أحكامها على سبيل المثال حكم الحزب الناصرى - كمال أحمد - منشور بمؤلف المستشار فاروق عبد البر نائب رئيس مجلس الدولة، **دور مجلس الدولة فى حماية الحقوق والحريات العامة**. الجزء الثالث، المجلد الثانى، ١٩٩٨، ص١٢٢٣. وكذلك حكم حزب الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وقد حصلنا على صورة ضوئية منه من قلم كتاب محكمة الأحزاب، وقد صدر بتاريخ ٦ فبراير ١٩٩٦.

(٢) يرجع فى ضوابط القضاء الطبيعى فى المواثيق الدولية إلى المستشار سرى صيام، **مفهوم القاضى الطبيعى فى المستشار بدر المنياوى وآخرون، المساواة أمام القضاء**، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠١، ص٩١ وما بعدها. وكذلك د. أحمد فتحى سرور، **الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان فى الإجراءات الجنائية**، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص٣٢٧.

وقد أكدت مداولات مؤتمر العدالة الأول - والوحيد حتى الآن - الذى عقده نادى قضاة مصر عام ١٩٨٦ نفس الشروط، خصوصا شرط أن يكون القضاة أخصائيين وغير قابلين للعزل ومتفرغين للعمل القضائى. [١] ولذلك رأى جانب من الفقه خروجها عن ضوابط القضاء الطبيعى، [٢] بل "وأن الشارع خرج على المادة ٦٨ من الدستور بفرض هذه المحكمة الخاصة على المواطنين، ومنعهم من الالتجاء لقاضيهم الطبيعى". [٣]

فضلا عن ذلك، فإن مسألة "استقلال القضاء" ليست عملية مجردة أو أمرا يجرى فى الفراغ، فالقضاء هو إحدى سلطات الدولة، أى أحد أجنحة النظام السياسى بها، يعمل على استقرار هذا النظام وتحقيق أهدافه من خلال التطبيق المحايد للقوانين، التى يشرعها هذا النظام ويقوم عليها بنيانه. وفى هذا الإطار فإن القاضى الطبيعى لا يجد نفسه بداخل هذه التشكيلات للمحاكم الخاصة، بمثل ما يجد نفسه داخل تشكيلات جهات المحاكم الطبيعية المختلفة. وهو لابد أن يواجه نفسه داخل تشكيلات المحاكم الخاصة بسؤال محدد فحواه أنه لا يمكن للشارع أن يلجأ لمثل هذه التشكيلات الخاصة، إذا كان بقاء الموضوع المطروح داخل سلطة القضاء الطبيعى يحقق أهداف النظام السياسى من تنظيم هذا الأمر.

إن الإجابة على مسألة وضعية محكمة الأحزاب بصدق وتجرد من قبل أى قاض يفهم "وظيفة" السلطة القضائية داخل النظام السياسى هذا، لابد وأن تتضمن أنها محكمة غير محايدة حتى لو كان تشكيلها متخصصا ومتفرغا للعمل القضائى.

بقى التنويه إلى أن محكمة القضاء الإدارى، قد أكدت فى أحد أحكامها على خروج محكمة الأحزاب عن حدود القضاء الطبيعى. [٤]

ومع ذلك، فيجب التذكير بأن المحكمة الدستورية العليا قد سبق أن قضت بدستورية كل من القضاء العسكرى ومحاكم أمن الدولة طوارئ ومحكمة القيم بدرجتيها،

---

(١) وثائق مؤتمر العدالة الأول، نادى القضاة، القاهرة ١٩٨٦ .
(٢) منهم على سبيل المثال. أبو زيد. مرجع سابق. ود. محمد كامل عبيد، استقلال القضاء، دراسة مقارنة نادى القضاء، ١٩٩١ ، ص٥٦٧ وما بعدها.
(٣) د.عبيد، مرجع سابق، ص٧٥٣.
(٤) حكم محكمة القضاء الإدارى برئاسة المستشار طارق البشرى منشور فى: عبد البر، مرجع سابق، ص١٣١٥.

واعتبرت تلك المحاكم هى "القاضى الطبيعى" فى كل ما ناطه بـها القانون المنظم لـها من اختصاص. [١]

وعليه فإنه لو عرض أمر محكمة الأحزاب على المحكمة الدستورية العليـا، فسوف تقضى بدستوريتها، وأنها القاضى الطبيعى فيما تختص به، وذلك من باب أولى باعتبار أن الشخصيات العامة التى تضم لتشكيل المحكمة تأتى من ذات المصدر الذى تـأتى منه الشخصيات العامة المنضمة لمحكمة القيم، بل أنه فـى حـال محكمـة الأحـزاب فـإن هذه الشخصيات تنضم إلى تشكيل ثابت ومحدد من أهم دوائر القضاء الطبيعى، وهو الدائـرة الأولـى للمحكمـة الإداريـة العليـا برئاسـة رئيس مجلس الدولـة، وهـى الأمـور غـير المتوافرة لدوائر محكمـة القيـم بدرجتيـها. وهـذا الـرأى يتوافـق مـع مـا تواضعـت عليـه المحكمة الدستورية العليا من معايير للقضاء الطبيعى، ارتكازا علـى المعـايير القانونيـة التـى تتمثـل فـى وجـود نـص قـانونى ينشـئ المحكمـة، ويؤمـن ديمومتـها بحيـث يسـبق وجودها وجود النزاعات التى تطرح عليها، فالمحكمة الدستورية لا تهتم كثـيرا بمعـايير التخصص الفنـى الدقيـق، والتفرغ للعمـل القضـائى كمعـايير للقضـاء الطبيعـى، وعلـى العكس فإن المحكمة اعتبرت أن انضمام الشخصيات العامة كمحكمة القيم يعتبر إعمـالا للمادة ١٧٠ من الدستور، التى تنـص علـى أنـه "يسـهم الشـعب فـى إقامـة العدالـة علـى الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون".

وفى واقع الأمر، إنه لم يصدر حتى الآن قانون يبين كيفية إسـهام الشعب فـى إقامـة العدالة، بل إنه من غير الواضح أن الطريقة التى يجرى بها اختيـار الشـخصيات العامـة فى كل من محكمة القيم بدرجتيها ومحكمة الأحزاب، تتضمن أى إسهام من الشـعب فـى إقامة العدالة.

بقى التأكيد أن ضوابط المحكمة الدستورية للقضاء الطبيعـى كـانت محـل انتقـاد مـن جانب معتبر من رجال الفقه والقضاء، كما أن محكمة الأحزاب نفسها قـد رفضـت دفعـا أبديا أمامها بعدم دستورية تشكيلها، واستندت إلى معايير المحكمة الدسـتورية العليـا فـى هذا الشأن، وأضافت أن الشـخصيات العامـة المنضمـة لـها ينطبـق عليـهم أحكـام قـانون المرافعات الخاصة بالقضاة، من حيث ضمانات الحيدة والنزاهة ... إلخ. [٢]

---

(١) أشار إلى هذه الأحكام، عاطف شحات، فى بحث غير منشور بعنوان **المحكمة الدسـتورية العليا والقضاء الطبيعى**، ضمن حلقة نقاشية للمركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة، بعنوان مفهوم القاضى الطبيعى وواقع التنظيم القضـائى فـى مصـر وحـدد البـاحث أعداد الجريدة الرسمية التى نقل الأحكام عنها.

(٢) أنظر: حكم محكمة الأحزاب بدستوريتها فقد تضمنه حكمها برفض حزب الوحدة الوطنيـة والسلام الاجتماعى سابق الإشارة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٩٩.

وعليه فسوف يتناول البحث ما أرسته محكمة الأحزاب من مبادئ فى خصوص إلغاء أو تأييد قرارات لجنة الأحزاب بإنشاء الأحزاب، علماً بأنه لم يسبق لأى حزب نشأ بناء على حكم محكمة الأحزاب أن مثل فى البرلمان بأى عضو فيما عدا الحزب الديمقراطى العربى الناصرى (ضياء داوود). أما بقية الأحزاب التى مثلت فى البرلمان فى أى دورة من الدورات منذ صدور القانون، فقد نشأت بموافقة لجنة الأحزاب السياسية، وهى أحزاب الوطنى الديمقراطى، والوفد، والعمل الاشتراكى، أما أحزاب مصر العربى الاشتراكى والتجمع والأحرار، فقد نشأت كمنابر للاتحاد الاشتراكى تحولت لأحزاب بقرار من رئيس الجمهورية.

أخيرا، فإن الطعون التى وجهت ضد دستورية العديد من مواد قانون الأحزاب السياسية والقوانين الأخرى المتصلة به، قد أتاحت للمحكمة الدستورية العليا أن تدلى بدلوها فى هذا الشأن. وتعتبر سلطة المحكمة الدستورية العليا سلطة تتصل بحياة النص القانونى نفسه، إذ يترتب على قضائها بعدم دستورية أى نص قانونى إنهاء وجوده نهائيا منذ تاريخ صدوره كأصل عام. وهذه السلطة بهذه المثابة تتقدم بآثارها سلطة محكمة الأحزاب فى بيان موقف القضاء المصرى من الأحزاب السياسية، لذلك رؤى أن يبدأ هذا القسم بالحديث عن موقف المحكمة الدستورية فى الجزء الأول منه، ثم يخصص الجزء الثانى منه لموقف محكمة الأحزاب، أما الجزء الثالث، فسوف يتطرق لمحكمة القضاء الإدارى.

أولا: موقف القضاء الدستورى من قانون الأحزاب

اضطلع القضاء الدستورى ممثلا فى المحكمة الدستورية العليا فى تحديث الحياة الدستورية – فى جوانبها القانونية – من خلال أحكامه العديدة التى تعددت وتواترت خصوصا فى السنوات العشر الأخيرة، وذلك كله رغم الكثير من القيود والعوائق القانونية التى تنتمى من حيث الواقع إلى نظم الحكم القائمة على الحزب الواحد، بالمخالفة لنظم الحكم الليبرالية القائمة على كفالة الحريات الفردية والعامة وتعدد الأحزاب.

وفيما يتعلق بقانون الأحزاب، فقد وضعت المادة الرابعة من هذا القانون الشروط التى يلزم توافرها لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى، وبعض هذه الشروط هى شروط طبيعية أو دستورية حتى لو كانت مبالغا فيها أو متعسفة، مثل عدم تعارض مقومات الحزب ومبادئه وأهدافه وبرامجه ... إلخ مع مبادئ الشريعة الإسلامية وثورتى يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١، والحفاظ على الوحدة الاجتماعية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية، وعدم انطواء وسائل

الحزب على تشكيلات عسكرية، أو شبه عسكرية، أو قيامه كفرع لحزب أو تنظيم سياسى فى الخارج أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو قوى أو جماعات أو منظمات سياسية معادية، وعدم انتماء أى من مؤسسيه لمثل هذه التشكيلات المذكورة، وألا يترتب على قيامه إعادة تكوين أى حزب من أحزاب ما قبل ثورة ١٩٥٢، وعلانية أهداف ومبادئ وتنظيمات وسياسات الحزب ووسائله وأساليبه وقيادته وعضويته.

ولذلك فإن جميع مشروعات الأحزاب استوفت هذه الشروط، وبالتالى لم يرد فى أى من قرارات لجنة الأحزاب بالأعتراض على تأسيس الأحزاب ما يفيد عدم التزام أى حزب بالشروط السابقة. إنما كانت المشكلة فى الشروط الأخرى التى قررتها بعض فقرات المادة الرابعة، والتى تتمثل فيما يلى: -

١- تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى.

٢- عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه أو اختيار قياداته وأعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨، بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ... إلخ.

٣- عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المنصوص عليها فى البند (أولا) من هذه المادة، أو فى المادة (٣) من هذا القانون، أو فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه، أو المبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٧٩.

٤- الا يكون من بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة إلى التحبيذ أو الترويج بأى طريقة من طرق العلانية، لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند السابق.

ويتبين من الفقرات السابقة، ارتباط شروط تأسيس واستمرار الأحزاب بنصوص أخرى هى أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، والمبادئ التى وردت فى الاستفتاء على معاهدة السلام (مع إسرائيل) وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٧٩.

وقد ترتب على هذا الارتباط أن تحقيق هذه الشروط أو إزالتها لم يمر عبر الطعن على دستورية ما ورد فى قانون الأحزاب فقط، بل تعداه إلى الطعون على دستورية هذه القوانين، والمبادئ المرتبطة بقانون الأحزاب.

وقد استجابت المحكمة الدستورية لبعض هذه المطاعن ولم تستجب لبعضها على النحو الآتى:

١ـ كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ٧٨ المذكور قد نصت على أنه "لا يجوز الانتماء للأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من تسبب فى إفساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا إلى الأحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أو الاشتراك فى قيادة الأحزاب وإدارتها، وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى (حزب مصر الفتاة). ويعتبر اشتراكا فى قيادة الحزب وإدارته، وتولى مناصب الرئيس، أو نائب الرئيس، أو وكلائه، أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد، أو أمين الصندوق، أو عضوية الهيئة العليا للحزب.

ويخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب وذوى الشأن، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون، ببيان بأسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الأولى ... إلخ.

وقد أقام محمد فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج دعوى ضد الإخطار الذى تلقاه كل منهما من المدعى الاشتراكى، إعمالا لحكم المادة السابقة أمام محكمة القضاء الإدارى، التى أحالت الأوراق للمحكمة الدستورية العليا، فقضت المحكمة بعدم دستورية المادة المذكورة، وأرست فى ذلك مبدأين هامين:-[1]

أ - أن تعديل المادة الخامسة من الدستور بما يجعل النظام السياسى قائما على أساس تعدد الأحزاب بدلا من التنظيم السياسى الواحد كما كان قبل التعديل، قد انطوى على تعديل إحدى ركائز النظام السياسى تعميقا للنظام الديمقراطى، الذى أقام عليه الدستور البنيان السياسى للدولة بما نص عليه فى المادة الأولى منه ورردده فى كثير من المواد الأخرى ... كما أن هذا التعديل جاء منطلقا من حقيقة أن الديمقراطية تقوم أصلا على الحرية، وإنها تتطلب لضمان إنفاذها تعددا حزبيا بل تحتمه كضرورة لازمة لتكوين الإرادة الشعبية، وتحديد السياسة القومية تحديدا حرا واعيا. وهو تعديل لا يلزم الأحزاب إلا بالمقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع، بما يعنى عدم التزام الأحزاب إلا بالأحكام المنصوص عليها فى الدستور، مما يعنى أن الدستور قد كفل حرية تكوين الأحزاب بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام إليها لأنه من خلال هذا الحق يتشكل البنيان الطبيعى للحزب وتتأكد شرعية وجوده فى الحياة السياسية، وبالتالى فإن الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور.

ب - أن الحرمان المطلق الذى نصت عليه المادة المطعون عليها، ينطوى على إهدار لأصل الحقوق والأنشطة السياسية التى كفلها الدستور فى مادتيه ٥ و٦٢.

(١) الحكم المنشور فى الجريدة الرسمية عدد ٢٧ فى ١٩٨٦/٣/٧.

٢ ــ أقام ضياء الدين داوود دعوى دستورية ضد القانون سابق إليه الإشارة، فيما يخص مادته التي تمنع عددا من المحكوم عليهم في بعض القضايا من بينها القضية رقم (١) لسنة ١٩٧١ مدعى اشتراكي - والتي كان من المحكوم عليهم فيها- من ممارسة حقوقهم السياسية، ومنها حق الترشيح والانتخاب والانضمام للأحزاب. وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم الدستورية، واستندت المحكمة في ذلك إلى مخالفة البند المذكور لحكم المادتين ٦٦، ١٨٧ من الدستور، فيما نصتا عليه من أنه "لا جريمة ولا عقوبة" إلا بناء على قانون، ولا توقع العقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون"، وأنه "لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ... إلخ" وأن النص المذكور يعاقب على أفعال وقعت قبله. [1]

على هذا الأساس، فإنه ولئن كان الحكمان السابقان يخصان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، إلا أنه كان لهما أبعد الأثر في تحرير قانون الأحزاب السياسية من شرطين من أقسى شروطه كانتا كفيلتين بإبعاد عدد كبير من رموز العمل الوطني في البلاد عن الاشتراك في تأسيس أو قيادة أو عضوية الأحزاب السياسية، على الرغم من تاريخهم السابق في النضال والعمل السياسي قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وبعدها.

٣ ــ هناك شرطان قاسيان بشأن تأسيس الأحزاب، أحدهما شرط البند ثانيا من المادة الرابعة من القانون، وهو الذي يخص برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى. والثاني، يخص ما انطوى عليه البند سابعا من المادة المذكورة، من اشتراط ألا يكون بين مؤسسي الحزب وقياداته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة في الدعوة أو التحبيذ أو الترويج بأي طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، التي وافق عليها الشعب في استفتاء ٢٠ أبريل ١٩٧٩.

وقد عرضت لهما المحكمة الدستورية العليا عند نظرها للقضية رقم ٤٤ لسنة ٧ ق دستورية المرفوعة من كمال أحمد محمد وكيل مؤسسي الحزب الناصري (تحالف قوى شعب العامل).وقد قضت المحكمة بعدم دستورية البند سابعا على سند من أن الدساتير المصرية منذ عام ١٩٢٣ حرصت على تقرير الحقوق والحريات العامة في صلبها سموا بها على القوانين العادية، وقيدا على المشرع العادي في ما يشرعه من قواعد وأحكام، بحيث لا يجوز له أن ينتقص من هذه الحريات، أو الحقوق أو يقيدها ومنها

(١) الحكم المنشور في الجريدة الرسمية عدد ١٦ في ١٩٧٨/٤/١٦.

حرية الرأى التى هى ركيزة الحكم الديمقراطى والسيادة الشعبية وما تستلزمه من أن يكون للشعب نوابه المنتخبون وأحزابه السياسية ونقاباته الذين يمارسون رقابة فعالة على السلطة الحاكمة، وأن حرية الرأى هى الأصل الذى تتفرع عنه كثير من الحقوق والحريات، وأنها ضرورة لمباشرة الحقوق السياسية، ومنها حق تكوين الأحزاب والانضمام إليها، وإبداء الرأى فى الاستفتاء، حتى أن قانون الأحزاب وقد صدر قبل تعديل الدستور قد استند إلى ما يكفله الدستور من حرية الرأى باعتبار حرية تكوين الأحزاب فرضا عليها، وأن حرية الرأى جاءت فى الدستور عامة مطلقة تشمل كافة الأمور خصوصا السياسية منها، وضمنها المعاهدات الدولية، التى وإن كانت تلتزم بها الدولة الموقعة عليها، إلا أنها لا تحوز حصانة تمنع من نقدها ومناقشتها، وأن الدستور كفل للمواطنين حقوقا عامة جعل ممارستها واجبا وطنيا، منها حق إبداء الرأى فى الاستفتاء. وطالما أن الرأى يحتمل القبول أو الرفض، فإن النص يكون قد أقر للمواطن بحريته الكاملة فى الموافقة أو عدم الموافقة على ما يجرى عليه الاستفتاء ... فلا يجوز أن يكون استعمال المواطن لحرية عامة كفلها الدستور هى حريته فى التعبير عن رأيه، سببا فى حرمانه من حق أو حرية عامة أخرى كفلها الدستور .. وأن النص المطعون عليه يكون قد أخذ جزءا من المواطنين بآرائهم، التى تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وحرمهم حرمانا مطلقا ومؤيدا من حق تكوين الأحزاب السياسية بالمخالفة للمادتين ٥ ، ٤٧ من الدستور. [(١)]

وبذلك فإن هذا الحكم الدستورى قد ازال قيداً آخر من قيود القانون، أدى بالفعل لحرمان عدد من رموز الحياة السياسية والبرلمانية والقضائية المصرية من حق تكوين حزب الجبهة الوطنية، الذى قضت محكمة الأحزاب برفضه، على سند من هذا النص قبل الغائه دستوريا، كما سيتضح فى الجزء الثانى من هذا القسم من الدراسة .

٤ ـ خرجت المحكمة الدستورية العليا عن منهجها السابق فى تخفيف قيود قانون الأحزاب، حين قضت فى ذات الحكم عالية، بدستورية البند ثانيا من المادة الرابعة والخاص بضرورة تميز برامج الأحزاب، وتراجعت بذلك حتى عن الموقف المتقدم الذى سجلته محكمة الأحزاب نفسها فى خصوص هذا البند حين أحالته للمحكمة الدستورية العليا، والذى سيعرض له فى الجزء الثانى من هذا القسم.

وقد جاء قضاء المحكمة الدستورية العليا بدستورية البند المذكور على أساس "أن الأحزاب السياسية وهى جماعات منظمة تعنى أساسا بالعمل بالوسائل الديمقراطية

---

(١) الحكم المنشور فى الجريدة الرسمية عدد ٢١ فى ١٩٨٨/٥/٢٦. كما أن الأحكام الثلاثة للمحكمة الدستورية منشورة بالجريدة الرسمية، ومنشورة أيضا بمؤلف الأستاذ حسام محفوظ المحامى. الموسوعة الدستورية الشاملة لأحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشاء المحكمة وحتى ما يوم ١٩٩٨ ص٥٠٠ و٥٠٤ و٥١٢.

للحصول على ثقة الناخبين، بقصد المشاركة فى مسئوليات الحكم لتحقيق برامجها التى تستهدف تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبلاد، وهى أهداف وغايات كبيرة تتعلق بصالح الوطن والمواطنين، تتلاقى عندها الأحزاب السياسية الوطنية جميعا أو تتحاذى فى بعض مناحيها، الأمر الذى يجعل التشابه والتقارب بين الأحزاب السياسية فى هذه الأهداف أمراً وارداً، ومن ثم لم يشترط قانون الأحزاب أن يقع التمايز فى المبادئ والأهداف كشرط لتأسيس الحزب أو استمراره، بل جاء الشرط مقصوراً على برنامج الحزب وسياساته أو الأساليب التى يسعى بها لتحقيق مبادئه وأهدافه، ضمانا للجدية حتى يكون للحزب قاعدة جماهيرية حقيقية تسانده وأن يكون فى وجود الحزب إضافة جديدة للعمل السياسى ببرامج وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى، مما يدخل فى نطاق التنظيم التشريعى الذى عهد به الدستور إلى القانون، وقد ورد فى القانون عاماً مجرداً ، ينطبق على سائر الأحزاب السياسية، دون أن يميز فى مجال تطبيقه بين حزب وآخر، الأمر الذى يتحقق به مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة لدى القانون، كما قررهما الدستور ...".

وإذا كان الشق القانونى من هذا الحكم والمتمثل فى عدم الإخلال بمبدأى المساواة وتكافؤ الفرص صحيحاً ولا غبار عليه، إلا أنه يظل ناقصا نظرا للأفكار السياسية التى أوردها الحكم وأقام عليها قضاءه القانونى من حيث تعريفه للأحزاب السياسية ومهامها، وما تتشابه فيه من أهداف وغايات عامة، وأنها "تستهدف الحصول على ثقة الناخبين" مما كان مؤداه فى الحقيقة أن هؤلاء الناخبين هم المرجع الحقيقى فى تقدير جدية هذه الأحزاب، وما تقدمه من إسهام جديد فى العمل الوطنى، فيعطون لها ثقتهم هذه أو يمنعونها عنها. وهو الأمر الذى اعتسفه النص القانونى وناط تقديره بلجنة إدارية هى لجنة الأحزاب، حتى وإن خضعت لرقابة قضائية ممثلة فى محكمة خاصة هى محكمة الأحزاب، الأمر الذى يتعارض مع نص المادة الخامسة من الدستور فيما قررته من إقامة النظام السياسى للبلاد على تعدد الأحزاب، ويخرج عن النطاق التنظيمى الذى تركته هذه المادة للقانون.

هذا فضلا عن ما وجهه العديد من الفقهاء ورجال القانون لهذا البند من نقد ليس أقله أهمية وجود الأشخاص القادرين على تنفيذ أى برنامج حزبى، ويمنحهم الناس ثقتهم على أساس هذه القدرة التى قد لا تتوافر لمجموعة أخرى من الأشخاص الذين يدعون لبرنامج مشابه، بل يقرر البعض أن هذا النص يتيح لأى حزب سابق أن يضمن برنامجه أكبر مجموعة من المبادئ والأفكار، فيكون ذلك حائلا دون قيام أى حزب آخر بدعوى عدم وجود التمايز المطلوب. (١)

(١) منهم د. البدراوى، مرجع سابق، ص٢٠٤، ص٢٠٥. وقد أشار فى الهوامش إلى آراء نقدية أخرى للنص.

وواقع الأمر، أنه يمكن اعتبار أن هذا الحكم قد جسد اتجاها سياسيا بحتا للمحكمة، وأنه من سوء الحظ أن هذا البند عرض على المحكمة فيما يخص الحزب الناصرى بالذات، والذى لم تكن الظروف السياسية تسمح بوجوده فى ذلك الوقت، ومن هنا فإن المحكمة قد جنحت توصلا الى القضاء بدستورية هذا البند - إلى ترديد عبارات تحتاج إلى ضبط قانونى بل ولغوى، فضلاً عن أنها تجسد إتجاهات غائية لا يمكن الوصول إليها إلا بنشأة الحزب نفسه. فهذه النشأة هى التى سوف تكشف عن مدى مصداقية الحزب وحجم ما يمثله من إضافة للعمل الوطنى، وهو ما لا يمكن معرفته بإعاقة تكوين الحزب بدعوى عدم تمايز برنامجه عن برامج الأحزاب التى سبقته. فضلا عن ذلك فإن اقتصار النظر على الأحزاب باعتبارها أحزاب برامج فقط هو نظر غير سليم، ويتعارض مع تاريخ نشأة الأحزاب وتطورها، حيث نشأت الأحزاب فى مختلف بلاد العالم كأحزاب أفكار ومبادئ عامة. بل إن تاريخ الأحزاب المصرية نفسه يشير الى أنها نشأت كأحزاب أفكار - لا برامج - مثل الإصلاح على الطريقة الدستورية، أو الاستقلال التام فى المرحلة الحزبية الأولى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، أو يمين ويسار ووسط على النحو الذى بدأت به تجربتنا الحزبية المعاصرة أعتباراً من عام ١٩٧٦.

وهكذا، تبين وجود آثار جوهرية أحدثها تدخل المحكمة الدستورية العليا فى قانون الأحزاب، وما ترتب عليها من التخفيف من قيود هذا القانون، وإلغاء حرمان فئات كبيرة من المواطنين من حقهم فى المشاركة فى تأسيس الأحزاب وقيادتها.

ثانياً: موقف محكمة الأحزاب

أناط قانون الأحزاب الاختصاص بالطعن على قرارات لجنة الأحزاب بالأعتراض على تأسيس أى حزب، بتشكيل خاص للدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا، فضم إلى تشكيلها عددا مساويا من الشخصيات العامة التى يعينها وزير العدل من كشوف خاصة، معدة لهذه الشخصيات. ومن خلال هذه السلطة تصدت المحكمة لجميع الطعون التى رفعت إليها فى هذا الشأن، وقد بلغ عدد الطعون التى قبلتها المحكمة وقضت فيها بإلغاء اعتراض لجنة الأحزاب وبالتالى قيام الحزب، ثمانية طعون بينما بلغ عدد الطعون المرفوضة والتى أيدت فيها المحكمة قرارات لجنة الأحزاب بالأعتراض ٢٢ حكما، وذلك بدءاً من صدور أول حكمين أحدهما بالموافقة على إنشاء حزب الأمة، والثانى يرفض إنشاء حزب الجبهة الوطنية فى ٢٥ يونيو ١٩٨٣ وحتى رفض قيام حزب الأمل بتاريخ ٦ مارس ١٩٩٩ وقد لحق بهم أيضا منذ ذلك التاريخ عدة أحكام

أخرى صدرت برفض تأسيس سبعة أحزاب على الأقل كان آخرها حتى نهاية مارس ٢٠٠٢، رفض حزب حركة الكرامة بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠٢. (١)

١- الأحكام ذات الصبغة السياسية

وعلى امتداد هذه الفترة يمكن القول إن موقف المحكمة مال عموماً إلى التخفيف من قيود قانون الأحزاب، إلا أنه اتسم ببعض التناقض، وجنح أحيانا إلى أحكام ذات صبغة سياسية واضحة، كما أن المحكمة تطرقت فى أحكامها إلى أمور تخص اللجنة وعملها بشكل مباشر، وناقشت باستفاضة أموراً ترتبط بتمايز برامج الأحزاب.

أ- شهدت جلسة المحكمة الإدارية العليا بتشكيلها الخاص (محكمة الأحزاب) صدور أول حكمين فى قضايا الطعون على قرارات لجنة الأحزاب بالاعتراض على قيام أحزاب سياسية.

وفى أول الحكمين أصدرت المحكمة قرارها برفض الطعن وتأييد اعتراض لجنة الأحزاب على تأسيس حزب الجبهة الوطنية الذى كان قد تقدم به وكيل مؤسسى الحزب ممتاز نصار، الشخصية العامة المعروفة، ورئيس نادى القضاة، ونائب رئيس محكمة النقض الأسبق، والنائب البرلمانى المرموق. وقد كان من مؤسسى هذا الحزب نائب سابق لرئيس الجمهورية هو فى ذات الوقت عضو فى الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار الذى قام بثورة يوليو ١٩٥٢ وعضو بارز بمجلس قيادة هذه الثورة كمال الدين حسين، فضلا عن أبو الفضل الجيزاوى أحد الضباط الأحرار، وكان هناك أيضا عضوان بارزان فى مجلس الشعب فى ذلك الوقت بالإضافة إلى برلمانيين متميزين أيضا هما محمود القاضى ومحمود زينهم وجميعهم من الشخصيات العامة المرموقة فى ذلك الوقت، بالإضافة لآخرين من المؤسسين من هذه النخبة المتميزة.

وقد رفضت المحكمة الطعن وأيدت الاعتراض على تأسيس الحزب، وأخذت بالسبب الرئيسى الذى أخذت به لجنة الأحزاب، وهو "أن بعض مؤسسى الحزب قامت الأدلة على قيامهم بالدعوة والمشاركة فى الدعوة أو الترويج والتحبيذ لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع مبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام، واعتمدت المحكمة على مستندات الجهة الإدارية، والتى تضمنت توقيع بعض المؤسسين -حتى قبل توقيع المعاهدة- على بيانات مطولة تتضمن نقدا وتشكيكا فى جميع بنودها، وتنسب إليها آثاراً سيئة فى شتى المجالات، وأنهم استمروا بعد الاستفتاء عليها فى ذات منهجهم

(١) هذه الإحصاءات منقولة عن د. شوقى السيد، فى أحمد المسلمانى، (محرر)، الأحزاب السياسية فى مصر الواقع والمستقبل، أوراق مداولات المؤتمر الرابع لجماعة تنمية الديمقراطية حول الأحزاب السياسية، القاهرة: ٥-٦ مايو ١٩٩١ ص٢١، وراجع تعقيب أحمد عبد الحفيظ بذات المرجع، ص٥٩.

فى إصدار البيانات والأحاديث الصحفية فى الداخل وفى الصحف والمجلات الأجنبية التى قدمت الجهة الإدارية نسخا منها. بل وصل بهم الأمر إلى خلق جبهة وصفت بأنها تولدت عن هذه البيانات، وهى الأفعال التى رأت المحكمة أنها تندرج تحت البند سابعا من المادة الرابعة من القانون. مما يكفى بذاته للاعتراض على تأسيس الحزب حيث تخلف شرط من شروط التأسيس التى ينبغى أن تتوافر كاملة، ومما لا موجب معه لمناقشة باقى أسباب الطعن.

وقد لاقى هذا الحكم نقدا شديدا ورآه أحد نواب رئيس مجلس الدولة "غير مقبول"، واعتبر آخرون أن كل ما قدمته الجهة الإدارية من أوراق قبلت بها المحكمة لم يكن يخرج عن حدود التعبير السلمى عن الرأى، طبقا للمادة ٤٧ من الدستور. وتندر هذا البعض بالقول "ما إذا لو كان هؤلاء قد لجأوا إلى أساليب أخرى، مثل المظاهرات العنيفة التى تعتدى على الممتلكات العامة".[1] ولم تمر سنوات معدودة، إلا وتراجعت المحكمة نفسها لاحقا عن منهجها، هذا حيث رأت عدم دستورية هذا البند، وإحالته من تلقاء نفسها للمحكمة الدستورية العليا التى قضت بعدم دستوريته.

ب ـ أصدرت محكمة الأحزاب حكماً آخر بذات الجلسة التى أصدرت فيها قرارها بتأييد قرار محكمة الأحزاب بشأن حزب الجبهة الوطنية، وقد أكد موقفها فى هذا الحكم أيضاً الدواعى السياسة الخالصة فى إصدار أحكامها. فقد نظرت المحكمة قرارها بإلغاء القرار الضمنى للجنة الأحزاب بالاعتراض على تأسيس حزب الأمة الذى تقدم به أحمد الصباحى، والذى دافعت الحكومة عن قرار اللجنة بشأنه بأسباب كان منها "أن قائمة المؤسسين تحوى تجمعات أسرية ليس لهم ماض أو تاريخ فى العمل السياسى النظيف، وأن عشرة من طالبى التأسيس من الفئات البالغ عددهم ٢٦ عضواً مؤسساً هم من أبناء الطاعن ـ وكيل المؤسسين ـ وأسرته، الأمر الذى يقطع بعدم جدية الحزب، وعدم فاعليته فى دفع مسيرة مصر نحو الحرية والرخاء والاستقرار.

وقالت المحكمة "أنه ليس ثمة مانعا فى قانون الأحزاب يحول دون وجود تجمعات أسرية فى الأحزاب، خصوصا فى مرحلة التأسيس التى تدعو بطبيعتها إلى تجميع وحشد المقربين، ولا تقبل من الحكومة النعى على الأعضاء المؤسسين بأنه ليس لهم ماض أو تاريخ فى العمل السياسى النظيف، ذلك أنه منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وما شرعته من حل الأحزاب السياسية، أنحصر النشاط السياسى فى التنظيمات الخاضعة لسلطان الدولة، إلى أن صدر قانون الأحزاب وشرع للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية، ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى. واستمر العمل السياسى كله يجرى على محاور المبادئ المبينة فى الدستور، وفى قانون الأحزاب وقانون

---

(١) فاروق عبد البر، مرجع سابق، ص١٣١٤. وكذلك البدراوى، مرجع سابق.

حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، واستفتاء معاهدة السلام فى ٢٠ أبريل ١٩٧٩. ولذلك فالأصل فى مؤسسى الأحزاب ألا يكون لهم ماض فى العمل السياسى، ويكون ذلك حجة فى قبول الحزب وليس فى رفضه، وأن حزب الأمة يلتزم بمبادئ الشريعة وثورتى يوليو ومايو، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى، ولا يتعارض مع القانون ومبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام وملحقاتها بين مصر وإسرائيل، والاتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقع عليها فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩، وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٧٩. وبذلك توافرت فى حقه جميع الشروط القانونية لقيامه.

وهكذا، تبين المقارنة بين هذه الأسباب لقبول حزب الأمة وهذا حال مؤسسيه، بتلك التى قررتها المحكمة فى حكمها بتأييد الاعتراض على حزب الجبهة الوطنية وهذا شأن رجاله.

جـ - تتجلى الأسباب السياسية المحضة فى أحكام المحكمة، بتأييد قرار لجنة الأحزاب بالاعتراض على تأسيس الحزب الناصرى (المحاولة الأولى بواسطة كمال أحمد) حيث قررت أن النظرية الناصرية التى يعتنقها الطاعن تتعارض مع الدستور، ومبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢، فى إقامة الديمقراطية السليمة، وذلك بإلغائها للأحزاب السياسية واعتمادها مبدأ التنظيم السياسى الواحد، وجعل الانضمام إليه إجباريا وشرطا لتولى بعض الوظائف العامة المهمة، وانعدام حرية الرأى داخله وخارجه وعدم الإيمان بتعدد الأحزاب وانعدام القيادة الجماعية، وفرض القرارات الاستثنائية، وتعقب ما سمى بفلول الرجعية والانتهازية وتصفية الإقطاع، وكثرة موانع التقاضى وتطهير الإدارة الحكومية وجهات القضاء، وافتقاد سيادة الدستور والقانون والعزل السياسى لفئات من الشعب عن ممارسة حقوقها السياسية وهيمنة مراكز القوى. وأنه لذلك يتعين قياس برنامج الحزب على أصل النظرية المقتبس منها، ومنه إيمان الحزب باستحالة الديمقراطية السليمة دون تحقيق الأهداف الأخرى المتصلة بتغيير النظام الاجتماعى والاقتصادى، كما أن الحزب يرى أن شكل الديمقراطية أمر مختلف عليه حسب ظروف الزمان والمكان، وبذلك ينكر شكل تعدد الأحزاب، وبذلك يكون فى أهدافه العودة إلى النظام الشمولى الذى ساد الفترة الناصرية. وأن ما أشار إليه الحزب من العلاج الثورى للتناقضات غير العدائية بين فئات الشعب، يعنى العودة للإجراءات الاستثنائية، وما رآه من حل التناقضات العدائية بتجريد الرجعية من كل أدواتها يعنى التسلط والقهر، ويتعارض مع السلام الاجتماعى ويؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية ...الخ ويعنى ذلك أن هدف الحزب هو إعادة المشروعية الثورية، بتغيير

النظام فى المجتمع لصالح إحدى فئاته فقط، مما يتعارض مع مبادئ سيادة الدستور والقانون وما ورد بوثيقة إعلان الدستور.

إضافة إلى ذلك، أيد الحكم ما رأته لجنة الأحزاب فى معرض اعتراضها على تأسيس الحزب، من قيامه على النظام الشمولى الذى لا يؤمن بالديمقراطية وتعدد الأحزاب، بدليل أنه يميل لوثائق ثورة ١٩٥٢ منذ قيامها حتى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ بما يتعارض مع النظام السياسى، كما حدده الدستور.

وقد كان هذا الحكم أيضا موضع اعتراض جانب كبير من الفقه، بل كان مخالفا لرأى هيئة مفوضى الدولة نفسها، حيث رأى هؤلاء أن هذا الحكم اعتنق منهج التأثيم الغائى للحزب، وهو ما يكاد يتطابق مع حكم المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية فى حكمها الشهير بحل الحزب الشيوعى الألمانى. وهو منهج معارض لمفهوم الديمقراطية السليمة وتعدد الأحزاب، فضلا عن تعسف المحكمة الظاهر فى استنتاج أمور رأتها من برنامج الحزب، لا يمكن أن تستنتج من هذا البرنامج أو يؤدى هذا البرنامج إليها. (١)

د ـ إن الأسباب السياسية لرفض حزب الصحوة الإسلامية اختلفت تماما عن المنهج السابق للمحكمة، حيث ربطت المحكمة ربطا واضحا وجليا بين مبادئ الحزب والنصوص الدستورية التى خالفها دون إضافة أو تعسف فى الاستنتاج والتحليل، حيث أن نصوص برنامج الحزب قد انطوت على مخالفة لأحكام الدستور، حين أطلقت مدة رئاسة الدولة طول حياة الإمام وقسمت وظائف الوزراء إلى وزراء تفويض تحرم على غير المسلمين ووزراء تنفيذ تجوز لهم. كما قصر البرنامج شغل وظائف التعليم ورئاسة مدارس الإناث على المسلمين، وأسقط واجب التجنيد عن غير المسلمين مقابل الجزية، والغى الضرائب وقسم دول العالم إلى دار سلام ودار حرب وميز فى الحقوق والواجبات بين المسلمين وغير المسلمين، وأطلق حق الملكية، وأجاز تلقى هبات وتبرعات للحزب من الخارج، وكلها أمور تتعارض كما قررت المحكمة بحق مع المبادئ الأساسية التى قام عليها بنيان الدستور، ومبادئ ثورتى يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١.(٢)

هـ- إن الأسباب السياسية القائمة على الاستنتاج البحت الذى تختلف فيه الآراء، سوف تعود إلى حكمى المحكمة بتاريخ ٩ مايو ١٩٩٨ ثم ٥ يونيو ١٩٩٩ واللذان يخصان حزب الوسط، ثم حزب الوسط المصرى، اللذين أسسهما مجموعة من

---

(١) عبد البر، المرجع السابق، ص١٣٣٢. وقد نشر المؤلف تقرير المفوضين. فى القضية – وكان هو ذاته كاتبه ص١٧٩٩. من الكتاب كذلك د. البدراوى، مرجع سابق، ص٢٩٨.

(٢) العبارات منقولة عن صورة ضوئية من الحكم، حصلنا عليها من قلم كتاب المحكمة، وقد نشرت بعض أسباب الحكم أيضا فى عبد البر، مرجع سابق الإشارة، ص١٢٧٤.

المنتمين للتيار الإسلامى السياسى كان وكيلها فى الحالين هو أبو العلا ماضى. وقد استندت لجنة الأحزاب فى اعتراضها على كلا المشروعين، على انعدام تمايز البرنامج عن الأحزاب الموجودة، وأن أيا من البرنامجين لم يأت بجديد، يشكل إضافة للعمل السياسى.

لكن محكمة الأحزاب أضافت لأسباب اللجنة قولها "أنه فيما يتعلق بفكرة الحقوق العامة، وتصور برنامج الحزب أنها حقوق المجموع وحقوق الناس، فإن هذا التصور يتعارض مع الدستور وتنظيمه لهذه الحقوق والحريات العامة على التفصيل المبين فيه، والذى لم يتضمن أنها حقوق المجموع أو حقوق الناس، وأن وثيقة إعلان الدستور تضمنت أن كرامة الفرد انعكاس لكرامة الوطن، ذلك أن الفرد هو حجر الأساس فى بناء الوطن، وبقدر قيمة الفرد وعمله وكرامته تكون قيمة الوطن وهيبته، ومن ثم فإن أساس هذه الفكرة يتناقض مع الدستور، وكذلك الشريعة الإسلامية، فلا يعنى النص فى الدستور على أنها المصدر الأساسى للتشريع أنه ليست هناك مصادر أخرى للتشريع، يمكن الركون إليها، ولو كانت نتاج حضارات أخرى مستمدة من غير الإسلام.

الأمر الذى يتبين منه أن ما ينادى به الحزب يناقض الدستور. ولسنا ندرى من أين استنتجت المحكمة هذه الاستنتاجات، فطبقا لما أورده الحكم نفسه عما قررته لجنة الأحزاب عن البرنامج فإن الحزب "استهله بطرح التصور الذى يدعو إلى فكرة الوسط كرؤية حضارية، وأن البرنامج يسعى لوضع المادة الثانية من الدستور موضع التنفيذ بحيث تكون الشريعة الإسلامية تطلعا لحياة أفضل عن طريق الاجتهادات، التى لا تصيب حركة المجتمع بالشلل والجمود، وتعوقه عن حركة التقدم المنشود.

أما عن فكرة الحزب عن الحريات والحقوق العامة، فقد قررت اللجنة أن الحزب ركز على مبادئ أن الشعب هو مصدر السلطات، بحيث لا يجوز لفرد أو فئة أن تزعم حقا فى تولى السلطة أو الاستقرار فيها إلا إذا كان ذلك مستمدا من إرادة حرة صحيحة، مع احترام مبدأ تداول السلطة وحرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان المعترف بها، وحرية الرأى والعقيدة ووسائل الإعلام .. الخ. وهو ما رأت اللجنة أنه كان لا جديد فيه يتميز عن برامج الأحزاب الأخرى.

وهذا الذى قررته الأحزاب عن البرنامج هو ما ردده المؤسسون أنفسهم فى مذكرة دفاعهم الختامية أمام المحكمة، على نحو ما أورده الحكم أيضا، مما لا نظنه يحتمل هذا التفسير والتأويل، الذى قررته المحكمة وانتهت به إلى تناقضه مع مبادئ الدستور.[1]

(١) صورة ضوئية من الحكم حصلنا عليها من قلم كتاب المحكمة.

أما بالنسبة لحزب الوسط المصرى، فقد رأت اللجنة أن ما أتى به الحزب بخصوص تطبيق الشريعة الإسلامية ليس فيه جديد، أما ما اقترحه الحزب من اختيار الأمة لوكلائها وليس ممثليها عن طريق المؤسسات فمؤداه حرمان غير المنتمين إليها من حقوق المواطنة، بما يتعارض مع الدستور، ومبدأ أن الأمة مصدر السلطات، وتصبح الوحدة السياسية مجرد مجموعة من الأشخاص تربطهم روابط النشاط أو الحرفة أو المهنة، وهو ما سعت إليه النظم الديكتاتورية لتأكيد حكم الفرد والقضاء على مبدأ الاقتراع العام. كما أن منح المؤسسات الدينية الحق فى اختيار وكلاء الأمة يؤدى إلى إقحام الدين فى أمور السياسة والحكم، مما يخلق الفرقة بين المواطنين. إضافة الى ذلك، فإن ما ذكره الحزب من اعتبار النائب وكيلا عن الناخبين وجواز عزله يرتد بالنظام الانتخابى إلى الوراء .

وقد وافقت المحكمة على سائر ما قررته اللجنة فى هذا الشأن، وأضافت "أن بعض الأفكار التى ينادى بها الحزب تنطوى على مخالفة أحكام الدستور وقانون الأحزاب السياسية، وذلك فى مناداته بتغيير نظام الدولة إلى نظام الأمة، فالأمة فى برنامج الحزب هى صاحب السلطة الأول والأصيل والوحيد، والدولة ليست مصدرا للسلطة، وهى جهاز توكل له سلطات من الأمة بما يتعارض مع النظام الديمقراطى الاشتراكى فى المادة (١) من الدستور، ومع المادة الثالثة التى تقرر أن السيادة للشعب وحدة، كما أن فكرة انتخاب وكلاء الأمة تتعارض مع حقوق الانتخاب ومبدأى المساواة وتكافؤ الفرص فى الدستور.

ولاشك أن هذا المنهج من المحكمة قد عاد بها إلى التأويلات السياسية والقانونية المتعسفة، التى لا تستقيم مع النظريات القانونية وتحسم الخلاف حولها لصالح اجتهاد واحد، ينسب إلى نصوص الدستور بغير مسوغ حقيقى، كما ينطوى على فهم الدستور وكأنه مجموعة نصوص تفصيلية ينبغى الخضوع لها بغير نقاش، رغم أن الدستور نفسه ينظم طريقة تغيير أحكامه.[١] فضلا عن أن لجنة الأحزاب والمحكمة نفسها قد أجازت قيام أحزاب تدعو إلى تغيير بعض مواد الدستور على ما سنعرض له لاحقا.

و - تخلت محكمة الأحزاب عن الأسباب السياسية بكافة مدلولاتها السابقة، واقتصرت على القول بعدم تميز برنامج حزب "حركة الكرامة" عن الأحزاب الأخرى، وذلك فى معرض حكمها بتأييد الاعتراض على تأسيسه. وهو حزب تقدم بتأسيسه مجموعة من المعروفين بانتمائهم للتيار الناصرى، ومعهم أفراد من المعروفين بانتمائهم لتيارات سياسية أخرى.[٢]

---

(١) الحكم بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٩ وحصلنا على صورة ضوئية منه من قلم كتاب المحكمة.

(٢) من هذه الإحكام، أحكام حزب الوسط، وحزب حركة الكرامة سابقة الإشارة وحزبى السلام والناصرى (كمال أحمد) فى عبد البر، مرجع سابق الإشارة.

لعل النماذج المتقدمة من الأحكام، بالإضافة لما قدم من نقد حول قضاء المحكمة الدستورية، بدستورية الشرط الخامس بضرورة تمايز برنامج الحزب عن الأحزاب الموجودة قبله، أن يشير إلى ما تقصده بمصطلح "الأحكام ذات الصبغة السياسية" الذى اتخذ عنوانا لهذا البند من القسم، فهى تلك الأحكام التى تقوم على أسباب سياسية بحتة لايمكن قبولها قانونا، ويكفى أن المحكمة اعتبرت أن الحزب الناصرى يتعارض مع الدستور لقيامه على النظام الشمولى، بينما كان الدستور نفسه كما ورد فى مناقشات لجان وضعه وفى ديباجته تجسيدا أو تقنينا لمبادئ النظام الناصرى فى مصر. وهو ما لم يتغير منه شئ حتى بعد تعديل الدستور – جزئيا – عام ١٩٨٠.

ورغم أن الحكم برفض قيام حزب الصحوة الإسلامية لا ينتمى الى هذه الطائفة من الأحكام فقد أدرج ضمن العنوان، للتشابه الذى لا تخطوه العين بينه وبين سائر الأحزاب المدرجة فى البند، من حيث أن مؤسسى كل منها هم مجموعات سياسية تتكون من شخصيات عامة فى الغالب معروفة الميول والأفكار السياسية سلفا، أما حكم حزب الأمة فقد أدرج فى البند للمقارنة التى تعين كثيرا على فهم المقصود .

وعامة، فقد كانت المبادئ المتقدمة هى المبادئ الأبرز فى تناول محكمة الأحزاب للجوانب السياسية فيما يختص بتأسيس الأحزاب.

٢- أحكام تخص لجنة الأحزاب

قررت محكمة الأحزاب فى العديد من أحكامها، أن طبيعة لجنة الأحزاب هى لجنة إدارية، بحتة تصدر قرارات إدارية شكلا وموضوعا تخضع للرقابة القضائية من خلال الطعن عليها بدعوى الإلغاء، وهى أحكام تعنى أن قرارات اللجنة تخضع للإلغاء، إذا لحق بها أى عيب من العيوب، مثل عيوب القانون فهما وتطبيقا وتأويلا وعيوب الاختصاص ومشروعية المحل والسبب والمصلحة العامة .. الخ. ولاشك أن فى هذا المنهج تحجيم لسلطة لجنة الأحزاب، ورد لها إلى مجال اللجان الإدارية البحتة لا تتعداه.[(١)] والواقع أن إجراءات الخصومة أمام القضاء الإدارى تتم من حيث الإعلان والتعجيل والسقوط .. الخ، لكن دون الأحكام المماثلة فى قانون المرافعات التى تتضمن تدخلا واسعا من المدعى فى هذه الإجراءات، وتحمله بالتالى مسئولية التقاعس عن إتمامها.[(٢)]

من ناحية أخرى، اعتبرت المحكمة أن المواعيد الإجرائية التى حددها قانون الأحزاب للجنة لمباشرة عملها، فى نظر الاخطارات المقدمة إليها بتأسيس الأحزاب وإصدار قراراتها فى شأنها، مواعيد وجوبية ملزمة قانونا، وبالتالى فإن عدم التزام

---

(١) حكم حزب الأمة، فى: عبد البر، مرجع سابق الإشارة.
(٢) حزب الأمة، المرجع السابق.

اللجنة بها يعد قرارا ضمنيا بالاعتراض يفتح أمام كل ذى شأن باب الطعن بالإلغاء أمام المحكمة.(١)

أما فيما يتعلق بالطعن، فقد أباحت المحكمة أن يكون الطعن على قرارات اللجنة من أى مؤسس، أو أى عدد من المؤسسين مجتمعين أو منفردين، ذلك أنه قد حدث أثناء نظر الطعن المقام من وكيل مؤسسى حزب الوسط أمام المحكمة، أن قام عدد من طالبى تأسيس الحزب بإلغاء توكيلهم له مما جعل العدد النهائى لطالبى التأسيس يقل عن خمسين، وهو العدد المشترط قانونا لصحة طلب التأسيس.

وقد دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى لانتفاء كامل الصفة بعد إلغاء التوكيلات المذكورة، لكن المحكمة ردت الدفع بأن "قانون مجلس الدولة يوجب قبول الطعون المرفوعة من أى ذى صفة ومصلحة، الأمر الذى يوجب تفسير عبارة طالبى التأسيس الواردة فى قانون الأحزاب الذين يحق لهم الطعن بإلغاء قرارات لجنة الأحزاب بأنهم طالبو التأسيس الذين وردت أسماؤهم مرفقة بالأخطار مجتمعين أو منفردين.

وأعملت المحكمة نفس المفهوم، فرفضت طلبات الانضمام للطاعن المقدمة من أشخاص لم ترد أسماؤهم فى إخطار التأسيس، لانتفاء صفتهم ومصلحتهم فى الطعن. علما بأن المحكمة اشترطت أن يكون نصاب المؤسسين مكتملا عند نظر الطلب فى لجنة الأحزاب وإلا فقد الإخطار أحد الشروط المتطلبة لتأسيس الحزب.(٢)

غير أن المحكمة عادت وفسرت حكم المادة ٨ من القانون، والتى تقرر فى فقرتها الأولى أن للجنة طلب المستندات والأوراق والإيضاحات التى ترى لزومها من ذوى الشأن، وقررت فقرتها الثانية بأنه "يجب أن يصدر قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب مسببا بعد سماع الإيضاحات اللازمة من ذوى الشأن". عادت المحكمة وفسرت هذه المادة بما يخالف منهجها فى تفسير نصوص القانون تفسيرا واسعا لصالح طالبى تأسيس الأحزاب، ذلك أن المحكمة قررت أنه من حق اللجنة ألا ترى لزوما لسماع الايضاحات، وأن القانون لم يرتب جزاء لعدم سماع الايضاحات المذكورة فى حين أنه لا بطلان إلا بنص.(٣)

(٣) رفضت المحكمة طلبات الانضمام فى حكمها بخصوص حزب الوسط، سابق الإشارة، بينما قررت ضرورة اكتمال النصاب أمام لجنة الأحزاب فى حكمها بخصوص حزب المستقبل، منشور فى: عبد البر، **مرجع سابق**، ص ١٢٣٣.

(١) يراجع حكم حزب الوسط سابق الإشارة.

(٢) شروط دعوى الإلغاء وعيوب القرار الإدارى التى قد تؤدى للإلغاء مشروحة فى مؤلف المستشار الدكتور محمد ماهر أبو العينين، نائب رئيس مجلس الدولة بعنوان: **دعوى الإلغاء أمام القضاء الإدارى**، الكتاب الثانى، ١٩٩٨.

وفى واقع الأمر، أن نص المادة ٨ يتسع لإلزام اللجنة بسماع ايضاحات ذوى الشأن قبل إصدار قرارها بالاعتراض، أما ما قررته اللجنة بشأن أنه لا بطلان إلا بنص. فهو يتعارض مع طبيعة دعوى الإلغاء واتساعها لعيوب القرار الإدارى كافة، بما فيها العيوب الشكلية أو الإجرائية. على أن إغفال ما هو جوهرى منها أو مقرر لمصلحة المخاطبين به أو يمثل ضمانات للأفراد تجاه الإدارة هى أمور توجب إلغاء القرار [١]. فالحق أن سماع ايضاحات ذوى الشأن قبل إصدار قرار الاعتراض يعتبر إجراء لصالح طالبى التأسيس، وأحد ضماناتهم، بدليل أن نص المادة قد أوجب هذا الإجراء بالذات قبل صدور قرار الاعتراض دون الأمرين الآخرين فى الفقرة، وهما طلب المستندات والأوراق. وعلى العموم فإن هذا التفسير هو الذى ينسجم مع قواعد التفسير الضيق لقيود قانون الأحزاب وحصرها فى أضيق نطاق ممكن، وهو المنهج الذى اتبعته المحكمة باعتبار "أن الأصل، المستمد من أحكام الدستور هو حرية تكوين الأحزاب، .. مما يتعين معه تفسير القيود التى سنها التشريع المنظم للأحزاب باعتبارها تنظيما للأصل يلتزم بإطار هذا الأصل، ولا يخرج عن الحدود المقررة له فى الأصل الذى يستند إليه سواء بالتوسعة أو الانتقاص". [٢]

كذلك فإن المحكمة فى معرض تأييدها لقرار الاعتراض على تأسيس حزب الوسط، قد رفضت الدفع بأن القرار قد شابه عيب الانحراف بالسلطة، بدلالة القبض على بعض مؤسسى الحزب قبل إصدار القرار لاتهامهم بتأسيس حزب غير مشروع والنشر عن ذلك فى الصحف، بأن على مدعى هذا الأمر إثباته وأن الأوراق قد أجدبت عن دليل يؤكده. [٣] كذلك أكدت على حق لجنة الأحزاب أن تضيف أسبابا للاعتراض أثناء نظر الطعن أمام المحكمة. [٤]

ومن مجموع ما تقدم يكون قد تم استيفاء عرض المبادئ الجوهرية التى حددت بها المحكمة طبيعة وحدود سلطة لجنة الأحزاب وفقا للقانون.

٣- الأحكام التى تخص تميز برامج الأحزاب

أن أبرز الأحكام الموضوعية التى أصدرتها محكمة الأحزاب فيما يخص التخفيف من القيود الشديدة لقانون الأحزاب، كان يتعلق بالشرط الوارد بالبند ثانيا من المادة الرابعة سابقة الإشارة، والذى ينص على "تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى".

---

(١) حكم حزب الخضر: عبد البر، مرجع سابق الإشارة، ص ١٢٤٦.
(٢) حكم حزب الوسط، مرجع سابق الإشارة.
(٣) حكمى حزب الأمة والناصرى (كمال أحمد) فى: عبد البر، مرجع سابق الإشارة.
(٤) حكم الحزب الناصرى (كمال أحمد) فى: عبد البر، مرجع سابق الإشارة.

وقد انتهت محكمة الأحزاب إلى موقف شديد الوضوح إلى جانب حرية تكوين الأحزاب، حين قدرت أن الشروط التى وضعها القانون لإقامة الأحزاب هى " من الإفاضة والشمول على نحو يجعل الأساسيات والأساليب والبرامج والمبادئ التى تقوم عليها الأحزاب السياسية ترد من معين واحد ومن نبع محدد، الأمر الذى يجعل التشابه بين مبادئها وبرامجها وأساليبها أمرا واردا، وبالتالى يعنى اشتراط التمايز الظاهر بين هذه المبادئ والبرامج والأساليب هو أمر جد عسير، يخرج بهذا الشرط عن دائرة التنظيم إلى مجال التقييد، وينطوى على تعارض واضح مع مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ويخل بالمساواة بينهم فى الحقوق والواجبات على نحو يعارض المادتين ٨ ، ٤٠ من الدستور، لما ينطوى عليه من إباحة تأسيس الأحزاب السياسية للبعض وحظر ذلك على البعض الآخر، ولا يسوغ الرد بأنه ما دام حزبا قائما على ذات الأسس والمبادئ التى يؤمن بها طالبو التأسيس، فإنه يمكن لهؤلاء الانخراط تحت لواء هذا الحزب، ذلك أنه بفرض التسليم باعتناق هؤلاء لذات الأسس والمبادئ والأهداف، فإنهم قد لا يؤمنون بقدرة وكفاءة القائمين على الحزب على تحقيقها".(١)

وعلى هذا الأساس قامت محكمة الأحزاب بإحالة الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا، لكن الأخيرة قضت بدستورية هذا الشرط كما سبقت الإشارة فى الجزء الأول من هذا القسم.

وعلى الرغم من هذا القضاء الدستورى الملزم، فإن محكمة الأحزاب استمرت على منهجها، فابتدعت تفسيرا للتميز المقصود يعنى "اختلاف البرامج والسياسات عن تلك التى يقوم عليها حزب آخر، وليس عن كل برامج وسياسات وأساليب الأحزاب الأخرى مجتمعة، وإنما يكون التميز عن كل حزب على استقلال، فلا يكون هناك حزبان متماثلان، والقول بغير ذلك يخرج عن دائرة التنظيم إلى دائرة المنع والتقييد، لأن الأحزاب ترتبط بشروط عامة أوردها كل من الدستور والقانون وألزمها بها على نحو يجعل التميز المطلوب محصورا فى غيرها فالتميز "لا يعنى الاختلاف التام أو التباين المطلق فى جميع المناحى، ولكنه التميز الظاهر فقط بما يكفى معه الاختلاف ولو جزئيا ما دام بارزا على نحو يفرق الحزب عن سواه، ويميزه عن غيره فى البرامج والسياسات والأساليب، فلا يكون مسخا من أحدهما، ومؤدى ذلك أن وجود اختلاف أو تباين ظاهر فى هذا البرنامج وفيها رسم لتحقيقه من أساليب وسياسات بما يتم له ذاتيته وتميزه عن سواه، هو كفيل بتوافر هذا الشرط ".(٢)

وواقع الأمر، أن المحكمة برغم جهدها المشكور هذا فى التأويل والتفسير، فإنها أعملت معيارها هذا بشكل متناقض فى مواجهة تتابع قرارات لجنة الأحزاب برفض تأسيس الأحزاب على النحو الذى أشير إليه فى بداية هذا الجزء من القسم.

---

(١) حكم حزب مصر الفتاة، فى: عبد البر، **مرجع سابق الإشارة**، ص ١٢٤١.
(٢) حكم حزب مصر الفتاة، فى: عبد البر، **مرجع سابق الإشارة**، ص ١٢٤١.

لقد كان افتقاد التميز فى برنامج الحزب عن الأحزاب الموجودة، هو القاسم المشترك الأعظم فى قرارات لجنة الأحزاب بالاعتراض على تأسيس أى حزب ممن تقدموا إليها منذ عام ١٩٧٩ حتى اليوم عدا حزب الوفاق القومى، الذى وافقت عليه اللجنة منذ عامين، ثم عادت وجمدت نشاطه لاحقا – وكانت اللجنة ترى دائما فى أى برنامج أنه لا يضيف جديدا، وأنه ينطوى على مجرد مبادئ وأفكار عامة دون خطة لتنفيذها ولا قدرة على تمويلها، أو أنه ينطوى على أفكار وسياسات تقوم الدولة بتطبيقها بالفعل أو أفكار ومبادئ نص عليها الدستور والقوانين السارية، أو أنها أفكار وسياسات موجودة فى برامج معظم الأحزاب الأخرى الموجودة فى الساحة. أما محكمة الأحزاب، فقد سارت فى بعض الأحيان مخالفة لهذا الرأى: -

أ- عرضت المحكمة لتقرير بيان تميز برنامج حزب الأمة فى عبارة عامة واحدة، قررت فيها أن الدراسة الدقيقة لبرنامج الحزب تفيد هذا التميز. [١]

ب- اعتبرت المحكمة أن برنامج حزب مصر القناة متميز، وأنه تضمن جديدا من مهمات الأمور، مثل مشروع النيل وإن كان مرهقا ما دام ليس مستحيلا إطلاقا، ومثل الآمال المرجوة على الصعيد العربى والأفريقى ولو كانت طموحة، أو مثل الدعائم المنشودة على الصعيد الوطنى داخليا وخارجيا بجميع مجالاته وبوسائل مختلفة.

ج – رأت المحكمة أن برنامج حزب الخضر المصرى تميز بأنه اتخذ من فكرة التوازن البيئى أساسا تدور حوله كافة سياساته، بحيث انعكست هذه الفكرة على برنامج الحزب كله وسياساته وأساليبه، وهو أمر لم يسبق إليه أى حزب آخر.

د – وجدت المحكمة أن الحزب الاتحادى الديمقراطى أقام برنامجه على تحقيق هدف الوحدة بين شطرى وادى النيل مصر والسودان، بما يتحقق به تميز البرنامج فى دعامة من دعاماته الأساسية عن الأحزاب الأخرى، وبما يتميز عن هدف الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية ويكفى سببا للتميز ومدعاة للتفرد.

هـ – لاحظت المحكمة أن برنامج حزب الشعب الديمقراطى تميز بارتكازه على تعميق المفاهيم الديمقراطية، وتوجيه قدرات الشباب العاطلة نحو اقتحام الأراضى الصحراوية، وإمكانية توفير المياه بأقل التكاليف. وجذب رؤوس الأموال المصرية المهاجرة من جديد، ورفع الوعى لدى الشباب لبناء مساكنه ومصانعه بيده.

---

(١) جميع ما يلى من فقرات الأحكام حتى الهامش التالى منشورة فى: عبد البر، سابق الإشارة، اعتبارا من ص ١٢١٤ وما بعدها.

و- ذكرت المحكمة أن الحزب الناصرى (ضياء داوود) تميز بما قدمه عن إنشاء الدولة العربية الواحدة، وجعل المشروع القومى مناط دعوته السياسية ومحورها الذى يتجمع حوله جزئيات البرنامج وتفاصيله.

ز- رأت المحكمة أن حزب العدالة الاجتماعية تميز بما رآه من ضرورة عرض كافة التشريعات على مجلس الدولة، للموافقة عليها قبل إصدارها ويكون رأيه فيها ملزما، وفكرة إنشاء النيابة المدنية أمام كافة المحاكم على اختلاف درجاتها وعدم إحالة رجال القضاء إلى المعاش.

ل – لاحظت المحكمة تميز حزب التكافل بما تعرض لـه من أمهات المسائل التى يراها فى الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، بما يجعل الانتماء لـه عن بصيرة ويقين، ومن ذلك دعوته للتكافل مع شعوب وادى النيل من خلال رابطة مستمرة بين شعوبها وليس بين الحكومات، وأن الاتحاد السياسى بين هذه الدول يتمثل فى توحيد أولوية علاقات هذه الدول بالدول الأخرى، والسماح بالتنقل دون تأشيرات للأفراد، وكذلك مشروع توحيد الضريبة، ونقل العاصمة إلى غرب الدلتا.. إلخ، وعدم السماح للمصريين بإيداع أموالهم فى بنوك أجنبية، وحق توفير ضروريات الغذاء والعيش الضرورى لكل أسرة كأحد حقوق التكافل، وأن يحصل المصرى على الحد الأقصى للرعاية الصحية وإنشاء مدن غرب كل عاصمة فى الصحراء، وإنشاء مزارع للثروة الحيوانية خارج الأرض الزراعية بقرب الأراضى المراد استصلاحها، والأبعاد التى حددها للنشاط الإعلامى.

ومقابل كل ذلك فقد رفضت المحكمة طعن بعض الأحزاب تحت التأسيس، بسبب برامجها وذلك على النحو التالى: -

أ- رفضت المحكمة برنامج حزب الحضارة الجديدة، على أساس أنه قد شيد على النهضات التطبيقية العظمى التى يكفى منها فى الوقت الحاضر النهضتان العسكرية والاقتصادية، ولكن ما قدمه يدور حول دراسات اقتصادية وعسكرية انتهى منها إلى مجرد تصورات وأمانى، دون أن يبين كيفية ووسائل التحقيق، ومن ثم الضرب صفحا بظروف المجتمع وموارده وعلاقاته الدولية ومشكلاته الواقعية وقضاياه القومية، فلا تثريب على لجنة الأحزاب إذا اعترضت على تأسيسه لمخالفته لقانون الأحزاب.

ب- رأت المحكمة أن الحزب الاشتراكى المصرى لم يقدم جديدا فى اختيار اللامركزية الإدارية، التى خلط بينها وبين الحكم المحلى، وأن إنشاء القضاء الشعبى فى الأحياء أمر موجود فى محكمة القيم والأحزاب، وإنتاج رغيف خبز كامل المصرية زراعة وصناعة بما يغنى عن استيراد القمح مطلب جماهيرى تسعى إليه الأحزاب القائمة، وتلك التى تطالب بالتوسع الزراعى. أما دعوة الحزب لمنع البناء للتمليك فى

غير المدن الجديدة، فينطوى على منع الملاك من حرية التصرف فى أملاكهم الخاصة، ودعوة الحزب لسيطرة الدولة على المصارف، هو الأمر القائم فعلاً طبقاً لقانون البنوك، وأن منع النشاط السياسى فى النقابات والأندية والمؤسسات الاجتماعية هو أمر تضمنته بالفعل نصوص الدستور.

جـ - اعتبرت المحكمة أن مطالبة حزب العدالة بإنشاء بنك للشباب، يقوم على تحصيل اشتراكات شهرية بدءا من السنة الأولى من أعمارهم، ويقدم للمشتركين قروضا حسنة تساعدهم على الزواج، وتوفر لهم فرص عمل إنتاجية وخدمية فى كافة الميادين، وإقامة كومنولث عربى إسلامى أفريقى، وما تضمنه من الاهتمام بالنشء والشباب والتربية المصرية والدينية والوطنية، وما أعاده من نقاط فى برنامج الحزب الاشتراكى المصرى، كل ذلك لا جديد فيه ولا تميز مثل الاقتراحات بإنشاء بنك للقمح، وإنشاء محكمة إدارية عربية، وجامعة للشعوب العربية الإسلامية.

د- ذكرت المحكمة أن حزب السلام ومثله أحزاب الدستورى المصرى، والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية، والسادات،(١) افتقدوا التميز، وأن برامجهم تضمنت أفكارا سبقت إليها أحزاب قائمة، أو أن الحكومة توليها اهتمامها، أو أنها مجرد أمانى أو تصورات لا تطابق حقيقة الواقع، أو أقوال مرسلة لا تتضمن وسائل تنفيذها.

هـ- اعتبرت المحكمة أن الحزب الجماهيرى الديمقراطى المصرى فى دعوته لتحديث نظام التجنيد الإجبارى، وتشكيل مجالس لإدارة الكوارث وللإعلام ومركز وثائقى لزعماء مصر، ولجان لمواجهة الإرهاب ومعسكرات عمل للشباب لمواجهة الإرهاب والبطالة وشركات لاستصلاح الأراضى وتوفير المياه، كل ذلك لا جديد فيه مثله مثل ما يقرره برنامج الحزب المصرى الجمهورى من مشروع قومى للنهوض بالقرية والتوسع الزراعى، بواسطة كتائب من المجندين فى القوات المسلحة، واعتبار السياحة ركيزة للنهضة الشاملة ومد المظلة التأمينية للقطاعات المحرومة منها ووقف الدعم المالى للأحزاب بعد ثلاث سنوات من إنشائها، وتحويل مجلس الشورى إلى مجلس شيوخ، واشتراك أساتذة الاجتماع والتربية فى مراجعة برامج التليفزيون وأفلام السينما قبل عرضها على الجمهور.(٢)

وهكذا تبين من خلال تلك الإطالة مدى التناقض فى تطبيق المحكمة لمعيار التميز، كما حددته المحكمة، وما ترتب على ذلك من تأييد الاعتراض على تأسيس بعض الأحزاب، فى حين أن برامجها تنطوى على نقاط تفصيلية، يمكن أن تعتبر تميزا مثلما اعتبرت المحكمة بالنسبة لأحزاب أخرى ألغت قرار الاعتراض على تأسيسها.

---

(١) تم الحصول على الصور الضوئية من الأحكام المذكورة من قلم كتاب محكمة الأحزاب.
(٢) صورتان ضوئيتان من الحكمين من قلم كتاب بالمحكمة.

وبمقارنة ذلك بالأحكام ذات الطبيعة السياسية التى وردت فى البند أولاً من هذا القسم، يمكن أن يزيد التأكيد على توجهات محكمة الأحزاب وأسلوبها فى معالجة هذا الشرط واختلاف تطبيقاتها لهذا المعيار.

٤- أحكام موضوعية أخرى.

أبدعت المحكمة فى إطار منهجها فى تخفيف وطأة القانون تأويلات أخرى منها:-

أ- أن وجود ٢٥ مؤسساً من العمال والفلاحين يكفى لتحقيق النصاب المطلوب فى إخطار تأسيس الحزب، إذا زاد عدد المؤسسين عن الخمسين عضواً الذين يمثلون الحد الأدنى للعدد المطلوب للتأسيس.[١]

ب- إن الوقائع والاتهامات فى حق أى من المؤسسين والتى تفقدهم الشروط المتطلبة فى المادة الرابعة من القانون، ينبغى أن تكون وقائع ثابتة يقوم عليها دليل واضح ولا يكفى فيها الاتهامات التى توجهها النيابة، ما داموا لم يقدموا للمحاكمة سواء الجنائية أو التأديبية ولم تصدر فى حقهم أحكام.[٢]

جـ- إن الحزب الذى يدعو لوحدة مصر مع دولة عربية أخرى لا يعد فرعاً للحزب القائم فى تلك الدولة، ولا يخالف قانون الأحزاب.[٣]

د- إن الأحزاب ليست مكلفة بتقديم الدراسات والأبحاث التى تؤكد صحة وإمكانية تنفيذ برامجها، لأن ذلك فوق طاقاتها وإمكانياتها وإنما على لجنة الأحزاب أن تقدم الأبحاث والدراسات التى تؤكد عدم إمكانية تنفيذ هذه البرامج إذا اعترضت على تأسيسها لهذا السبب.[٤]

هـ- أنه لا يوجد فى الدستور ما يمنع وجود مؤسسات غير رسمية للتعليم بمصاريف فى أى من مراحله، بحيث يكون ورود مثل هذه الأفكار فى برنامج أى حزب مخالفاً للدستور.[٥]

وبذلك يكون قد تم الانتهاء من إيضاح جميع المبادئ التى قررتها محكمة الأحزاب، لتحديد موقفها من نشأة وتأسيس الأحزاب.

---

(١) أنظر حكمى حزبى الأمة والخضر فى: عبد البر، **مرجع سابق الإشارة.**
(٢) أنظر حكم الحزب الديمقراطى العربى الناصرى فى: عبد البر، **مرجع سابق الإشارة.**
(٣) أنظر حكم الحزب الاتحادى الديمقراطى فى: عبد البر، **مرجع سابق الإشارة.**
(٤) أنظر حكم حزب التكافل فى: عبد البر، **مرجع سابق الإشارة.**
(٥) حكما حزبا الخضر ومصر الفتاة فى: عبد البر، **مرجع سابق الإشارة.**

ثالثا: موقف محكمة القضاء الإدارى

لم يقدر لمحكمة القضاء الإدارى التصدى بقوة لقانون الأحزاب السياسية، فلم تستغرق الفترة التى ينط بها الاختصاص بالطعون فى قرارات لجنة الأحزاب إلا مدة وجيزة فى بداية التجربة لم تشهد أية طعون على قرارات اللجنة المذكورة، لكن محكمة الأحزاب تصدت لذلك وأيدتها المحكمة الإدارية العليا لبيان حدود اختصاص محكمة الأحزاب ولجنة الأحزاب وطبيعة كل منهما، كما تصدت بشكل غير مباشر لبعض نصوص قانون الأحزاب، فكان أبرز ما قررته فى الأمور السابقة المبادئ التالية :-[1]

١- كانت المادة ٤ من قانون حماية الجهة الداخلية والسلام الاجتماعى تمنع الانتماء للأحزاب السياسية لمن تسبب فى إفساد الحياة السياسية فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، من خلال الاشتراك فى إدارة الأحزاب، وذلك باكتساب عضوية الهيئة العليا للحزب، أو ما هو أعلى من ذلك من مواقع. وقد طعن المرحوم الأستاذ عبد الفتاح حسن الوزير الوفدى الأسبق ضد القرار الصادر بحرمانه من حقوقه السياسية على أساس هذا القانون، واستجابت محكمة القضاء الإدارى، فرفضت أن تجعل مناط الحرمان هو مجرد المشاركة فى إدارة الأحزاب، كما قررت المادة، بل أن يثبت التسبب الفعلى فى إفساد الحياة السياسية، فإذا لم يثبت على شخص معين ارتكاب هذا الإفساد فلا يخضع لحكم المادة.

٢- كان حزب الوفد قد أخطر لجنة الأحزاب بحل نفسه يوم ١٩٧٨/٦/٢ لكنه لم يخطر بمحضر اجتماع الجمعية العمومية، ومن حضر من أعضائها وصوت على القرار. وحين أراد الحزب استئناف نشاطه عام ١٩٨٣، رفضت لجنة الأحزاب فطعن على قرارها أمام محكمة القضاء الإدارى. فقضت بوقف تنفيذ قرارات لجنة الأحزاب ضد حزب الوفد وأكدت أن قيام الحزب لا يستند إلى ترخيص السلطة، وإنما هو حق مستمد من الدستور والقانون، وأن قرار الحل من صلاحيات الحزب وحده لا شأن للجنة الأحزاب به، ولا يتعين عليها أن تتمسك به على نحو يتعارض مع الواقع أو بمعزل عن الظروف التى أحاطت بصدوره أو بأسلوب لا يتفق مع حسن النية، وأنه يتعين احترام نظام الحزب الداخلى والنزول على كافة أحكامه المتعلقة بحل الحزب.

٣- الغت المحكمة قرار اتحاد الإذاعة والتليفزيون بتخصص ٤٠ دقيقة مناصفة بين الإذاعة والتليفزيون لكل حزب، لشرح برامجه أثناء فترة الانتخابات، باعتبارها غير كافية لشرح هذه البرامج، الأمر الذى يتناقض مع حرية تكوين الأحزاب فى

---

(١) المبادئ التالية لمحكمة القضاء الإدارى منقولة عن مؤلف المستشار فاروق عبد البر، مرجع سابق الإشارة، ص ١٢٩٩.

الدستور والقانون وحريات الرأى والتعبير وأهداف اتحاد الإذاعة والتليفزيون كما حددها قانونه.

٤- أن اختصاص محكمة الأحزاب فى شؤون الأحزاب هو اختصاص استثنائى يلتزم الحدود التى قررها القانون، واستثناها من سلطة محكمة القضاء الإدارى، أما بقية الأمور التى لم ترد فى القانون فتظل خاضعة للأصل العام الذى يحكمها وتختص محكمة القضاء الإدارى بنظرها.

٥- أنه لا أختصاص للجنة الأحزاب بالصراعات الداخلية فى الحزب، أو القرارات التى يصدرها بشأن تغيير رئيسه أو حل للحزب أو إدماجه فى حزب آخر أو أى تعديل فى النظام الداخلى للحزب، وكل ما لها فى ذلك أن القانون أوجب على الأحزاب أن تخطر رئيس لجنة شؤون الأحزاب بهذه القرارات فقط، وعلى اللجنة أن تتلقى هذه الاخطارات وتتعامل معها دون تدخل فى فحواها، وليس لها بالتالى أن تحسم الصراع على رئاسة الحزب أو تعتمد أيا من الأشخاص المتصارعين الرئاسة أو لا تعتمد أيا منهم إطلاقا، بل يجب ترك الأمر للحزب حتى يتم حسم الصراع اتفاقا أو قضاء. ورفضت المحكمة بناء على ذلك، ما قررته اللجنة من عدم الاعتداد بأى من السيدين محمود الصاوى وإدوار عفيفى كرئيس لحزب الشعب الديمقراطى.

خاتمة :

قدم هذا القسم من الدراسة المبادئ التى استقر عليها القضاء، فيما يخص تحديد موقفه من الإحزاب السياسية نشأة ووجوداً وحلاً.

والمؤكد أن التجربة الحزبية المصرية ما تزال تحتاج إلى المزيد من التحرير والتطوير سواء على مستوى النصوص القانونية أو الرقابة القضائية أو الواقع السياسى والاجتماعى – أى البيئة – التى تتحرك فيها الأحزاب. وقد لوحظ خلال هذا القسم من الدراسة كيف أنه برغم جهود القضاء فى التخفيف من وطأة القيود الواردة فى القانون على حرية وحركة الأحزاب، إلا أن النصوص القانونية مازالت تقف حائلاً أمام الاجتهادات القضائية،[1] بل إنه أمام غموض النصوص وتعميتها، فإن ثمة اضطراباً قضائيا فى أعمال المعايير – حتى القضائية – وتطبيقها على الواقع الحزبى. ولعل البحث يكون قد قدم إسهاماً فى الطريق الطويل إلى الحرية .

(١) شوقى السيد، وأحمد عبد الحفيظ فى: المسلمانى (محرر)، مرجع سابق الإشارة. وقد اعتبر الباحث أن تأييد محكمة الأحزاب لمعظم قرارات لجنة الأحزاب بالاعتراض على تأسيس الأحزاب يدل على سلامة قرار اللجنة ورددنا عليه أن ذلك يدل على أن النظام الدستورى والقانونى لا يتقبل تعدد الأحزاب.

القسم السابع

الأحزاب الصغيرة فى مصر وعلاقاتها بالأحزاب والقوى السياسية الأخرى

د . سعد أبو عامود

ظاهرة الأحزاب المصرية الصغيرة ليست ظاهرة جديدة على الحياة السياسية المصرية، فمنذ أن عرفت مصر الأحزاب فى مطلع القرن العشرين ظهرت هذه الأحزاب إلى جانب الأحزاب الكبيرة التى استقطبت أعداداً كبيرة من المواطنين.

وتكررت هذه الظاهرة خلال العهد الليبرالى فى الفترة من ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢، ثم عادت لتبرز من جديد مع التجربة الحزبية الثانية التى بدأت عام ١٩٧٦، وقد وصل عدد هذه الأحزاب حتى الآن إلى أحد عشر حزبا قانونيا، هذا بالإضافة إلى بعض التكوينات الحزبية غير القانونية كالإخوان المسلمين والحزب الشيوعى المصرى، وقد حددت الدراسة الحزب الصغير استنادا إلى معيار التمثيل فى مجلس الشعب، ومن ثم فكل الأحزاب غير الممثلة أو التى لم يسبق لها التمثيل فى مجلس الشعب هى من الأحزاب الصغيرة. وتستهدف هذه الدراسة التعرف على علاقة هذه الأحزاب بالأحزاب والقوى السياسية الأخرى فى الحياة السياسية المصرية، وذلك من أجل التعرف على أبعاد واتجاهات هذه الأحزاب فى هذا الصدد، مع الأخذ فى الاعتبار موقف الأحزاب المصرية الرئيسية من الأحزاب الصغيرة وقد تحددت خطة هذا القسم من الدراسة على النحو التالى:-

أولا: تأصيل ظاهرة الأحزاب الصغيرة فى الحياة السياسية المصرية، وعلاقة تلك الأحزاب بالأحزاب الكبيرة، وذلك منذ بدء الحياة الحزبية وحتى عام ١٩٥٢.

ثانيا: الأحزاب السياسية الصغيرة فى الواقع السياسى المصرى فى ظل التعددية الحزبية التالية ١٩٧٦.

ثالثا: ملامح العلاقة بين الأحزاب الصغيرة والأحزاب والقوى السياسية الصغرى فى الحياة المصرية المعاصرة.

رابعا: نحو رؤية مستقبلية للعلاقة بين الأحزاب المصرية الصغيرة والأحزاب والقوى السياسية الأخرى.

أولاً: تأصيل ظاهرة الأحزاب الصغيرة في الحياة السياسية المصرية

عرفت مصر ظاهرة الأحزاب الصغيرة منذ التجربة الحزبية الأولى والتي بدأت عام ١٩٠٧ واستمرت حتى الحرب العالمية الأولى، كما شهدت المرحلة الليبرالية التي امتدت من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢ نفس الظاهرة، ثم تكررت هذه الظاهرة في سياق التجربة الحزبية المعاصرة والتي بدأت عام ١٩٧٦ ولازالت مستمرة حتى الآن.

١- الأحزاب الصغيرة في التجربة الحزبية الأولى

تعددت الآراء التي قدمها الباحثون بصدد الأسباب التي أدت إلى ظهور الأحزاب الصغيرة في إطار التجربة الحزبية الأولى، وفي هذا الصدد يذكر أحد الباحثين أن هذه الظاهرة قد جاءت كرد فعل لبعض القوى الاجتماعية والعناصر التقليدية وإنصاف المصريين لدعوة الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل والتي نظروا إليها على أنها دعوة متطرفة، وفي هذا يقول الباحث:

"إن طبقة الملاك وجدت في دعوتها القومية الدستورية في ظل دعوة جريدة اللواء المتطرفة، ما يدفعها لأن تعبر عن ذاتها سياسيا من خلال تنظيم حزبي جديد هو حزب الأمة، وذلك في الوقت المناسب لذلك، وهو سياسة الوفاق بين إنجلترا والقصر، وكان من الطبيعي أن تتهيأ نفس الفرص للعناصر التقليدية الأخرى وإنصاف المصريين في التعبير عن ذاتيتهم سياسيا، في استجابات تتراوح بين اليمين واليسار لهذه الحركة القومية الدستورية المتطرفة، وتجلى ذلك في عدد من الأحزاب السياسية الصغرى مثلت في حقيقتها استجابات توافقية مختلفة مع الاحتلال والقوى السياسية المتصارعة وتجسدت في جماعات سياسية تدعو للمبادئ الديمقراطية، وفي ارتباطها ببعض الشخصيات المصرية بنوع من الولاء، من خلال ولائها لمصالحها الذاتية، ولاء مستجيبا لهدف شاءه الاحتلال والقصر"،[1] ومن هذه الأحزاب ما كان يمينيا مثل الحزب الوطني الذي شكله حافظ عوض، وهو غير الحزب الوطني الذي شكله مصطفى كامل، وقد نشرت وثيقة هذا الحزب لأول مرة في جريدة المؤيد بعددها الصادر في ٢٦ أغسطس ١٩٠٧، وقد رأى مؤسس هذا الحزب أن على الأمة المصرية أن تتفق في مساعيها مع أولياء الأمور من الإنجليز لأن مصالح إنجلترا ومصر واحدة،

[1] د. عبد العزيز رفاعي، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥-١٩٥٢.. دراسة تاريخية سياسية تحليلية، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، ص ٥٩.

وأخذ برنامج الحزب المعلن بالدعوة إلى التدرج للوصول إلى الاستقلال،[1] وقد أطلق البعض أسم حزب الأحرار على هذا الحزب لتميزه عن الحزب الوطني لمصطفى كامل، خاصة وأن هذا الحزب يمثل الصورة العكسية لحزب مصطفى كامل.

ومن هذه الأحزاب الصغيرة اليمينية حزب النبلاء، والذى جاء كرد فعل لبقايا الأرستقراطية التركية على الهجوم الذى شنه محمد فريد في عام ١٩٠٨ على الخديوى وعلى الأتراك والشركس، ويرى د. يونان لبيب رزق أنه لما كان الخديوى بمثابة الرأس للأرستقراطية التركية، فقد كان من الطبيعي ان يهب منها من يدافع عنه، فرئيس الحزب هو حسن حلمى زاده بن على حلمى باشا العضو الوطنى، والذى كان من رجال الحكومة التركية ونائب رئيس الحزب هو محمود طاهر حقى ذو الأصول التركية، ولم يقم هذا الحزب وفقا لإجماع آراء المؤرخين بأى دور عملى فى الواقع السياسى.[2]

ومن هذه الأحزاب الصغيرة اليمينية الحزب الدستورى الذى أسسه إدريس بك راغب، والذى جمع فى برنامجه بين الولاء لكل سلطة فى البلاد سواء كانت الخديوية أو الدولة العثمانية، أو سلطات الاحتلال.[3]

ويرى د. رفاعى أن هذا الحزب نشأ ليسد الفراغ فى اليمين، بين حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية المؤيد لسلطة الخديوى، وحزب الأحرار فى تأييده لبقاء الاحتلال، ويأتى بعد ذلك الحزب المصرى الذى جاء نتيجة لسيطرة الاتجاه الإسلامى على قيادة الحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل، الأمر الذى أثار مخاوف الأقباط، فأخذوا فى الانسحاب منه، وأعلنوا قيام الحزب المصرى ممثلا للأقباط ومشكلا من كبار أعيان الصعيد[4] ويذكر د. يونان لبيب رزق أن أخنوخ فانوس المحامى نشر مشروع تأسيس هذا الحزب فى صحف مصر والوطن والمقطم فى ٢ سبتمبر عام ١٩٠٨، وأن الاتجاه المصرى قد ظهر بوضوح فى برنامجه كما يتضح الاتجاه العلمانى فى هذا المشروع على أساس أنه البديل للاتجاه الدينى الذى تبناه الحزب الوطنى، أما الاعتدال فيبدو فى الرغبة فى إيجاد رابطة من نوع ما مع انجلترا.[5]

أما الأحزاب اليسارية التى ظهرت خلال هذه الفترة فأبرزها الحزب الجمهورى الذى دعا إليه محمد غانم، وقد تكون أساسا من مجموعة من المثقفين الذين تأثروا

---

(1) المرجع السابق، ص٦١: ص٦٢.
(2) د. يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩١٤، القاهرة، مطبعة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠، ص ص ٣٦-٣٨.
(3) المرجع السابق، ص ٣٥.
(4) د. عبد العزيز رفاعى، مرجع سابق، ص ٦٤.
(5) د. يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص٣٢ و ص٣٤ .

بالثقافة الفرنسية، وقد أطلقوا شعار الثورة الفرنسية على حزبهم وهو الحرية والإخاء والمساواة، وكانت له رؤية حول تدرج الأمة السياسى الذى يبدأ بنيل الدستور، فالاستقلال التام فإعلان الجمهورية.[1]

كما شهدت هذه الفترة ظهور إرهاصات الفكر الاشتراكى من خلال أفكار شبلى شميل ونقولا حداد التى نشراها فى جريدة الأخبار، وتبلور عمليا فى تأسيس الحزب الاشتراكى المبارك الذى أسسه د. حسن جمال الدين، والذى لم ينظر إلى الاشتراكية كبرنامج عمل لمعالجة مشاكل المجتمع المصرى، وإنما اتخذها من زاوية إنسانية بمحاولة تناول المشكلة بدوافع الرحمة لا بدوافع العلاج الجذرى.[2]

كما ظهر فى عام ١٩٠٩ حزب العمال، والذى أسسه محمد أحمد الحسن ليكون معبرا عن الطبقة العاملة من مصريين وأجانب.[3]

ويمثل هذا الاتجاه اليسارى رؤية جديدة للمثقفين المصريين أو لشريحة منهم، للعلاج السياسى والاجتماعى لمشكلات المجتمع المصرى، وإن كانت البيئة الاجتماعية لم تكن مهيأة لتقبل هذا الاتجاه بالقدر الملائم.[4]

ومن خلال هذا العرض المتقدم، يمكن القول بأن الأحزاب الصغيرة قد نشأت فى تلك الفترة للعديد من الأسباب، منها:

أ- رؤية بعض فئات المجتمع المصرى أن الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل يتبنى اتجاها متطرفا بصدد القضية الوطنية، لا يتلاءم وواقع تلك الفترة أو رأى البعض من هذه الفئات، أن هذا الاتجاه سيلحق أضرارا بمصالحهم الذاتية، ومن ثم اتجهوا إلى تشكيل أحزاب تعبر عن هذه المصالح.

ب- العلاقة بين القوى السياسية الرئيسية فى ذلك الوقت وهى الخديوى (القصر) والإنجليز والحركة الوطنية، هذه العلاقة التى اتخذت أشكالا مختلفة ما بين تقارب بين الخديوى والحركة الوطنية فى توافق حول معاداة الاحتلال، وما بين وفاق فى مرحلة

---

(1) **المرجع السابق**، ص٦٠: ص٦١.

(2) حول الإرهاصات الأولى للفكر الاشتراكى فى مصر انظر: د. على الدين هلال، **التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث ... أصول الفكرة الاشتراكية (١٨٨٢-١٩٢٢)**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص١٠٢: ص١٤٦. و د. يونان لبيب رزق، **مرجع سابق**، ص٦٦.

(3) عبد العزيز رفاعى، **مرجع سابق**، ص٦٦ وص٦٧.

(4) **المرجع السابق**، ص٦٨.

ثالثة بين الإنجليز والخديوى، هذا التذبذب فى العلاقة بين القوى السياسية الرئيسية، أدى إلى ظهور أحزاب سياسية صغيرة كرد فعل للتطورات التى شهدتها هذه العلاقة.

ج- التوجه الدينى للحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل أدى إلى انشقاقات من داخل الحزب الوطنى لأسباب مختلفة، عبرت هذه الانشقاقات عن نفسها فى شكل أحزاب صغيرة.

د- التأثر بالأفكار الغربية خاصة فى دائرة المثقفين أدى إلى اتجاههم لتشكيل أحزاب صغيرة تعبر عن توجهاتهم الفكرية الناتجة عن هذا التأثر، هذا بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية السيئة التى دفعت بعض المثقفين إلى البحث عن حلول جديدة لها، خاصة وأنها لم تنل الاهتمام الكافى من جانب القوى السياسية الرئيسية آنذاك.

إلا أن الملاحظ أن هذه الأحزاب لم تكن لها فعالية فى الحياة السياسية المصرية، وفى هذا الصدد يذكر جاكوب لاندو: "إن هذه الأحزاب قامت على التبعية الشخصية لزعمائها، فإن ماتوا أو اختفوا، ماتت واختفت أحزابهم. أما البرامج السياسية لهذه الأحزاب، فقد كانت صورة للاختلاف فيما بينها، وكانوا يشتركون فى النظرة إلى موضوع واحد وهو التعليم، وكانوا أقل اهتماما بالمسائل الداخلية واختلفت نظرتهم فى الاهتمام والتأييد ولكنهم جميعا لم يعطوا الاهتمام الكافى لرفع مستوى البؤساء فى الريف، ومن ثم تمركزوا فى المدن، ووجهوا جهودهم المكثفة نحو الاحتلال، وكان شكل الاختلاف بين حزب وآخر يتمثل نحو مناقشة موضوع الاحتلال ودرجات المقاومة التى أعلنوها أو أيدوها".[1]

٢- الأحزاب السياسية الصغيرة فى الحقبة الليبرالية ١٩٢٣ - ١٩٥٢

شهدت هذه الفترة ظهور مجموعة من الأحزاب الصغيرة، صحيح أن بعض تلك الأحزاب تولى الحكم وكان لها أعضاء فى البرلمان، إلا أن الواقع يجعل تلك الأحزاب أحزابا صغيرة، لأنها احتلت كل مقاعدها بالبرلمان من خلال التزوير الفاضح للانتخابات فى مواجهة الوفد، وعامة، فقد انتشرت ظاهرة الأحزاب الصغيرة فى تلك الفترة لأسباب عديدة أهمها الصراع بين القصر وحزب الوفد على وجه التحديد الذى كان يمثل حزب الأغلبية، الأمر الذى دفع القصر إلى تشجيع بعض أنصاره لتشكيل أحزاب عرفت باسم أحزاب القصر كحزب الاتحاد وحزب الشعب، وهى أحزاب لعبت دورا سلبيا مؤثرا على مسار التطور الديمقراطى فى البلاد، ويذكر د. على الدين هلال أن هذه الأحزاب أنشئت بدعم وتأييد من الملك، ولم يقدر لها أن تتمتع بثقة الشعب،

---

(1) جاكوب لاندو ترجمة سامى الليثى، **الحياة النيابية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦-١٩٥٢**، القاهرة، مكتبة مدبولى، بدون تاريخ، ص١٠٢.

وإنما استمرت أداة طيعة في يد السراى. فحزب الاتحاد الذى أعلن عن إنشائه فى يوم ١٠ يناير ١٩٢٥، كان الهدف من إنشائه أن يكون أداة القصر فى حكم البلاد، وذلك للدفاع عن مصالح الملك وتنفيذ سياساته بعد استقالة وزارة الوفد، والدعوة لانتخابات جديدة لعب فيها صدقى باشا كوزير للداخلية دورا هاما فى تزييف إرادة الشعب، أما حزب الشعب، فقد تأسس برئاسة إسماعيل صدقى باشا فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٠، وفى عام ١٩٣٣ تولى رئاسته عبد الفتاح يحى باشا، وفسر صدقى باشا إنشاء الحزب بخروج قادة حزب الأحرار الدستوريين عن مبادئه، ومن ثم فهو يرى أن هذا الحزب يقوم على المبادئ الحقة لحزب الأحرار الدستوريين، ولكن الحقيقة وراء تكوين هذا الحزب تعود إلى ظروف إلغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار دستور ١٩٣٠ وقانون الانتخاب الجديد وتحول الأحرار الدستوريين إلى المعارضة والتنسيق مع الوفد.[١]

أما المصدر الثانى لقيام الأحزاب الصغيرة خلال هذه الفترة، فيرجع إلى الانشقاقات التى حدثت من داخل حزب الوفد، ومنها حزب الهيئة السعدية الذى تكون فى ٤ يناير سنة ١٩٣٨ كنتيجة لانشقاق محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر عن حزب الوفد، الكتلة الوفدية التى تكونت لانشقاق مكرم عبيد وعدد من النواب والشيوخ المتضامنين معه عن حزب الوفد لأنهم رأوا أن مصطفى النحاس زعيم الوفد آنذاك قد خرج عن مبادئ الوفد السامية، وكان ذلك فى عام ١٩٤٣، ويرى د. يونان لبيب رزق أن السبب فى هذه الانشقاقات يرجع إلى النوازع الشخصية والخلاف بين المنشقين وزعامة حزب الوفد، ويرى أنها كانت تشرذما للوفد أكثر منها انشقاقات فى صفوفه، بدليل أن المبادئ الأساسية للأحزاب المنشقة والوسائل التى اصطنعتها لتحقيق المبادئ، هى نفس مبادئ الوفد.[٢]

وهناك مجموعة أخرى من الأحزاب الصغيرة التى نشأت خلال هذه الفترة والتى أطلق عليها د. على الدين هلال أحزاب الرفض السياسى والاجتماعى وبينها حزب مصر الفتاة ١٩٣٧ والذى تحول إلى الحزب الوطنى الإسلامى عام ١٩٤١، ثم عاد إلى التسمية بمصر الفتاة حتى عام ١٩٤٩، عندما تغير إلى حزب مصر الاشتراكى حيث لعب دوراً هاماً فى نشر الأفكار الثورية والداعية إلى التغيير.[٣]

(١) د. على الدين هلال، **السياسة والحكم فى مصرن القاهرة**، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٥ ص٢١٠: ص٢١٨.

(٢) د. يونان لبيب رزق، **الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ – ١٩٨٤**، القاهرة، دار الهلال، كتاب الهلال، العدد ٤٠٨، ديسمبر ١٩٨٤، ص ١١٧: ص ١١٩.

(٣) د. على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر، **مرجع سابق**، ص٢٢٠، ص٢٢٩.

كما شهدت هذه الفترة ظهور بعض الأحزاب اليسارية مثل الحزب الاشتراكى الذى تأسس عام ١٩٢١، وفى الثلاثينيات استمرت التيارات الماركسية فى الظهور دون أن تتبلور فى صورة حزب حتى عام ١٩٥٠ الذى شهد تكون الحزب الشيوعى المصرى.[1]

والواقع أن الأحزاب الصغيرة قد لعبت أدواراً عديدة فى سياق الحياة السياسية المصرية، فى تلك الفترة، فبعض هذه الأحزاب شارك فى تشكيل الحكومات الائتلافية، وبعضها فاز فى الانتخابات فى إطار دعم ومساندة القصر وتزوير الانتخابات، وبعضها أسهم بشكل أو بآخر فى إخراج الوفد وإضعافه كحزب للأغلبية. أما أحزاب الرفض الاجتماعى والسياسى الصغيرة، فكانت أداة هامة لنشر الوعى بحقيقة الظروف الاجتماعية الصعبة التى كان يعيشها المجتمع المصرى آنذاك.

إلا أن هذه الأحزاب تشترك فى سمة معينة، وهى أنها لم تلق التأييد الشعبى الكافى لكى تقوم بدور فاعل فى الحياة السياسية المصرية، ومن ثم فقد كانت معوقاً للتطور الديمقراطى الذى كان يمكن أن يحدث إذا ما سارت الأمور فى نهجها الطبيعى.

ثانياً: الأحزاب السياسية الصغيرة فى الواقع السياسى المصرى فى ظل التعددية الحزبية الثالثة عام ١٩٧٦

أفرزت التجربة الحزبية الثالثة فى مصر عام ١٩٧٦، مجموعة من الأحزاب السياسية الصغيرة، ووفقا للمعيار الذى حددته الدارسة للحزب الصغير، وهو أن يكون خارج مجلس الشعب، فإن عدد الأحزاب الصغيرة يصل إلى أحد عشر حزبا، أنشئ جميعها أبان حكم الرئيس مبارك، باستثناء حرب مصر العربى، الذى اعتبر حزبا صغيرا منذ عودته لممارسة نشاطه فى عام ١٩٨٣. فقد كان حزب مصر حزبا كبيرا فى البداية إلى أن أعلن الرئيس السادات عن تشكيل الحزب الوطنى الديمقراطي، فانتقلت الغالبية من أعضاء حزب مصر العربى الاشتراكى إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، ولم يبق بالحزب إلا عدد محدود من الأعضاء الذين شاركوا فى تأسيسه،

[1] حول الحركة اليسارية فى مصر خلال هذه الفترة انظر: د. رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر، القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع(مجلدان)، ١٩٨٧.

ولم يظهر لهذا الحزب أى نشاط فعلى إلا فى مشاركة فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥.[١]

أما فيما يتعلق بالجيل الثانى من الأحزاب، فقد ارتبط بعودة النشاط الحزبى، بعد وفاة الرئيس السادات وتولى الرئيس مبارك المسؤولية عام ١٩٨١، وقد شهدت هذه الفترة انفراجا سياسيا واضحا مقارنة بالمرحلة السابقة، وهو ما أدى إلى ظهور عدد من الاحزاب، منها حزب الأمة عام ١٩٨٣، التكافل الاجتماعى عام ١٩٩٥، حزب الوفاق عام ٢٠٠٠، حزب الجيل الديموقراطى عام ٢٠٠٢، حزب مصر ٢٠٠٠، عام ٢٠٠١، حزب الشعب الديمقراطى عام ١٩٩٢، وأحزاب الخضر والاتحادى الديمقراطى ومصر القناة عام ١٩٩٠، حزب العدالة الاجتماعية ١٩٩٣.

والملاحظة العامة على تلك الأحزاب، أن غالبيتها لم يشارك فى الانتخابات البرلمانية، وأن من شارك منها لم يحصل على أى مقعد فى مجلس الشعب.

وإذا ما حاولنا ان نحدد أهم الملامح الأيديولوجية والفكرية لهذه الأحزاب، وذلك بهدف التعرف على مواقعها، على خريطة الحياة السياسية المصرية، وذلك استنادا إلى برامجها المعلنة ووثائقها السياسية المتاحة، يمكن أن نشير إلى ما يلى:

١- حزب الأمة : حزب ذو توجه اسلامى معتدل، وهو ما يتضح من خلال برنامجه الانتخابى لعام١٩٩٥، فقد أشار البرنامج إلى ضرورة إقامة حلف عسكرى عربى إسلامى من سائر الدول العربية والإسلامية مقره مصر، ومهمته الدفاع عن أطرافه، ومن مقترحات الحزب للإصلاح الاقتصادى، إلغاء التعامل الربوى مع التوسع فى إنشاء البنوك الإسلامية، وعلى المستوى الإجتماعى يدعو الحزب الى إيجاد وزارة تجمع الزكاة وتنفقها فى مصارفها الشرعية،[٢] والواقع أن هذا التوجه بدا واضحا منذ ظهور الحزب عام ١٩٨٣ وكان له تأثير على مواقفه، إلا أن تأثير الحزب غير قائم فى واقع الحياة السياسية المصرية.

٢- حزب مصر الفتاة الجديد : تضمن البرنامج التأسيسى لمصر القناة العديد من الأفكار الجديدة، سواء على الصعيد الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى وكذلك على مستوى السياسة الخارجية، إلا أن الاتجاه الاشتراكى بدا واضحا فى بعض هذه الأفكار، فهو يقترح إنشاء مجلس أعلي للإنتاج يهيمن على إنتاج الدولة من القطاعين العام والخاص فى إطار توجهها الاشتراكى القائم على محورية دور القطاع العام. وعلى

---

(١) د. نيفين مسعد، تحليل البرامج الانتخابية، فى د. كمال المنوفى (محرر)، **انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦، ص ٥٥.

(٢) برنامج حزب الأمة الانتخابى لعام ١٩٩٥، **جريدة الأمة** ١٩٩٥/١١/٢٧.

المستوى الاجتماعي، يدعو برنامج الحزب إلى إنشاء صندوق خاص لدعم الخدمات الصحية المناسبة والمجانية لغير القادرين، يتم تمويله من مصادر متعددة، ولم يتخل الحزب عن فكرته القديمة من تنظيم الشباب في فرق وجماعات، حيث أشار إلى توزيع الشباب على ثلاث فرق، الأولى خضراء للبيئة، والثانية فكرية للدعوة ، والثالثة للإغاثة. [1]

٣- الحزب الاتحادي الديموقراطي : هو الحزب الوحيد الذى يعلن فى مقدمة برنامجه عن تبنيه لفصل السياسة عن الدين، ومن ثم فهو حزب علماني واضح الاتجاه، وهو يدعو إلى الإسراع ببيع القطاع العام والتوسع فى إنشاء المناطق الحرة، وجذب الاستثمارات الأجنبية ويدعو إلى قصر مجانية التعليم على التعليم الأساسي والثانوي الفني، وعلى المستوى الخارجي يتبنى الحزب قضية وحدة مصر والسودان، ومن هذه الوحدة اشتق جانبا من اسمه[2].

٤- حزب الخضر: يتكون برنامج "الخضر" من قسمين، الأول يتعلق بالبنية التى هى محور اهتمامه الأساسي، والثاني يختلط فيه الداخل بالخارج، وتمتزج فيه القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإن كانت تتضح من خلال الجزء الثانى هوية الحزب الاقتصادية، وهى ذات طبيعة رأسمالية تشجع الاستثمارات الأجنبية والوطنية وتتيح الفرصة الواسعة للقطاع الخاص للدخول فى كافة المجالات.

٥- حزب العدالة الاجتماعية: تناول حزب العدالة الاجتماعية العديد من القضايا الاجتماعية فى برنامجه الانتخابى لعام ١٩٩٥ كقضية الإرهاب، أطفال الشوارع، البطالة ، الأمية ، الخدمات الصحية، ويعطى أولوية خاصة لمرضى الإيدز على نحو يعطى انطباعا خاطئا بتفشى هذا المرض فى المجتمع المصرى، كما يناقش قضايا الادمان والتدخين، وتنظيم الأسرة ولا يرد لقضايا السياسة الخارجية والأمن القومي أى ذكر فى برنامج الحزب.[3]

٦- حزب التكافل الاجتماعي: يؤكد "التكافل" فى برنامجه على ارتباطه بالشريعة الاسلامية فى المبنى والمعنى معا، ومنها يستقى اسمه الذى هو تكافل على حق لا على الباطل، وهو بهذا الارتباط يعلن عن وجهته الاسلامية.[4]

---

(١) البرنامج الأساسي لحزب مصر الفتاة الجديد، القاهرة، ١٩٩٠ دون تاريخ.
(٢) البرنامج الانتخابى للحزب الاتحادى الديمقراطى، دون ناشر دون تاريخ.
(٣) البرنامج الانتخابى لحزب الخضر، دون ناشر ، دون تاريخ .
(٤) د.نيفين مسعد، مرجع سابق، ص٦٢ و ص٦٣.

٧- حزب الوفاق القومى: يعتبر "الوفاق القومى" هو حزبا قومى الاتجاه ويقول رئيس الحزب أحمد شهيب، إن الحزب يؤمن إيمانا يقينيا بأن الأمة العربية أمة واحدة جغرافيا وتاريخيا ودينيا، لغويا وثقافيا وإن الحادث الآن لأمتنا العربية من تجزئة وخلافات هو من عمل الاستعمار، وفقا لمخطط موضوع لاستنزاف طاقات أمتنا العربية العظيمة، ومن ثم فكل مبادئ حزبنا تقوم على الأساس القومى العربى، فالتنمية هى تنمية عربية شاملة، والأمن هو أمننا القومى العربى.(١)

٨- حزب مصر ٢٠٠٠ : يقوم برنامج "مصر ٢٠٠٠" على أساس مواجهة آثار العولمة، ومشكلة المياه فى القرن الحادى والعشرين خاصة فى منطقة الشرق الاوسط وبين دول حوض النيل، خاصة بعد تغلغل اسرائيل للوقيعة بين دول حوض النيل ويدعو برنامج الحزب الى هيكل جديد للمشاركة الشعبية بدءا من مجلس حكماء الشارع أو الحارة، ويضم (٢)تصورا جديدا للهيئة التشريعية التى ينادى بأن تكون مجلسين، مجلس النواب الذى يتم انتخابه بالطريق الحر المباشر، ومجلس شيوخ ويتم تشكيله بصورة جديدة تماما، يتوافر فيها عنصرا الكفاءة والإرادة الشعبية وبحيث يكون مرآة معبرة عن الائتلاف السياسى والاجتماعى والثقافى الوطنى بكل تياراته ومكوناته واتجاهاته.(٣)

٩- حزب الجيل الديمقراطى: مؤسس "الجيل الديمقراطى" هو ناجى عبد الفتاح الشهابى، وكان عضوا فى حزب العمل وتولى مواقع قيادية فى حزب العمل حتى وصل إلى منصب الأمين العام المساعد للحزب لمدة ست سنوات، ويقول أن حزب الجيل الديمقراطى هو امتداد لحزب العمل وليس بديلا عنه. ووفقا لتصريحات محمد عثمان الأمين المساعد للحزب، فإن برنامج الحزب يتميز عن برامج الأحزاب الأخرى بأنه يدعو إلى إقامة المثلث الذهبى الحدودى بين مصر والسودان وليبيا، والاستفادة من مياه النيل. ويؤكد برنامج الحزب على الوحدة الوطنية، وعلى أن مصر جزء من الأمة العربية والإسلامية وأن السوق العربية المشتركة هى القاطرة التى تؤدى إلى الوحدة العربية، والحزب يؤمن بالديموقراطية ويرى أن الاتجاه الديموقراطى بمعناه السياسى والاقتصادى والثقافى العام أصبح ضرورة أساسية لمصر ولمستقبل أجيالها. (٤)

١٠- حزب الشعب الديموقراطى : تأسس "الشعب الديمقراطى" عام ١٩٩٢ ووفقا لأنور عفيفى رئيس الحزب فإن لهذا الحزب أهدافا سامية تختلف عن أهداف ومبادئ

(١) المرجع السابق، ص٦٣ : ص٦٤.
(٢) الأهرام، ٢٠٠١/٨/١٥.
(٣) حديث د.فوزى محمد غزال رئيس حزب مصر ٢٠٠٠ الأهرام ٢٠٠١/٤/١٨.
(٤) الأهرام ٢٠٠٢/٨/٢٨.

الأحزاب الأخرى، ومن أهم هذه الأهداف القضاء على الأمية، وزيادة الرقعة الزراعية من خلال الاهتمام ببحيرة ناصر.

وبالرغم من أن الحزب تأسس عام ١٩٩٢، إلا أنه لم يشارك في أية انتخابات أجريت خلال هذه الفترة، كما لم يمارس نشاطا ملحوظا في الشارع السياسي المصري.[١]

من خلال العرض المتقدم يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- تعدد التوجهات الفكرية السياسية للأحزاب الصغيرة، فهناك حزبان لهما توجه إسلامي هما حزب الأمة وحزب التكافل الاجتماعي، وحزبان يمثلان امتدادا لفكر مصر الفتاة الأول هو حزب مصر الفتاة الجديد الذي تأثر بالتوجه الاشتراكي، والثاني هو حزب الجيل، ويعبر عن التوجه العروبي الإسلامي المعتدل للقوى السياسية المرتبطة بحركة مصر الفتاة، والتي مارست نشاطا من قبل من خلال حزب العمل الاشتراكي.

كما أن هناك حزبا ذا توجه علماني واضح يقوم على الدعوة صراحة إلى الفصل بين الدين والسياسة، وهو الحزب الاتحادي الديموقراطي. كذلك يعبر حزب الوفاق القومي عن الاتجاه القومي العربي الناصري، ويوجد حزبان يمثلان الأفكار السياسية الجديدة كحزب الخضر، وحزب مصر ٢٠٠٠. وأخيرا، هناك حزبان دون هوية فكرية واضحة، هما حزب العدالة الاجتماعية وحزب الشعب الديموقراطي.

٢- أن هناك ظاهرة مشتركة بين هذه الأحزاب وهي ظاهرة الانشقاقات في صفوف هذه الأحزاب، وهذه الظاهرة ناتجة عن الصراع على رئاسة الحزب، الأمر الذي أدى إلى تجميد أنشطتها بالرغم من حداثة نشأة بعضها، والتي قررت لجنة شئون الأحزاب السياسية تجميد نشاط بعضها، وعدم الاعتداد بأي من المتنازعين على رئاسة الحزب، ومنها حزب مصر الفتاة الجديد، وحزب الوفاق القومي، والحزب الاتحادي الديموقراطي، وحزب العدالة الاجتماعية إضافة إلى حزبي العمل والأحرار.

٣- قلة عدد أعضاء هذه الأحزاب، وضعف قاعدتها الجماهيرية، وضعف مشاركتها أو عدم مشاركة بعضها في الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس الشعبية المحلية، إما لعدم توافر الموارد المالية والبشرية، وإما لحداثة نشأتها.

٤- تمركز هذه الأحزاب حول شخصية معينة أو عدة شخصيات، ومن ثم فالطابع الشخصي لازال يمثل سمة رئيسية لهذه الأحزاب، الأمر الذي يفسر إلى جانب عوامل أخرى ظاهرة الانشقاقات الحزبية من داخل هذه الأحزاب.

---

(١) جريدة الاتحاد ٢٠٠٠/٥/١٣.

٥- بعض هذه الأحزاب له صلة واضحة بأحزاب أخرى قائمة أو مجمدة، فحزب الجيل الديموقراطى له صلة بحزب العمل، وحزب الوفاق القومى له صلة بالحزب الناصرى.

٦- لا توجد أحزاب صغيرة تعبر عن الاتجاه الشيوعى، وربما يرجع هذا إلى تراجع وانحسار الإيديولوجية الماركسية والاشتراكية فى السنوات الأخيرة.

٧- الأغلب الأعم من هذه الأحزاب يركز نشاطه على العاصمة مع استثناءات محدودة، حيث حاولت بعض الأحزاب الانتقال إلى المحافظات، إلا أن مردود هذه المحاولات لازال محدودا .

ثالثاً - ملامح العلاقة بين الأحزاب الصغيرة والأحزاب والقوى السياسية الأخرى فى الحياة المصرية المعاصرة

يمكن إيضاح جوانب العلاقة بين الأحزاب المصرية الصغيرة والأحزاب والقوى السياسية الأخرى، من خلال دراسة علاقة هذه الأحزاب بالحزب الوطنى الديموقراطى بوصفه الحزب الحاكم وحزب الأغلبية، وعلاقة هذه الأحزاب بالأحزاب الأخرى الممثلة فى مجلس الشعب، إضافة إلى علاقتها بالقوى السياسية الأخرى التى ليس لها حزب فرعى قائم كالإخوان المسلمين.

١- علاقة الأحزاب الصغيرة بالحزب الوطنى الديموقراطى

تراوحت العلاقة بين الأحزاب الصغيرة والحزب الوطنى الديمقراطى بين المعارضة الواضحة للحزب الوطنى وعدم المعارضة، وكانت أوضح صور هذه المعارضة من حزب مصر العربى الاشتراكى الذى كان التنظيم الأم الذى انبثق منه الحزب الوطنى، فقد طالب حزب مصر باستعادة المقرات التى يرى أن الحزب الوطنى قد استولى عليها، كما أنه رأى أن تولى رئيس الجمهورية رئاسة الحزب الوطنى قد أعطى هذا الأخير ميزة نسبية على الأحزاب الأخرى لا يمكن أن يتوفر أى قدر ممكن منها لأى حزب آخر، ومن ثم طالب الحزب بالفصل بين منصب رئيس الحزب الحاكم ومنصب رئيس الجمهورية، من خلال تخلى رئيس الجمهورية عن صفته الحزبية خلال مدة رئاسته.[1]

---

(١) د.نيفين مسعد، مرجع سابق، ص٥٥ و ص٥٦.

وفى ذات السياق أثار حزب الشعب الديموقراطى قضية أسلوب انتخاب رئيس الجمهورية، فطالب بأن تكون بالانتخاب الحر المباشر، وكان ذلك خلال انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٣،[١] إلا أنه عاد منذ عام ١٩٩٩ ليؤكد مبايعته للرئيس مبارك فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٩ رئيسا لمصر مدى الحياة، وأكد فى بيان له وقوف الحزب خلف قيادة الرئيس مبارك واستمرار المسيرة الديموقراطية والتنمية من أجل مصر.[٢]

أما صور عدم المعارضة، فقد مثل أبرزها الحزب الاتحادى الديموقراطى الذى أعلن عن رغبته فى التنسيق مع الحزب الوطنى قبل انتخابات ١٩٩٥، وقد أرسل رئيس الحزب خطابا لأمين عام الحزب الوطنى الديموقراطى، أكد فيه إيمان الحزب بكل التوجهات والسياسات التى ينتهجها الحزب الحاكم تجاه مختلف القضايا واتفاق رؤية الحزب مع كل ما يتخذه الحزب الحاكم من قرارات،[٣] إلا أن هذه الدعوة ربما لم تلق الاستجابة المأمولة من الحزب الوطنى، فقد أعرب رئيس الحزب الاتحادى الديموقراطى عن أمله فى أن يسفر المؤتمر العام للحزب الوطنى عن تغيير واضح فى مفهوم حزب الأغلبية تجاه الأحزاب المصرية الأخرى، وأضاف بأن الاعتقاد السائد بأن كل الأحزاب معارضة مادام الحزب الوطنى فى السلطة أمر مغلوط، فكل الأحزاب مشاركة، وكلها تتحمل مسئولية العمل السياسى ونتائجه باعتبارها جزءا من النظام، وأن استمرار حرص بعض قيادات الحزب الوطنى على تهميش دور الأحزاب الأخرى، يعنى أن الوقت قد حان لكى تتوغل داخل هذا الحزب قيادات جديدة، بفكر ومفهوم جديد لكى يتسع لكل أبناء الوطن،[٤]

والواقع أن رؤية الحزب الاتحادى الديموقراطى التى عبر عنها رئيس الحزب تثير التساؤلات عن الأسباب التى دعته إلى تبنى هذا الاتجاه، بمعنى هل يرجع هذا إلى اليأس وعدم القدرة على التحرك السياسى بعيدا عن الحزب الحاكم؟ وإن كان الأمر كذلك، فما جدوى استمرار الحزب، ولماذا لا ينضم إلى صفوف الحزب الوطنى الديموقراطى إن كان برنامجه يتطابق مع برامج وسياسات هذا الحزب.

وإن كانت النماذج السابقة توضح وجود معارضة قوية للحزب الوطنى الديموقراطى من جانب أحد الأحزاب الصغيرة وهو حزب مصر العربى الاشتراكى، والتأييد التام كما هو حال الحزب الاتحادى الديموقراطى، فثمة مواقف أخرى لبعض الأحزاب الصغيرة تقع فى الوسط ، وقد تجلى ذلك فى ترحيب عدد من الأحزاب

(١) جريدة الاتحاد ٢٠٠٠/٥/١٣.
(٢) الأهرام ١٩٩٩/٥/٢٥.
(٣) الأهرام الدولى ١٩٩٩/١٢/٣١.
(٤) الأهرام ٢٠٠٢/٨/٢٨.

الصغيرة بدعوة الرئيس مبارك إلى إجراء حوار وطنى عام ١٩٩٤ تشارك فيه كل القوى السياسية والأحزاب، وشكلت لجانا لوضع أوراق للحوار، ومن أبرز الأحزاب الصغيرة التى اتخذت هذا الموقف حزب الخضر الذى أعلن فى بيان له، ترحيبه بفتح الباب أمام الجميع للمشاركة فى هذا الحوار،[١] وشكل لجنة للإعداد للحوار الوطني، وطالب أعضاء الحزب بإعطاء قضية البيئة أولوية فى هذا الحوار.[٢]

إلا أن موقف الحزب الوطنى الديموقراطى من الأحزاب الصغيرة يستدعى المزيد من التأمل، فقد تبنى موقف الاستبعاد والتهميش لهذه الأحزاب، بالرغم من اتخاذ بعض هذه الأحزاب مواقف جادة للتنسيق مع الحزب، فبعد انتهاء أعمال الحوار الوطنى، بادر رئيس الخضر باللقاء مع د. مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى وتم فى هذا اللقاء مناقشة توصيات الحوار الوطنى، واقترح رئيس حزب الخضر عقد لقاءات متبادلة من أجل التشاور والتنسيق بين كافة الأحزاب السياسية والحزب الوطنى الديموقراطى، لمناقشة بعض الأفكار والقضايا الهامة، خاصة ما يتعلق بأسلوب إجراء الانتخابات البرلمانية،[٣] إلا أن هذه الدعوة لم تترجم إلى واقع عملى ملموس، فهل يرجع ذلك إلى شعور الحزب بالقوة والسيطرة، ومن ثم فهو ليس بحاجة إلى إعطاء هذه الأحزاب أى مساحة ملائمة للحوار، أم أن هذا الموقف يقوم على أساس ضعف هذه الأحزاب وعدم قدرتها على التأثير السياسى وأنها تريد أن تخلق دورا لها من خلال الحزب الوطنى الديمقراطى، وأيا كان التفسير لموقف الحزب الوطنى من هذه الأحزاب الصغيرة، فإن المحصلة النهائية للتفاعلات بين الأحزاب الصغيرة والحزب الوطنى، لم تؤد إلى نتائج عملية تساهم فى زيادة قوة الحياة الحزبية المصرية.

٢- علاقة الأحزاب الصغيرة بالأحزاب السياسية الأخرى

يمكن القول بأن علاقة الأحزاب الصغيرة بالأحزاب السياسية الأخرى قد أخذت عدة اتجاهات أهمها ما يلى:

أ- اتجاه يقوم على أساس رفض الدخول فى تكتلات مع هذه الأحزاب، وقد وضح هذا فى عدة مواقف منها عدم مشاركة معظم الأحزاب الصغيرة فى أعمال اللجنة التى تشكلت من حزب الوفد والتجمع والعمل والناصرى من أجل التطوير الديموقراطى فى عام ١٩٩٨، ورفض بعض الأحزاب الصغيرة الدخول فى تكتلات حزبية، وقد كان موقف حزب التكافل من أوضح المواقف فى هذا الشأن، حيث أشار رئيس الحزب إلى

(١) جريدة الخضر ١٩٩٤/٦/١٩
(٢) جريدة الأهرام الدولى ١٩٩٤/٦/١١.
(٣) الأهرام الدولى، ١٩٩٤/١٠/١.

أنه ضد التكتلات الحزبية القائمة، مهما تكن دوافعها، مشيرا إلى اللقاءات الدائمة التى تشهدها الساحة الحزبية بين أقطاب أحزاب الوفد والتجمع والناصرى والعمل، وذكر أن هذا التكتل نابع من إيمان أكيد لديهم بأن وجودهم على الساحة السياسية أصبح مهددا، وأن عناصر الضعف قد ضربت بشدة فى قواعد هذه الأحزاب حتى أصبحت مهددة بالانهيار، وأضاف بأن الأحزاب القومية هى التى تؤثر فى المجتمع، وتسعى لنشر رؤيتها وأفكارها فى الأوساط الجماهيرية شريطة أن تكون تلك الأفكار والرؤى مقبولة لدى المواطنين، وذكر أن ما يردده البعض من قادة الأحزاب على أن برامجهم السياسية هى السبيل الوحيد لحل مشكلات المجتمع أمر غير دقيق، لانها تبعد بشكل أو بآخر عن اهتمامات المواطنين.[١]

ب- اتجاه يقوم على أساس أن الحزب امتداد لحزب آخر وليس بديلا عنه، ويعبر عن هذا الموقف حزب الجيل الديموقراطى الذى يرأسه أحد أقطاب حزب العمل السابقين، فقد أكد ناجى الشهابى أن الحزب امتداد لحزب العمل وليس بديلا عنه، فمكان حزب العمل مازال شاغرا فى الشارع السياسى ونتمنى من الله أن يوفق المجاهد إبراهيم شكرى فى إزالة الأسباب التى أدت إلى إيقاف نشاط الحزب لكى يعود ويمارس دوره فى الحياة السياسية والحزبية فى مصر، وأضاف إننا اختلفنا مع بعض قيادات حزب العمل الذين خرجوا على برنامج الحزب الأصلى، وحاولوا تغيير صفة الحزب بصفة أخرى غير التى تم تأسيسه على أساسها، والآن يمكن لأعضاء حزب العمل الانضمام لحزب الجيل تأهلا بهم تحت راية وبرنامج حزب الجيل، شريطة أن تنتهى أزمة حزب العمل، حتى لا يقال أننا نفرغ حزب العمل من قياداته.[٢]

ج- اتجاه ثالث يقوم على أساس الانشقاق عن حزب آخر وإقامة حزب آخر بديلا، خاصة وأن الحزب الأول يعانى من الصراعات الداخلية، ونموذج حزب الوفاق القومى أقرب إلى هذا الاتجاه، إذ ضم فريقا من الناصريين من خارج الحزب الناصرى، بالإضافة إلى عدد من أعضاء الحزب الناصرى الذين اختلفوا مع قيادة الحزب، كذلك يعد حزب مصر الفتاة الجديد نموذجا آخر فى هذا الشأن، إذ أنه ضم فريقا من أنصار حركة مصر الفتاة القديمة الذين رأوا أن حزب العمل لم يعد يعبر تعبيرا دقيقا عن حركتهم.

د- اتجاه رابع يقوم على أساس إمكانية التنسيق مع الأحزاب السياسية الأخرى بشأن بعض القضايا الهامة والعامة دون الوصول إلى مرحلة التحالف، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات التى تناقش قضايا عامة معينة تشارك فيها الأحزاب السياسية

---

(١) الأهرام ٢٠٠٢/٤/٣.
(٢) الأهرام ٢٠٠٢/٨/١٤.

الممثلة فى مجلس الشعب، ويقدم كل من حزب الخضر وحزب الشعب الديموقراطى نموذجين فى هذا الاتجاه، فلقد عقد حزب الشعب الديموقراطى على سبيل المثال مؤتمرا لمناقشة قضية المياه شارك فيه ممثلون عن حزب الوفد الجديد وحزب العمل.[1]

من ناحية أخرى، دعا رئيس حزب الشعب الديمقراطى إلى حوار بين المعارضة والحزب والحاكم منتقدا عدم دعوة بعض الأحزاب فى المشاركة فى مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية والذى اقتصر على الوفد الجديد والتجمع والعمل والناصرى والأحرار تحت شعار الأحزاب الرئيسية متسائلا: هل هناك ما يسمى أحزاباً رئيسية وأحزاباً صغيرة فى قانون الأحزاب.[2]

ان كانت هذه هى اتجاهات علاقة الأحزاب الصغيرة بالأحزاب السياسية الأخرى، فإن واقع الممارسة يوضح أن الأحزاب الأخرى التى أطلقت على نفسها اصطلاح الأحزاب الرئيسية تميل إلى استبعاد وتهميش الأحزاب الصغيرة، باعتبار أنها ليست ذات وزن فى الحياة السياسية. ولعل استبعاد الأحزاب الصغيرة من مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية السابق الإشارة إليه يعد نموذجاً واضحاً فى هذا الشأن، وهو يعبر عن النقاء فى موقفها مع موقف الحزب الوطنى الديموقراطى السابق إيضاحه.

٣- علاقة الأحزاب الصغيرة بالقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية

ترتبط العلاقة بين الأحزاب الصغيرة والقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية، بالعلاقة مع كل من الإخوان المسلمين والشيوعيين.

ففيما يتعلق بالإخوان المسلمين، فإن حزب الأمة يقدم نموذجا فريدا فى محاولته للاتصال بالإخوان، فلقد سعى رئيس الحزب إلى الاتفاق مع قوة سياسية حقيقية تكون بدون حزب لتسكن حزبه، ووقع اختياره على الإخوان المسلمين، والتقى مع السيد عمر التلمسانى الذى اعتذر عن القبول، وأكثر من ذلك من ذلك ما حدث من تحالف الإخوان مع الوفد فى انتخابات ١٩٨٤، وأصدر أحمد الصباحى رئيس حزب الأمة بيانا بعد الانتخابات فى ٧ يوليو ١٩٨٤ جاء فيه "لقد جرت بيننا وبين الإخوان المسلمين اتصالات ومشاورات قبل الانتخابات انطلاقا من أن حزب الأمة هو الأقرب إلى فكرهم ومبادئهم، ولكننا لم نتفق، وكانت الانتخابات من بين الأسباب التى جعلتهم يديرون

(١) الأهرام الدولى ١٩٩٧/١١/٢٩.
(٢) الأهرام الدولى ١٩٩٨/٢/١٤.

ظهرهم لحزب الأمة، رغم ذلك فإن باب الحزب مفتوح للإخوان المسلمين وممثليهم كأفراد.[1]

وقد تكررت محاولات الحزب مع الإخوان المسلمين فى انتخابات ١٩٨٧ و ١٩٩٠، إلا أن الإخوان فضلوا التحالف مع حزبى العمل والأحرار فى هذه الانتخابات، ولم يكن لحزب الأمة أى موضع من تحالفات وتحرك الإخوان المسلمين السياسى بعد ذلك، ويبدو أن الصباحى قد يئس من العمل فى هذا الاتجاه، فتوقفت محاولاته فى هذا الشأن بعد ذلك.

أما الأحزاب السياسية الأخرى، خاصة الأحزاب ذات التوجه الإسلامى كحزب التكافل الاجتماعى الذى يؤكد فى برنامجه ارتباطه بالشريعة الإسلامية فى المبنى والمعنى، فإنه لم يتجه إلى التحالف مع الإخوان المسلمين، ويبدو أنه يحاول رؤية نموذج آخر للحزب الملتزم بالتقاليد والمبادئ الإسلامية، بعيدا عن تيار الإخوان المسلمين، كما يلاحظ اتجاه الحزب إلى عدم التورط فى ممارسات تؤدى إلى إلحاق الضرر به وفقا لتصريحات رئيس الحزب.[2]

والملاحظ أن بعض الأحزاب الصغيرة قد عالجت فى برامجها القضية الدينية ونظرت إلى الإسلام كأحد المكونات الرئيسية لثقافة الأمة، إلا أنها لم تتجه صوب التحالف أو الاتصال بالإخوان المسلمين، وربما يرجع ذلك إلى تورط بعض التيارات الإسلامية فى أعمال العنف التى وقعت خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٥، الأمر الذى ألحق أضرارا بالغة بالإخوان المسلمين بوصفهم التيار الأصيل الذى خرجت من عباءته معظم التيارات الإسلامية اللاحقة.

أما بالنسبة للشيوعيين، فلم تحدث محاولات ذات شأن من جانب الأحزاب الصغيرة للتحالف مع الحزب الشيوعى، الذى لم يحظ بالاعتراف القانونى حتى الآن، وإن كان هذا لم يمنع من مشاركة بعض الشيوعيين كأفراد فى بعض الندوات والمؤتمرات التى عقدتها بعض هذه الأحزاب.

٤- رؤية بعض الأحزاب الصغيرة للعلاقة مع القوى السياسية الأخرى

قدمت بعض الأحزاب الصغيرة أفكارا تتعلق بعلاقاتها مع القوى السياسية الأخرى، ومن ذلك ما أشار إليه حزب الخضر فى حملته الانتخابية عام ١٩٩٠ بضرورة التقاء مختلف التوجهات والقوى السياسية حول هدف واحد، وإن كان الحزب

---

[1] ديونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـ١٩٨٤، مرجع سابق، ص٢٦٦ - ص ٢٦٧.
[2] الأهرام ٢٠٠٢/٤/٣.

قد جعل الحفاظ على البيئة هو هذا الهدف، [1] إلا أن جوهر الفكرة يدور حول أهمية تقوية أوجه الالتقاء بين القوى السياسية فى الواقع السياسى المصرى، يؤكد هذا اهتمام الحزب بالحوار الوطنى عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وحرصه على إجراء مشاورات من أجل وضع ما توصل إليه هذا الحوار موضع التطبيق.

ويعبر حزب الجيل الديموقراطى عن رؤية مشابهة، حيث يدعو إلى تقديم رؤية حزبية جديدة للممارسة السياسية من خلال الحوار المستمر بين الأحزاب السياسية المصرية، بما فيها الحزب الحاكم، باعتبار أن الأحزاب هى جزء من النظام السياسى. [2] ويرفض رئيس حزب مصر ٢٠٠٠ وصف حزبه أو غيره بالأحزاب الصغيرة، ويرى أن كل الأحزاب لها دور فى الحياة السياسية، وأن الأحزاب التى ليس لها تمثيل فى مجلس الشعب اليوم سوف يكون لها فى الغد، كما يرفض وصف الأحزاب بأحزاب المعارضة، ويرى أن كل هذه الأحزاب تعمل من أجل مصر ومصالحها، [3] ومن ثم فهذه الرؤية تعنى ضرورة إفساح المجال للأحزاب المصرية كى تعمل معا من أجل تحقيق المصالح المصرية ولا يجب استبعادها أو تهميشها.

أما الحزب الاتحادى الديموقراطى، فقد أعلن أنه سيقوم باتصالات مع بقية الأحزاب المصرية من أجل تنسيق المواقف تجاه القضايا محل الاتفاق فيما بينها[4]، وهو ما لم يتحقق عمليا ، إلا أن هذا الإعلان بحد ذاته يوضح رؤية الحزب للعلاقة الممكنة مع القوى السياسية الأخرى.

ولاشك أن الواقع السياسى يوضح أن ثمة فجوة بين هذه الرؤى التى طرحتها الأحزاب الصغيرة وإمكانية تنفيذها على أرض الواقع، وهو ما يرجع إلى ضعف هذه الأحزاب أولا ، وتشابك القوى السياسية الأخرى فى إمكانية أن يؤدى التنسيق معها لنتيجة إيجابية بالنسبة لها.

---

(١) الأهرام الدولى ١٩٩٠/١١/٢٤.
(٢) الأهرام ٢٠٠٢/٨/٢٨.
(٣) الأهرام ٢٠٠٢/٨/٢٨.
(٤) الأهرام ٢٠٠٢/٨/٢٨.

رابعا : نحو رؤية لمستقبل العلاقة بين الأحزاب المصرية الصغيرة والأحزاب والقوى السياسية الأخرى

تتوقف العلاقة بين الأحزاب الصغيرة والأحزاب والقوى السياسية الأخرى فى مصر على عدة اعتبارات، أهمها ما يلى:

١-التفاعلات القائمة الآن فى الحياة السياسية المصرية بين الأحزاب الرئيسية، والتى تقوم على أساس الإقرار الضمنى من جانب أحزاب الوفد الجديد والتجمع والأحرار والناصرى بأن الحزب الوطنى الديموقراطى هو الحزب المسيطر، وهو يلعب دورا محوريا فى الحياة السياسية، وأن هذه الأحزاب تقوم بدور محدود فى إطار هذه الصياغة. وواقع الأمر، أن استمرار هذا الوضع يعنى استمرار استبعاد وتهميش الأحزاب الصغيرة فى سياق الحياة السياسية المعاصرة فى مصر، باعتبار أنها محدودة القوة والتأثير.

٢-التفاعلات القائمة من داخل الأحزاب الرئيسية ذاتها حيث تشهد الساحة الحزبية صراعات داخلية بعضها معلن كما هو الحال بالنسبة للناصرى والأحرار، وبعضها غير معلن كما هو الحال فى حزب الوفد الجديد. فنجاح هذه الأحزاب فى احتواء صراعاتها الداخلية سوف يؤدى إلى تقوية موقعها فى إطار الحياة السياسية المصرية، ويجعل مهمة الأحزاب الصغيرة لزيادة قدرتها على المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية تعتمد فى الأساس على مدى قدرتها على بقاء إطارها التنظيمى وقواعدها الشعبية، أما إخفاق الأحزاب الرئيسية فى احتواء صراعاتها الداخلية فمن شأنه، إحداث انشقاقات من داخلها وإضعافها، الأمر الذى قد يساعد على صعود بعض الأحزاب الصغيرة لتحل محلها كبديل لها فى نطاق الصيغة القائمة الآن.

٣- مدى قدرة الأحزاب الصغيرة على بناء قواعدها الشعبية وتكوين أرضية سياسية فى الحياة السياسية، فإذا ما نجحت هذه الأحزاب أو بعضها فى التوصل إلى ذلك، وتقديم خطاب سياسى جماهيرى جديد جاذب لعناصر جديدة من القوى السياسية المصرية، فإن هذه الأحزاب التى توفق فى ذلك الاتجاه، يمكن أن تتحول إلى قوة سياسية مؤثرة وتخرج من دائرة الأحزاب الصغيرة.

٤- إمكانية حدوث تحالفات بين الأحزاب الصغيرة، بما يؤدى إلى توفير موارد وإمكانات ملائمة للعمل الحزبى المشترك، وهو ما يؤدى إلى احتمال زيادة قدرتها على التأثير فى الواقع السياسى المصرى.

٥- إمكانية حدوث اندماجات بين الأحزاب الصغيرة والأحزاب الرئيسية، فالأحزاب المعبرة عن فكر مصر الفتاة القديم تندمج معا، وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب ذات التوجه القومى العربى، أو الأحزاب ذات الطابع اليسارى، كما يمكن أن نتصور حدوث اندماجات فى صفوف القوى الليبرالية فى إطار حزب الوفد الجديد.

٦- هناك معضلة يعتقد استمرارها فى المرحلة المقبلة، وهى معضلة التيار الاسلامى، حيث أن قانون الأحزاب يحظر إقامة أحزاب على أساس دينى أو طائفى، ويحظر استخدام العنف أو وجود تكوينات مسلحة للاحزاب السياسية، وكلها أمور تبقى التيار الاسلامى بفصائله المختلفة خارج نطاق اللعبة السياسية، بالرغم من توافر قاعدة جماهيرية لهذا التيار لا يمكن تجاهلها، وهذه المعضلة قد تجعل بعض عناصر هذا التيار تنخرط فى بعض الأحزاب الصغيرة، إلا أن هذا الانخراط يواجه عدة إشكاليات أهمها، أن الأحزاب الصغيرة لا تقبل هذا الانخراط إلا فى إطار مبادئها والتى قد لاتتلاقى بالضرورة مع مبادئ التيار الاسلامى، كما أن الأحزاب الصغيرة سوف تحرص على عدم إتاحة الفرصة لهذه العناصر على السيطرة على المواقع القيادية فيها، وذلك من خلال الاسترشاد بالتجربة السلبية لحزب العمل المجمد نشاطه حتى الآن.

والواقع أن حل معضلة التيار الاسلامى تتطلب مراجعة شاملة من جانب القوى الممثلة لهذا التيار، خاصة الإخوان المسلمين لتجربتها السياسية خلال المرحلة الماضية، مع الأخذ فى الاعتبار الظروف الموضوعية الجديدة القائمة فى الواقع السياسى المصرى، بما فيها الحزب الوطنى الديمقراطى، من أجل التوصل الى صياغة جديدة ملائمة للعمل الحزبى فى عصر جديد ملئ بالمتغيرات السريعة والمتلاحقة.

وعلى ضوء الاعتبارات السابقة، يمكن تقديم السيناريوهات التالية لمستقبل العلاقة بين الأحزاب الصغيرة والأحزاب والقوى السياسية الأخرى فى مصر.

١- سيناريو اندماج الأحزاب الصغيرة فى الأحزاب الرئيسية

يقوم هذا السيناريو على أساس ان المعطيات الراهنة توضح انكماش حجم تمثيل بعض الأحزاب الرئيسية فى مجلس الشعب، وانكماش حجم العضوية فيها، إضافة إلى أن أيا من الأحزاب الصغيرة القائمة لم يبرز له نشاط سياسى ذو ثقل، كما أن بعض الأحزاب الصغيرة هى امتداد أو انشقاق من أحزاب أخرى قائمة.

ومن ثم فقد يمثل الاندماج أحد البدائل المتاحة أمام بعض الأحزاب الرئيسية وكذلك أمام بعض الأحزاب الصغيرة، من أجل الحفاظ على الامتياز فى سياق الحياة السياسية، كما أن هذا الاندماج قد يمثل حلا لبعض المشكلات التى تواجه بعض الأحزاب كحزب

العمل على سبيل المثال، كما أن هذا البديل قد يؤدى إلى إعادة رسم خريطة الأحزاب السياسية المصرية، بحيث يكون عددها أقل وفعاليتها أكبر.

٢- سيناريو التحالف بين الأحزاب الصغيرة

يقوم هذا الطرح على أساس أن تكوين تحالف بين مجموعتين من هذه الأحزاب، أو بينهما سوف يمثل حلا لمشكلة ضعف الموارد التى تواجه هذه الأحزاب، وسوف يساعدها على بناء قواعدها التنظيمية، ويؤدى إلى إمكانية مشاركتها فى أى انتخابات نيابية قادمة بقوائم مشتركة، خاصة وأن بعضها واجه فى انتخابات سابقة مشكلة عدم توافر العدد الملائم من المرشحين، الأمر الذى أدى إلى ضعف مشاركتهما فى الانتخابات ، ويعطى هذا السيناريو فى حالة تحققه وزنا أكبر لهذه الأحزاب فى المعادلة السياسية، كما أنه قد يساعدها فى الحصول على عدد من المقاعد داخل مجلس الشعب ، الأمر الذى يعطيها دفعة قوية فى حال تحقق هذا السيناريو .

٣- سيناريو التآكل والتحلل

يشير هذا البديل إلى أن استمرار ضعف الأحزاب الصغيرة وعدم قدرتها على ممارسة نشاط سياسى مؤثر ، مع استمرار استبعادها وتهميشها من جانب الأحزاب الرئيسية، يؤدى إلى تآكل هذه الأحزاب وتحللها، خاصة فى ظل ما تعانيه بعض هذه الأحزاب من صراعات داخلية.

٤- سيناريو تغيير المعادلة السياسية القائمة

يرمى هذا الاحتمال إلى إمكانية اتجاه النظام السياسى إلى تغيير المعادلة السياسية الحزبية القائمة على وجود حزب مسيطر ، بما يؤدى إلى مشاركة أوسع للأحزاب السياسية الأخرى، الأمر الذى يتيح الفرصة للأحزاب الصغيرة للقيام بدور أوسع فى سباق الحياة السياسية والحزبية.

هذه سيناريوهات أربعة حول مستقبل العلاقة بين الأحزاب الصغيرة والأحزاب والقوى السياسية الأخرى فى مصر، فى ظل اعتبارات الواقع السياسى الراهن.



القسم الثامن

نحـــو نظـــام حزبـــى جديـــد

د . نجوى ابراهيم محمود

أجمع المحللون السياسيون على أن ركودا قد أصاب الحياة السياسية والعمل الحزبى فى مصر. فلقد أفرزت الساحة سبعة عشر حزبا حتى منتصف عام ٢٠٠٣، معظمها ليس له رصيد جماهيرى ولا تواجد له فى الشارع السياسى. أحد هذه الأحزاب وهو حزب العمل الاشتراكى صدر قرار من لجنة شئون الأحزاب السياسية بوقف نشاطه وبطلب صدور حكم بحله من المحكمة الإدارية العليا.

كما تجمدت خمسة أحزاب أخرى، وهى حزب مصر العربى الاشتراكى، الأحرار الاشتراكيين، مصر الفتاة الجديد، الشعب الديمقراطى، وحتى حزب الوفاق القومى الوليد لم يسلم من الخلاف بسبب النزاع حول رئاسة الحزب. وأصبحت معظم الأحزاب الأخرى مجرد منابر إعلامية من خلال صحيفة، ومن خلال تواجد محدود غير مؤثر فى الحياة السياسية.

ومع افتراض أن الأحزاب المتواجدة حاليا تتوافر فيها الأركان والشروط الضرورية لتكوين حزب سياسى، فما هى الأسباب الحقيقية فى أزمة الأحزاب السياسية فى مصر؟ هل هى القيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية المحيطة بها؟ أم أن ذلك يعود إلى قصور فى أداء الأحزاب نفسها؟ وبمعنى آخر، من هو المسئول عن قصور الأداء الحزبى، هل هى الدولة أم الأحزاب أم الاثنان معا؟.

ويهدف هذا القسم الختامى من دراسة الأحزاب الصغيرة فى مصر إلى تحديد الأسباب الحقيقية التى تعوق النظام الحزبى فى مصر، واستشراف كيفية تفعيل هذا النظام دعما للمسار الديمقراطى وحرصا على شرعية النظام السياسى.

أولا - النظم الحزبية والاستقرار السياسى

أن الأحزاب فى دول العالم الثالث تختلف بشكل أو آخر وبدرجات متفاوتة عن المعنى الحقيقى للحزب السياسى. فمعظمها أحزاب ضعيفة هزيله الأيديولوجية وهشة التنظيم، إلى حد أنها توصف بأنها مجرد تجمعات فضفاضة للتكتلات الشخصية، وبأنها مجرد أدوات لذوى النفوذ والنخب الصغيرة .[١]

[١] د.اسامة الغزالى حرب، **الأحزاب السياسية فى العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٧، ص١٦٨.

لذلك فالأحزاب ـ كجماعات رسمية ـ هي أقل في أهميتها من جماعات رسمية أخرى مثل الجيش والبيروقراطية. ومع ذلك فإن استقرار النظم السياسية في دول العالم الثالث يرتبط إلى حد كبير بقوة أحزابها السياسية.

وفى ضوء هذا، ومن زاوية التنمية السياسية، فإن أحد التحديات الهامة التى تواجه هذه النظم السياسية هي كيفية تهيئة المناخ لنظامها الحزبى للتطور والتكيف، وتدعيم قدرته على استيعاب القوى الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية التى يولدها التحديث. والأهم من ذلك إيجاد الأطر الدستورية والقانونية التى تحفز العمل الحزبى. وفى حالة التعددية الحزبية، يصبح عدد الأحزاب مهماً فقط من زاوية تأثيرها على قدرة النظام على توفير القنوات المؤسسية الضرورية للاستقرار السياسى.

أن الأحزاب السياسية فى دول العالم الثالث تناط بها وظائف ومهام تفوق الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية بشكل عام. وتتأثر قدرة المجتمعات على مواجهة أعباء التحديث وأزمات التنمية السياسية إلى حد بعيد بأنواع الأحزاب القائمة فيها ومدى فاعليتها .. فالأحزاب السياسية فى المجتمع الآخذ بالتحديث تصبح بالتدريج أكثر وعياً بنفسها كمجموعات وبمصالحها ومطالبها فى علاقتها بالقيادات وبغيرها من الجماعات. كما أن الأحزاب هى أدوات للتنشئة السياسية تمارس من خلالها تأثيراتها على قضايا التنمية السياسية وأهمها الشرعية والمشاركة، وكل ذلك يتأثر بأطر الثقافة السياسية السائدة.

١- الأحزاب والشرعية

أن الأحزاب كانت دائما أداة هامة بل وناجحة بشكل عام فى توطيد أركان السلطة القومية الشرعية، فهى أدوات لكسب التأييد الشعبى، وهذا يفسر لجوء الحكومات السلطوية لتنظيم حزب سياسى. على أن أحد المؤشرات الهامة ذات الدلالة فى التعريف على مدى شرعية النظام تتمثل فى ملاحظة عملية "الخلافة" فى النظام السياسى، أى كيفية انتقال القيادة من شخص لآخر، وأيضا ـ وذلك هو الأمر الأكثر صعوبة ـ من حزب لآخر .[1]

أن عملية الخلافة تمثل اختبارا لقضية الشرعية، لأن السلطة عندما تتداول يصبح على الأفراد فى النظام السياسى أن يقرروا ما إذا كان ولاؤهم للأشخاص الذين كانوا فى السلطة، أم لنظام الحكم نفسه؟.

وفى حين تقدم الأمم المتقدمة ذات النظام الحزبى المستقر أمثلة متعددة للانتقال السلمى للسلطة من حزب إلى آخر، فإن تلك النقطة على وجه التحديد تمثل أحد

[1] المرجع السابق، ص٢٠١

المؤشرات المهمة على أزمة النظم الحزبية فى البلاد المتخلفة بشكل عام. وواقع الأمر، أن إغفال بعض القيادات السياسية لهذه الحقيقة والسماح بتعدد الأحزاب فقط من أجل إعطاء المظهر الشكلى للتعددية الحزبية، هو أمر قد ينذر بعواقب وخيمة فى شكل حركات عنيفة تبرر وجودها بأنه ضرورى لإيقاف اللعبة الديمقراطية الزائفة. والنخبة الحاكمة فى كثير من دول العالم الثالث لا تزال تصر على تجاهل هذه الحقيقة، رغم بداهتها. فبدون إمكانية حقيقية لتداول السلطة بطريقة سلمية وقانونية، والإصرار على بقاء طرق التغيير فى السلطة محصورة فى أساليب الانقلابات العسكرية أو وفاة رئيس الدولة أو إمكانية حدوث ثورة، لا يمكن الحديث عن تعددية سياسية حقيقية ولن تزيد مبادرات التعددية "المقيدة" عن كونها أساليب متكررة لاحتواء المطالب الشعبية المتزايدة، مع استمرار الدولة فى تضخيم سلطاتها وأجهزتها على حساب المجتمع المدنى وتكويناته. [1]

٢- الأحزاب والمشاركة

لاشك أن الأحزاب السياسية تقدم الإطار الأكثر ملاءمة لتحقيق المشاركة السياسية. على أن مجرد وجود النظام الحزبى لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية. فبعض النظم الحزبية تتجه للحد من المشاركة للحفاظ على مكاسب الطبقة المسيطرة وامتيازاتها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية، والأحزاب كآلية للمشاركة السياسية تتأثر بعدد من المتغيرات.

أ- إطار سياسى ديمقراطى

هناك أركان أساسية يقوم عليها الإطار الديمقراطى، مثل احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، وخاصة حق اعتناق الرأى والتعبير عنه والمساءلة والشفافية وحرية واستقلالية المنظمات السياسية والنقابية وحرية إصدار الصحف، والتزام أجهزة الإعلام الجماهيرية بالتنوع فى الرأى ووجود نظام انتخابى سليم.

ب- وجود مجتمع مدنى فاعل

يصعب على المواطنين المساهمة بنشاط فى الحياة السياسية فى غيبة منظمات المجتمع المدنى، كالنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الثقافية والاجتماعية، لأن هذه المنظمات هى المؤسسات التى تجتذب المواطن للمشاركة وتؤهله لها. وإذا لم تكن هذه المنظمات على قدر كاف من الحيوية والفاعلية، فإن المشاركة السياسية ستكون محدودة ولن تحقق الهدف المطلوب منها.

---

[1] د.نيفين عبد الخالق مصطفى، الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ديسمبر ١٩٩٣، ص٤٨

وفى كثير من دول العالم الثالث، تكون هذه المنظمات صورية وشكلية ومحاصرة بالعديد من القيود القانونية التى تحول دون قدرتها على التأثير، لذلك لابد من إزالة هذه القيود وتمكين هذه المنظمات من القيام بدورها . [١]

جـ- ثقافة تعددية

تلعب الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع دورا مؤثرا، ويتجلى ذلك فيما اذا كانت القيم التى تجسدها هذه الثقافة تؤكد المساواة بين المواطنين، وتشجع على العمل الجماعى والمواقف الإيجابية والتسامح، وتعترف بالأخر وتقبل الحوار والإقناع كوسيلة لحسم الخلاف. ومن المهم تعديل الإطار الثقافى الموروث إذا لم يكن يخدم عملية المشاركة. ويتطلب إحداث تغيير فى البيئة الثقافية والمعنوية للنظام السياسى فترة زمنية طويلة نسبيا، ومؤسسات المجتمع المدنى لها دورها فى تغيير الثقافة السياسية من خلال الممارسة الديمقراطية والتنشئة السياسية والإعداد لقيادات شابه. [٢] والاشكالية هى كيف تستطيع مؤسسات المجتمع المدنى الاضطلاع بهذا الدور، فى الوقت الذى تفتقد ممارسات الكثير منها للمعايير والقيم التى تشكل جوهر التحول الديمقراطى.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين للمشاركة السياسية من خلال الأحزاب:

(أولا) المشاركة بالانتماء الحزبى المحدود: وهنا يسمح النظام السياسى للجماعات المختلفة بتنظيم أحزابها الخاصة مع حرمانها من الوصول إلى السلطة، والحد بالتالى من مشاركتها فى النظام. وفى ظل الانتماء الحزبى المحدود يظهر ما يسميه لابالومبارا ووينر بالأحزاب المغتربة، وهى تلك الأحزاب التى لا يسمح لها بالمشاركة الفعلية فى الحكم وتتجه شعارات الحزب إلى زرع إحساس الولاء للحزب أو لطبقة اجتماعية أو جماعة دينية اكثر منه للأمة أو للنظام السياسى الحاكم. [٣]

(ثانيا) الانتماء الحزبى الكامل: يقصد به منح الأفراد والجماعات حقوق المشاركة السياسية الكاملة، إما لأنه لا ينظر لتوسيع المشاركة كتهديد خطير لبقاء النظام أو لأنه يعتبر الالتزام بالمشاركة نفسه من القوة، بحيث يطغى على أى تهديدات يتعرض لها النظام.

---

[١] نجاد البرعى (محرر)، **إصلاح النظام الانتخابى**، القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٧، ص٤٢.

[٢] د. أمانى قنديل ، **عملية التحول الديمقراطى فى مصر ١٩٨١- ١٩٩٣**، القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الانمائية ،١٩٩٥، ص٢١٨ .

[3] Joseph Lapalomlara and Myron Weiner (eds), **political Parties and Political Deuelopment**, Princeton: (Princeton University Press, 1966, P . 406)

ثانيا- معالم التجربة الحزبية فى مصر

أن مراجعة الخريطة الحزبية فى مصر تكشف عن عدد من الحقائق وهى:

١ـ عمق التفاوت فى القدرة التنافسية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، وترجيح الكفة لصالح الأول لعدة أسباب تتعلق بالتداخل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة، ورئاسة القيادة السياسية للحزب الحاكم، والسيطرة على وسائل الاتصال الجماهيرى، والانفراد بوضع القوانين الانتخابية والقوانين المنظمة للدعاية الانتخابية، واحتلال الحزب الوطنى لمركز النظام الانتخابى (بين اليمين واليسار) بما يشير إلى قدرته على فرض التوازنات والتحكم فيها من خلال توزيع الأدوار والتحالفات، والقدرة التنافسية تتوقف جزئيا على هذه التوازنات. ويعزز من قدرة الحزب الوطنى التنافسية، الانقسام الاجتماعى إلى شريحتين الأولى تملك وتستفيد من الوضع القائم، وأخرى مسحوقة وترغب فى التغيير، وفى ظل الاستقطاب الحزبى يمثل الحزب الوطنى الشريحة الأولى وتمثل المعارضة الشريحة الثانية. وهذا الشعور أدى إلى تقاعس الشريحة الثانية عن التصويت وافتقادها الأمل فى إحداث التغيير المطلوب عن طريق الانتخابات. [1]

٢ـهناك ضعف فى القدرة التنافسية للأحزاب الصغيرة التى لا يمتلك أغلبها صحفا حزبية، وتفتقر لقنوات الاتصال الفعالة مع الرأى العام، لذلك فهى ترشح عددا محدودا من المرشحين فى الانتخابات، وتقتصر على عدد محدود من الدوائر فى تلك الانتخابات، وعادة لا ينجح أحد من مرشحيها فى الانتخابات، ويزيد من ضعف هذه الأحزاب أمور كثيرة تتعلق بأن أغلب هذه الأحزاب ليس لها رصيد أو تاريخ سياسى أو وطنى، وهى من المؤهلات المهمة لخوض العمل الحزبى والسياسى. إضافة إلى ذلك، هناك تزايد فى حدة التوتر الداخلى والخلاف على الرئاسة وحدوث انشقاقات فى أكثر من حزب. من ناحية أخرى، فإن غالبية الأحزاب تقديم برامج تتميز بضعف المصداقية وصعوبة التنفيذ.وحتى أحزاب المعارضة الأكبر حجما والتى استطاعت أن تحقق تمثيلا لها داخل البرلمان ، تقلص وجودها بشكل ملحوظ من ٥٧ نائبا عام ١٩٨٤ إلى ١٧ نائبا فقط فى عام ٢٠٠٠ فى مجلس الشعب، ناهيك عن انعكاس هذا الوجود المحدود على ضعف مستوى أدائها الرقابى والتشريعى.

ولقد كشفت إحدى الدراسات التى تناولت بالتحليل الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٠ عن مؤشرات تدل على تصاعد أزمة الأحزاب السياسية، حيث لم توفق فى تحقيق

---

[1] صلاح سالم زرنوقة، المنافسة الحزبية فى مصر ١٩٧٦-١٩٩٠، القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ١٩٩٤، ص٢٢٨، ص٢٢٩.

تواصل مع الجماهير أو طرح رؤية أو برنامج يجتذبهم ويعمل على تحسين واقعهم الاقتصادى والاجتماعى (ينطبق هذا على الحزب الحاكم الذى شهد هبوطا حادا فى عدد ممثليه، وينطبق أيضا على أحزاب المعارضة) وشهدت هذه الانتخابات سقوط العديد من رموز الأحزاب ومرشحيهم بل وفشل بعض رؤساء الأحزاب فى إقناع أبناء دوائرهم بقدرتهم على تمثيلهم فى تلك الانتخابات. وأبرز ما كان واضحا فى تحركات مرشحى الأحزاب، هو اتجاه كل مرشح إلى بناء تحالفاته وتربيطاته الانتخابية بعيدا عن مرشح الحزب الآخر فى الدائرة، وهذه الظاهرة كانت واضحة بالنسبة لمعظم الأحزاب باستثناء حزب التجمع، [1] وقد كان هذا الوضع مؤشرا على حقيقتين:

أ- أن أعضاء الأحزاب لم يعودوا فى حالة انتماء حزبى عن قناعة، حيث إنهم لم يترددوا فى خلع الرداء الحزبى فى أقرب فرصة.

ب- أن التصويت كان يتم على أسس شخصية بحتة، وبعيدا عن الانتماء الحزبى لذا نجحت الأغلبية العظمى من أعضاء المجلس تحت راية المستقلين وبعيدا عن مظلة الأحزاب.

٣- إن ازدياد ظاهرة المستقلين جاءت تأكيدا ومؤشرا على زيادة الاقتناع بعدم فاعلية الانتماء الحزبى، وعكست الأزمة العميقة التى تعيشها الأحزاب السياسية المصرية. جدير بالذكر، أن المستقلين فى انتخابات ٢٠٠٠ ضموا تيارات سياسية متنوعة، فهناك التكتل الأكبر ويشمل المنشقين عن الحزب الوطنى والمستبعدين من قوائمه، وهناك أيضا مستقلون اختلفوا مع أحزابهم أو رفضوا الانضمام إلى الأحزاب القائمة رغم تكوينهم السياسى. والمهم أن ظاهرة المستقلين قدمت بديلا سياسيا وحيدا أمام القوى المحجوبة عن الشرعية، التى لم يبق منها سوى التيار الإسلامى وبعض ما تبقى من الشيوعيين الذين لم ينخرطوا فى حزب التجمع.

والدور المتصاعد لظاهرة المستقلين لم يعبر فقط عن الغياب شبه الكامل للأحزاب السياسية، ولكنه عبر أيضا عن غياب قيمة المؤسسية فى الحياة العامة فى مصر، بمعنى غياب الإطار السياسى الذى يوجه حركة الغالبية الساحقة من المرشحين. [2]

---

[1] د. محمد سعد أبو عامود، التفاعلات بين الأحزاب والقوى السياسية، فى د. هالة مصطفى (محرر) انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١، ص٨٢.

[2] المرجع السابق، ص٨٩.

ثالثاً- تفعيل النظام الحزبى

حاولت العديد من الدوائر العلمية والبحثية تحليل أسباب فشل النظام الحزبى وجموده، ومنها من يرى حتمية تغيير الأطر السياسية والدستورية والتشريعية، ورؤى أخرى ترى ضرورة قيام الأحزاب بمراجعة أساليب الممارسة وآليات العمل داخلها دون إغفال ضرورة الاصلاح السياسى الشامل.

١- تغيير الأطر السياسية والدستورية والتشريعية

أ- إصلاح دستورى أولاً

أن محاولة الإصلاح الشامل فى أوضاع أي دولة لابد أن تثير البحث فى طريقة ممارسة السلطة فى هذه الدولة. والدستور هو المرشد الرسمى لشئون الحكم. لذلك فإن الحديث عن الإصلاح لا يتم بغير البحث فى موضوع الدستور، وما اذا كان الدستور القائم إطاراً مناسباً لهذا الإصلاح، أم يتعين تغييره كجزء من عملية الإصلاح ذاتها. ومع التطور السريع فى الأوضاع المادية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، تتسع الفجوة بين الدستور ومضمونه الاجتماعى والسياسى، مما يجعله غير مناسب للأوضاع الجديدة فى الدولة، وبالتالى عبئاً على استقرارها ومصدراً للتوتر الاجتماعى والسياسى فيها.

والدستور فى حقيقة الأمر هو بمثابة أهم عقد اجتماعى بين الشعب والسلطات العامة فى الدولة، وأنه لا يحقق الغرض منه إلا إذا أسهم فى بناء الثقة المتبادلة بين هذه الأطراف عن طريق المشاركة الحقيقية من جانب الشعب.[1]

وقد تعرض الدستور المصرى لموضوع الأحزاب السياسية فى مادة واحدة هى المادة الخامسة والتى تنص على (أن يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد حزبى، وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور، وينظم القانون الأحزاب السياسية).

وفى حين أكدت معظم القوى المعارضة والوطنية عدم ملاءمة الدستور الذى صدر عام ١٩٧١ وتعديلاته المحدودة ١٩٨٠ مع التعددية الحزبية وإمكانية تداول السلطة،[2] أثبتت مؤشرات أحد البحوث الميدانية التى أجراها المركز القومى للبحوث

---

[1] د. إبراهيم شحاته، وصيتى لبلادى .. نحو دستور جديد لمصر، الجزء الثالث، القاهرة: مركز بن خلدون، ١٩٩٦، ص١٤

[2] د. مصطفى كامل السيد (محرر)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٦، ص ٣٧٦.

الاجتماعية والجنائية، ضرورة تغيير النظام الدستورى الملئ بالتناقضات والذى يكشف عن وجود اختلال هيكلى فى التوازن بين السلطات الدستورية، فالبنية الأساسية للنظام السياسى المصرى قائمة على عدم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الأخيرة وهو ما يتطلب مراجعة هيكل توزيع السلطات فى ضوء علاقته بالحياة الحزبية. وأثبتت نتيجة الاستطلاع أن حوالى ٨٩,٦% من العينة يرون ضرورة تعديل الدستور أو بعض بنوده لكى يتفق مع التعددية السياسية. [١]

ب- ضرورة إيجاد إطار قانونى ديمقراطى

هناك عدد من القوانين التى تحول دون إزدهار التعددية ونضجها، وعلى رأس تلك القوانين قانون الأحزاب السياسية، والقوانين المرتبطة بالنظام الانتخابى.

(أولاً) قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧

وضع قانون الأحزاب السياسية (قانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧) ضوابط لإنشاء الأحزاب، وضوابط أخرى للممارسة الحزبية قيدت من نشأة الأحزاب وأثرت سلباً على تمثيل كافة القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال هذه التنظيمات.

ولقد تعددت الآراء بشأن تقييم هذا القانون والرأى الغالب أن هذا القانون يلعب دوراً كبيراً فى تعويق العمل الحزبى، أما الرأى الآخر فيرى أن المشكلة الحقيقية ليست فى هذا القانون ولكن فى وجود معوقات أخرى منها غياب المنافسة الحقيقية بين الأحزاب السياسية.

وقبل تناول وجهتى النظر، لابد من الإشارة إلى الظروف التى أحاطت بإصدار هذا القانون والتعديلات التى أدخلت عليه لأنها قد ساهمت فى إحاطة العمل الحزبى بالقيود منذ نشأته وحتى اليوم.

فلقد صدر هذا القانون بين واقعتين إحداهما داخلية وهى الانتفاضة الشعبية فى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، والثانية خارجية وهى سفر الرئيس السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧. لذلك فالبعض يرى أن دوافع إصدار قانون الأحزاب كان ضغطاً داخلياً بعد الانتفاضة الشعبية فى يناير ١٩٧٧، وتطلعاً لإبهار الخارج والغرب على وجه الخصوص بنظام الحكم الديمقراطى القائم فى مصر على التعددية الحزبية. إن هذه الخلفية هامة لفهم المأزق الذى تعانيه هذه التجربة خاصة أنه السبب الرئيسى الذى حكم حركة التعددية وأبقى عليها مقيدة حتى اليوم.

---

[١] د. أمانى قنديل (محرر)، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية، التقرير الأول ... استطلاع رأى عينة من النخبة، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩١، ص ١٤٧.

وكان بعض المستقلين والمعارضين لقانون الأحزاب قد لاحظوا أن نصوص الدستور وبناءه وأهدافه لم تسمح بأى تعددية حزبية أثناء مناقشة مشروع قانون الأحزاب، وأكدوا على عدم دستورية القانون وضرورة تعديل الدستور أولاً. وهى المعارضات التى انتهت بانسحابهم بعد أن انحازت الأغلبية لإصدار القانون الحالى.[1]

وقد كان القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذى صدر فى ٢ يوليو قد أدخلت عليه عدة تعديلات بالقانون رقم ٧٨/٣٣، ٧٩/٣٦، ٨٠/١٤٤، ٨١/٣٠، ٨١/١٥٦، ٩٢/١٠٨، والقانون رقم ٩٤/٢٢١. وزادت تلك التعديلات من القيود التى فرضت على التجربة الحزبية، خاصة فى المرحلة الأولى، إذ جاءت عقب أحداث سياسية شهدتها البلاد، وكان الهدف من هذه التعديلات هو الحد من المعارضة.

والرأى الذى يعارض قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ – من حيث المبدأ – يرى إن جميع الدول الديمقراطية يكون تأسيس الأحزاب فيها بالإخطار، وكان هذا الأمر هو ذاته المعمول به قبل ثورة ١٩٥٢، حيث كان التأسيس يتم بالإخطار فقط. من ناحية أخرى، فإن المشرع ليس مطلق اليد فى وضع القوانين المتصلة بهذه الموضوعات بحيث يقيد من جوهرها ومن ممارساتها بما يخل بالروح الديمقراطية للنظام. وقد ذكر هذا فى عدد من المواثيق الدولية منها "العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية" الذى صدقت عليه مصر والمنشور بالجريدة الرسمية، وبدأ العمل به اعتباراً من ١٤ إبريل ١٩٨٢.[2]

أما فيما يتعلق بنصوص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، فلقد تركزت معظم الانتقادات حول بعض النقاط.

فبداية، إن لجنة الأحزاب السياسية بتشكيلها المنصوص عليه فى القانون تدين بالولاء للسلطة التنفيذية، كما أنها تضم قيادات الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم.

إضافة إلى ذلك، هناك القيود التى أوردتها المادة الرابعة، والتى تشترط لتأسيس واستمرار أى حزب سياسى على عدم تعارض مقوماته وأهدافه مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية. وهذه العبارة فضفاضة، ويصعب أن تخضع للضبط القانونى السليم، وهو ما يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام السلطة لمنع تكوين الحزب أو القضاء عليه، بحجة

---

[1] انظر تعقيب أحمد عبد الحفيظ فى مؤتمر الأحزاب السياسية الذى عقدته جماعة تنمية الديمقراطية بالقاهرة فى ٥-٦ مايو ١٩٩٩، فى أحمد المسلمانى (محرر)، **الأحزاب السياسية فى مصر الواقع والمستقبل**، القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ص٦١.

[2] مداخلة د. عاطف البنا فى مؤتمر الأحزاب السياسية، فى أحمد المسلمانى (محرر)، مرجع سابق، ص ٥١.

أنه لم يلتزم بالمبادئ المشار إليها. أن هذه القيود بالإضافة إلى عدم دستوريتها فإنها لا يمكنها أن تقف أمام التطور وما يحدث من مراجعة لمبادئ ثورة ٢٣ يوليو و ١٥ مايو، فلقد تحولت مصر إلى الليبرالية الاقتصادية والسياسية، ومبادئ ٢٣ يوليو فى طريقها للتعديل، فهل يتصور أن يظل هناك نص يحرم أحد الأحزاب لمجرد أنه لا يتفق ومبادئ ٢٣ يولية؟ [١]

من ناحية أخرى، فإن حظر تكوين الأحزاب على أساس طبقى أو فئوى لا يمكن فهمه، إذ أن الأحزاب أصلها ظواهر اجتماعية تقوم على تجميع الفئات الاجتماعية أو الطبقات أصحاب المصالح الواحدة (المادة الثالثة).

إضافة إلى ذلك، فإن تشكيل محكمة الأحزاب من عناصر غير قضائية، ونوع الرقابة الذى تمارسه هذه المحكمة طبقاً لقانون الأحزاب يقطع بالطبيعة السياسية الصرفة لهذه الرقابة، حيث تقتضى ممارستها تحليل برامج الأحزاب وأهدافها وأساليبها، وصولاً لتطبيق القانون عليها، وكلها مسائل سياسية بحته لا يمكن ضبطها قانونا. [٢] (المادة الثامنة).

وأخيراً وليس أخيراً، منحت اللجنة صلاحيات واسعة، منها وقف نشاط أى حزب إذا كان هناك خروج عن قيم المجتمع أو ارتكب أفعالاً تهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى (وهى عبارات مطاطة غير محددة). ولقد أثر القانون وسلطات لجنة الأحزاب سلباً على الحياة الحزبية، حيث جعل المرور للحياة السياسية والبرلمانية للأحزاب من خلال هذه اللجنة التى أقرت عدداً محدوداً جداً من الأحزاب، كما تسببت فى بقاء قوى سياسية واجتماعية خارج إطار الشرعية، ومن أهمها القوى الإسلامية التى لجأت إلى قنوات أخرى للتعبير عن نفسها (الاندماج مع أحزاب أخرى أو ممارسة نشاطها من خلال نقابات مهنية). لذلك فلقد ذهب ٨٧% من العينة فى استطلاع الرأى سابق الإشارة إليه، إلى المناداة بضرورة تغيير قانون الأحزاب.[٣] كما رأى بعض المتخصصين أن القانون الحالى يشوب كثيراً من أحكامه عدم الدستورية، وأن المحكمة الدستورية العليا قررت عدم دستورية بعض أحكامه (كأحكام العزل السياسى) كما اجتهدت المحكمة العليا الإدارية للتخفيف من حدة بعض الأحكام الأخرى (شرط تميز برامج الأحزاب). [٤]

---

[١] د. نبيلة عبد الحليم كامل، **حرية تكوين الأحزاب السياسية فى مصر بين النص القانونى والواقع السياسى**، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص ٥٧.

[٢] مداخلة أحمد عبد الحفيظ فى مؤتمر الأحزاب السياسية، فى أحمد السلمانى (محرر)، **مرجع سابق**، ص ٦٣.

[٣] د. أمانى قنديل (محرر)، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية، **مرجع سابق**، ص ١٤٧.

[٤] د. نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص ١٩٩.

وفى المقابل، هناك رأى آخر يرى أن تعديل هذا القانون لن يحل أزمة الأحزاب السياسية، لأن بعض الدول الديمقراطية الكبرى يتسابق فيها حزبان أو ثلاثة، وقوتها تكمن فى قلة عددها وتميز برامجها وقدرتها على التنافس. لذلك فإن كثرة الأحزاب لا تحل المشكلة، وإطلاق حرية تأسيسها لن يرفع من كفاءتها. بل أن كثرة الأحزاب يمكن أن تزيد الشقاق والصراع، وهذا الرأى لا ينفى أهمية ضرورة تفسير منهج لجنة شئون الأحزاب الرافض لتأسيس الأحزاب، خاصة وأن المنهج قد استقر منذ عام ١٩٧٨ ولم يشذ عنه سوى الموافقة الأخيرة على حزب الوفاق القومى الذى يعتبر الآن حزبا مجمدا نتيجة للخلاف على رئاسته !! فهل المشكلة فى منهج اللجنة أم فى طلبات التأسيس غير مستوفاة الشروط؟ ويرى أصحاب هذا الرأى أن إصدار قانون تنظيم الأحزاب وما تضمنه من شروط مباح متى عهد الدستور إلى القانون هذا التنظيم. لذلك فإن المشكلة الأساسية هى غياب المنافسة الحقيقية بين الأحزاب السياسية، وبأنها لن تتحقق إلا بإصلاح النظام الانتخابى. [1]

(ثانيا) إصلاح النظام الانتخابى. [2]

إن قضية إصلاح النظام الانتخابى لا تنفصل عن قضية الإصلاح السياسى الشامل. وتكمن مدى فاعلية النظام الانتخابى فى إتاحة الفرصة أمام جميع التيارات السياسية الفاعلة فى المجتمع على قدم المساواة وتوسيع قاعدة المشاركة، وذلك عن طريق إتاحة مناخ انتخابى حر يفرز نتيجة تعبر عن حقيقة الشارع المصرى، وإرادة المواطنين بغير تسلط أو سيطرة. وحتى الآن هناك جدل واسع حول الشكل الأفضل للنظام الانتخابى فى مصر. فالنظام الانتخابى قد أفرز نوابا كانوا مادة للهجوم والنقد والسخرية الشديدة. والإشكالية ليست فى تحديد ماهية النظام الانتخابى، هل هو انتخاب فردى أو بالقائمة، [3] ولكن الأهم هو توفير الضمانات والشفافية فى المناخ الذى تتم فيه العملية

---

[1] شوقى السيد، قراءة فى نظام الأحزاب المصرية من زاوية قانونية، فى أحمد المسلمانى (محرر)، **مرجع سابق**، ص ٤٧.

[2] حول الطروحات المختلفة لإصلاح النظام الانتخابى، انظر **جريدة الأهرام** أعداد مختلفة أيام ٩، ١٦، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٢.

[3] أبرز البحث الميدانى سابق الإشارة إليه، أنه بشأن النظام الانتخابى كمحدد لمستقبل الحياة الحزبية فى مصر، أن النظام الفردى هو أفضل النظم المطروحة، فقد حصل على أكثرية ٧٧,٩%، ونسبة محدودة فضلت القوائم ٨,٤%، فى حين فضلت الأقلية النظامين معا (١١%) والإشكالية هى أن النظام الفردى الذى أيدته الأغلبية ينهى عمليا الأحزاب السياسية لأنه يمنح الحق لكل شخص مؤهل للترشيح فى خوض الانتخابات دون الحاجة إلى انتمائه إلى حزب سياسى. لمزيد من التفاصيل انظر: د. أمانى قنديل (محرر)، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية، **مرجع سابق**، ص ١٤٠.

الانتخابية، لأن ذلك هو المؤشر الحقيقي على وجود الديمقراطية. فالعملية الانتخابية هي تنظيم عملية التداول السلمي للسلطة السياسية، وهي أداة من أدوات توسيع نطاق المشاركة السياسية فى المجتمع، سواء من خلال الترشيح أو التصويت أو من خلال الحملات الانتخابية. كما أنها ثالثاً بمثابة أداة لاكتشاف مدى قدرة وفاعلية القوى السياسية المختلفة فى المجتمع، ومن ثم فهي مؤشر على تحديد واقع خريطة القوى السياسية فى المجتمع ومدى تطابقها أو عدم تطابقها مع الإطار الرسمي للممارسة السياسية، وعما إذا كان هذا الإطار يحتاج إلى نوع من التعديل أو التطوير.

ومن قبل، لم تنجح الانتخابات فى تدعيم التطور الديمقراطي بصفة عامة، إذ أنها لم تنجح فى تعزيز العمل الحزبي، بل على العكس فقد تراجع دور المؤسسة الحزبية إلى حد كبير، إلى درجة أفقدت المواطن ثقته فى الحياة الحزبية. حيث كانت العملية الانتخابية أداة من أدوات استعراض قوة الحزب المسيطر وإبراز ضعف الأحزاب الصغيرة التى لم تستطع توفير العدد اللازم من المرشحين فى معظم الدوائر. وأصبحت الأحزاب المعارضة مهمومة بالبحث عن وسيلة لوصول عدد من أعضائها إلى مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية، سواء من خلال القيام ببعض التحالفات والتربيطات الانتخابية أو توظيف العصبية القبلية، أو التوصل إلى اتفاق مع الحزب الوطني لإخلاء دائرة معينة لأحد مرشحي الحزب. [1]

وقد تفاعل البعض بقرار الرئيس مبارك بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ والذى نص على أن يمتد إشراف الهيئات القضائية إلى جميع لجان الاقتراع بما فيها اللجان الفرعية، بحيث لا يقتصر على اللجان العامة كما كان من قبل، آملا فى أن يعطي دفعة هامة للتطور الديمقراطي عن طريق توفير المصداقية والنزاهة فى إدارة العملية الانتخابية. [2]

لذلك فالبعض يفسر تواضع نسبة المعارضة الحزبية أو عدم حدوث تغيير ملموس فى وزنها النسبي داخل المجلس بعد الانتخابات الأخيرة بأنه جاء نتيجة مشكلاتها الداخلية، وخاصة على المستوى التنظيمي، والتى تفسر إلى حد كبير ضعف أدائها. لذلك فلا فائدة من إصلاح النظام الانتخابي بدون إصلاح هياكل وممارسات الأحزاب ذاتها.

---

[1] د. صلاح سالم زرنوقة، مشكلات العملية الانتخابية فى مصر، فى أحمد المسلماني (محرر)، **مرجع سابق**، ص ١٩٩.

[2] د. هالة مصطفى، انتخابات ٢٠٠٠ مؤشرات عامة، فى د. هالة مصطفى (محرر)، **مرجع سابق**، ص ٩ .

٢- قصور فى هياكل وممارسات الأحزاب

إن الشرط الجوهرى لتحويل الحزب إلى قوة سياسية وجماهيرية مؤثرة هو نجاحه فى امتلاك أداة تنظيمية فعالة تنقل أهدافه السياسية. فالتنظيم الحزبى هو الإطار الذى يتم من خلاله التغلغل فى صفوف الجماهير. وهناك مجموعة من الشروط الضرورية فى التنظيم الحزبى حتى ينجح فى تحقيق جماهيرية الحزب، وترتبط تلك الشروط ببناء تنظيمى مستقر مرتبط بمواقع التجمع الجماهيرى، وعضوية حزبية واسعة حسب التوجهات الاجتماعية للحزب، وكادر قيادى يضم فعاليات متنوعة، وقواعد محددة للعلاقات الداخلية تنظم عضوية الحزب، وموارد مالية كافية لممارسة نشاط سياسى وجماهيرى.

ولما كانت الأمور التنظيمية هى حلقة الوصل بين فكر الحزب وبين القاعدة الجماهيرية، فإن المشكلات التنظيمية لم تكن مسألة داخلية تخص الحياة الداخلية للحزب، بل أثرت بشدة فى نشاطه الجماهيرى، مما أدى إلى حدوث أزمة حادة نتيجة عجز هذه الأحزاب عن التأثير فى الوضع السياسى القائم لعدم قدرتها على تعبئة القوى الجماهيرية.

ويمكن رصد المشكلات التنظيمية التى لعبت دوراً فى تفاقم الأزمة على النحو التالى:

أ- ضعف قدرة الأحزاب على التغلغل وسط الجماهير، حيث يتضح من متابعة الحركة التنظيمية للأحزاب عجز معظمها عن استكمال المستوى القاعدى وهو هام لإيجاد صلة منتظمة بالجماهير. ولقد أهملت معظم الأحزاب المقرات كمواقع للاتصال الجماهيرى، حيث أغلقت ولم تستخدم إلا أثناء الاجتماعات الحزبية التى تعقد شهرياً أو أسبوعياً. كما أن هذه المقار تفتقد للتشعب الإقليمى حيث تتركز فى المدن الكبرى.[1] مما أدى إلى تراجع واضح فى العضوية والتى تأثرت أيضاً بالضغوط الأمنية، والشعور بعدم جدوى الانتماء الحزبى.

ب- ضعف إعداد قيادات جديدة، إذ أنه مع اختفاء الرموز القيادية التاريخية أصبح هناك تهديد للوجود الفعلى لهذه الأحزاب، إذا لم تنجح فى حل هذه المشكلة. فالصراعات التى تتولد داخل الأحزاب لملء الفراغ تصيب العلاقات الداخلية بتوتر شديد، إذا لم يتم احتواؤه فإنه يؤدى إلى شل حركة الحزب.

---

[1] تعقب د. مصطفى كامل السيد فى مؤتمر الأحزاب السياسية فى أحمد المسلمانى (محرر)، مرجع سابق، ص ١٢٧.

جـ- ضعف الموارد المالية، ويعد هذا الضعف هو أحد القيود المهمة على الممارسة الحزبية، حيث يحظر القانون على الأحزاب أن تمارس نشاطاً اقتصادياً وتجارياً إلا فى مجال النشر والطباعة. وما لم يحدث تعديل فى القانون يسمح للأحزاب بممارسة نشاط تجارى تمول من خلاله أنشطتها الجماهيرية، فإن هذه الأحزاب ستظل عاجزة عن النمو وعن القيام بوظائفها على النحو الأكمل.

د- عدم وضوح الأساس الاجتماعى والطبقى، بمعنى هلامية الشريحة الاجتماعية التى يعبر عنها أى من الأحزاب المصرية. ويعد هذا الأمر أحد جوانب أزمة الأحزاب المصرية، فهى مؤسسات سياسية لا تستند أو ترتبط بتيارات اجتماعية وثقافية فاعلة، فى حين أن التيارات الفاعلة فى المجتمع لا تمتلك مؤسساتها التى تعبر عنها وأهمها التيار الإسلامى الذى لم ينجح حتى الآن فى تشكيل حزب له، بالرغم من تكرار محاولاته (حزب الشريعة، الصحوة، الإصلاح، والوسط) وكلها باءت بالفشل لأسباب سياسية. هذه المحاولات مستمرة بالرغم من اعتراض رموز جماعة الإخوان المسلمين أمثال الهضيبى ومصطفى مشهور التى أعلنت رفضها للأحزاب، لأنها تخالف الشريعة الإسلامية. ويبدو أنهم قد تأثروا برؤية حسن البنا للقضية الحزبية، وبأن النظام الحزبى ليس شرطا لممارسة السياسية.[1]

هـ- الممارسات الحزبية غير الديمقراطية، وهو الأمر الذى يرتبط بغياب ديمقراطية التنظيم، ويؤدى ذلك إلى فقد الحزب مصداقيته لدى الجماهير ولدى السلطة. فكافة برامج الأحزاب السياسية تجعل الديمقراطية مطلبا رئيسيا لها، فى حين أن لوائحها تحقق الممارسة الديمقراطية نظريا، والنظام الأساسى لكل حزب سياسى يتضمن توزيعا معينا للسلطة والاختصاص لا يعبر عن الواقع فى معظم الأحوال.[2]

وهناك عدة مؤشرات يمكن الاستناد عليها لتقييم مدى اتفاق الممارسات الحزبية مع الديمقراطية، من أهمها تحقيق ديمقراطية التنظيم الحزبى ذاته، بمعنى أن ممارسة السلطة داخل الحزب تستند نظريا على الانتخاب وتداول السلطة وحرية الرأى وحرية الاختلاف، فى حين أن معظم الأحزاب تعتمد على أسلوب الاختيار أو التعيين من أعلى فى مختلف المستويات التنظيمية.[3]

---

[1] د. حسنين توفيق إبراهيم، **الإخوان المسلمون والتعددية الحزبية: قراءة فى رؤية حسن البنا**، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦، ص١٥.

[2] د. وحيد عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل ١٩٠٧-١٩٩٢**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ١٩٩٣، ص٩٥.

[3] **المرجع السابق**، ص ١٠٤ .

وإدارة الخلافات والصراعات داخل الأحزاب مازال يشوبها الكثير من القصور. كما أن الأحزاب لم تقدم نموذجاً لعملية صنع القرار يختلف عن النموذج السلطوى فى النظام السياسى المصرى، رغم مطالبة أحزاب المعارضة بمقرطة صنع القرار على مستوى الحكم.[١]

٣- محدودية التنسيق بين الأحزاب

تكمن أهمية التنسيق بين الأحزاب فى إمكانية قيام أحزاب المعارضة بممارسة ضغط مؤثر على الحكومة، ولكن هذا التنسيق عادة ما يقتصر على قضايا محدودة. ونتيجة لأن لغة الحوار بين الأحزاب فى أحيان كثيرة تفتقر للحد الأدنى من ديمقراطية الحوار، فقد فشلت تلك الأحزاب فى خلق جبهة واحدة متماسكة.[٢]

وواقع الأمر أن لجوء الأحزاب الصغيرة إلى التحالف أو الائتلاف مع غيرها من الأحزاب والقوى السياسية، بغرض مواجهة الأغلبية الحاكمة، يجعلها تدرك حجمها الحقيقى. وبالنسبة للأحزاب الصغيرة التى تلجأ للتحالف مع الجماعات السرية أو المحظورة النشاط أو الائتلاف مع غيرها من الأحزاب الصغيرة لتكوين كتلة فى مواجهة الأغلبية، أو ليكون لها وجود بجوار أحزاب المعارضة المنافسة، فهى تفقد هويتها، ولا تكون زيادة حجمها إلا محاولة لتفجيرها ذاتيا، لأن الجهات المحظورة النشاط تلجأ إلى الأحزاب الصغيرة لتمارس من خلالها نشاطها وليس لاقتناعها ببرامجها، لذلك فإن التحالف لابد وأن يضم أحزابا متجانسة ذات توجه سياسى واحد.[٣]

رابعا- استشراف كيفية تفعيل النظام الحزبى فى مصر

يضع صموئيل هنتيجتون ثلاثة معايير لقياس القوة المؤسسية للأحزاب: [٤]

١- قدرة الحزب على البقاء والاستمرار بعد غياب الزعيم الذى أنشأه، أو الشخصية الكاريزمية التى أوصلته إلى القوة السياسية. وبمعنى آخر، فإن الأحزاب الضعيفة ترتبط فقط بوجود قادتها المنشئين لها.

---

[١] المرجع السابق، ص ١٣٤.

[٢] د. أمانى قنديل، التحول الديمقراطى فى مصر، مرجع سابق، ص٢٢.

[٣] أشرف مصطفى توفيق، المعارضة، القاهرة: العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ص٨٧.

[4] Samule P. Huntington, **Political order in changing Societies** (New Hoven: Yale university press, 1968) P. 40 g

٢-مدى ارتباط الحزب بالتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة، مثل نقابات العمال واتحادات الفلاحين وباقى مؤسسات المجتمع المدنى.

٣- درجة توحد العناصر النشيطة سياسياً والساعية إلى السلطة مع الحزب، والمدى الذى تذهب إليه فى رؤية الحزب كوسيلة لغايات أخرى.

وفى الواقع، فإن الحزب كمؤسسة سياسية، يمكن أن تقاس قوته بمدى قابليته للتطور والتكيف وقدرته على استيعاب القوى الاجتماعية والتغيرات السياسية، وقيامه بوظائفه، وسعيه لتحقيق الهدف من وجوده، وهو محاولة الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها. وفى حالة تواجده فى خارج الحكم تكون مهمته الأساسية هى الرقابة على الحكومة، وطرح بدائل للسياسات العامة. وقبل الخوض فى عملية تفعيل النظام الحزبى يمكن إبداء ملاحظتين:

١- دور الأحزاب الصغيرة

من الخطأ الاعتقاد بأن الأحزاب الكبرى وحدها هى المؤثرة فى الحياة الحزبية السياسية، فوجود الأحزاب الصغرى أمر ضرورى. وهذه الأحزاب حتى وإن لم تصل إلى الحكم فإن لها دوراً هاماً، فهى تمثل "حركة الاحتجاج" على السياسة القائمة، وهى تلفت نظر الأحزاب الكبرى إلى الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية. [١]

٢- إمكانية قيام حكومة ائتلافية والاستفادة من التجربة الحزبية الأوروبية

من سمات النظام التعددى فى أوروبا طبيعة الأحزاب نفسها، فقد تختلف من حيث العضوية أو تتراوح بين أحزاب قوامها عدة مئات وأحزاب تضم فى عضويتها الملايين. إلا أن أهم سمات النظام السياسى الأوروبى، هو أنه قلما يملك حزب واحد أغلبية المقاعد فى البرلمان. وطبقاً لنظام الحكم السائد، فإن الجهاز التنفيذى (الوزارة) يستمد أعضاءه من المجلس التشريعى ويصبح مسئولاً أمامه. فلا تستطيع الوزارة بغير أغلبية برلمانية أن تحصل على التشريعات المطلوبة بتمريرها فى البرلمان. لذلك فإن عملية تشكيل الحكومة تقتضى أن يشرك رئيس الوزراء فى وزارته زعماء الأحزاب الذين يتعهد أنصارهم فى البرلمان بتأييد برنامج الحكومة عند الاقتراع، ومن ثم فإن الوزارة الأوروبية تمثل على ما جرى به العرف ائتلافاً من ممثلى عدة أحزاب سياسية، [٢] وأهداف الديمقراطية يمكن أن تتحقق بشكل فعال فى النظام التعددى. فالوزارات

---

(١) أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ١٠٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٠.

الائتلافية يمكن أن تتمتع بالاستقرار إذا كان هناك قدر جوهرى من الإجماع الشعبى، بشأن المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادى والاجتماعى، وهذا هو حال الدول الإسكندنافية. فهل يمكن الاستفادة من التجربة الأوروبية؟.

لاشك أن التطلع إلى تفعيل النظام الحزبى يجب أن يشمل مواجهة جادة مع واقع الحياة الحزبية، ومعاملة صادقة مع مواطن العلة. ولا يمكن ضمان التطور الديمقراطى بغير إعادة النظر فى مجمل الأطر القانونية والدستورية، حتى، تتسق مع قواعد النظام الديمقراطى، بما فى ذلك من إلغاء لقانون الطوارئ، وكافة القوانين المقيدة للحريات. إن ضمان حرية تكوين الأحزاب السياسية وضمان فاعليتها يشكلان ركنا أساسياً فى بناء الديمقراطية، كما أن التعددية تعنى احترام مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية والدينية والأيديولوجية كشرط أساسى لممارسة الديمقراطية، التى توفر لجميع فئات المجتمع إمكانيات المشاركة. والتعددية السياسية تنصرف بالأساس إلى توفير إمكانية فعلية لتداول السلطة وللتناوب فى الحكم، أى استبدال فئة حاكمة بأخرى بالأدوات السلمية القانونية. [1]

وواقع الأمر، أن هناك رؤية تشاؤمية بشأن إمكانية تداول السلطة ووصول أحزاب المعارضة إلى الحكم نتيجة لعدة أسباب منها: علاقة الحزب الوطنى بالجهاز الإدارى للدولة، واتساع سلطة ونفوذ الحزب الوطنى، وضعف أحزاب المعارضة وعدم تعبيرها عن الجماهير وعدم التمثيل الحزبى للقوى الوطنية المحجوبة عن الشرعية. إضافة إلى ذلك هناك الثقافة السياسية المصرية والتى تجعل الجماهير فى موضع سلبى إزاء الحياة السياسية ككل. وأخيراً هناك رئاسة القيادة السياسية العليا للحزب الوطنى. [2]

وكانت إحدى الدراسات الميدانية قد أشارت إلى صعوبة وصول أحزاب المعارضة للحكم، ورأت أن عدم إمكانية تحقيق تداول سلمى للسلطة، يدفع بأحزاب المعارضة إلى التركيز على المعارك السياسية، مع الحكومة والحزب المهيمن. [3]

وحتى يكون هناك طرح جاد لإمكانية تداول السلطة، لابد من إعادة النظر فى جميع النقاط المشار إليها. ويجب أن ينظر للإصلاح الحزبى كجزء لا يتجزأ من الإصلاح السياسي الشامل على أن يشمل النقاط التالية:

---

[1] د. أحمد ثابت، التعددية السياسية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص ١٧.

[2] انظر فى هذا الشأن: د. أمانى قنديل (محرر)، استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية، مرجع سابق، ص١٣٤.

[3] المرجع السابق، ص ١٣٩.

١- إعادة النظر فى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧

إن النظام الحزبى يجب أن يعبر عن كافة القوى الاجتماعية والسياسية ولا يحرمها من حقوقها الدستورية، على أن قانون الأحزاب بوضعه الراهن يحول دون ذلك، لذلك فهناك عدد من المقترحات منها. [1]

أ- إلغاء لجنة شئون الأحزاب السياسية، تلك اللجنة شبه الحكومية المتسلطة على الحياة الحزبية، والاكتفاء بنظام الإخطار السابق مع تقرير حق الحكومة فى الاعتراض على تأسيس الحزب الجديد أمام القضاء الإدارى بمجلس الدولة. كذلك ضرورة سحب التعديلات التى أقحمت على قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بالقانون رقم ٣٦ فى ٣٠ مايو ١٩٧٩، والتى أدت إلى اتساع صلاحيات لجنة شئون الأحزاب السياسية، لتشمل وقف نشاط الأحزاب وصحفها وقفا مشمولا بالنفاذ المعجل.

ب- التخفيف من الشروط التى تعوق قيام الأحزاب الجديدة، والاكتفاء كحد أقصى بتلك الشروط التى كانت واردة فى القانون قبل تعديله فى ٣٠ مايو ١٩٧٩.

جـ- عدم حرمان المواطنين من حق دستورى يسمح لهم بتكوين الأحزاب أو الانضمام إليها، إلا فى حالات محددة فى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ مثل من حكم عليه فى جرائم مخلة بالشرف والأمانة، ومن تقرر قضائيا وضع أموالهم تحت الحراسة بسبب استغلال النفوذ أو حصولهم على كسب غير مشروع إلخ. . .

د- إلغاء القيود الواردة على إصدار الصحف الحزبية، كالشروط المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والقيود الجديدة على إصدار الصحف الحزبية عام ١٩٩٥، بعدم السماح بإصدار صحف حزبية جديدة، إلا إذا كانت تكلفة إصدارها مودعة فى البنوك مقدما، وضرورة توفير هيكل وظيفى من الصحفيين.

٢- العملية الانتخابية

تتعدد الإجراءات والأمور الكفيلة بإصلاح النظام الحزبى فى مصر. فبداية، هناك ضرورة تحقيق الاستقلال الكامل للسلطة القضائية، مع استمرار إشراف القضاء على الانتخابات كضمان لنزاهة وشفافية العملية الانتخابية. وتعديل النظام الانتخابى، بما يحقق التعبير عن جميع القوى السياسية والاجتماعية وتوسيع قاعدة المشاركة. وعدم

---

[1] انظر د. وحيد رأفت، **دراسات فى بعض القوانين المنظمة للحريات**، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨١، ص ٤٤.

انظر أيضا: حسن عبد المنعم خيرى البدراوى، **الأحزاب السياسية والحريات العامة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية: كلية الحقوق، ١٩٩٢، ص١٦٩.

اللجوء إلى خيار مقاطعة الانتخابات إلا فى الحالات القصوى، وبذل كل ما هو ممكن لضمان التواجد المؤثر على الساحة السياسية.

من ناحية أخرى، يجب ضمان حقوق متساوية لمختلف القوى السياسية للدعاية الانتخابية فى الإذاعة والتليفزيون، وإتاحة الفرصة لأحزاب المعارضة لدخول الانتخابات كجبهة واحدة.

وبالنسبة لعملية الاقتراع، فإن هناك أهمية لإجراء التصويت بالبطاقة الشخصية، وتوفير البطاقات الانتخابية على مدار العام، وتوقيع غرامة مالية على المواطن الذى يتخلف عن التصويت.

٣- إصلاح الهياكل التنظيمية والممارسة الحزبية

يشكل إصلاح الهياكل التنظيمية والممارسة الحزبية، أحد أهم الأمور الدافعة للارتقاء بالممارسة الحزبية، وهناك آليات كبيرة تهدف إلى تحقيق هذا الإصلاح. فبداية، يتحتم الاهتمام باستكمال البناء التنظيمى للأحزاب من المستوى المركزى إلى المستوى القاعدى. وتنفيذ سياسة متكاملة لأعداد القيادات، والاهتمام بصفة خاصة بتمثيل عناصر شابة بين القيادات الحزبية. والاستفادة من المقرات الحزبية كمواقع للاتصال الجماهيرى.

من ناحية أخرى، يجب الاهتمام بمصداقية وموضوعية الصحافة الحزبية والبعد عن أساليب الصحافة الصفراء. والاهتمام بواقعية البرامج الحزبية وقابليتها للتنفيذ وتعبيرها عن شرائح اجتماعية محددة. وتفاعل القيادات الحزبية مع مشاكل الجماهير والاستجابة لمصالحها.

إضافة إلى ذلك، فإن التناقض بين مطلب الديمقراطية والممارسات غير الديمقراطية، يشكل أحد مصادر ضعف فاعلية المؤسسات الحزبية، لذلك لابد من حل الخلافات داخل كل حزب عن طريق ديمقراطى والعمل على تعميق الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، بتعديل لوائح الحزب وقواعد انتخاب رئيس الحزب وأسلوب اتخاذ القرارات.

وأخيراً، هناك ضرورة لدعم وتطوير الحوار الوطنى بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، لمواجهة قضايا التنمية والديمقراطية فى مصر.

* * *

إن قوة النظام السياسى وشرعيته يدعمها نظام حزبى سليم، فى إطار ديمقراطى يوفر المناخ والضمانات للمنافسة الحقيقية والمصداقية فى إمكانية تداول السلطة. ولعل

محاولة مواجهة المشكلات التنظيمية الداخلية، ومعالجة أسباب الضعف الداخلى، يعظم من قوة الأحزاب، ويقوى من موقفها التنافسى والتفاوضى، وهذا يؤدى فى النهاية إلى نجاحها فى مواجهة وتصفية القيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية، التى تحول دون نموها وتطورها. ولابد من إعادة الثقة فى النظام الحزبى، وضمان تعبيره الحقيقى عن القاعدة العريضة. ويبدو أن بعض الأحزاب السياسية قد استوعبت هذا المفهوم نسبياً، فالحزب الوطنى أعلن عن تطوير برنامجه وأسلوب الممارسة الحزبية فى مؤتمره القومى العام (سبتمبر ٢٠٠٢)، وحزب الوفد استطاع بأسلوب ديمقراطى اختيار قيادته الجديدة بعد وفاة قيادته التاريخية. كما أعلن خالد محى الدين رئيس حزب التجمع أنه لن يرشح نفسه مرة أخرى لرئاسة الحزب ليترك الفرصة أمام قيادة جديدة. وبذلك فهو يقدم نموذجاً رائداً للتجربة الحزبية فى الحث على تداول السلطة.

والفرصة متاحة أمام باقى الأحزاب صغيرها وكبيرها لإعادة النظر فى جدوى وجودها وليس أمامهم سوى خيارين، إما إثبات وجودها المؤثر فى الساحة السياسية والحزبية وإما ترك مكانها لمن هو أصلح وأجدر.

رقم الإيداع ١٣٤٧٨ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 227 - 240 - 7

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

هـذا الكتـاب

الخريطة الحزبية المصرية لم تخضع لدراسات أكاديمية رصينة إلا فيما ندر من بعض الأطروحات الجامعية، ومن ثم لا يزال الخطاب السياسى حول الأحزاب يخضع لاعتبارات الانحيازات الأيديولوجية، والانطباعات الذاتية، فضلا عن الملاحظات العامة. ولا شك أن وضع المعرفة السياسية والأكاديمية حول الأحزاب السياسية لا يزال يتسم بالهشاشة من حيث المعلومات الأساسية، وتطور أوضاع الأحزاب وهياكلها الداخلية، وقاعدة العضوية فيها، ومدى فاعليتها من حيث المشاركة السياسية الداخلية، أو فى كافة مناشطها فى إطار النظام السياسى والانتخابى.. إلخ.

ومن أبرز جوانب ضعف المعرفة بالأحزاب، أن التركيز يدور دوما على الأحزاب الكبيرة أو بتعبير أكثر دقة يعطى أهمية للأحزاب ذات التمثيل فى البرلمان أو مجلس الشورى، أو التى تمتلك جرائد ذات ذيوع أو صيت معقول، كالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، والوفد، والتجمع ... وهى أحزاب تحوز على بعض الذيوع لأسباب تتعلق بالنشأة التاريخية. ثمة أحزاب أخرى عديدة، يطلق عليها البعض الأحزاب الصغيرة، ويكاد لا يعرفها بعض رجال السياسة والمثقفين ورجال الإعلام فى مصر. تعانى هذه الأحزاب من قيود عديدة فى عملها، فضلا عن غلبة الطابع العائلى على تركيبة بعضها القيادية، فضلا عن غياب أية تقاليد تنظيمية أو حزبية أو هياكل فعلية داخلها، فضلا عن الافتقار إلى مهارات سياسية لدى غالبية قادتها. من هنا تبدو أهمية تحويل ظاهرة الأحزاب الصغيرة من مجال الانطباعات العامة والمشوشة إلى نطاق البحث المدقق، بهدف تحرير صورة هذا النمط من الأحزاب من مجال النقد اللاذع والمثير، إلى مجال ضبط نموذج نظرى للمفهوم فى الحالة المصرية، ثم تقصى نشأتها التاريخية وبرامجها وسياساتها، ثم التركيز على برامج الأحزاب الصغيرة فى مصر الآن، والمقارنة بينها، وتحديد أزماتها الداخلية، وموقف لجنة شئون الأحزاب من طلبات تأسيس هذه الأحزاب، ودور القضاء المصرى فى تكوينها ثم علاقاتها بالأحزاب والقوى الأخرى، ثم أخيرا محاولة بحث إمكانية تفعيل النظام الحزبى المصرى.

شكلت المحاور السابقة، مجموعة فصول هذا الكتاب الذى أشرف عليه وحرره الخبير البرلمانى المعروف د. عمرو هاشم ربيع، وذلك فى محاولة لتأصيل هذه الظاهرة من ظواهر الحياة الحزبية المصرية التى لا تزال ترزح تحت قيود عديدة قانونية وأمنية وسياسية، والأخطر اعتلالاتها التنظيمية، وغياب الممارسة الديمقراطية داخلها.

رئيس التحرير

